منطق ارسطو

یحیی بن عدی و ابن مقفع

بسم الله الرحمن الرحيم

ليست اكثر من العلم بنظام الموجودات ونظام الموجودات موجود فالفلسفة
موجودة وطائفة عاندت هذه الطائفة وزعمت ان الفلسفة ليست موجودة
وبنيت دعواها على هذا الوجه قالت الفلسفة علم الامور والامور هي
في السيلان لا يمكن ان يثبت حتى يعلم فالفلسفة اذن ليست بموجودة وقد
رد على هذه الطائفة قياسها بهذا السبيل وهو ان العلم ليس انما يقع بالامور
التي في السيلان لكن بالاشياء الثابتة السرمدية اعني بالصورة الحاصلة في النفس
منها وطائفة اخرى زعمت ان الفلسفة ليست موجودة واستدلت على ذلك
بان قالت الفلسفة ان كانت موجودة فانما هي الامور الطبيعية والتعليمية
والالهية ولا واحد من هذه يمكن ان يعلم فالفلسفة ليست بموجودة
فاما انه لا يمكن ان يعلم واحد من هذه فبينوه بان قالوا الامور الطبيعية
هي في السيلان لا طريق الى علمه فاما الامور التعليمية فان افلاطن يخرجها من
الفلسفة بقوله لا يدخل مدرستنا من لم يكن يعلم الجومطريات
فاما الامور الالهية فلا طريق الى علمها لان مبدأ العلم الحس وتلك
ليست بمحسوسة وقد رد على هذه الطائفة اما في الامور الطبيعية
بان قيل ان العلم انما هو بالصورة الحاصلة منها فالامور التعليمية

فانه



فانه وان كان افلاطن على زعمكم يخرجها من الفلسفة فارسطو يجعلها جزءا منها
لانها يجري مجرى السلم الذي يرتقي به من علم الامور الطبيعية الى علم الامور
الالهية اذ كانت بوجه مجردة من المادة القريبة وبوجه غير مجردة ومع هذا
فهي ينظر في جميع الامور ومن دونه يكون جزءا منها وافلاطن لم يخرجها من
الفلسفة وانما كان يامر بان طرفا يسيرا منها قبل دخول مجلسه فاما
الالهية فانها وان لم ندركها بامرها فانا ندرك البعض منها بمنزلة السماء
وحركتها فان بهذه يتوصل الى الوقوف على ما خفي منها من افعال الله تعالى
ويتوصل الى الوقوف على وجود ذاته واذ قد بان ان الفلسفة فهو موجودة
فلنأخذ الان في البحث عن المطالب الباقية منها وهي ثلاثة ما هو واي شيء
هي ولم هي ومعلوم ان النظر في ما هو الشيء يقتضي النظر في جنسه او في مادته
والنظر في اي شيء هو يقتضي النظر في فصله وصورته وكلاهما يتضمنها الحد لان الحد
انما هو متقوم من جنس وفصل او من مادة وصورة فلينبغي لنا ان
نحد الفلسفة الا انا قبل ان نحدها يجب ان ننظر في الحد نفسه ما هو ومتى
يكون زايدا ومتى يكون مقصرا ومماذا اشتق اسمه فنقول ان الحد هو
قول وجيز غاية الايجاز دال على طبيعة الشيء المحدود وليس بسبب تحديدنا
للحد الاول بيان يحتاج ان يحد الثاني بثالث لان الاول دال على طبيعة
الامر والثاني دال على طبيعة اللفظ وليس في الوجود سوى هذين
واسم الحد استعير من الحدود المحيطة بالارضين المميزة للاملاك بعضها

لبعض فاما كونه تاما فحتى لم يدخل في المحدود شيئا ولم يخرج منه شيء فاما كونه
مقصرا فحتى حصل فيه نقصان يتبعه زيادة المحدود بمنزلة قولنا حي ناطق للانسان
فان نقصان هذا الحد دخل في الانسان طبيعة الملك واما كونه زايدا فعلى ثلثة اضرب
اما ان يكون الزيادة اعم او اخص او مساوية فان كانت مساوية او اعم لم ينقص
من المحدود وان كانت اخص منه نقص المحدود والحد واذ قد اتينا على ذلك
فلنقل من ماذا تاليف كل حد ومن ماذا منه يستخرج كل حد فالحد اما في الشيء
الحاصلة في النفس فتاليف من الجنس والفصل واما من الامور الطبيعية فمن المادة
والصورة ولان الفلسفة علم ما وكل علم وصناعة اسم يتعلق بها امران احدهما
يسمى موضوعا والاخر غاية فحدود الصنايع والعلوم واستخراجها يكون اما من
الموضوع واما من الغاية واما من كليهما بمنزلة صناعة النجارة فانا نرسمها
اما من موضوعها وهو الخشب او من غايتها وهي الصورة التي يكتسبها منها
او من كليهما بمنزلة ما نقول ان النجارة هي صناعة موضوعها الخشب وغايتها
ان يكسبه صورة ما والصناعة ترسم بانها قوة موجودة في النفس يفعل بترتيب
في موضوع نحو غرض من الاغراض والعلم هو ادراك الموجودات بما هي موجودات
والقانون صورة كلية معراة عن كل مادة اذا رام العقل انطباقها انطبقت
على ما ينطوي عليه بالسواء فلناخذ الان من بعد فراغنا من هذا في
تحديد الفلسفة ومعلوم ان لها موضوعا وغاية واسما دالا عليها وقد حدت
الفلسفة من هذه الثلثة بخمسة حدود ومن قياسها الى الصنايع بحد اخر فصير





جميع الحدود الفلسفة ستة الاول منها وهو المشتق من اسمها وهو انها ايثار
الحكمة والحد الثاني من قبل موضوعها على الاجمال وهو انها علم الموجودات باسرها
بما هي موجودات والحد الثالث من قبل موضوعها على التفصيل وهي انها علم
الامور الالهية والتعليمية والطبيعية وهذه الثلثة الحدود وحدها بها
فيثاغورس والحد الرابع من قبل الغاية القريبة وهو ان الفلسفة تعاطي
الموت وليس ينبغي لنا في هذا الموضع ان نفهم الموت الطبيعي الذي هو مفارقة
الصورة المادة ولكن الموت الارادي التي هي اماتة الشهوات وتغليب القوة
العقلية وهذا الموت في الحقيقة حياة الفاضل والحد الخامس هو من قبل
الغاية البعيدة وهو التشبه بالله جل اسمه بحسب قدرة الانسان وهذان
الحدان جميعا لافلاطون فاما الحد السادس وهو الذي اتى به ارسطوطاليس
في كتابه فيما بعد الطبيعة وهو ان الفلسفة صناعة الصنايع ومهنة المهن
والحكمة الكبيرة المحامد وذلك ان كل صناعة فهي مفتقرة اليها وهي مستغنية
عن جميع الصنايع وانما رسمت بذلك لانها تنظر في الموجودات باسرها
فاما لم هي فلانها تخرج العقل القوة في الانسان وتجعل عقلا بالفعل مصورا
بالعلوم والفضايل ليبلغ اقصى السعادة وهي الاتصال بالله واذ قد خبرنا
بحدود الفلسفة فلناخذ الان في قسمتها الا انا قبل ان نقسمها يجب ان
ننظر ما ينقسم على كم ضرب ينقسم فنقول ان القسمة هي تكثير الواحد وما ينقسم
ينقسم على ثمانية اضرب اما كانقسام جنس الى الانواع او نوع الى الاشخاص

اوكل الى اجزاء متشابهة بمنزلة قسمة اللحم الى شظايا، اوكل الى اجزاء غير متشابهة
كالبدن الى كل واحد من الاعضاء او جوهر الى اعراض كالانسان الى المتحرك والساكن
او كعرض الى جواهر بمنزلة الاسود الى الانسان والغراب او اعراض الى اعراض
كالاسود الى الحاد والبارد او كاسم مشترك الى معان مختلفة كالعين ومن هنا
فلناخذ فى قسمة الفلسفة فنقول ان الفلسفة ينقسم الى القصد الاول الى
ضربين الى الفلسفة العلمية والى الفلسفة العملية والفلسفة العلمية ينقسم الى
ثلثة اقسام الى علم الامور الطبيعية وعلم الامور التعاليمية وعلم الامور الالهية
والتعاليم اربعة العدد والهندسة والتنجيم والموسيقى والفلسفة العملية
ينقسم الى ثلثة اقسام الى اصلاح الاخلاق والى تدبير المنزل والى تدبير المدينة
واصلاح الاخلاق انما يتم بتعديل القوة الشهوانية والقوة الغضبية والقوة
الناطقة واعتدال الاولى تسمى عفة وافراطها فى الزيادة تسمى شرها
وفى النقصان يسمى كلال الشهوة واعتدال القوة الغضبية تسمى شجاعة وافراطها
فى الزيادة تسمى تهورا وفى النقصان تسمى جبنا واعتدال النفس الناطقة تسمى
حكمة وافراطها فى الزيادة تسمى خبثا وشرا وفى النقصان يسمى جهلا وعدم معرفة
وجملة الاعتدالات الثلثة تسمى عدالة وتدبير المنزل يتم باربعة انسبا
بنسبة ربّ المنزل الى زوجته والى ولده والى عبده والى دخله وخرجه
وينبغى ان يكون الفصل موازنا للخرج فاما تدبير المدينة فانه اما من داخلها
فيتم باقامة الناموس والسنة واما من خارجها فيتم بتحصين الحصون

واعداد



واعداد الجيوش والسلاح وعند ذلك فليقطع الكلام فيما جرت به عادة
الاسكندرانيين بايراده قبل النظر فى ايساغوجى ولناخذ فى الكلام نفسه
وقبل ان نتكلم فيه فينبغى لنا ان نورد الابواب الثمانية التى جرت العادة
بتصفحها قبل كل كتاب ونفعل ذلك على طريق الايجاز فنقول ان غرض فرفوريوس
فى هذا الكتاب النظر فى الفاظ الخمسة المنطقية البسيطة الدالة على الامور
الكلية من حيث يلزمها نسبة الخصوص والعموم التى لها المنحصرة فى العدد
الخماسى التى فى الوضع الاول وفى الامور بحسبها والسبب الذى من اجله
صار هذا الغرض هو غرض هذا الكتاب يتضح على هذا الوجه قد علمنا
ان غرض صناعة المنطق البرهان والبرهان قياس ما فالضرورة يعوق
قبل الكلام فى البرهان ان ننظر فى طبيعة القياس اذ كان جنسا للبرهان
ولان القياس من مقدمات ما فينبغى ان يتقدم فيعلم اولا طبيعة
المقدمات ولان المقدمات مركبة من الفاظ بسيطة دالة يجب ان يتوفى
الكلام اولا فى الفاظ البسيطة الدالة ولما كان كل واحد من الالفاظ
البسيطة الدالة يلزمه معنى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض وجب
قبل تعلم كتاب المقولات ان يفهم هذه الخمسة لان تفهيمها يتم لنا فهم جميع الصناعة
المنطقية فقد بان ان غرضه فى هذا الكتاب انما هو الكلام فى الالفاظ
البسيطة الدالة الخمسة المنطقية وفى الامور بحسبها ولان من هذه ما يدل
على شخص ومنها ما يدل على امر كلى فغرضه فيما كان يدل على امر كلى ولان

الامور الكلية ينظر فيها من حيث ذاتها ومن حيث انها نسبة الخصوص والعموم
ويحصر بهذا الوجه في خمسة ولان الالفاظ منها في الوضع الاول ومنها في
الوضع الثاني فغرضه التي في الوضع الاول ولان الالفاظ مختلف ترتيبها من
قبل بعد لان انها ما ينظر في الامور بحسبها فيكون غرضه كما قلنا في الالفاظ البسيطة
الدالة على الامور الكلية من حيث يلزمها معنى العموم والخصوص المنحصرة في العدد
الخامس الذي في الوضع الاول وانما سميت هذه الالفاظ منطقية لانها دالة
على امور تولت النفس الناطقة استنباطها فاما منفعة هذا الكتاب فظاهرة
جدا وذلك انها شديد الانتفاع بعلم البرهان والبرهان لا يتم لنا علمه الا بعلم
هذه الخمسة فنحن اذن على غاية الانتفاع بعلمها فاما سمته فالمدخل اذ كان
غرضه قبل ان يعلمنا عن اشيا يسهل فهم ما في قاطيغورياس والصناعة
المنطقية فهو اذن مدخل لها فاما مرتبته فيجب ان يقرا قبل قاطيغورياس
اذ كان مدخلا ومسهلا للاشياء مستصعبة فيها واما واضعه ففرفوريوس
وذلك من نمط كلامه ومن شهادة المفسرين الموثوق بهم واما من اي
العلوم هو فمن المنطق اذ كان مدخلا الى الصنائع المنطقية واما قسمته
فانه ينقسم الى قسمين فالقسم الاول يستوفي الكلام فيه في طبيعة كل واحد
من هذه الخمسة وفي القسم الثاني يخبر بالاشتراكات والاختلافات التي بينها
واما نحو التعليم فهي المحدد وذلك انه يحد كل واحد من هذه الخمسة
والمقسم وذلك انه يقسم كل واحد منها والمبرهن وذلك انه يبرهن ان الجنس

يقال



يقال من طريق ما الشيء والفصل من طريق اي شيء فهذه هي الابواب الثمانية التي
يجب ان يبحث الناظر في هذا الكتاب عنها وقد بان ان ننظر في معاني
ايساغوجي على طريق الاختصار فنقول اول ما بداء فرفوريوس في هذا
الكتاب هو ان خبر بغرض الكتاب وزعم انه الكلام في الجنس والفصل
والنوع والخاصة والعرض لو زعم ان الانتفاع بذلك في جميع الصنائع
المنطقية اعني طريق البيانات الاربعة التي هي طريق القسمة التحديد والتحليل
والمقولات العشرة اعني القاطيغورياس فاما منفعتها في القسمة فهو ان
يبتدي من جنس ويقسم بالفصول المتقابلة الجوهرية الى الانواع وربما
اعوزت الجوهرية فقسمت بالخواص والاعراض فاما منفعتها في التحديد
فهو ان الحد انما يكون للنوع وبما تالف من جنس وفصل وربما اعوزنا
الحد لتعذر علم الاشيا الذاتي فرسمناه والرسم انما يتم من الخواص والاعراض
واما الانتفاع بها في البرهان وبالجملة القياس بوسط والوسط انما يكون
احد هذه الالفاظ الخمسة فاما الانتفاع بها في التحليل فظاهر وذلك ان الشيء
يحلل الى الاشيا الموجودة فيه فان حلل الى الاشيا الذاتية حلل الى الجنس والى الفصل
وان حلل الى الاشياء العرضية حلل الى الخواص او اعراضه واما الانتفاع بها في المقولات
فلان كل واحد من المقولات يلزمها هذه الخمسة وفرفوريوس من بعد ايراده
لغرض هذا الكتاب يتضمن الكلام في هذه المعاني الخمسة على طريق بسيطة معتدلة
مجتنبا للمطالب الصعبة فيها وينبغي ان يعلم ان الغموض اما ان يكون في الامر نفسه

او فى الالفاظ الدالة عليه فاذا كان الامر فى نفسها غامضا فلا طريق تبيره سهلا ابدا
على ما يقول يحيى النحوى فاما الغموض فى الالفاظ فيمكن ان يجعل سهلا والغموض فيها
اما فى الكمية واما فى الكيفية اما فى الكمية فعلى ضربين اما ان يكون طويلا جدا او قصيرا
جدا واما فى الكيفية فان يكون ردية التاليف او يكون فيها اسم مشترك او يكون
فيها لفظ غريب محتملة للمعنى وضده والمطالب الصعبة فى هذه الخمس تارات ننظر فيها
هل هى موجودة ام ليست بموجودة فان قوما قالوا لا وجود للامور الكلية فان
كانت موجودة فاما ان يكون اجساما او غير اجسام وان كانت غير اجسام فهل هى
مفارقة اصلا للمادة فى الوجود والوهم كالبارى تبارك وتعالى او لها تعلق
بالمادة ضربا من التعلق وفرفوريوس يجتنب هذه باسرها ويتسلم تسليما

قاعدة

ان الصورة التى فى النفس موجودة وللالفاظ الدالة عليها وذلك انه ليس
لصانع من الصنايع ان يتكلم فى موضوع صناعته لكن يتسلمها تسلما من غير
ان يبحث عنه فان النحاس لا يجب ان يبحث عن الخشب نفسه هل من الاسطقسات
الاربعة كما يرى ابيقورس او له صورة قايمة عند البارى كما يرى افلاطن
لكن يسلم تسليما ويفعل فيه ويكسبه الصورة التى من شانها ان يكسبها الموضوع
ومن بعد ايراد فرفوريوس الغرض وتعريفنا المنفعة وذكره التجنب الطريق
الغامضة فى الكلام فى هذه المعانى ياخذ فى واحد واحد منها ويوفى الكلام فيه
وهو ان ينظر فى كل واحد على ثلثة اوجه بان يقسمه ومن بعد القسمة
يحصل المعنى الذى كلامه فيه ويحده ويبين ان الحد الذى يحده به حد تام لا زايد

ولانا قص

ولا ناقص ويجعل مبدا كلامه فى الجنس والسبب الذى من اجله قدم الجنس والفصل
والنوع على الخاصة والعرض لان تلك امور ذاتية وهذه امور عرضية والاشياء
الذاتية اقدم من الامور الخاصية والعرضية ومن الاشياء الثلاثة الذاتية قدم
الجنس والفصل على النوع لانهما بسيطان والنوع مركب والبسيط اقدم من المركب
وقدم الجنس على الفصل لان الجنس يجرى مجرى الموضوع والفصل يجرى مجرى
الصورة والموضوع للصورة اقدم من الصورة وقدم الخاصة على العرض لان
الخاصة لازمة للنوع الواحد والعرض يوجد فى اكثر من نوع واحد والشى
اللازم لنوع واحد اشبه بالاشياء الجوهرية وهذا الترتيب لها من حيث هى
ذوات فاول ما يبدا العمل فى الجنس انه يقسم اسمه الى المعانى التى ينقسم اليها اما
فرفوريوس فيقول انها ثلثة وهى الجنس القبيلى والجنس القبيلى هو الجماعة
المنتسبة الى رجل واحد الذى به يتفضل من ساير طوايف الناس بمنزلة
الهرقلس فان الهرقلس جماعة تنتمى الى هرقل الملك وقد يوجد فى هذا الجنس
ثلثة نسب نسبة هو الى القبيلة ونسبة القبيلة اليه ونسبة القبيلة بعضهم على بعض
وينبغى ان يعلم ان النسبة اسم مشترك يقع على خمسة معانى على النسبة الطبيعية
كنسبة الابن الى الاب والى النسبة العرضية وهذه ينقسم الى اربعة اقسام نسبة
ارادية كنسبة الصديق الى صديقه ونسبة قهرية كنسبة العبد الى المولى ونسبة
مكانية كنسبة الانسان الى المكان الذى ولد فيه والمعنى الثانى من معانى الجنس
هو مبدا الكون وهذا على ضربين اما طبيعى واما عرضى وكل واحد منهما

اما قريب واما بعيد اما مبدا الكون الطبيعي القريب فالاب والبعيد فالجد
واما مبدا الكون العرضي القريب فموضع الانسان الذي ولد فيه واما البعيد
فمدينته والمعنى الثالث الذي يسمى جنس هو الصورة التي استنبطها العقل من
المتشابهات التي وجدها في الانواع التي ترتيب تحتها النوع فهذه هي الثلثة
المعاني التي اوردها فورفوريوس وقد يسمى بالجنس تسعة معاني اخر خمسة منها
زعم افلاطن انها تشمل بالموجودات باسرها فهي الوجود والاشتراك والاختلاف
والقوة والفعل وثلثة يقول بها النحويون وهي المذكر والمونث والذي
ليس بمذكر ولا مونث والجنس الذي قال به ارسطوطاليس في الامور الطبيعية
وهو الهيولى ومن جهة هذه الاثنى عشر المنطقي انما ينظر في تلك الصورة التي انتزعها
العقل من متشابهات الانواع اذ كان ليس بنحوي ولا طبيعي ولا رايه يجب
جمهور واذ قد حصلنا المعنى الذي كلامنا فيه فلنحده ونقول ان الجنس
هو صورة كلية استنبطها العقل من المتشابهات التي وجدها في الانواع
وهي محمولة على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو اي اذا سئل
عن كل واحد من الانواع ما هو وقع الجواب وينبغي ان يعلم ان هذا هو
رسم الحد والفرق بين الرسم والحد هو ان الحد ماخوذ من الاشيا الجوهرية
فاما الرسم فماخوذ من الاشيا الخاصية والعرضية بمنزلة رسمنا للانسان
بانه حيوان منتصب القامة عريض الاظفار للملاحة فاما ان هذا الرسم
للجنس فيتبين على هذا الوجه الحد انما يكون بطبيعة معينة بها جنس
وفصل

وفصل معين عليها فاما الجنس فليس هو بذات واحدة لكنه تارة يكون
جوهرا وتارة عرضا وكيف تصرفت حاله فانه يخصه انه يشمل انواعا كثيرة
فشموله للانواع خاصة له والاشيا الماخوذة من الخواص هي رسوم لا حدود
فاما ان هذا الرسم كاف لا زايد ولا مقصر فيتبين على هذا الوجه جميع
الامور الكلية خمسة فاذا كانت في رسم الجنس فصول يفصله من جميع ما شاركه
في المعنى الكلي فرسمه صحيح لا يريب فيه فيقال ان يرى ان فصولا يفصله
من جميع ما شاركه من جميع الامور الكلية فينبغي ان نعلم ان الامور الكلية
خمسة بحسب ما ادعينا فنقول ان الامور ليس يخلو من ان يكون اما محسوسة
واما مجردة في العقل والصور المجردة في العقل ليس يخلو بان يكون اما بسيطة
واما مركبة فالمركبة هي الانواع فاما البسيطة فعلى ضربين اما جوهرية لها
اعني للانواع او داخلة عليها والجوهرية اما ان يكون بمنزلة الموضوع فيدعى
جنسا واما بمنزلة الناقص فيدعى فصلا والاشيا الداخلية اما ان يكون
لازمة لنوع واحد فيدعى خاصة او مادة في اكثر من نوع واحد فيدعى
عرضا فيصير جميع امور الكلية خمسة احدها الجنس فقولنا في الجنس انه محمول
على كثيرين يشارك الاربعة الامور الباقية ويقولنا فيه مختلفين بالنوع
فصلناه من النوع والخاصة اذ كانت تلك كثيرة تختلف بالشخص لا
ويقولنا فيه بطريق ما هو فصلناه من الفصل والعرض اذ كان هذان
يقع الجواب بهما اذا سئل عن الشيء باي شيء هو فالفصول التي تضمنت حد الجنس

غير زايدة ولا ناقصة والحد الذي صفته هذه الصفة هو حد صحيح لا شك فيه

الكلام في النوع

واذ قد فرغنا من رسم الجنس فلناخذ الآن في الكلام في النوع الا انا نجيب
الترتيب الذي رتبنا اولا قد كان ينبغي لنا ان نجعل بعد الكلام في الجنس
الكلام في الفصل لكن لما دعت الضرورة الى الكلام في النوع من بعد
الكلام في الجنس اخر الكلام في الفصل والسبب الذي قاد الى ذلك هو انه لما كانت
الامور الكلية ينظر فيها على ضربين احدهما من حيث هي ذوات ومن هذا
الوجه لا يتعلق بعضها بالبعض في ترتيبها يكون على ما رتبتها اولا بان يجعل
الجنس اولا والفصل من بعده والنوع تاليا ويتبعه الخاصة والعرض والاخر
من حيث يلزمها معنى العموم والخصوص ومن حيث هي شاملة ومشمولة ومن
هذا الوجه يجعل بعضها مضافا الى بعض وذلك ان الجنس مضاف الى النوع
لانه يعمه والنوع مضاف اليه لانه معمو منه فلما كان نظرنا في هذا الكتاب
فيها لا على الوجه الاول لكن على الوجه الثاني اعني من حيث بعضها مضاف
الى بعض وجب ان يقرن النوع الى الجنس اذ قد صار مضافا اليه والمتضايفة
لا انفصال لاحدهما من الاخر وسوف نشرح ذلك في طيغورياس في باب
المضاف وفرفوريوس يجرى على رسمه ويفعل في النوع كما فعل في الجنس
ويقسم اولا اسم النوع فيقول ان النوع يقال على معنيين على الصورة التخطيطية
الموجودة في كل واحد من الاجسام المركبة وهي تناسب الاعضاء التي
يحسبها يقال في الانسان انه قبيح المنظر او جميلة بمنزلة قول الشاعر شعر



شعر لا عامهن الملك اما اولا فنوعك مستحق للملك اي صورتك التخطيطية
ويقال النوع على معنى آخر وهو الصورة التي يستنبطها العقل من المتشابهات
التي وجدها في الاشخاص ويرتبها تحت الجنس فاما نحن فكما عددنا
اي عن تحت كل جنس من تلك الاجناس لنا انواع ايضا وما يلزم فرفوريوس
من تجنبه غير ذلك اذ كان من يدعى ان بعض الالفاظ اسم مشترك يكفيه
ان يعدد من المعاني التي يدل عليها معنيين او ثلثة وهكذا فعل فرفوريوس
فاستعمل المعاني الظاهرة وترك الغامضة ومن بعد تحصيل المعنى من معاني
النوع الذي كلامه فيه اخذ برسمه وقبل ان يرسمه يذكر شكا ويحله والشك
يجرى على هذه الصفة انت يا فرفوريوس لما عرفتنا الجنس عرفتناه بالنوع
بان قلت انه المحمول على الانواع وكنا نتوقع منك ان تعرفنا النوع فتعرف
منه الجنس لما انتيت الان الى تعريف النوع اخذت تعرفه بالجنس فتقول
انه المرتب تحت الجنس وليس اكثر من تعريف المجهول بالمجهول واستعمال برهان
الدور ومنزلتك منزلة من قيل له كم المسافة التي بين رومية الى قسطنطينية فاجاب
بانها كالمسافة التي بين قسطنطينية الى رومية والشك يجرى على هذه الصفة
الامور ينقسم الى قسمين احدهما الامور التي لا يتعلق بعضها ببعض البتة فلا يلزم
مع وجود احدهما وجود الاخر بمنزلة الوجود والعدم كالانسان والثور مثلا
والقسم الثاني هو ان الامور فلا يجوز ان ينفك بعضها من بعض بمنزلة ما
اشبه الاشياء المتضايفة كالابن والاب والضعف والنصف والبعض والكل

ذلك فان الضعفا لا طريق الى فهمه الا بفهم النصف ولما كان الجنس والنوع
من القسم الثانى لم يجد فرفوريوس طريقا الى حد منهما على انفراده فعرف كل
واحد منهما بذكر الاخر ومن بعد هذا ياخذ فى رسم النوع فهو يرسم بثلثة
رسوم الرسم الاول منها هو ان النوع هو الصورة المترتبة تحت الجنس والرسم
الثانى هو ان النوع هو الذى يحمل عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو والرسم
الثالث هو ان النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالشخص من طريق ما هو
اى اذا سئل عن كل واحد من الاشخاص ما هو وقع الجواب به والسبب الذى
من اجله رسم الجنس برسم واحد والنوع بثلثة رسوم هو ان هذه الرسوم
انما استخرجت من المناسبات التى وجدت للجنس والنوع ولما لم يكن للجنس اكثر
من نسبة واحدة وهى نسبته الى ما تحته اعنى الى انواعه لم يوجد له اكثر من
رسم واحد ولما كان للنوع ثلث نسب نسبة الى جنسه ونسبة جنسه
اليه والى غيره ونسبته الى الاشخاص التى تحته رسم تحت كل واحد من
هذه الثلث نسب برسم واحد الا ان النوع ينقسم الى قسمين الى نوع الانواع
والى ما ليس بنوع الانواع اعنى متوسطا اما نوع الانواع بمنزلة الانسان
فان الرسوم الثلثة لايقة فاما المتوسط فانه يرسم برسمين احدهما انه
المرتب تحت جنسه والاخر هو ان جنسه يحمل عليه بمنزلة الجوهر والحى
ولانا قد ذكرنا شيئا يقال له نوع النوع وبازائه جنس الجنس فانا يتحصل لنا
من الامور العامية التى هى اجناس وانواع على اشياء ثلثة على صورة فى غاية



العلو ويدعى جنس بمنزلة الجوهر وصورة فى غاية الانحطاط بمنزلة الانسان فهى
نوع النوع وصورة متوسطة بين هذه ويدعى متوسطات اعنى اجناسا بالقياس
الى ما تحتها وانواعا بالقياس الى ما فوقها بمنزلة الجسم المتنفس والحى الناطق وينبغى
ان يعلم ان كل مقولة فيها مثل ذلك فسوف يستوفى الكلام فى هذه الامور فى
كتاب قاطيغورياس التالى لهذا الكتاب ومن يعتبر ايضا جنس الجنس
ونوع النوع والمتوسطات من المقولات ومن مقولة الجوهر التى هى اظهرها
فلنوضحها من اجناس النسب فكما ان فى اجناس النسب اب للاب قبله كالجد
مثلا وابن للابن بعده ومتوسطات بين هذين يدعى بالامرين جميعا
وبالقياس الى نسبتين مختلفتين كذلك ايضا فى الصورة التى فى النفس صورة
فى غاية العلو وهى التى يدعى جنس الجنس وصورة فى غاية الانحطاط وهى
يدعى نوع النوع ومتوسطات بين هذين يدعى اجناسا وانواعا بالقياس
وليس ينبغى ان يظن انه كما ان اجناس النسب يرتقى كلها الى مبدا واحد
كذلك الامور كلها يرتقى الى جنس واحد لكن يجب علينا فى هذا الموضع ان
يتسلم تسليما من غير بيان ان اجناس الامور عشرة وان الموجود يشملها شمول
اسم مشترك لا شمول طبيعة وجنس واحد واذ قد يحصل لنا جنس الجنس
ونوع النوع والمتوسطات فينبغى لنا ان نرسمها فنقول ان جنس الجنس
هو الذى جنس فقط وهو الذى ليس فوقه جنس يعلوه واما النوع النوع
فهو نوع فقط وهو محمول على كثيرين مختلفين بالشخص من طريق ما هو

فاما المتوسطات فكل واحد منها جنس ونوع بالقياس الى ما فوقها والى ما تحتها
واذ قد فرغنا من ذلك وحصلنا ان اجناس الاجناس عشرة فهي اذن متناهية
عندنا وفي نفس الامر ايضا فاما انواع الانواع فهي في نفوسها متناهية
فاما عندنا غير متناهية وذلك انا لم نقف على جميع انواع الحيوان ولا
على جميع النبات والدليل على انها في نفوسها متناهية ان اشخاص كل
واحد من الانواع كثيرة والنوع واحد فالاشخاص اكثر من الانواع فان
كانت الانواع غير متناهية لزم ان يوجد شئ وهو اكثر من غير المتناهي
وهذا محال واما الاشخاص فغير متناهية لا عندنا ولا في نفوسها
ولا ينبغي لنا ان نظن ان الاشخاص غير متناهية بالفعل بل بالقوة فان
ارسطوطاليس لا يرى شيئا غير قلناه موجود بالفعل والدليل على ان
الاشخاص غير متناهية ان افلاطون يقول للذين يقسمون ان يكفوا
عند انواع الانواع فانه يقول ان نوع النوع لا يجب ان يقسم لانه ان
قسم قسم الى الاشخاص والاشخاص غير متناهية وغير المتناهي لا يعلم فلا يكون
اذن للقسمة فايدة والقسمة هي تكثير الواحد والحد بضد ذلك لان
الحد هو جمع الكثير الى الواحد بمنزلة جمع اشخاص الناس كلهم الى حد نوعهم
وهو واحد والشروط التي ينبغي ان يراعى في القسمة اربعة ان يبتدى
القاسم من جنس الجنس ويقسم بالفصول الذاتية الجوهرية على طريق
التقابل بمنزلة الناطق وغير الناطق لا الخاصية ولا العرضية ويمضي

فاعلم





بالمتوسطات ويكف عند نوع الانواع فاذ قد استوفينا الكلام في جنس
الجنس والمتوسطات ونوع النوع فنقول بعد ذلك ان جميع ما فوق يحمل
على ما تحت فاما ما تحت فلا ينعكس فيحمل على فوق فان الجنس العالي يحمل
على المتوسطات والمتوسطات على انواع الانواع بمنزلة الجوهر على الحيوان
والحيوان على الانسان والانسان على الاشخاص ولا ينعكس القضية
فيحمل ما هو اسفل على ما هو فوق مثل الانسان على الحيوان وبالجملة فالمحمول
ينبغي ان يكون اما مساويا كالضحاك للانسان او اعم بمنزلة الحيوان
الذي هو عام له ولانواع اخر غيره فاما الشخص فهو بمنزلة هذا الذي
ديثا واليه بالاصبع اعني زيد الكاتب الابيض البصري بن فلان والشخص
يوسم بانه المتقوم من اشيا كثيرة وجملة تلك الاشيا لا يوجد في غيره وانما
قلنا جملة تلك الاشيا لانه قد يعرض في بعضها ان يوجد في غيره وعند هنا
يختم الكلام في النوع ويأخذ الكلام في الفصل ويجري على رسمه في تعديد
المعاني التي يقال طريقة فرفوريوس ورسمه في تعديد المعاني التي يقال
الفصل عليها وتحصيل المعنى الذي هو بسبيله وتحديده على مثل ما فعل في
الجنس والنوع فنقول ان الفصل يقال على ثلثة معان الاول الفصل
العام والخاص وخاص الخاص فالفصل العام فهو العرض المفارق
بمنزلة القعود والقيام والشيبة والشيخوخة وسمي هذا الفصل عاما
لانه قد ينفصل به شخصان كل واحد منهما من الاخر في ازمنة مختلفة

الكلام في الفصل

وهذا يرتفع في الوهم والوجود جميعا فاما الفصل الخاص فبمنزلة الاعراض الغير
المفارقة مثل القنوة والشهلة واثر الجرح المندمل وانما سميت هذه
خاصة من قبل انها لا ترتفع في الوجود فاما في الوهم فقد يرتفع ويبقى
ذات الشيء فاما فصل خاص الخاص فبمنزلة الفصول الجوهرية المقومة لطبيعة
الانواع بمنزلة الناطق والمايت للانسان وانما سميت خاص الخاص من
انه لا يرتفع في الوجود ولا في الوهم وذلك انها متى ارتفعت او توهم ارتفاعها
فبطلت ذات الشيء الذي ذلك الفصل فصله وهذه الفصول الثلثة
تشترك في انها تحدث في الامور تغايرا سوى ان العام والخاص يحدثان تغايرا
فقط وذوات الامور بحالها فان القعود والقيام والقنوة والشهلة تجعل
زيدا غير عمرو وذاتاهما محروستان فاما الفصل خاص الخاص فانه يحدث غيرا وذلك
ان الناطق اذا يضاف الى الحيوان احدث طبيعة هي غير طبيعة الحيوان حسب لكن الحيوان وزيادة
بمنزلة الانسان الذي هو الحيوان مع فصل الناطق والمايت وقد يقسم
الفصل على جهة اخرى الى هذه الثلثة فنقول ان الفصل منه مفارق ومنه
غير مفارق والمفارق بمنزلة الاعراض المفارقة كالقعود والقيام وغيره
وغير المفارق منه عرضي ومنه جوهري والعرضي كالقنوة والشهلة والجوهري
كالناطق والمايت والقابل للعلم والفرق بين الغير المفارق العرضي والغير
المفارق الجوهري هو ان ذلك يزيد وينقص وهذا لا يزيد ولا ينقص
فان الناطق والمايت لجميع اشخاص الناس على وتيرة واحدة وكذلك الحيوان

فاما القنوة



فاما القنوة والشهلة وجميع الاعراض الغير المفارقة فتزيد وتنقص فيحصل لنا
الى هذا الموضع ان اقسام الفصل ثلثة من جملتها التي يخصص فرفوريوس
الكلام فيه الفصل الجوهري لانا قد علمنا ان غرض هذه الصناعة ان يعلمنا
طريق البيانات التي هي القسمة والبرهان والحد والتحليل والقاسم انما يقسم
بالفصل الجوهري والمبرهن يبرهن بالفصل الجوهري وغيره من الاشيا
الجوهرية والحاد يحد من الاشياء الجوهرية بمنزلة تحديدك الانسان بانه حي
ناطق مايت فاذا كان هذا الكتاب مدخلا في هذه الصناعة وهذه
الصناعة انما تستعمل الفصل الجوهري فبالواجب خصص فرفوريوس
الكلام فيه فهو يرسمه بخمسة رسوم الرسم الاول هكذا الفصل هو الذي
به يفضل النوع على الجنس فان الانسان يفضل على الحيوان الذي هو جنسه
بفصليه اللذين هما الناطق والمايت وقد تطرأ على هذا شك صفته
هذه الصفة ليس تخلو الفصول التي قومت الانواع من ان يكون اما موجودة
في الجنس او غير موجودة فان كانت موجودة في الجنس لزم اجتماع الفصول
المتقابلة معا بمنزلة الناطق وغير الناطق في شيء واحد وهذا محال وان
لم يكن موجودة فيه فمن اين اقتنتها الانواع فانه يلزم على هذا ان يكون
شيء قد حدث من غير شيء وهذا خلاف راي القدماء وحل الشك يجري
على هذا الوجه الفصول موجودة في الاجناس بالقوة غير موجودة بالفعل
واذا كان على هذا لم يلزم اجتماع الفصول المتقابلة بالفعل في شيء واحد

بمنزلة الناطق وغير الناطق فانهما موجودات في الحيوان بالقوة غير موجودين
بالفعل الا اذا صار من الجنس نوع ولا يلزم ايضاً ان يحدث شيء من غير شيء
اذ كان ما بالفعل الذي هو النوع حدث عن غير اي هو بالقوة وهو الجنس
والرسم الثاني الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق اي شيء
هو فانا اذا سألنا عن الانسان اي شيء هو وقع الجواب بالفصل واذا سألنا
عنه ما هو وقع الجواب بالجنس والرسم الثالث الفصل هو الذي به يختلف
التي تحت جنس واحد بمنزلة الانسان والحمار اللذين يشملهما طبيعة الحيوان
فان الانسان والحمار يشتركان في طبيعة الحيوان ولكل واحد منهما فصول تخصه
والرسم الرابع الفصل هو الذي يتميز به اشياء يشملها جنس واحد وهذا الرسم والذي
تقدم متقاربان وبالجملة الاشياء المختلفة اما ان يكون اختلافها بنفوسها
كالجوهر والكم وهذه لا يضمها جنس واحد تشترك فيه وتختلف بالفصول
والرسم الخامس هو المحقق ويجري على هذه الصفة الفصل هو الذي
به تتقوّم طبيعة الانواع وهو نافع لها في الانية والوجود بمنزلة الناطق والمائت
المقوم لطبيعة الانسان وليس هذان كالفصول الخاصية والعرضية بمنزلة
الضحك في استعمال الملاحة والبياض والسواد فان هذه دخيلة غير نافعة في جوهر
الشيء وههنا يختم الكلام في الفصل وبعد الكلام في الفصل يأخذ الكلام في الخاصة
وانما قدم الخاصة على العرض لان الخاصة تشبه الاشياء الجوهرية للزومها
لشيء واحد فهو يعد اقسام الخاصة ويعرفنا الخاصة الحقيقية ويرسمها وكلامه

الكلام في الخاصة

ههنا



ههنا في الخاصة على طريق الايجاز لانه سوف يستوفي الكلام فيها في طوبيقا
فالمعنى الاول من معاني الخاصة هو الشيء الموجود للشيء وله وحده الا انه ليس
لكله ولا دائما بمنزلة الهندسة للانسان والطب في صناعة التنجيم والمعنى الثاني
هو الشيء الموجود للشيء ولكله الا انه ليس له وحده وللجميع بمنزلة ذي الرجلين
للانسان والمعنى الثالث هو الشيء الموجود للشيء وله وحده وللجميع الا
انه ليس دائما كالشيخوخة للانسان والمعنى الرابع هو الشيء الموجود للشيء
ولكله وللجميع ودائما وله وحده وهذه هي الخاصة الحقيقية بمنزلة الضحك
للانسان والصهيل للفرس وليس ينبغي ان يفهم ههنا الصهيل والضحك
على انهما فعلان لكن على القوة التي من شانها ان يضحك ويصهل فان
فعلهما بين القوتين ليس دائما والخاصة الحقيقية يرسم هكذا الخاصة
هي صورة موجودة للشيء وله وحده ودائما ولكله ومنعكسة عليه بالتساوي
وغير داخلة في حده ومعنى قولنا منعكسة عليه هو انه متى فقدت هي فقد
وههنا ينقضي الكلام في الخاصة ويأخذ في بعد ذلك في الكلام في العرض وهو
اخر ما بقي عليه فنقول ان العرض هو الذي يحدث في الشيء ويفسد من غير ان يفسد
الموضوع وهذا ينقسم الى المفارق كالقعود والقيام وغير المفارق كالفتوة والشهلة
ويرسم برسم ثاني فنقول العرض هو الذي ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة
وهو ابدا موجود في موضوع وينبغي ان يعلم ان الاشياء التي عد بالسلب يجب ان يكون
قد تقدمها اشياء مفهومة معلومة ويكون محصور العدد فلم يبق شيء غير ذلك

الكلام في العرض

فاعلم

فی بیان الاشتراکات والاختلافات بین هذه الخمس

فیمکن تحدیده بسلب تلک البواقی وعند هذا ینختم الکلام فی العرض وباختتامه ینختم
فی الخمسة الالفاظ البسیطة والامور بحسبها ومن بعد ذلک ناخذ فی الکلام
فی القسم الثانی فی هذا الکتاب وهو الاشتراکات والاختلافات التی بین هذه الخمسة
وینظر فی ذلک علی ضربین الضرب الاول یسمی نظرا مجملا وهو ان یورد الاشتراکات
بینها والاختلافات معا والضرب الثانی مفصلا اعنی بین اثنین اثنین منها
ونقول هذه الخمسة یشترک بامرها بانها یحمل علی کثیرین ویختلف علی هذه
الصفة اما الجنس فیحمل علی کثیرین الا انهم مختلفون بالنوع من طریق ما هو
والفصل والعرض یحملان علی کثیرین مختلفین بالنوع من طریق ای شیء هو
ای اذا سئل عن الانواع بای شیء اجیب بهما والفرق بینهما هو ان الفصل جوهری
والعرض دخیل فاما النوع والخاصة فحملها علی کثیرین مختلفین بالشخص سوی
ان النوع یحمل علی طریق ما هو والخاصة من طریق ای شیء هو فاما النظر المفصل
فانه یجری علی هذا السبیل ینظر اولا فی الجنس والفصل وهو یورد بینهما ثلثة

فائدة

اشتراکات الاول منها انهما یحملان علی اکثر من نوع واحد بانهما عامان وعلی
سبیل القانون والامور الکلیة ان استعملتها بما هی ذوات کانتا اقدم مما
تحتهما بالطبع واخص وان استعملتها بما هی علمیة کانت ما تحتها اقدم منها
بالطبع وکانت هی ابدا اعم مما تحتها والثانی ان جمیع ما یحمل علیهما من طریق
ما هو یحمل علی ما تحتهما والثالث انهما اقدم بالطبع من الانواع والاشخاص
فاما الخلاف بینهما ففی ستة اشیاء الاول منها ان الجنس اعم من الفصل والثانی

الجنس

١١

ان الجنس اقدم بالطبع والثالث انه یخص الفصول والفصول لا یخص الجنس لان
الفصول فی الجنس بالقوة ولیس الجنس فی الفصول بالقوة والرابع ان الجنس یحمل
علی طریق ما الشیء والفصل من طریق ای شیء والخامس ان الجنس فی النوع واحد
والفصل کثیرة فیه والسادس ان الجنس یشبه المادة والفصل یشبه الصورة
فاما الجنس والنوع فیشترکان فی ثلثة اشیاء الاول منها هو انهما یحملان علی اشیاء
کثیرة والثانی انهما اقدم بالطبع من الشخص والثالث انهما یحملان بالاسم والحد
واختلافهما فی سبعة اشیاء الاول منها ان الجنس یحمل علی الانواع والنوع
علی الاشخاص والثانی ان الجنس یحصر الانواع والانواع محصورة والثالث ان الجنس
اقدم بالطبع من النوع والرابع ان الجنس یحمل علی الانواع ولا ینعکس الانواع
الا ان الانواع یفضل علیه بالفصول والسادس ان الفصل فی الجنس بالقوة
وفی النوع بالفعل والسابع ان النوع لا یصلح ان یکون جنس الاجناس
ولا النوع نوع الانواع فاما الجنس والخاصة فیشترکان فی ثلاثة اشیاء الاول
منها انهما جمیعا یلزم وجودهما متی وجد النوع والثانی انهما یحملان علی ما یحملان
علیه بالتساوی والثالث ان حملها علی جهة التواطوء بالاسم والحد ویخالف
الجنس الخاصة فی ثلثة اشیاء احدها ان الجنس اقدم بالطبع من الخاصة وذلک
انه متی وجد الحیوان لم یلزم وجود الضاحک ومتی ارتفع الحیوان ارتفع الضحک
فاما متی وجد الضاحک لزم وجود الحیوان ومتی ارتفع لم یلزم ارتفاع الحیوان
وهذه هی خواص المتقدم والمتاخر بالطبع والثانی ان الجنس یحمل من طریق

ما الشيء والخاصة من اي شيء والثالث ان العرض يوجد اولا للشخص وبتوسطه
للنوع والجنس ليس كذلك لان موضوع الاعراض الاشخاص فاما الجنس فاولا
للنوع وثانيا للشخص ومن بعد فراغ فرفوريوس من النظر في الجنس والفصل
والباقية ياخذ في النظر في الفصل والاربعة الباقية ولانه عند كلامه في الجنس
والفصل ايراده الاشتراك والاختلاف بين الفصل والجنس ينبغي له ان ننظر بينه
اعني الفصل وبين الثلاثة الباقية ويتخرج من ذلك ان مبلغ المشاركات
بين هذه الخمسة يعني الجنس وما بعده عشرة مشاركات اربعة بين الجنس والباقية
وثلثة بين الفصل وما بعده واثنان بين النوع وما بعده وواحد بين
الخاصة والعرض وكذلك المخالفات عشرة فان استعمل التكرار فيها او نظر في كل
واحد منها بالقياس الى الاربعة الباقية يحصل مبلغ المشاركات عشرين ومبلغ
المخالفات عشرين فلنعد الى ما كنا فيه من الاشتراكات والاختلافات بين
الفصل وما بعده فنقول ان الفصل يوافق النوع في ثلثة اشياء الاول منها
هو انهما يحملان دائما والثالث انهما يحملان بجملتهما ويخالفان في اربعة اشياء الاول
منها ان النوع يحمل على اشخاص والفصل يحمل على انواع والثاني ان النوع يحمل من طريق ما هو
الشيء والفصل من طريق اي شيء والثالث ان الفصل اقدم بالطبع من النوع والرابع
ان الفصل قد يمكن ان يقرن بفصل آخر ويتم من تركيبهما امر من الامور اذا انضافا
الى الجنس بمنزلة الناطق والمائت اللذين اذا انضافا الى الحيوان حدث الانسان
فاما الانواع فلا يمكن ان يجتمع بعضها مع بعض لحدوث امر من الامور عنها

فاما الفصل



فاما الفصل والخاصة فاشتراكهما في اربعة اشياء الاول منها هو انهما يحملان بالسوية
والثاني انهما يحملان على جميع ما يحملان عليه والثالث انهما يحملان دائما والرابع
انهما يحملان من طريق اي شيء هو واختلافهما في شيئين الاول منهما ان الفصل
يحمل على انواع كثيرة والخاصة على نوع واحد والثاني ان الفصل جوهري للشيء
والخاصة دخيلة فاما الفصل والعرض فيشتركان في شيئين الاول منهما انهما
يحملان على انواع كثيرة والثاني هو انهما يوجدان النوع باسره وفي جميع الاوقات
وينبغي ان يفهم ههنا العرض الغير المفارق لا المفارق ويختلفان في ثلثة اشيا
الاول منها ان الفصل يعم والعرض يعم ويعم اما عمومه فمن قبل انه يحمل على اشيا
كثيرة فهو عام لها واما العرض فلانه يوجد في الشخص الواحد اعراض كثيرة يعمها
والثاني ان الفصل يحمل على ما يحمل عليه بالتساوي والعرض بالزيادة والنقصان
والثالث ان الفصول المتضادة لا يمكن ان يتعاقب على الشيء وذاته باقية فانه
لا يمكن ان يكون شيئا ناطقا ثم ينتقل فيصير غير ناطق وذاته باقية فاما الاعراض
المتضادة فقد يمكن الشيء ان ينتقل من الواحد منها الى الآخر وذاته باقية
فاما النوع والخاصة فيشتركان في شيئين الاول منهما هو انهما يحملان بالسواء
والثاني ان كل واحد منهما ينعكس على الآخر لان كل ضحاك انسان وكل انسان ضحاك
ويختلفان في اربعة اشيا الاول منها ان النوع قد يمكن ان يكون جنسا والخاصة
لا يمكن الا خاصة والثاني ان النوع دائما بالفعل والخاصة دائما بالقوة فان
سقراط دايما انسان بالفعل وليس بضاحك دايما واما النوع والعرض فيتفقان

فى انهما يحملان على اشخاص كثيرة واما اختلافهما ففى اربعة اشياء الاول منها
ان النوع يحمل من طريق ما الشئ والعرض من طريق اى شئ والثانى ان النوع
الجوهر انما هو واحد فاما الاعراض الموجودة فيه فكثيرة فان نوع سقراط
واحد واما اعراضه فكثيرة والثالث ان النوع اقدم بالطبع لانه جوهرى
والرابع ان النوع يحمل على التساوى والعرض بالزيادة والنقصان فاما الخاصة
والعرض فتتفقان فى انهما يحملان على اشياء كثيرة ويختلفان بثلثة اشياء
الاول منها ان الخاصة تحمل على نوع واحد والعرض على كثيرة والثانى ان
الخاصة تساوى نوعها والعرض ليس كذلك والثالث ان العرض يكون
منه مفارق والخاصة ليس كذلك وههنا ينقطع فرفوريوس الكلام فى المدخل
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله اجمعين

كتاب قاطيغورياس من كلام معلم الاول ارسطيطاليس الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب قاطيغورياس ارسطوطاليس قد اختلف مفسروا كتب ارسطو
فى غرض هذا الكتاب فقوم اعموا ان غرضه فى هذا الكتاب النظر فى الامور
الموجودة والحد بوالى ذلك من قسمة الامور وذلك انه قسم الامور الى
الجوهر الكلى والجوهر الجزئى وقسم الجوهر الى الاول والى الثانى والكم الى المتصل
والى المنفصل وقوم قالوا ان غرضه الكلام فى صورة الحاصلة فى النفس من
الامور والحد بوالى ذلك من ذكره اسما يدل على هذه بمنزلة قوله جوهر مات
وعلى موضوع

وعلى موضوع وما اشبه ذلك وقوم قالوا ان غرضه الكلام فى الالفاظ البسيطة
الدالة والحد بوالى ذلك من يقس كلامه فانه يقسم الالفاظ الى ما هى بتاليف
والى ما ليس بتاليف واما انا ليخس فانه يونب هذه الفرق الثلث ويزعم انها
بامرها اخطات الا ان خطاها ليس على التمام وذلك ان غرض هذا الكتاب
هو هذه الثلثة بامرها لا واحد منها ولكيما لا يلزمنا العدل الفلاطى
القابل انه لا يجوز ان يكون لكتاب واحد اغراض كثيرة ما يجمع هذه الثلثة الا واحد
ويقول ان غرض هذا الكتاب هو النظر فى الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية
وفى سائر الامور التى يشملها هذه وصحة هذا الغرض يبين من هذا الوجه
وهو ان كل امر موجود اما ان يدركه الحس او العقل فالاشياء التى يدركه الحس عند
ارتفاع الموانع فانه يدركها بغير متوسط بمنزلة هذا اللون وهذا الطعم
فاما الاشياء التى يدركها العقل فانها ينقسم الى الاشياء التى هى قائمة فى الفطرة
بمنزلة القول ان على كل شئ يصدق اما الايجاب واما السلب فان الاشياء المساوية
لواحد متساوية ومنها ما هى خفية عن العقل وهذه فيحتاج الى صناعة
ينهج له الطريق التى بها يتوصل الى الوقوف على الاشياء وهذه الطريقة هى
البرهان قياس ما فينبغى ان يعلم اولا ما طبيعة القياس ولان القياس
من مقدمات يحتاج ان يعلم اولا ما طبيعة المقدمات وكيف اقسامها
للصدق والكذب ولان المقدمات من الفاظ البسيطة ذاته ينبغى ان ينظر
اولا فى الالفاظ البسيطة الدالة ولان الالفاظ الدالة البسيطة منها ما يدل

على شخص كلفظ زيد ومنها ما يدل على امر كلي والاشخاص لا تنقل فيها اللفظة مفردة
يكون غرضنا انما هو في بيان الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية ولان الالفاظ
منها في الوضع الاول ومنها في الوضع الثاني والتي في الوضع الاول هي الدالة على
الامور والتي في الوضع الثاني هي الدالة على الالفاظ التي ليست معلقة بزمان
فيدعى اسما واما الدالة على الالفاظ المعلقة بزمان فيدعى كلمة فغرضنا
انما هو الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية التي في الوضع الاول
لان الالفاظ من حيث هي الفاظ لا يتباين كل التباين لانها كلها مؤلفة من
مقاطع ومن حروف المعجم وانما يقع التباين بينها من قبل مدلولاتها فان لفظ جوهر
تباين لفظ كم كل المباينة من جهة مدلولهما وذلك انه لما كانت طبيعة الجوهر
تباين طبيعة الكم صارت الالفاظ التي يدل عليها تباين لتباينها مما يقام من
اجل ذلك ان الكلام في بحسب الالفاظ لكيما يتضح عنه التباين الذي بين
الالفاظ فلنرجع نحن الى الغرض ونقول ان غرض كتاب قاطيغورياس هو النظر في الالفاظ
البسيطة الدالة على الامور الكلية التي في الوضع الاول وفي الامور من اجلها فاما منفعة
الكتاب فيتبين على هذا الوجه قد علمنا ان كل واحد من الامور سعادته
يكون موجودة له ما دامت صورته موجودة له وهو متصرف بحسبها وصورة
الانسان هي النفس الناطقة فسعادته اذن يكون موجودة له وهو متصرف بحسبها
وتصرفه بحسبها انما هو بان يعلم الحق ويفعل الخير والاشياء المعلومة اكثرها خفية
عنه محتاج الى طريق يسترشد بها يتوصل الى الوقوف عليها وهذا الطريق هو البرهان

والبرهان

والبرهان لا يتم فهمه الا بفهم قاطيغورياس فالانسان اذن شديد الانتفاع
في ان يكون سعيدا بعلم ما في قاطيغورياس فهذه منفعة الكتاب فاما عنوانه
فقد اختلف مفسرو كتب ارسطوطاليس فيه بحسب اختلافهم في غرضه لان الاسم
ينبغي ان يكون مناسبا للغرض فالذين زعموا ان غرضه الكلام في الامور الموجودة
ترجموه بكتاب الامور الموجودة والذين زعموا ان غرضه الكلام في الصور التي
في النفس ترجموه بكتاب الاجناس والانواع وطائفة اخرى زعمت انه ينبغي
ان يترجم بالكتاب الذي قبل طوبيقا وخطاء هذه الفرق بأسرها ظاهر
اما الفرقتان الاوليان فانما انجبر خطاؤهما في العنوان من قبل خطائهما في
استنباط الغرض فاما الفرقة التي جعلت تسميته بالكتاب الذي قبل طوبيقا
اولى منه بان يجعل قبل باري ارمينياس اذ كان الكلام فيه انما هو في موضوع الصناعة
بأسرها فاما عنوانه المناسب لغرضه فقاطيغورياس اذ كنا قد قلنا ان غرضه
انما هو النظر في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية التي هي اجناس عوال
يدعى قاطيغورياس والقاطيغورياس هي لفظ بسيطة دالة على امر كلي هو جنس
عال دال على جميع ما تحته بمنزلة لفظ جوهر وكم فاما ابو زكريا يحيى بن عدي فانه يرسمها
بانها لفظة بسيطة دالة على امر من الامور بحسب اثره في النفس واذا تؤمل الرسمان
لم يوجد بينهما خلاف سوى ان اول الشرح فاما ان هذا الكتاب لارسطوطاليس
فمعلوم من نمط كلامه وما ذكره له في عدة كتب ومن ترتيب الصناعة فانه
لو لم يصنعه ارسطوطاليس لكانت صناعته ناقصة ومن شهادة المفسرين الموثوق بهم

حتى ينتهي الشهادة الى امادفوسطرن اودذيموس اللذين شاهداه فاما من
العلوم هو فن المنطق اذ كان الكلام انما هو في موضوع الصناعة المنطقية واما تبيين
فاول صناعة المنطق باسرها واما قسمته فانه ينقسم الى ثلثة اقسام فالقسم الاول
يتكلم فيه في اشياء يحتاج اليها قبل قاطيغورياس وهذه هي المتفقة اسماؤها والمتفقة
والمتواطية اسماؤها وقسمة الالفاظ الى اقل اقسامها وقسمة الامور الى اقل اقسامها
وتحديد العرض وتحديد الجزئي ويوضح انه متى حمل شي على شي حمل المحمول على
الموضوع قيل كل ما يقال على المحمول يقال على الموضوع ويبين ان فصول الاجناس العوالي
مختلفة بالصورة وفي القسم الثاني ينظر في القاطيغورياس العشر في الامور بحسبها وتوفية خواص
كل واحد منها بحسب ما يقتضيه صناعة المنطق وفي القسم الثالث ينظر في اشياء ذكرها
في قاطيغورياس ولم يحددها فيما تقدم وهذه هي المتقابلات واصناف المتقدم
والمتاخر واصناف ما معا واقسام الحركة واقسام القنية وانما اخر ذكرها
لان مع الناس منها معرفة بها يكتفي في قاطيغورياس فهم ينقطع عن غرضه ويتشاغل
فلما فرغ من غرضه تشاغل بالكلام فيها فاما انحاء التعاليم التي يستعملها فثلثة الحد
وذلك انه يحد المتفقة اسماؤها والمتواطية اسماؤها وغير ذلك والقسمة وذلك
انه يقسم الالفاظ الى اقل قسمتها والى اعظم قسمتها ويقسم الامور الى اقل قسمتها والى
اعظم قسمتها ويقسم الجوهر الى الاول والثاني والكم الى المتصل والمنفصل وغير ذلك
والنحو المبرهن وذلك انه يبرهن انه متى حمل شي على شي حمل المحمول على الموضوع قيل
كل ما يقال على المحمول على الموضوع ونبين ان الخاصة الحقيقية للجوهر هي الاجزاء وكذلك

الخاصة



الخاصة الحقيقية للكم والكيف فقد استوفينا الكلام في الثمانية الرؤوس التي جرت
العادة بالكلام فيها قبل كل        فلنأخذ الآن في معاني ارسطوطاليس التي اوردها
في هذا الكتاب فنشرحها بحسب الطاقة والله المعين فاول ما بدأ اخذ في تحديد
المتفقة اسماؤها ورسمها بان قال المتفقة اسماؤها هي التي يقال ان الاسم فقط
عام لها فاما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف ومثال ذلك الانسان والمصور فانهما
يسميان باسم الحيوان وحد كل واحد منهما بحسبه مختلف فانا نحد الانسان
بحسب اسم حيوان بانه جسم ذو نفس حساس متحرك بارادة ونرسم المصور بحسب الحيوان
بانه المحمول على مثال تخطيط الحيوان وقد يجب ان يبحث في امر المتفقة اسماؤها
ونستقصي ايضا شرح اجزاء حدها فنقول اما ان المتفقة اسماؤها موجودة فشي
ظاهر وذلك انه لما كانت الاشخاص بغير نهاية والاسماء متناهية لانها مؤلفة
من حروف متناهية على طريق الوضع والمحاورة فهي تتناهى عند التغليب فان
لفظ زيد قد يمكن ان يغير ويبدل ولكن تغيرها يقف فاما الاشخاص فانها
وان كانت مباديها متناهية وهي الاسطقسات فليس كونها فيها على طريق
الوضع ولكن على جهة الاستحالة والجوهر المستحيل ابدا يستحيل الى جوهر غيره فقد نسا
زيد مثلا الى شي آخر وعلى هذا ابدا لان الجوهر لا يفسد على الاطلاق ولا
يعود الى زيد واذا كانت غير متناهية والاسماء متناهية فلا محال انه يكون
لامور كثيرة اسم واحد ولان الامور الكثيرة انما صارت كثيرة بالاختلاف الذي بينها
فالاشياء المختلفة رسومها او حدودها مختلفة فالمتفقة اسماؤها اذن موجودة

وهي الامور التي لها اسم واحد وحد وحدها بحسبه مختلفة كما مثلنا في الانسان والصور
فاما ما هي واي شيء هي فان هذين يتضمنها احدها الذي حدها بل رسومها ليس
فاما لم هي موجودة فمن اجل كون الاشخاص غير متناهية واذ قد استوفينا
الكلام في المطالب الاربعة فلناخذ الان في شرح حدها وبالخصر جزءا جزءا فنقول
ان لفظ يقال على وجود شيء وذلك انها يستعمل اما في الالفاظ او في المعاني فان
استعملت في المعاني والامور كانت بمعنى يوصف ويحد ويرسم فاني اذا قلت ان الجوهر
يقال انه كذا فلا فرق بين هذا القول وبين القول بانه يوصف او يرسم او يحد بانه كذا
او يستعمل في الالفاظ فاذا استعملت في الالفاظ انقسمت الى قسمين اما بمعنى يلفظ
بها المتلفظ دالا او يلفظ بها لفظا غير دال فاني اذا قلت ان الالفاظ يقال كان
هذا القول بمعنى يلفظ بها وهذا القول اما دال واما غير دال ومن هذه الاقسام
فيريد في هذا الموضع معنى يرسم فان قولنا في المتفقة اسماؤها يقال بمعنى يرسم
من قبل ان الاتفاق في الاسم للامور امر عارض والاشياء الماخوذة من الاعراض
رسوم لا حدود فاما الاسم فانه يقال على ضربين على كل واحد من اجزاء القول
الثمانية اسما كان او كلمة وعلى الخصوص اللفظة التي يدل ولا يقترن بزمان ومن جهة
هذين انما يريد العام لا الخاص وذلك ان لفظ ولي يدل على المولى الولاية
وعلى الذاهب ليست اسما خاصا بل كلمة ولفظ فقط يقال على ضربين على
الشيء الذي هو وحده لا ثاني له بمنزلة قولنا عالم واحد فقط وشمس واحدة فقط
او على الشيء الذي يميز من غيره بمنزلة قولنا ان فلانا في الحرب ومعه سيف فقط



ودح والمستعمل ههنا من هذين القسمين المعنى الثاني وذلك ان قولنا في
اسماؤها انها هي التي الاسم فقط عام لها التميزها من المتواطية اسماؤها التي
متفقة في الاسم والحد جميعا ولفظ عام يقال على اربعة اضرب على الشيء الذي
هو مشترك بين جماعة من الناس اذا داموا اقتسامه تمكنوا من قسمته بمنزلة الجنان
والضيعة والدار وعلى الشيء الذي هو مشاع بين جماعة اذا داموا قسمته لم يمكن
كل واحد منهم يستعمله في وقت ما بمنزلة العبد والدابة وعلى الشيء الذي هو لمن سبق
فاختص به بمنزلة المواضع من الحمامات والمساجد وعلى الشيء هو لجماعة معا لا متقوم
ولكل واحد منها يستعمله في وقت ما ولا هو لمن سبق فاختص به لكنه لها معا
وفي آن واحد بمنزلة صوت المنادى فانه لجماعة سامعية على نبرة واحدة
لا بالزيادة ولا بالنقصان وهذا المعنى الرابع استعمله في المتفقة اسماؤها وذلك
ان لفظ زيد التي يتفق فيها البحري والكوفي هي لهما معا لا بعضها لهذا وبعضها
لهذا والقول يقال على خمسة اضرب على القوة الموجودة في النفس وعلى تصور
المعاني وعلى القضية الخارجة بالصوت بمنزلة قولنا زيد يمشي وعلى عناية الله
عز وجل بالعالم فانهم يسمون عناية الله بالقول المتصوفة من اجزاء العالم
وعلى الرسم والحد وههنا يريد من اصناف هذه الرسم والحد وذلك ان
الاشياء التي تتفق في الاسم سائغ ان يكون لها حدود وسائغ ان لا يكون لها
حدود بل رسوم بمنزلة اجناس الاجناس التي يتفق في اسم الموجود فان كان
لها حدود كانت الحدود بحسب الاسم مختلفة وان كانت لها رسوم كانت الرسوم

بحسب الاسم مختلفة واللفظ جوهر يقال على معنيين على كل ذات عرضا كانت او جوهرا
بمنزلة ما يقال جوهر الحرارة وجوهر زيد وعلى الشيء الذي لا في موضوع وههنا
يريد من معانيه المعنى الاول فان الولاية والذهاب ليسا جوهرين الا انهما من
المتفقة اسماؤها فاما السبب الذي من اجله اضاف الى قوله قول الجوهر فكيلا يظن انا
ان ناخذ حد اللفظة فاشعرنا انه ينبغي ان ناخذ حد الامور المتفقة لا حد اللفظ
الامور فيها متفقة فاما استثناؤه بقوله التي بحسب الاسم من قبل ان لكل واحد من الامور
اسماء كثيرة بمنزلة زيد مثلا فانه يسمى جوهرا وجسما وحيوانا وناطقا وانسانا وزيدا
وله حد بحسب كل واحد من هذه الاسماء فلسنا نعد الانسان فيا خذ
ما من الاسماء بمنزلة زيد وهو يعم جماعة من الاشخاص ونحد لا بحسب ذلك الاسم
حد الحيوان فيبطل به المتفقة اسماؤها وينبغي ان نعلم ان المتفقة اسماؤها يقال
على معان كثيرة وارسطوطاليس انما ذكر معنى واحدا من معانيها وهو المتفقة اسما
على طريق التشبيه فينبغي لنا ان نعد جميع معانيها على طريق الايجاز فنقول ان
اسماؤها ينقسم الى قسمين اولين الى المتفقة اسماؤها التي بغير روية وكيف اتفق
والى المتفقة اسماؤها التي بروية والمتفقة اسماؤها التي بغير روية وهو صنف واحد
بمنزلة انسان يولد في الشام فتسمى زيدا وآخر يولد بالعراق فتسمى بهذا الاسم فان
لم يتفق في التسمي بهذا الاسم عن قصد فاما المتفقة اسماؤها التي بروية فتنقسم الى
سبعة اقسام الى المتفقة اسماؤها التي نسبتها واحدة بمنزلة النقطة والوحدة والان
وعين النهر والقلب وما يجري مجرى ذلك فان هذه باسرها يسمى مبدا وانما اتفقت





في الاسم من قبل نسبة اجتمعت لها واحدة ومن قبل مرورى لما راها يتفق في
نسبة واحدة سماها بهذا الاسم وذلك ان القلب مبدا لجميع الحيوان والعين مبدا
لجميع الانهار والان مبدا عنه يتكون الزمان والنقطة مبدا عن جزئياتها
يحدث الخط والى المتفقة اسماؤها التي على طريق التشبيه بمنزلة الانسان والمصور
على صورته وهذا الصنف هو الذي ذكره ارسطوطاليس وهذه انما اتفقت
في اسم الانسان من قبل الروية لا كيف اتفق والى المتفقة اسماؤها التي من فاعل
واحد بمنزلة جميع الاشيا الطبية التي هي مستنبطة عن صناعة الطب بمنزلة
الكتب الطبية والالات الطبية والادوية الطبية فان هذه باسرها اتفقت
في هذه اللفظة وهي قولنا طبي المستخرجة لها من صناعة الطب التي هي بمنزلة الفاعل
لها والى المتفقة اسماؤها التي يؤدى الى غاية واحدة بمنزلة تسمية الدواء والغذاء
والرياضة صحية لانها تؤدي الى الصحة والى المتفقة اسماؤها التي على طريق التذكرة
بمنزلة ما يسمي بعض الناس ولده باسم جده كما يجيء ذكره والى المتفقة اسماؤها
على طريق الاستبشار بمنزلة ما يسمي الانسان ولده بارسطوطاليس استبشارا
بانه يبلغ مرتبته والى التي على طريق التذكرة والاستبشار معا بمنزلة ما يسمي الانسان
ولده باسم جد كان له فاضلا يريد بذلك احياء ذكره ورجاء ان يبلغ المسمى
مبلغه وينبغي ان نعلم ان الاسم الذي يتفق فيه الامور يجب ان يكون اسمها العام
الذي يعرف به لا اسما غريبا فانه قد يسمى بعض صفح الجبل رجل الجبل ولم يتفق الفرس
ان يكون صفح الجبل ورجل المائدة ورجل الحيوان من المتفقة اسماؤها الا انه لم يجر

ان يسمى صنع الجليل جبلا فسمت ان يكون الاسم اذا من الاسماء الظاهرة للشئ اذا المتفقة
اسماؤها من حيث هي متفقة اسماؤها متواطئة اسماؤها وقد نظر على المتفقة
شكان الاول منها يجري على هذه الصفة ليس يخلو ارسطوطاليس عد بامر واتى بخلافه
او يكون نسي ما وعد او الذي وعد في هذا الكتاب هو الكلام في قاطيغورياس العشر
فما السبب في تركه الكلام فيها وعدوله الى النظر في المتفقة اسماؤها وهو لم يعد بذلك
فنقول انه لم ينس ما وعد ولا وعد ايضا بشيء واتى بخلافه لكن كما ان الصناع المهرة
اذا ارادوا ان يفعلوا فعلا من الافعال تقدموا فاعدوا قبل فعله جميع ما يحتاج
اليه في فعل ذلك الشئ لئلا اذا انتهوا الى الموضع الذي يحتاجون اليه منه ولم يكونوا
قد اعدوه انقطعوا عن فعلهم هكذا ارسطوطاليس لما كان محتاجا عند كلامه
في قاطيغورياس العشر الى استعمال المتفقة اسماؤها والمتواطئة اسماؤها قدم
ما قدم الكلام فيه قبل قاطيغورياس علم عنه اولا وجعله كالاصل الموضوع له
ثم حينئذ اخذ الكلام في غرضه فاما الشك الثاني فانه يجري على هذا النحو ان كان غرضه
في الكلام في المتفقة اسماؤها والمتواطئة اسماؤها لانه ينتفع بها في القاطيغورياس
فلم قدم المتفقة اسماؤها على المتواطئة اسماؤها والجواب عن ذلك هو ان المتفقة
اسماؤها مأخوذة من معنى الاسم المشترك وغرض صناعة المنطق بأسرها ان يفصل
الاسم المشترك لهذا قدم الكلام فيها على المتواطئة وعند هذا يختم الكلام في المتفقة
اسماؤها فاما المتواطئة اسماؤها فهي التي الاسم عام لها وقول الجوهر الذي بحسب الاسم
موافق وكل النظر في هذا الحد نشرحها بحسب ما تقدم في المتفقة اسماؤها والمثال

على ذلك



على ذلك الانسان والثور فانهما يسميان حيوانا وحداهما بحسب هذا الاسم واحد
وذلك ان كل واحد منهما يحد بحسب اسم الحيوان بانه جسم ذو نفس حساس متحرك
بارادة وينبغي ان يعلم ان المتفقة والمتواطئة هي امور واحدة اذا اخذت بوجه كانت متفقة
بمنزلة شخصين يسميان زيدا فان حديهما بحسب الاسم مختلفان وهذه اذا اخذت
بوجه آخر كانت متواطئة اعني من حيث يسميان باسم الانسان ويحدان بحده
والمشتقة اسماؤها هي التي يسمى باسم من امر موجود لها وبحسب اسم ذلك الامر الا انه
مخالف له في التصريف بمنزلة الفصيح من الفصاحة والكاتب من الكتابة والمشتقة
اسماؤها يحتاج في ان يكون مشتقة اسماؤها الى ثلثة شروط وهي ان يكون لها حال
موجودة وان يكون الاسم المشتق لها مشتقا من اسم تلك الحال وان يكون مخالفا له
في التصريف وليس يحتاج المشتقة اسماؤها الى امور كثيرة في ان يتم كما يحتاج المتفقة اسماؤها
من قبل ان المشتقة اسماؤها يتم في الواحد فاما ارسطوطاليس فالقى ذكر المباينة
اسماؤها والمترادفة اسماؤها ليفهم من مقابلاتها والمباينة اسماؤها هي التي تتباين
في الاسم والحد بمنزلة الجمل والبعرة وهذه يقابل المتواطئة اسماؤها والمترادفة
اسماؤها هي التي يسمى باسم كثيرة وحدها بحسب تلك الاسماء بأسرها واحد بمنزلة قطعة
حديد يسمى سيفا وصمصاما وحدها بحسب انها حديدة ذات حدين معمولة للقتل
الحيوان وهذه مقابلة للمتفقة اسماؤها ومن بعد ذلك يأخذ ارسطوطاليس في قسمة
الالفاظ الى اقل اقسامها وكذلك الامور فاما الالفاظ فيقسمها الى البسيطة والى
المركبة والبسيطة بمنزلة قولنا الثور الانسان يحضر بقلب والمركبة بمنزلة قولنا الانسان

يقلب النوع محمولا وفي هذا الكتاب انما ينظر في هذا الكتاب في الالفاظ البسيطة
ويعدل عن المركبة الى الكتب التالية لهذا الكتاب فاما الامور فانه يقسمها الى
اربعة اقسام الى الجوهر الكلي والى العرض الجزئي والى العرض الكلي والى الجوهر الجزئي ويعبر
عن الجوهر الكلي بانه الذي لا في موضوع وعلى موضوع ويعبر عن العرض الجزئي بانه
في موضوع وليس على موضوع ويعبر عن العرض الكلي بانه في موضوع وعلى موضوع
ويعبر عن الجوهر الجزئي بانه لا على موضوع ولا في موضوع فاما المفسرون فانهم
يزعمون ان اعلى قسمة الامور الجوهر والعرض وذلك ان كل الامور اما ان يكون
قائمة مستقلة بنفوسها غير موجودة في شيء او محتاجة في وجودها الى امر يوجد فيه
فالقسم الاول يدعى جوهرا والقسم الثاني يدعى عرضا وكل واحد من هذين
يلزمه معنى الكلي والجزئي واذا زوجت بين هذه الاربعة حدث عنها ست ازواج
اثنان لا قوام لهما وهما مقارنة الكلي والجزئي ومقارنة الجوهر والعرض فبقي ان يقترن
الكلي بالجوهر والعرض فيحدث عن ذلك قسمان ويقترن الجزئي بالجوهر والعرض فيحدث
من ذلك قسمان فيتحصل لنا جوهر كلي وعرض جزئي وعرض كلي وجوهر جزئي
والسبب الذي من اجله قرن بالجوهر الكلي العرض الجزئي هو ان القسمة المحققة هي التي
يحصل المقدم في قسمين متباينين فمن الواجب قرن الى الجوهر الكلي العرض الجزئي لان
الجوهر يقابل العرض والكلي يقابل الجزئي للسبب المتقدم ذكره والسبب في تقديمه في القسم
الاول الجوهر الكلي على العرض الجزئي من قبل ان الجوهر اشرف من العرض والكلي اشرف
من الجزئي وكذلك في القسمة الثانية العرض الكلي على الجوهر الجزئي من قبل ان الكلي اشرف

من الجزئي

من الجزئي في صناعة المنطق والسبب ايضا في تعبيره باسماء وهما وتعبيره عنها باسماء اخر من قبل
ان الاسماء الثواني التي تراكيبها انها تجري مجرى الرسوم ويوضح عن معانيها افضل ايضاح
فانا اذا قلنا في الجوهر الكلي لا في موضوع فهم من هذا القول انه يحكم به على ذات من
الذوات وكذلك اذا قلنا في العرض الكلي انه في موضوع فهمناه غير مستقل بنفسه واذا
قلنا على موضوع فهمناه محمولا على غيره ومن بعد يأخذ ارسطوطاليس في تحديد العرض
ومن تحديده يفهم تحديد الجوهر الذي هو مقابله والسبب الذي لم يجعل الامر بالعكس من قبل
ان العرض اخفى والاخفى اولى ان يشتغل باظهاره من الاظهر فهو يرسمه ويقول
العرض هو الموجود في شيء لا كجزء ولا يمكن ان يكون قوامه خلوا من ذلك الشيء هو فيه
ولما كان في هذا الحد شيء يجري مجرى الجنس وشيء يجري مجرى الفصول فينبغي ان نشرح
جزءا جزءا منه ونخبر بفائدته فنقول ان قولنا في العرض انه الموجود في شيء يجري فيه مجرى
الجنس والاسم المشترك وذلك ان وجود الشيء في الشيء يقال على عدة معان بمنزلة وجود
الجزء في الكل كالاصبع في اليد ووجود الكل في الاجزاء فان الكل انما هو صورة يحدث عند
تاليف الاجزاء بعضها الى بعض ووجود الشيء في المكان بمنزلة النار في نهاية كرة القمر
ووجود الشيء في الزمان بمنزلة التراب في الدن والفرق بين وجود الشيء في الزمان ووجود
في المكان ان المكان متحرك والزمان متحرك ووجود الجنس في النوع اعني حد النوع بمنزلة الحيوان
في حد الانسان ووجود النوع في الجنس بمنزلة الانسان في الحيوان فان الحيوان عام للانسان
وغيره وكوجود الشيء في الفاعل بمنزلة صورة الكرسي في نفس النجار ووجود الشيء في الكمال
كالنفس في السعادة والمدينة في السياسة الرئيسة ووجود الصورة في الهيولى كوجود الحرارة في مادة

ووجود العرض في المعروض بمنزلة البياض في الجسم ووجود الشيء في الزمان بمنزلة ساير الامور
التي يقدر وجودها الزمان وقولنا فيما اوقع في رسم العرض لا كجزء من الشيء ولا يمكن ان
يكون قوامه خلوا من الشيء الذي هو فيه يفصل من هذه العشرة والفرق بين وجود الصورة
في الهيولى والعرض في المعروض ان العرض دخيل ليس بجزء من الشيء والصورة جزء المركب وقد طرء على
هذا الحد شكان احدهما انه يوجب ان يكون هذا الحد للعرض والجوهر لا للعرض وحده
الا ان الرسوم والحدود الصحيحة التي ينطبق على المرسوم والمحدود وحده ولا يفضل عليه
ولا يقصر عنه والشك الثاني يوجب ان يكون هذا الرسم لبعض الاعراض لا لكلها
اما الشك الاول فيجري على هذه الصفة جميع الجواهر الاول اعني الاشخاص الموجودة
في المكان وهذا هو رسم العرض فاذا رسم العرض منطبق على الجواهر الاول فليس هو
العرض وحده فليس هو رسما صحيحا وحل هذا الشك يجري على هذا الوجه انما قيل في
حد العرض انه الموجود في الشيء لا كجزء من ذلك الشيء ولا يمكن ان يكون قوامه خلوا
من ذلك الشيء المعين الذي فيه بمنزلة البياض فانه لا يمكن عند بطلانه من زيد
ان يوجد في عمرو واما كل واحد من اشخاص الجوهر فقد يمكن اذا انصرف عن مكان
ان يشغل مكانا آخر والعرض فليس حكمه هذا الحكم فان بياض زيد ليس يمكن ان
ينتقل عن زيد ويصير في عمرو ولكن عند ما يتوهم انصرافه عن زيد مثلا يبطل
والشك الثاني يجري على هذا السبيل وهو ان روايح التفاحة مثلا وساير الروايح
بالجملة وساير المحسوسات انما يدركها بان ينتقل من موضوعاتها ويأتي حواسنا
فاني انما ادرك رايحة التفاحة بان ينتقل هذه الرايحة ويأتي حاسي فاذا الاعراض

فقد يفارق



فقد يفارق موضوعاتها ويكون لها وجود فكيف قال ارسطوطاليس ان
العرض لا يمكن قوامه خلوا من الشيء الذي هو فيه وحل هذا الشك يجري على هذا
الوجه زعمت طائفة ان الروايح وبالجملة الكيفيات المحسوسة انما يتصل على حواسنا
بان يتحلل من الجسم الذي هو فيه بخارات حاملة للكيفيات المحسوسة ومؤديات لها
الى الحواس واذا كان الامر على هذا السبيل لم يكن العرض يفارق المعروض ويقوم
بنفسه واستدلوا بان القضية يجري على هذا الوجه بذبول التفاحة فقالوا لو لم
يتحلل منها بخارات لما ضمرت التفاحة وخطاء هولاء ظاهر بين وذلك ان الامر لو كان
على ما وضعوه لما جاز عند ما يكون في اعالي بيوتنا مصابيح ان تدرك ضوؤها
ونحن من اسافل تلك المساكن من قبل ان البخارات التي يتحلل من النار هي خفاف يلتمس
العلو فما كان يصل الينا ونحن في اسافل دورنا الا انه يصل ولا اذا كان في اسفل
دورنا مسك مثلا يدرك الذي في اعالي الدور من قبل ان البخارات التي يتحلل منه
ثقال والثقيل يلتمس الرسوب الى المركز فلا يصل الى الذي في الاعالي الا انه يصل فاذا كان
الامر على هذا يكون هذا الحل ليس بمستقيم وزعمت طائفة اخرى ان المحسوسات
يصل الى حواسنا لا بتحلل بخارات وانطباع الهواء لصورة المحسوسات وقد ذكرنا
بان ادراك المحسوسات لا يكون بخارات ولا بان ينتقل
هو لكن بان ينطبع امثالها في الهواء كانطباع الصورة في المرآة وتلك التي يحصل في الهواء
يحصل امثالها في الحواس فعلى هذا الوجه يرى ان الحس يدرك محسوساته والعقل
يدرك معقولاته وهو ان يكون المحسوسات والمعقولات ينطبع امثالها

في العقل والحس من غير ان يزول هي عما هي عليه كما يفعل الصور المقابلة للمرئ فهذا
كاف في هذا الشك وكلنا الهذين الشكين نسلم رسم العرض وبعد ذلك ناخذ
في تحديد الجزئي وتحديد الجزئي لا يحمل على موضوع لكن جميع الاشياء عليه يحمل
لانه المحقق في الوجود والذي يشاهده الحس والدليل على ذلك انه ان حمل اي ان
حكم به على شئ فليس يخلو الحكم به اما ان يكون على نفسه او على شخص آخر مثله او على
الصور الكلية التي في النفس ومحال ان يحمل على نفسه لانه لا فايدة في القول بان زيد
هو زيد ومحال ان يحمل على شخص اخر مثله لانه قبيح ان يقال ان عمرا هو زيد ومحال ايضا
ان يحمل على الصور التي في النفس لانه محال ان يحمل الخاص على العام بل الامر بالعكس
فيصح اذن القول بان الجزئي هو الذي لا يحمل على شئ وهو ينقسم الى ما منه لا في موضوع
كاشخاص الجواهر الاول باسرها والى ما هو في موضوع وهي اشخاص الاعراض باسرها
ومن تحديد الجزئي يفهم الكلي والكلي هو صورة موجودة في العقل انتزعها واستخرجها
من المتشابهات الموجودة في الامور وهي محمول على غيرها اعني ان الحكم بصورة
الانسان المطلق الذي حصلها على زيد وعمرو وبهذا يتحقق عندي وجودها
ويحصل له الفرق بينها وبين صورة غرايل وان صورة غرايل لا ينطبق على شئ
موجود ومن بعد هذا يعلمنا ارسطوطاليس عن الحمل الجوهري ويقول انه متى
حمل شئ على شئ حمل المحمول على الموضوع فجميع ما يقال على المحمول يقال على الموضوع
وقبل ان نشرح يجب ان نذكر اشيا ثلثة اولها ما الحمل والثاني المحمول والثالث قسمة
المحمولات على كم ضرب يكون فيكون ان معنى الحمل هو الحكم بذات موجودة

في النفس

في النفس على ذات موجود من خارج بمنزلة حكم النفس بصورة الانسان الموجودة فيها
التي انتزعها من اشخاصه على كل واحد من اشخاصه الموجودة لكيما يفرقها من الصورة
المتوهمة ولا حقيقة لها بمنزلة ايل فاما المحمول فهو صورة كلية موجودة في العقل حصلها
من تصفح الاشياء الطبيعية وفعل فيها فعلا اعني انه حصل لها معنى العموم في الخصوص فهو
يحكم بها على الذوات التي من خارج والحكم بها على ضربين اما يحكم النفس بالصورة التي
عندها على الذي من خارج بان ذاتها ذاته لا فرق بينها الا في الخصوص والعموم ويسمى
هذا حملا جوهريا وحمل على واما ان يحكم بالصورة الموجودة فيها على الشئ الذي من خارج
على انه موجودة فيه لا على ان ذاتها ذاته بمنزلة الحكم بالبياض على زيد فانه ليس طبيعة
زيد طبيعة البياض لكن طبيعة البياض طارية عليه موجودة واما المحمولات فينقسم
الى المحققة وغير المحققة والمحققة ينقسم الى الحمل الجوهري والعرضي وقد شرحناهما
وغير المحققة ينقسم الى حمل جوهر على عرض كحملنا الانسان على الابيض والاسود
وكحمل عرض على عرض بمنزلة حملنا الابيض والاسود على الحار والبارد وانما
صارت هذه غير محققة لان الموضوع في الحقيقة انما هو الجوهر فان الابيض ليس
يحمل على الحار بما هو حار لان العرض لا ينبسط حتى يقبل لان هو محتاج الى ان يكون
في شئ موجود وكيف يمكن ان يحمل غيره بل الموضوع في الحقيقة هو جوهر الذي
عرضت له الحرارة ومن جميع هذه الاصناف ارسطوطاليس يستعمل في هذا الموضع
الحمل المحقق ومن جملة المحقق الجوهري والسبب في ذلك ان كلامه انما هو في الاجناس
العوالي وهذه انما يحمل على انواعها واشخاصها حملا جوهريا لان الجنس لا يحمل على نوعه

بالعرض ولا على شخص ليس ينبغي ان يقال فكيف يحمل مقولات الاعراض حملا
جوهريا فنقول ان الاعراض على ضربين اما يحمل على الجوهر او على انواعها واشخاصها
فان حملت على انواعها واشخاصها كان ذلك الحمل حملا جوهريا وان حملت على
الجوهر كان حملها حملا في وحملا عرضيا لان الاعراض طبيعتها موجودة في الجوهر لا انها
هي الجواهر وارسطاطيلس يحد المحمول الجوهري ونقول المحمول الذي يحمل على موضوعه
حمل على اي حملا جوهريا هو الذي اذا حملت عليه محمولا آخر حملت ذلك المحمول على
ذلك الموضوع بعينه وينبغي ان يفهم ههنا انه كلما يحمل على المحمول حملا جوهريا
لا اي حمل كان بمنزلة ما احمل على سقراط انه انسان فهذا الحمل هو حمل جوهري
فجميع ما يحمل على الانسان ايضا حملا جوهريا يحمل على سقراط ايضا بمنزلة الحيوان والجسم
والجوهر وانما استثنينا القولنا جميع ما يحمل على الانسان حملا جوهريا من قبل انه
قد يحمل على الانسان اشياء عرضية لا يصلح ان يحمل على سقراط بمنزلة ما يحمل عليه
نوع ولا نقول في سقراط انه نوع على انه قد يمكن ان يوجد له اشياء عرضية
يحمل على ما تحته بمنزلة الضحاك والكاتب والمهندس الا ان الاشيا الجوهرية على
طريق القانون يحمل على ما تحتها فالمفسرون في هذا الموضع يعملون مزاوجات
اربع على طريق الارتياض وان كان لا مدخل لها في كلام ارسطاطاليس لان ارسطوطاليس
انما ذكر المحمولات الجوهرية في هذا الكتاب حسب والمزاوجات لا يكون في شيء واحد
الا ان المفسرين لما ذكروا حمل الجوهر وحمل العرض وكان لهذين موضوع تحصلت لهم
ثلثة اشياء فنظروا كم مزاوجات يحصل منها فقالوا المحمولات محمول جوهري ومحمول



عرضي وله|ما موضوع فهذان المحمولان اللذان يحملان على الموضوع ليس يخلو ان
يكونا جميعا جوهريتين او جميعا عرضين او واحد منهما جوهريا والآخر عرضيا وهذا
على ضربين اما ان يكون الاول جوهريا والثاني عرضيا او بالعكس فان كانا جوهريتين
حتى يكون الاول على الثاني حمل على والثاني على الثالث حمل على كان الاول على الثالث
حمل على بمنزلة الحيوان على الانسان والانسان على سقراط فالحيوان على سقراط
وان كانا جميعا عرضيين فلا قوام لهذه المزاوجة لان العرض لا يثبت حتى
يحمل عرضا والثاني عرض فلا ثبت حتى يحمل الاول وان كان الاول يحمل حملا
جوهريا على الثاني والثاني على الثالث حملا عرضيا بمنزلة اللون على البياض حمل
على والبياض على ققنس حمل في فاللون على ققنس حمل في والثاني على الثالث حمل
على فالاول على الثالث حمل في مثال ذلك البياض على الطاوس حمل في والطاوس
على ققنس حمل على فالبياض على ققنس حمل في ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس
في تعليمنا عن فصول الاجناس العوالي ويقول ان فصول الاجناس العوالي
ذات طبايع مختلفة وذلك ان الجوهر ينفصل بناطق ولا ناطق والكمية
ينقسم بالمتصل والمنفصل وطبايع هذه تختلف فاما المفسرون فانهم يرقون
فيقسمون فيقولون الامور ليس تخلو من ان يكون ذات جنس واحد بمنزلة
الاشياء التي يحصرها مقولة مقولة فان جميع اشخاص الجواهر جنسها الشامل لها
باسرها واحد وهو الجوهر او يكون ذات اجناس مختلفة والاجناس المختلفة اما
ان يكون بعضها مرتبا تحت بعض او لا يكون مرتبا تحت بعض اما الاجناس

المختلفة التي بعضها مرتبا تحت بعض فبمنزلة الجسم والحيوان واما التي هو مختلفة ليس بعضها
مرتبا تحت بعض فانها على ضربين منها ما يشملها جنس واحد بمنزلة الناطق وغير
الناطق الذين ليس احدهما مرتبا تحت الآخر ولهما جنس يعمهما وهو الحيوان ومنها ما ليس
يشملها جنس واحد لكن طبايعهما على غاية التباين بمنزلة جنس من اجناس الجوهر وهو الحيوان
وجنس من اجناس الكيفية وهو الملكة وارسطوطاليس انما قصد ان يعلم عن فصول الاجناس
التي ليس بعضها مرتبا تحت بعض ولا لها شيء يشملها فزعم ان فصولها القاسمة مختلفة بالنوع
ونحن فينبغي ان نفهم معنى الفصول القاسمة والفصول المقومة ايضا والسبب الذي من اجله
نظر ارسطوطاليس في هذا القسم من الاجناس دون التي البواقي لان كلامه انما هو في الاجناس العوالي
في هذا الكتاب وهذه فليس بعضها مرتبا تحت بعض وهي مختلفة فاما الاجناس التي بعضها
تحت بعض ففصولها واحدة بعينها بالفصول ههنا الفصول المقومة فانه لما كان الناطق
مرتبا تحت الحيوان كانت جميع فصول الحيوان المقومة موجودة للناطق بحسب القانون المتقدم
وهو انه متى حمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع فانه جميع ما يقال على المحمول يقال ايضا
على الموضوع فاما الفصول القاسمة فسايغ ان يكون فصول الجنس العالي لما تحته وسايغ ان
لا يكون فان الحيوان ينقسم بفصل الطاير وغير الطاير وآكل العشب وآكل اللحم وآكل البزر
ونوع الطاير لا ينقسم بالطاير وغير الطاير وهو ينقسم بآكل العشب وآكل البزر وآكل اللحم
وههنا يختتم الكلام في الاشياء التي الحاجة اليها قبل قاطيغورياس وارسطوطاليس يأخذ بعد ذلك
بالكلام فيما هو بسيط وهو الكلام في القاطيغورياس وفي الامور بحسبها وقبل ان يشرع في
النظر في ذلك فينبغي لنا ان نرسم لفظة القاطيغورياس فنقول ان هذه اللفظة هي لفظة بسيطة

دالة على



دالة على امر كلي هو جنس عالي على جميع الامور التي تحته فاما ابو زكريا يحيى بن عدي (ره)
فانه رسمها بان قال انها لفظة دالة على امر من الامور بحسب صورة منه في النفس واذا
تامل الرسمان وجدا واحدا الا ان الاول اشرح واذ قد حددنا القاطيغورياس فلنعد
الى الكتاب بسيطه فنقول ان ارسطوطاليس نظر في القاطيغورياس على ثلثة اوجه فالاول
بحسب ذلك اولا بان يعدها لانها موضوعة وثانيا بان يوضحها بالمثالات وثالثا
بان يضع واحدة واحدة منها والامر الذي يدل عليه ويشرحها بحسب ما يكتفي به في الصناعة
المنطقية وهو بان يقسمها ويوفي خواصها فينبغي ان يعددها نحن ايضا كما فعل هو
فنقول ان اللفظة التي يدل تدل اما على جوهر او على كم او على كيف او على مضاف او على اين
او على متى او على له او على الموضوع او على يفعل او على ينفعل وهذه هي العشرة
قاطيغورياس والاجناس العوالي التي تدل عليها العشرة القاطيغورياس فالمثال
على الجوهر هذا الانسان وهذا الحمار والمثال على الكم هو هذا الطويل وهذا العريض
والمثال على الكيف هذا الابيض وهذا الاسود والمثال على المضاف هذا الاب
وهذا الابن والمثال على الاين هذا المكان والمثال على متى هذا الزمان والمثال على له
هذا المنتعل وهذا المتسلح والمثال على الموضوع بمنزلة هذا المتكي وهذا الجالس
والمثال على يفعل بمنزلة هذا المحرك والمثال على مقولة ينفعل بمنزلة هذا المتحرك وارسطوطاليس
يتسلم تسلما ان المقولات عشر وان الاجناس العوالي عشرة ولا يلزمه بيان ذلك بحسب
صناعة المنطقية لانه ما من صانع الا ويتسلم موضوعه تسلما فان النجار مثلا لا يفحص
عن طبيعة الخشب لكن يتسلمها تسلما ويفعل فيها ما يليق بصناعته لكن ذلك لارسطوطاليس

يتكلم موضوعه هو القاطيغورياس العشرة الاجناس العوالي ولا يبحث في هذا الكتاب
عن كميتها فان البحث عن ذلك بحث عن الوجل الالهي هو النظر في الموجودات
باسرها بما هي موجودات فاما المفسرين فانهم للايضاح يتجاوزون هذا القانون ويبينون
انها عشرة بطريق الخلف بان يوردوا جميع الاراء التي اوردها غيرهم في اجناس الاجناس ويبينوا نقضها
فيصح دعواهم بان اجناس الاجناس عشرة على ان ارسطوطاليس اكثر تعويله فيما بعد
الطبيعة في البيان على انها عشرة على الصنع الاهون وذلك انما ترى فرضه من الاشياء التي
في العالم فان هذه المعاني العشرة يوجد فيه لا زائد ولا ناقص فالراي الاول في اجناس الاجناس
هو الراي القايل ان جنس الاجناس واحد هو الموجود وذلك ان الموجود يحمل على الاجناس
العوالي باسرها والشيء المحمول على اشياء كثيرة هو جنس لها فالموجود اذن جنس والمفسرين ناقضوا
هذا الراي يقولون الجنس عند انواعه بالسواء لان معنى الحيوان ليس للحمار باكثر مما هو
للانسان والموجود عند الجوهر بخلاف عند العرض لان الجوهر احق بالوجود
من العرض من قبل انه قايم بنفسه والعرض مفتقر اليه فاذا كانت صورة الموجود عندها
هذه الصورة فلا محالة انه ليس بجنس لها لكنه يجري مجرى الاسم المشترك وايضا فان كانت
هذه العشرة تتفرع عن الموجود فانقسامها عنه على ثمانية اوجه اما كقسمة جنس الى انواع
او نوع الى اشخاص او كل الى اجزاء متشابهة او كل الى اجزاء غير متشابهة او جوهر الى اعراض
او عرض الى جواهر او عرض الذاتي الى اعراض غريبة او اسم مشترك الى معان مختلفة وليس يمكن
ان ينقسم الاجناس العوالي عن الموجود على واحد من هذه الاقسام الا كانقسام اسم
مشترك لكنها تجري الروس الاول والمبادي التي لا مبدا اعلى منها واخر يشوه حصلتها

النفس

النفس من الامور هي تجري مجرى القادة والسلاطين للعساكر فاما انها لا تنقسم
كانقسام جنس الى انواع ولا نوع الى اشخاص فمن قبل ان ما ينقسم هذا الضرب
من الانقسام لا يوجد فيه الاقل والاكثر والجوهر والعرض يوجد فيهما معنى
الوجود اكثر واقل ولا ينقسم كانقسام كل الى اجزاء متشابهة من قبل ان الاجزاء
المتشابهة اسمها واسم الكل وحدها وحد الكل واحد وهذه تختلف في معنى
الموجودات اتفقت في اسمه ولا ينقسم كانقسام كل الى اجزاء غير متشابهة من قبل
ان الاجزاء الغير المتشابهة لا يسمى باسم الكل ولا يحد بحده والجوهر والعرض
يسميان باسم الموجود ولا يصلح ان ينقسم كانقسام جوهر الى اعراض من قبل
انها ليست باسرها اعراضا لكن منها جنس هو جوهر ولا ينقسم كانقسام
عرض الى جواهر من قبل ان تسعة منها اعراض ولا ينقسم كانقسام اعراض الى اعراض
كانقسام البارد الى الابيض والاسود من قبل ان انقسام الموجودات ليست كلها
اعراضا فقد بقي ان يكون الموجود يجري لها اسم مشترك وهو يجري مجرى
الروس الاول والمبادي الاول التي لا مبدا قبلها وايضا لو كانت تنقسم
عن الموجود يوجب على ارسطوطاليس ان يذكر شيئا ثم يقسمها عنه ولم نره
فعل ذلك لكنه عددها اولا فقال التي تدل لا تدل على كذا فهذا كاف في نقض
الراي الاول فاما الراي الثاني فهو القايل ان اجناس الموجودات جنسان وهما
الجوهر والعرض فانهم قالوا اما بالحد جعل الجواهر كلها تحت جنس واحد وفرع الاعراض
الى التسعة والصواب ان يحوي الاعراض كلها في جنس واحد كما فعل في الجوهر التي

بين اجناس الموجودات جنسين فاما اصحاب ارسطوطاليس فانهم ردوا القول بان الاعراض
كلها يدخل تحت جنس واحد هو العرض وزعموا انها تسعة وبينوا ذلك على هذا
الوجه قالوا لو كان العرض جنسا للتسعة لوجب ان يحمل عليها باسمه وحده على قضية
واحدة وليس الامر على هذا فان حد العرض هو الموجود في الشيء لا كجزء منه ولا يمكن
ان يكون قوامه خلوا من ذلك الشيء الذي هو فيه ومقولات النسب اعني المضاف
وما بعدها ليست موجودة في شيء لكنها بين شيئين فان الاضافة هي نسبة بين
المضاف اليه وليست في المضاف ولا في المضاف اليه لكنها بينهما وكذلك جميع مقولات
النسب انما هي بين الشيء المنسوب منه والمنسوب اليه وليست في واحد منهما ولا هي حاملتها
لكنها النسبة التي بينهما ومقولات النسب اعراض وليست موجودة في شيء فاذن
حد العرض ليس منطبقا على سايرها على وتيرة واحدة واذا كانت صورته هذه
الصورة جرى لها مجرى الاسم المشترك لا مجرى الجنس فليس العرض اذن جنسا لكنه اسما
مشتركا وايضا لو كان العرض جنسا للمقولات التسع لوجب علينا متى حددنا واحدا
منها ان يبدأ فيه بذكر العرض اذ كان اول لفظة يذكر في الحد هي اللفظة التي يدل
على الجنس ونحن فمتى حددنا واحدا منها لم يذكر في حده لفظة عرض وذلك انا
متى حددنا البياض مثلا قلنا بقولنا انه لون مفرق للبصر ولا نقول انه عرض مفرق
للبصر فليس العرض اذن جنسا للتسع والمقولات فهذا يكفي في رد الراي الثاني
فاما الراي الثالث فهو الراي القايل ان اجناس الاجناس احد عشر وذلك انهم
يقولون ما قال ارسطوطاليس جعل مقولة يفعل غير ينفعل ولم يجعل مقولة يقتني

غير مقولة



غير مقولة يقتني وود هذا الراي يجري على هذا السبيل اما ان معنى يفعل غير
معنى ينفعل وظاهر اذ كان معنى ان يفعل الشيء هو ان يوثر في غيره تاثيرا اما معنى
ان ينفعل هو ان يتاثر من غيره فاما معنى ان يقتني و يقتنى فليدل على اكثر
من قات وقنية لكن في احدهما ذكر القاني وفي اخر كني عن اسمه فاما الراي الرابع
فهو ان الاجناس تسعة وذلك انهم يفيضون مقولة يفعل وينفعل الى معنى
تحرك ويزعمون ان هاتين مقولة واحدة وامثال هولاء لم تشاموا الفلسفة
ولا عرفوها اذ كان معنى ان تحرك الشيء هو ان يتاثر في نفسه ومعنى ان يفعل
هو ان يوثر في غيره وايضا فان القدماء باسرهم ليس يوحدون ان كل ما تحرك يحرك
فان المحركات التي تحرك على سبيل العشق بمنزلة العلة الاولى تقدست اسماؤه
تحرك من غير ان يتحرك فاما الراي الخامس فهو الراي القايل ان اجناس الاجناس اربعة
الموضوعات والكيفيات والمضاف والذي يقال في الشيء كيف هو وكيف حاله
وهذا الراي في غاية الشناعة اذ كان قد القى من المقولات مقولات على
غاية الظهور وهي مقولة الكم ويفعل وينفعل فاما كيف هو وكيف حاله فانهم
يعنون به الموضوع وقد ينبغي لنا ان نحكي من قبل الاشياء التي فيها الطبيعة
ما يدخل الاشيا والاغاليط فاما الراي السادس فهو راي جالينوس فانه
زعم ان اجناس الاجناس خمسة جوهر والكم والكيفية والمضاف والاطراف التي
ياخذ من الكيف فاما الاطراف التي ياخذ من الكيف فانها ليست مما يقتدر
على فهمه واما فصله مقولات النسب كلها في المضاف فانها على غاية الخطاء

اذ كان المضافان ليسا اللذين بينهما نسب حسب لكن اللذين ذات كل واحد منهما
وطبيعته يقال بالقياس الى آخر فهذه جميع الاراء التي اعتقدت في اجناس الاجناس
واذ كانت قد بان خطاؤها فالرأي القائل انها عشرة صحيح لا محالة لانه اذا بطلت
الاراء التي نطق بها انها يعاند هذا الرأي فاولى بغيرها التي لم ينطق بها ان
يبطل ايضا فاجناس الاجناس اذن عشرة على الوجه الذي انا ذاكره معلوم ان الطبيعة
يجعل ما يفعله تاما بان يكسبه معنى الثلاثية وذلك انها من دون طبيعة الثلاثية
لا يمكن ان يكمل امره من الامور لان كمال كل امر انما يكون بان يبدأ الفاعل فيه من مبدأ
ويمضي بوسط ويقف عند غاية ولما كان اساس الموجودات هو هذا الجوهر
الشخصي وكان هذا الجوهر انما تم وجوده بمعنى الثلاثية وكان من شانه ان يطرأ عليه
اعراض زايدة على ذاته وجب على الطبيعة كما جعلت له معنى الكمال في ذاته ان يجعل له
معنى الكمال في اعراضه فيقرن باعراضه معنى الثلاثية ولما كانت الاعراض الدخيلة اما
ان يكون نشوها منه او ثابتة من خارج او يكون نشوها منه ومما من خارج وجب
ان يجعل كل قسم منها على ثلاثة ضروب فينتج من ذلك عدد المقولات عشرة تسعة
اعراض وواحد جوهر والمقولات الثلث نشوها من الجسم نفسه هي الكم
والكيف والموضوع فاما الثلثة التي اتيانها من خارج هي المتى والزمان والمكان
واما الثلثة التي ليست بان يكون من ذات الشيء اولى من ان يكون ذات الشيء
الذي من خارج لكنها منهما جميعا فهي المضاف ويفعل وينفعل فان نسبة الاضافة
ليست بان يكون من الاب اولى ان يكون من الابن ولا من الابن اولى من ان

يكون



يكون من الاب لكنها منهما جميعا وكذلك يفعل وينفعل جميعا فان نسبة الفاعل
الى المنفعل معلق بعضها ببعض فان الفاعل انما يكون فاعلا اذا كانت له نسبة
الى المنفعل وكذلك حال المنفعل لانه انما ان يكون منفعلا من قبل الفاعل المؤثر فيه
وقد وجب علينا من بعد الفراغ من اجناس الاجناس عشرة ان يعود الى ما كنا
بسبيله فنقول ان ارسطوطاليس من بعد ما عدد المقولات العشرة واورد
الامثلة عليها اخذ في ان يفيدنا خاصة الالفاظ البسيطة فهو يقول ان الالفاظ
التي لم يشبها شيء من التركيب لا بالقوة ولا بالفعل هي انما تدل حسب فاما ان تصدق
او يكذب فلا لان الصدق والكذب انما يكونان عند التركيب بمنزلة قولنا الانسان
يمشي فان هذا الحكم ان انطبق على الوجود كان صادقا وان لم ينطبق كان كاذبا
وتركيب الالفاظ يكون على ضربين اما ان يكون من مقولة واحدة كقولك ان
الانسان حيوان او من مقولات اثنين كقولك ان الانسان يمشي ومن بعد ذلك
يأخذ ارسطوطاليس في ان يضع مقولة مقولة والامر الذي يدل عليه تكلم فيها بحسب
القاطيغورياس من خواصها ايضا بحسبها وهو تقدم الكلام في مقولة الجوهر على
ساير المقولات الاخر لان الجوهر اقدم بالطبع من ساير الاعراض فاما الاعراض
فمتاخرة بالطبع وهو يبتدئ بان يقسم الجوهر الى الاولى والى الثاني والجوهر الاول هو
هذا الشخص المخصوص المحسوس الذي يدرك بالحس فاما الجوهر الثاني فهو الصور التي
انتزعها النفس منه وحصلت لها معنى الخصوص والعموم وسمتها اجناسا وانواعا
والسبب الذي من اجله دعيت ثواني هو ان العقل انما استنبطها وحصلها ثواني

اعني بعد وقوف الحس على الاشخاص وارسطوطاليس يدعي ان الجوهر الاول
يوصف بانه احق وافضل واقدم في الجوهرية ويتبين هذه الدعوى على هذا الوجه
اقول جميع الامور هي اما جوهر واما اعراض والجوهر اما اول واما ثوان والجوهر
الثاني مفتقرة الى الجوهر الاول بان يحكم بها العقل عليها فان الاجناس والانواع انما
يصح لها الوجود ويخرج من ان يكون تصورات باطلة بان يكون العقل يطبقها
على الامور من خارج فيجدها ينطبق عليها فاما الاعراض فانها يحتاج في وجودها
الى الجوهر الاول اذ كان العرض لا يقوم بنفسه فاذا كانت الامور ما سوى الجوهر
الاول مفتقرة اليه وهو غير مفتقرة اليها فهو اقدم وافضل واحق في الجوهرية منها
اما انه اقدم فلانه متى وجد جوهر الاول لم يلزم وجود الجوهر الثاني ومتى ارتفع
ارتفع ومتى وجد الجوهر الثواني لزم وجود الجوهر الاول ومتى ارتفعت لم يرتفع
واما انه افضل واحق فلانه مستغن وهي مفتقرة فاما النوع فهو احق بالجوهرية
من الجنس وهذه الدعوى يتبين بحجتين الاول منهما يجري على هذا الوجه
النوع اقرب الى الشخص من قبل انه ادل على ذات الشخص من الجنس وكل ما كان
اقرب الى ما هو احق بالجوهرية هو كان احق بالجوهرية مما بعد عنه فالنوع اذن
احق بالجوهرية من الجنس والحجة الثانية ان كان الشخص يستحق بان يكون احق بالجوهرية
من قبل انه موضوع لما الغير فالشبيه ايضا في انه موضوع لغيره يكون احق بالجوهرية
مما هو موضوع له والنوع موضوع للجنس فاذن النوع احق بالجوهرية من الجنس
ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يقايس بين الجواهر اعني الاول والثواني
والمقايسة

والمقايسة التي يسمى العرض لان تلك الاول يسميها المفسرون مقايسة العمق وهذا
بان ياخذ من الجواهر ما هو في وصف واحد اعني شخصا وشخصا مثلا ونوعا ونوعا
مثلا وارسطوطاليس يقول انه ليس في هذه ما هو احق بالجوهرية من غيره الا انه ليس
هذا الشخص احق بالجوهرية اعني بانه قايم بنفسه من هذا الشخص الاخر ولا هذا النوع
احق بالجوهرية من هذا النوع الاخر لانه ليس هذا النوع بان يحمل على اشخاص اولى
من هذا النوع الاخر ومن بعد ذلك يبين ما كان بقي عليه ان يبينه وهو ان
الاجناس والانواع الجواهر جوهر ايضا فيقول ان الجواهر الثواني يحمل على الجوهر الاول
حمل على وكل ما حمل على شيء فذاته ذاته فذات الجوهر الثاني ذات الجوهر الاول وذات
الجوهر الاول جواهر فذات الجواهر الثاني اذن جواهر وارسطوطاليس بعد ذلك
يتبسط في افادة بيان ست خواص الجوهر ويقول ان الاخيرة منها هي الحقيقة لانها
لها وحدها فاما البواقي فليس صورتها هذه الصورة والسبب الذي من اجله اتى بخواص
ورسوم ولم يات له بحد هو ان الجوهر جنس عال والجنس العالي هو على غاية
البساطة وما كان على غاية البساطة فلا مبدأ له وما لا مبدأ له فلا حد له لان الحد
يأتلف من المبادي اعني الجنس والفصل فاول خاصة يوردها للجوهر الجنس
الاول للجوهر هو انه لا في موضوع مستقل قايم بنفسه ولما كانت الجواهر منها اول
ومنها ثوان والجواهر الاول هذا المعنى الظاهر عنها اذ كان رسم الجوهر الاول
انه لا في موضوع واما الجواهر الثواني ففيها يدخلها الاشتباه اذ كانت صور الموجودة
في النفس وارسطوطاليس يبين انها لا في موضوع ببيانين احدهما ان الجواهر الثواني

يحمل على الجواهر حمل على فذاتها ذاته انه لا في موضوع فذاتها انها لا في موضوع
والبيان الثاني ان الاعراض انما يحمل على ما هي فيه باسمها واما حدها فلا والجوهر الثاني
يحمل على الجواهر الاول باسمها وحدها فان زيدا يسمى باسم الانسان وباسم الحيوان
ويحد بحديهما فالجوهر الثواني اذ ليست اعراضا وكل ما لم يكن عرضا فليس يحكم عليه
بانه موجودة في غيره والجواهر الثواني ليست موجودة في غيرها فهي اذن قائمة بنفوسها
فهي اذن لا في موضوع وارسطوطاليس يقول ان هذه الخاصة ليست للجوهر حسب لكنها
وللفصل ايضا فان فصول الجواهر ايضا لا في موضوع من قبل انها يحمل على زيد
باسمه وحده وقد يطرا على هذا الموضع شك وهو ان يقال فصول الجواهر هي جواهر
من انها يحمل على الجواهر باسمها وحدها وزعم ان هذه الخاصة التي هي لا في موضوع
ليست للجوهر لكن وللفصول ايضا فبينا بهذا الكلام ان الفصول جواهر فيتحصل من ذلك
ان الفصول هي جواهر وغير جواهر وهذا شنع محال وحل الشك يكون على هذا الوصف
قول ارسطوطاليس ان هذه الخاصة ليست للجواهر لكنه للفصول لا يخرج الفصول
من ان يكون جواهر وذلك ان ارسطوطاليس ليس نظره في هذا الكتاب في جميع اصناف
الجواهر وذلك ان الجوهر ينقسم الى المحسوس والمعقول والمعقول بمنزلة العلة الاولى
تقدست اسماؤه وسائر ما يحويه والمحسوس ينقسم الى الكائن الفاسد بمنزلة
الاسطقسات والاشياء الكلية عنها والى الغير الكائن الغير الفاسد بمنزلة السماء
والكواكب والملائكة وقد ينقسم ايضا الجوهر الى الامور الشخصية والى الامور
الكلية وهي الاجناس والانواع والفصول ونظر ارسطوطاليس ليس في هذا الكتاب

ليس

ليس في جميع اصناف الجواهر وذلك انه ليس ينظر في هذا الكتاب في العلة الاولى
ولا في الهيولى والصورة لكن نظره انما هو في الاجناس العوالي العشرة وفي الاشياء التي
يحمل هذه عليها وهي انواعها واشخاصها هذه المحسوسة فتنقد كلام ارسطوطاليس
اذن يكون على هذا الوجه هذه الخاصة ليست للجوهر الذي كلامنا فيه حسب لكن
للفصول التي هي له ايضا وهذا لا يخرج الفصول من ان يكون جواهر فعلى هذا الوجه
ينحل الشك وهذا الشك ليس هو لارسطوطاليس لكنه للمفسرين فاما شك ارسطوطاليس
على هذه الخاصة فانه يجري على هذا الوجه زعم ان الجنس جوهر والفصل ايضا جوهر
والجنس والفصل جزء النوع واجزاء الشيء موجودة فيه وكل ما هو موجود في شيء فهو
عرض فيلزم اذن من هذا الوجه ان يكون اجناس وفصول الجواهر جواهر واعراض
ومحال ان يكون الشيء بعينه جوهرا وعرضا وحل الشك يجري على هذا السبيل ليس
حد العرض انه الموجود في شيء حسب لكن الموجود في الشيء لا كجزء منه واجزاء الشيء يكون
موجودة فيه على انها اجزاء له فليس اجزاء الشيء بمنزلة الاجناس والفصول الجوهرية
التي هي اجزاء الانواع اعراضا اذ كان حد العرض لا ينطبق عليها فهذه هي الخاصة
وليست حقيقية لانها ليست للجوهر وحده لكنها للفصول كما قال ارسطوطاليس وهي
للعلة الاولى ايضا وللهيولى والصورة وهي الخاصة الثانية من خواص الجواهر انه يحمل
على ما يحمل عليه بالتواطي اعني بالاسم والحد فهذه الخاصة وهي للجواهر الثواني حسب
لان الاول لا يحمل ولهذا السبب صارت هذه الخاصة ليست حقيقية لانها ليست
للجوهر وحده ولا له كلها لانها للفصول ايضا وليست للاول فاما ان الجواهر الثواني

يحمل بتواطؤ فذلك ظاهر وذلك ان الجنس بمنزلة الحيوان والنوع بمنزلة الانسان
يحملان على ساير اشخاص الجواهر بالاسم والحد جميعا فان زيدا يسمى باسم الانسان وباسم
الحيوان ويحد بحديهما فهذه هي الخاصة الثانية والخاصة الثالثة هي ان الجوهر هو
الشيء الذي يقصد اليه بالاشارة فاما الجوهر الاول فان هذه الخاصة هي موجودة
لها في الحقيقة وذلك ان كل واحد من الجواهر الاول بمنزلة زيد وعمرو يمكن ان
يقصد اليه بالاشارة ويومى اليه بالاصبع بانه فلان النحوي الكاتب المهندس فاما الجواهر
الثواني فيظن ذلك بها ظانا من قبل اشتباه القابها وذلك انه لما كنا نسميها
باسماء مفردات كما كنا نفعل في الجواهر الاول بمنزلة قولنا انسان وحيوان توهمنا
كان اسماء الجواهر الاول يدل على اشياء مشار اليها ان هذه ايضا بهذه الصفة
وليس الامر على هذا فان الجواهر الثواني ليست شيئا واحدا لكنها اشياء كثيرة فان
الحيوان هو محمول على اشياء كثيرة بمنزلة ساير انواعه واشخاص انواعه وليس هذا
في الوجود مفردا لكنه هذه باسرها فليس هو اذن شيئا واحدا موجودا لان النفس
حصلته من هذه الاشخاص وميزته بكيفية جوهرية فانها لما تناولت الجوهر
وميزته بالاحساس والحركة حصلت منه معنى الحيوان ليس لان الحيوان شيء واحد
في الوجود بل اشياء كثيرة وليس على هذه الجهة يجري امر الكيفيات العرضية بمنزلة
البياض فان الكيفية الجوهرية هي لازمة شيء واحد بمنزلة فصول الحيوان والانسان
فانها لا يتخطاه فاما الكيفيات العرضية فتمر في اكثر من نوع بمنزلة البياض الموجود
في الثلج وفي القفنس وغيرهما وهذه الخاصة الرابعة فليست للجواهر باسرها لكنها

للجواهر



للجواهر الاول حسب والخاصة الرابعة هي ان الجوهر لا ضد له ومعنى قولنا ان الجوهر لا ضد له
هو انه لا يوجد فيه شخصان يضاد احدهما الاخر ولا نوعان تضاد احدهما الاخر
من قبل ان الضدين يحتاجان الى موضوع يكونان فيه كالسواد والبياض والجوهر
لا موضوع له اذ كان هو الموضوع لجميع الامور وقد يطرأ على هذه الخاصة شك صفته هذه
كيف استجاز ارسطوطاليس ان يقول ان الجوهر لا ضد له وصورة النار وهي عنده تضاد صورة
الماء وعنده جوهر وبالجملة فطالما لبيان في الاولى من السماع ان الصورة ضدها العدم فكيف
يزعم ان الجوهر لا ضد له فنقول انه ليس كلام ارسطوطاليس في هذا الكتاب في جميع الجواهر
لكن في الجوهر الشخصي المحسوس المركب وانواعه واجناسه وهذه لا ضد لها فاما الصورة والهيولى
فلا مدخل لهما في هذا الكتاب وبالجملة فليس كلامه في هذا الكتاب في الجوهر
على الاطلاق ولهذا لا يلزم هذا الشك الذي يشك به على الصورة وهذه الخاصة فليست
حقيقية من قبل انها للكم ايضا فان ذا ذراعين لا تضاد ذا ثلثة اذرع وبالجملة لا تضاد
شخص من اشخاص الكم شخصا من اشخاصه والخاصة الخامسة هي ان الجوهر لا يقبل الاكثر والاقل
اعني انه لا يوجد في الجوهر شخصان احدهما اكثر في باب الجوهرية من الاخر فانه ليس زيد في
معنى انه لا في موضوع اولى من عمرو ولا ايضا يوجد نوعان احدهما اكثر من الاخر في باب
الجوهرية بمنزلة الانسان والحمار والاكثر والاقل انما يتولدان من اختلاط الضدين وذلك
انه انما يقال في هذا انه اكثر سوادا من هذا من قبل ان بياضه قد خالطه من معنى السواد
شيء اكثر وقد بان فيما تقدم ان الجوهر لا ضد له فليس يوجد فيه اقل واكثر والمفرقون
يزعمون ان هذا ليس بقانون اعني ان الاكثر والاقل انما يكون من اختلاط المتضادات

فانا نقول ان خصب البدن اكثر من الصحة وليس انما يقول ذلك لان خصب البدن فيه
معنى المرض شي اقل او اكثر لا الصحة ولا خصب البدن يخالطها شي من المرض وهذه الخاصة
ليست بحقيقية اذ كان للكم ايضا والخاصة السادسة هي ان الجوهر الواحد منه بالعدد
من شانه ان يقبل المتضادات بمنزلة زيد فانه يصح ويسقم ويبرد ويسخن لكن لا محالة هذه
الخاصة احق خواص الجوهرية لانها له وحده فانه ليس في شي من ساير المقولات الواحد منه
بالعدد يقبل المتضادات وقد يدل على هذه الخاصة الثالثة التي اورده ارسطوطاليس
وصورته هذه الصورة كيف يزعم ان هذه الخاصة هي للجوهر وحده ونحن نجد لها الكم
والكيف ايضا فان القول وهو من الكم يكون صادقا وكاذبا والصدق مضاد للكذب
والظن وهو كيفية في النفس يكون حقا وباطلا والحق يضاد الباطل وارسطوطاليس
يحل هذا الشك على ضربين ضرب يدعى ضرب المساحة والاخر يدعى ضرب المعاندة اما
ضرب المساحة فيقول انه وان كان القول والظن يقبلان المتضادات فليس جهة قبولها
وجهة قبول الجوهر واحدة وذلك ان الجوهر يقبل المتضادات بتغيره في نفسه فان زيدا
انما يتعاقب عليه في نفسه الحرارة والبرودة والصحة والسقم فاما القول والظن فليس
يقبلان المتضادات بتغيرها في انفسها لكن بتغير شي الذي يدل عليه القول ويقع الظن
فان القول يكون صادقا لا في نفسه لكن من قبل مطابقته للشي وكذلك الظن انما
يحق اذا كان مطابقا او يكونان جميعا كاذبين اذا لم يطابق الامور والصدق والكذب
والحق والباطل هي لهما من خارج لا في نفوسهما فيكون خاصة الجوهر اذن ان الواحد منه
بالعدد يكون قابلا للضدين بتغيره في نفسه فاما الوجه الثاني على طريق المعاندة فهو ان يقال

القول

القول والظن لا يقبلان قط الاضداد لكن يعرض من قبل ما يدل ان عليه ان يصدقا
وان يكذبا فاما هما في نفوسهما فثابتان لا يتغيران فاما الجوهر فانه يقبل المتضادات
بتغيره في نفسه وعند الفراغ من الكلام في هذه الخاصية يقطع ارسطوطاليس القول
في الجوهر ويأخذ الكلام في الكم وينبغي لنا قبل ان نشرع في ايضاح كلامه ان نخبر
بالسبب الذي من اجله تلى الكلام في الكم بالكلام في الجوهر فنقول انه فعل ذلك لسببين
الاول منهما هو ان ساعة يوجد هذا الجوهر الجسماني الذي كلامه فيه يلزمه الكم المتصل
والمنفصل اما المنفصل فمن قبل انه يلزم اما ان يكون واحدا او كثيرا واما المتصل
فمن قبل انه يلزمه ان يوجد له طول وعرض وعمق وهي انواع المتصل والسبب
هو انه كثيرا ما ذكر الكم في الجوهر وبسبب ذكره له وجب ان يجعل الكلام فيه تلو الكلام
في الجوهر واول ما ينبغي تبقيه في جعل قسمته على وجهين مختلفين فيقسم اولا
الى المتصل والمنفصل وثانيا الى ما له وضع والى ما لا وضع له ويقدم الكلام في القسمة
الاولى ثم يتكلم ثانيا في القسمة الثانية ونحن قبل ان نشرع في كلامه ينبغي ان نحد
المتصل والمنفصل ليكونا عندنا مفهومين فنقول ان المنفصل كم يولف من اجزاء
متفرق بعضها من بعض غير متحدة ولا يمكن ان يتوهم فيها اجزاء متتالية بين كل
اثنين منها حد مشترك هو نهاية لاحدهما ومبدأ للاخر والمتصل هو كم يمكن ان
يتوهم فيه اجزاء بين كل جزئين متتاليين منها حد مشترك هو نهاية لاحدهما
ومبدأ للاخر وقد حددنا المنفصل والمتصل فلناخذ الآن في كلام ارسطوطاليس
فنقول انه قسم المنفصل الى العدد والقول وقسم المتصل الى الخط والبسيط والجسم

والزمان والمكان وزعم ان هذه السبعة هي انواع الكم لا زايد ولا ناقص
وارسطوطاليس يبتدئ فيبين كل واحد من هذه انه كم وانه اما منفصل واما متصل
وقبل ذلك فينبغي لنا ان نخبر بسبب ترتيبها على هذا فنقول انه قدم المنفصل على المتصل
من قبل ان المنفصل هو اظهر في معنى الكم من المتصل وذلك ان كون العدد
عند الناس من الكم اظهر من كون الخط والسطح ولهذا السبب قدم العدد على القول
لان العدد اظهر في معنى الكم من القول فاما تقديمه الخط على السطح فلان الخط ابسط
من السطح والسطح ابسط من الجسم واما تقديمه هذه الثلثة على الزمان والمكان
فمن قبل ان الزمان والمكان انما صارا كما لمشابهتهما هذه فان المكان يشبه السطح
والزمان يشبه الخط واما تقديم الزمان على المكان فمن قبل ان الزمان ابسط
من المكان وذلك ان الزمان ذو طول حسب والمكان ذو طول وعرض وينبغي
ان يعلم ان هذه السبعة الانواع باسرها ليست كم من قبل ذواتها لكن انما صارت
كم بالتقدير الواقع عليها وكذلك سايرها واذ قد اتينا على ترتيبها فلناخذ الآن
في الكلام في نوع نوع منها ونبين فيه انه كم وانه اما منفصل واما متصل
ولنقدم المنفصل على المتصل والعدد على القول فنقول ان العدد كم منفصل
اما كونه كم فلانه يقدر بالوحدة وكل مقدر كم فالعدد اذن كم واما انه منفصل فمن
قبل انا لا نتمكن ان نتوهم بين جزئين متتاليين من اجزائه حدا مشتركا يربط احدهما
بالآخر ويكون نهاية لاحدهما ومبدأ للآخر فان الخمسة والخمسة اللتين هما جزءان
للعشرة من يرتبطا بحد مشترك وذلك انا اذا فرضنا اخر اجزاء الخمسة الاولى

هو اول

هو اول عدد الخمسة الثانية صارت العشرة تسعة فان فرضناه غير صارت
العشرة احد عشر ومع هذا فيكون منفصلا لا متصلا فاما ارسطوطاليس فخلى
عن ان يبين ان العدد كم لظهوره وبين انه منفصل فاما القول فاول ما شرع فيه
بين من امره انه كم وثانيا بين فيه انه منفصل اما انه كم فبينه على هذه الصفة
قال القول يقدر بمقطع ممدود او مقصور وكل مقدر كم فالقول كم اذن فاما
انه منفصل فمن قبل انه لا يمكن ان يتوهم بين جزئين اعني مقطعين منه حدا
مشتركا يكون نهاية لاحدهما ومبدأ للآخر وذلك انه ليس يمكن ان يتوهم
المقطعين الذين يتالف منهما اسم سقراط عن ان يكون سقراطس يبقى ايضا
منفصلا مع الزيادة واذ قد ذكرنا المقطع فينبغي لنا ان نحده فنقول ان
المقطع اقل شيء يمكن التصويت به وقد تطرا على هذا شك صفته هذه الصفة
كيف يزعم ان المقطع اقل شيء يمكن التصويت به وهو مولف من حروف كل واحد
منها يمكن التصويت به فنقول ان الحروف لا تصوت ولا ينطق لكنا باكتسابنا لها
اسماء مولفا من حروف كثيرة يمكننا الوقوف عليها وينبغي ان نعلم ان المقطع بما هو
مقطع لا ينقسم كما قلنا فلا يكون ممدودا ومقصورا بذاته لكن بالعرض ومن قبل
الزمان الذي يصوت به فيه فان المقطع الممدود هو الذي يصوت في زمان طويل والمقصور
ضده وان انقسم فانما ينقسم زمانه لا المقطع نفسه فاذ قد بينا في نوعي
المنفصل انهما كم وانهما منفصلان فلناخذ الآن في الكلام في انواع المتصل واولها
كما رتبنا الخط فاما ان الخط كم فنبين على هذا الوجه الخط يقدر بالذراع كم ولو

وكل مقدر كم فالخط اذن كم فاما انه متصل فمن قبل انه يمكن ان نتوهم فيه اجزاء بين
كل جزءين متتاليين منها حد مشترك اعني نقطة مشتركة يصل احدهما بالاخر وانما ينبغي
لنا ان نستعين بلفظ نتوهم فان الاجزاء الماخوذة في المتصل ينبغي ان يوجد اجزاء بالتوهم
لا بالفعل فانها ان اخذت بالفعل خرج المتصل من ان يكون متصلا فان المتصل
يمكن ان يقدر دفعات كثيرة ولا يمكن ان يكون هو في نفسه اشياء كثيرة فاما
ان السطح كم فلانه يقدر بالذراع طولا وعرضا وكل مقدر كم فالسطح كم فاما انه متصل
فمن قبل انا يمكننا ان نتوهم فيه بين كل جزءين متتاليين منه حدا مشتركا يربط
احدهما بالاخر فيكون نهاية لاحدهما ومبدا للاخر والحد ينبغي ان يوجد خطا
في السطح فاما الجسم فيتبين فيه انه كم من قبل انه يقدر بالذراع طولا وعرضا وعمقا
وكل مقدر كم فالجسم كم فاما انه متصل فمن قبل انه يمكننا ان نتوهم فيه اجزاء بين كل
جزءين متتاليين منه حد مشترك هو نهاية لاحدهما ومبدا الاخر والحد سطح فاما
ان الزمان كم فظاهر وذلك انه يقدر بالساعة فان الساعة هي ابين الازمنة باسرها
وتكررها ينشو ويتولد واما انه متصل فمن قبل انه يمكننا ان نتوهم فيه اجزاء بين
كل جزءين متتاليين منها حد مشترك هو نهاية لاحدهما ومبدا للاخر والحد هو الآن
وذلك ان الآن في الزمان يجري في الخط والآن على ضربين حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي
هو الذي يتولد عنه الزمان وهو الذي يجري مجرى النقطة في الخط والوحدة في العدد
والغير الحقيقي هو الذي له عرض وهو الزمان قريب من هذا الان الحقيقي كما تقول
جيت الان وانا ماض الآن فاما المكان فيتبين انه كم على هذا الوجه المكان يقدر

بالذراع

بالذراع طولا وعرضا وكل مقدر كم فالمكان كم فاما انه متصل فمن قبل انه يمكننا
ان نتوهم بين كل جزءين متتاليين منه حدا مشتركا يربط احدهما بالاخر ويكون
نهاية لاحدهما ومبدا للاخر فانه ان لم يكن بين اجزاء المكان حد بهذه الصفة
حتى يكون بين الاجزاء خلاء والمكان محتويا على سائر المتمكن وجب ان يبقى من
المتمكن جزء لا مكان له فلنفرض المتمكن فينبغي على هذا القياس ان يسيل ذلك
الجزء من الماء اذ كان لا مكان له ولما كنا لا نشاهد ذلك ولا العقل يشهد علمنا
انه حيث يتصل اجزاء الجسم فهنالك يتصل اجزاء المكان واذ قد استوفينا الكلام
في القسمة الاولى من قسمي الكم فلننتقل الآن الى الكلام في القسمة الثانية وهي القسمة
التي قسم بها ارسطوطاليس الكم الى ماله وضع والى ما لا وضع له والسبب في تاخير هذه
القسمة وتقديم تلك هو ان تلك القسمة هي للكم في نفسه وهذه له بحسب نسبته الى
المكان والنظر في شيء بحسب نفسه وما يخصه اقدم من النظر فيه بحسب نسبته الى غيره وقبل
ان يعدد انواع ماله وضع وما لا وضع له ينبغي ان نحد هذين اولا فنقول ان ماله
وضع هو كم متصل اجزاؤه ثابتة يمكن ان يشار اليه بالاصبع الى كل واحد منها
ويمكن ان يتوهم فيها اجزاء من كل جزءين حد مشترك يربط احدهما بالاخر فاما
ما لا وضع له فهو كم منفصل يفوته اما هذه الشروط باسرها او بعضها واذ قد
حددنا كل واحد من هذين فلنشرع في قسمها الى انواعها ونبين في انواعها ايها
مما لا وضع له وايها ماله وضع فنقول ان انواع ماله وضع اربعة الخط والسطح
والمصمت والمكان فاما ان هذه مما له وضع فتبين على هذه الصفة هذه

اجزاؤها ثابتة يمكن ان يشار الى كل واحد منها ويمكن ان يتوهم فيها اجزاء بينها حد
مشترك يربط احدها بالاخر وكلما هو بهذه الصفة فهو مما له وضع فهذه الانواع
انواع هي مما له وضع فاما ما لا وضع له فانواعه ثلثة العدد والقول والزمان
وذلك ان العدد يفوته من شروط الوضع ان يشار اليه اذ كان موجودا في
النفس فيفوته ان يكون اجزاء يربط بحد مشترك فاما القول فيفوته من شروط
الوضع الثلثة وذلك ان اجزاء غير ثابتة لان القول انما هو في الكون وذلك
انا الى ان تلفظ بالمقطع الثاني قد يقضي المقطع الاول ولهذا لا يمكن ان
يشار اليه الى اجزائه ولا يمكن ان يربط بحد مشترك فاما الزمان فصورته هذه
الصورة واذ قد بينا عن كل واحد من انواع الكم انه كم وانه اما متصل واما منفصل
واما مما له وضع واما لا وضع له فلناخذ الان في ان نبين ان انواع الكمية هي
هذه السبعة لا زيادة ولا نقصان فنقول ان ذلك يتبين بانك تعمد الى شيء
في نفسه مما هو خارج عن هذه السبعة فتظنه كم فنجد فانك ما تجد انما صار كم
لوجود واحد من هذه الانواع السبعة له فانا نقول في الحركة انها طويلة وفي العمل
انه طويل او قصير والطويل والقصير انما هو من صفات الكم فيظن ان الحركة بما هي
طويلة قلت ان الحركة الطويلة هي التي زمانها طويل والقصيرة هي التي زمانها قصير فترد
الطويل والقصير الى الزمان الذي هو احد انواع الكمية فيتحصل ان سائر الانواع الكم
بالذات هي هذه السبعة واعني بقولي بالذات ان الكم يوجب في حدها فاما
ما عداها فهو كم بطريق العرض كالعمل والحركة والشيء يوجد للشيء بالعرض
على وجهين

على وجهين اما للمحمول بتوسط الموضوع او للموضوع بتوسط المحمول اما
للمحمول بتوسط الموضوع كالحركة الموجودة لزيد بالذات والابيض بطريق
العرض فاما الموضوع بتوسط المحمول فبمنزلة ما يصف زيدا بانه يشبه عمروا
فان الشبه في غير الشبه انما هو اولا للكيفية وبتوسط الكيفية للموضوع واذ قد
فرغنا من الكلام في هذه المقولة واستوفينا النظر في انواعها فلنا الان
في افادة خواص هذه المقولة فنقول ان ارسطوطاليس نعيد لهذا ثلث
خواص الاولى والثانية غير حقيقيين من قبل انها للكم وللجوهر ايضا فاما الاخيرة
فهي الحقيقية اذ كانت للكم حسب فالاولى منها هو ان الكم لا يقبل التضاد
ومعنى قولنا هذا هو انه لا يوجد فيه نوعان متضادان ولا شخصان متضادان
فانه لا يوجد خطان يضاد احدهما للاخر ولا سطحان ولا عددان ولا زمانان
جسمان فانه ان ضاد احدهما الاخر لزمه شناعتان احدهما ان يكون الضد موجودا
لضده فانه ان فرض الثلثة او اقل من ثلثة فان كان ثلثة ضاد الشيء نفسه وان كان اكثر
من ثلثة بمنزلة الخمسة فان الثلثة موجودة في الخمسة فيكون الضد موجودا في ضده
وعلى ما عملنا في العدد يعمل في سائر انواع الكم والشناعة الاخرى هو ان يكون للضد الواحد
اكثر من ضد واحد وقد استقر في غير هذا الموضع ان الضد انما له ضد واحد ونحن نبين
ذلك في هذا الموضع بطريق مختصر ان وجب للضد اكثر من ضد واحد فليس يخلو الضد
الثاني ان يضاده بالمعنى الذي يضاده الاول فيكون على هذا القياس الثاني والاول واحد
او يضاده بغير ذلك المعنى فيوجد في الاول معنيان كل واحد منهما يضاد شيئا ما فيصير

بيان ان الشيء الواحد لا يكون له اضداد كثيرة

على هذا القياس لكل ضد ضد واحد فاما كيف يصير للضد الواحد اكثر من ضد واحد
فهو انه ليس لاحد ان يفرض ان ضد الثلثة خمسة دون ان يفرضها اخرى عشرة فيكون
على هذا القياس ضد الواحد اكثر من ضد واحد في هذا مح وقد يطرء على هذه الخاصة
شكان عظيمان الاول منهما من قبل الصغير والكبير والكثير والقليل وهو يجرى على هذه
الصفة كيف زعم ارسطوطاليس ان الكم لا تضاد فيه والكبير يضاد الصغير والكثير له يضاد
القليل وهذه من الكم فالكم فيه تضاد وارسطوطاليس يحل هذا الشك على ضربين
حل يجرى على طريق المسامحة وحل يجرى على طريق المعاندة فاما الحل الذى يجرى على طريق
فصورته هذه الصورة ليس هذه من الكم وذلك ان هذه يقال بالقياس الى غيرها
فان الكبير يقال فيه انه كبير بالقياس الى الصغير وكذلك الكثير بالقياس الى القليل وكل
ما قيل الى بالقياس الى غيره فهو من المضاف فهذه اذن من المضاف لا من الكم فاما
ان الكبير يكون كبيرا بالقياس الى الصغير والكبير بالقياس الى القليل فمعلوم وذلك انا
نقول في الجبل انه صغير وفي الخردلة انه كبيرة فلو كان الصغير والكبير معنيين في ذوات
الاشياء لكان الجبل بالكبر احق من الخردلة لكنه لما حكمنا بذلك انما يكون بالاضافة وذلك
بان نضيف الجبل الى ما هو اكبر منه في جنسه والخردلة الى ما اصغر منها من جنسها فحكم
على ذلك بالصغر وعلى هذا بالكبر وكذلك ان في الملعب ناسا كثيرا وفي البيت ناسا
قليلة على انهم اضعاف ذلك فاما الحل الذي يجرى على طريق المسامحة فهو على هذه
الصفة هبنا سلمنا ان هذه من الكم فانه لا يصلح ان يكون تقابلهما تقابل التضاد
فان الكبير لا يقابل الصغير لانه ضده لكن يقابل المضاف وسوف نفصل في اخر هذا الكتاب

المتقابلات



المتقابلات على كم ضرب يقال فان الاشياء المتقابلة على طريق التضاد وانما نفهم
كل واحد منهما على انفرادها بمنزلة الحار والبارد فاني لست احتاج في فهم الحار الى
اعتبار البارد والكبير والصغير لا نفهم كل واحد منهما بنفسه لكن بالقياس الى قرينه فليس
تقابلهما اذا تقابل التضاد لكن تقابل المضاف وايضا ان تقابلت على طريق التضاد
اعني الكبير والصغير والكثير والقليل لزمت شناعتان احداهما ان يوجد الضدان في
والاخرى ان يكون الشيء سببا لفساد نفسه فاما كيف يكون ذلك فيتبين على هذا
الوجه قد يجد مقدارا واحدا يحكم عليه بانه كبير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس
الى شيء آخر والصغير والكبير على راى هؤلاء ضدان فيلزم اجتماعهما في موضع واحد
وهذا مح وذلك انه قد تقرر انه ليس يوجد شيء يقبل الاضداد سوى الجوهر وهذا
انما يقبلها بتغيره في نفسه لا معا وايضا ان كان الشيء الذي هو كبير هو بعينه يكون
صغيرا والضد يفسد الضد فانه يلزم ان يكون الشيء مفسدا لنفسه وهذا مح والشك الثاني
يطرء على الكم من قبل المكان وصورته هذه الصورة والمكان من الكم والمكان ينقسم الى
الفوق والى الاسفل والفوق والاسفل ضدان فالكم اذن فيه تضاد والفوق
والاسفل على ضربين الضرب الاول من المضاف بمنزلة هذا السقف الذي هو بالقياس
الى شيء فوق والى شيء اسفل والضرب الثاني من الاضداد بمنزلة الفوق الذي هو فوق
محقق بمنزلة نهاية كرة او المركز وارسطوطاليس على عن حل هذا الشك لانه ليس هذا
موضع حله فاما المفسرون فيقولون ان المكان بما هو مكان لا تضاد فيه وانما تضاد فيه بالغير
قبل الفوق والاسفل والفوق والاسفل كيفيات فيه فيحصل على هذا القياس التضاد

فى الكيفية لا فى الكمية والخاصة الثانية هى ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل بما هو كم

**الخاصة الثانية**

وذلك ان الخشبة بما هى كم ليست باكثر من المائية ولا هذا المكان الحاوى لهذا

الجسم الصغير باكبر فى معنى الكم تقعر السماء فانه ليس الخشبة بان تقع اولى من المائية بهذا

المعنى ولا هذا المكان بان يقع عليه التقدير اولى من هذا المكان وقد قلنا ان

معنى الكم انما هو وقوع والخاصة الثالثة وهى الحقيقية ان الكم وحده يقال فيه انه

**والخاصة الثالثة**

مساو ولا مساو اعنى اى شخص فرضته من اشخاصه لزمه معنى متساو وغير متساو وبالقياس

الى شىء يكون مساويا والى اخر يكون غير مساو وبمنزلة هذه الخشبة مثلا فانها بالقياس

الى خشبة يكون مساوية والى اخر غير مساوية وارسطوطاليس يبين ان هذه

جنسه هى اخص الخواص من قبل انا اذا تصفحنا سائر المقولات لم نجد فيها ما يوصف

بهذه الصفة الا الكمية فان الكيفية لا يقال فيها مساو ولا غير مساو ولكنه شبيه

ولا شبيه فانا نقول ان هذه الحمى مشابهة لهذه الحمى يعنى انها حدثت عن اخلاط مشابهة

للاخلاط التى حدثت عنها هذه وان قلنا هذه الحمى مساوية لهذه الحمى فانا نريد ان زمانيهما

متساويان والزمان من الكم لا من الكيف وقد يطرء على هذه الخاصة شك صورته هذه

الصورة كيف زعم ارسطوطاليس ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل ثم زعم انه يقبل التساوى

ولا تساوى التساوى ولا تساوى هو اكثر واقل وكانه ناقض نفسه فنقول انه قال

ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل بما هو كم وبالتقدير واقع عليه وههنا زعم انه يقال فيه انه

**الكلام فى المضاف**

مساو وعند قياس بعضه الى بعض وبما بعضه مضاف الى بعض فهذا كاف فى حل هذا الشك

وعند هذا يختم الكلام فى هذه المقولة وارسطوطاليس من بعد هذا ياخذ فى الكلام

فى المضاف



فى المضاف وقبل ان نشرع فى شرح كلامه ينبغى ان نخبر بالسبب الذى من اجله تلا الكلام فى الكم الكلام

فى المضاف فنقول ان ذلك لسببين احدهما ان الكم المنفصل والمتصل يلزمهما المضاف وذلك

ان المنفصل يلزمه القليل والكثير والمتصل يلزمه الصغير والكبير وهذه من المضافات فهذا

هو السبب الاول والسبب الثانى هو ان كثيرا ما استعمل ارسطوطاليس المضاف فى الكلام فى الكم

واذ قد ذكرنا العلة التى من اجلها رتب هذه المقولة بعد الكم فلناخذ الان فى شرح كلام

ارسطوطاليس فنقول اولا ما عمله هو ان حد هذه المقولة ثم قسمها فقال ان الاشياء التى

من المضاف هى التى ذات بعضها يقال لبعض وزعم المفسرون ان هذا الرسم لافلاطون

وانه رسم غير كاف للمضاف لان ارسطوطاليس سوف يلزم بحسب هذا الرسم ان يكون

جوهرا ما هو جوهر من المضاف وهذا محال ويرسم المضاف برسم بان يدل على طبيعة

المضاف فى الحقيقة وهو ينقسم المضاف الى نوعيه القريبين ونقول الاشياء التى من المضاف

منها ذات بعضها يقال انها لبعض بغير حرف وصل ومنها ما يقال ان بعضها لبعض بحرف

وصل والتى بعضها لبعض بحرف وصل ينقسم الى قسمين الى ما يثبت حرف الوصل فيها عند التعاكس

بمنزلة القول بان الاب اب للابن فانا اذا اعكسنا هذا القول يثبت حرف اللام عند الانعكاس

بمنزلة قولنا ان الابن ابن للاب والى ما لا يثبت فيه حرف الوصل عند العكس بمنزلة قولنا

ان الملك ملك للمالك والوضع وضع للموضوع والحس حس للمحسوس فان هذه المضافات عند

العكس لا يثبت حرف الوصل فيها لكن يتبدل فانا عند ما نعكس نقول ان الموضوع موضوع

والمحسوس بالحس والمالك مالك بالملك فيبدل حرف اللام بالباء وقد بقى علينا ان نورد

المثال على القسم الاول الذى ليس فيه حرف وصل والمثال عليه بمنزلة الصغير والكبير وارسطوطاليس

يقسم المضاف بقسمة اخرى ويقول ان المضافات منها ما هي متفقة اسماؤها ومنها ما هي
متباينة اسماؤها والمتفقة اسماؤها بمنزلة الشبيه والصديق فان الشبيه شبيه لشبيهه والصديق
صديق لصديقه فاما المتباينة اسماؤها فهي التي الاسماء فيها مختلفات بمنزلة الكبير والصغير
ولما كان ارسطوطاليس قد ذكر في الامثلة فذكرها الوضع وكان الوضع له اقسام احدها ان
يعد بعضها ويقول الوضع بمنزلة القيام والجلوس والاضطجاع فاما الموضوع فهو صورة
تحدث عن وصول الوضع للشيء فان معنى ان يضطجع هو غير الاضطجاع وذلك ان معنى ان يضطجع
هو صورة وهيئة تحصل عن حصول الوضع الموضوع والموضوع ينظر في ثلثة انظار احدها من حيث
ذاته والاخرى من حيث هو طرف اضافة وذلك الموضوع ان موضوع بالوضع والثالث من حيث
اشتق له اسم من اسم الوضع ومن بعد ان فرغ ارسطوطاليس من قسمة المضاف اخذ الان في ان يفيدنا
لمقولة المضاف في الواصل خواصا اربع واذا رسم هو المضاف بالرسم الذي يوتضيرا فادنا له خاصة
اخرى فيصير جميع خواص المضاف خمسا الخاصة الاولى هو ان يوجد فيه التضاد وذلك ان الفضيلة
والرذيلة هما من المضاف في الفضيلة تضاد الرذيلة وهذه الخاصة ليست لجميع المضاف ولكن
لبعضه من قبل ان المضاف يوجد في جميع المقولات والمقولات فيها ما فيه تضاد يلزم التضاد
بمنزلة الفضيلة والرذيلة فاما المقولات التي لا تضاد فيها فلا يوجد في مضافاتها التضاد فان
الكبير والصغير من المضاف وليسا متضادين والاب والابن من المضاف وليسا متضادين
وهذه هي الخاصة الاولى وليست حقيقية من اجل انها ليست للمضاف وحده فانها للكيفية ايضا
ولا لكله فاما الخاصة الثانية فهو ان يوجد فيه الاكثر والاقل فان المساوي ولا مساوي والشبيه
ولا شبيه يوجد فيها الزيادة والنقصان فان الاثنين والسبعة وان كانا غير مساويين للعشرة

الخاصة الاولى

الخاصة الثانية للمضاف

فان السبعة

فان السبعة اقل في باب غير التساوي والاثنان في ذلك اكثر منها وكذا يلزم في الشبيه وغير شبيه
فانه قد يوجد بياضان مخالفان لبياض ما ثلث الا ان احدهما اكثر في ذلك والاخر اقل فهذه
هي الخاصة الثانية وليست ايضا حقيقية من قبل انها ليست لجميع المضاف فان المضافات التي
هي جواهر وكميات لا توجد فيها الاكثر والاقل اذ كان الجوهر والكم لا يوجد فيهما الاكثر والاقل
ولا هي للمضاف وحده اذ كانت للكيف ايضا والخاصة الثالثة هي ان المضافات ينعكس بعضها
على بعض بالتكافؤ ومعنى قولنا انها تنعكس بالتكافؤ هو انا ايهما شئنا يعني من المضاف جعلنا
محمولا وايهما شئنا جعلناه موضوعا بمنزلة القول ان الاب اب للابن والكبير اكبر مما هو اصغر منه
والملكة ملك للمالك فان قولنا ان نعكس هذا القول وهذا من الشيء الذي وقعت الاضافة
فنقول ان الابن ابن للاب والمالك مالك بالملكة وارسطوطاليس يعرفنا الغلوطين يقع
في هذه الخاصة ويعرفنا طريق اصلاحهما ويفيدنا بعد ذلك قانونا في اعتبار الشيء الذي اليه
يقع الاضافة والاغلوطيان هما واقعتان فيما اليه يقع الاضافة احدهما هو ان يكون
الشيء المضاف اليه اسم الا انا هونا عن تحصيله فنضيف الشيء الى ما هو اعم منه او الى ما هو اخص منه
فيفسد الاضافة ولا يتكافى بمنزلة ما يضيف السكان الى الزورق ويقول السكان سكان
للزورق فلا ينعكس ما اليه الاضافة حتى يقال ان الزورق زورق بالسكان ذو اشياء كثيرة
لا سكان لها بمنزلة التي يدار بها على المجاويف وبمنزلة ما يضيف الجناح الى ذي الريش فنقول
ذو الريش هو ذو ريش بالجناح فليس ينعكس النسبة فليس ذو الجناح ذا جناح بالريش اذ كانت
اشياء كثيرة لا ريش لها وهي ذوات اجنحة بمنزلة الخفاش والجراد والاغلوطة الثانية هو ان يكون
الشيء الذي اليه الاضافة لا اسم له فيقع بذلك الحيرة فيضاف الشيء الى ما هو اعم واخص فيفسد الاضافة

واصلاح الاغلوطتين هو ان يحصل الذى اليه الاضافة فان كان له اسم مجيبا عنه الى الذى يحصل
وان لم يكن له اسم اخترعنا له اسمان من الاول فيقدر بذلك الاضافة فنقول ان السكان
سكان لذى السكان والجناح جناح لذى الجناح وارسطوطاليس يفيدنا القانون الذى يعين
الشى الذى وقعت الاضافة ويقول ان الشى الذى يقع اليه الاضافة يتعين بان يرفع جميع
الامور التى يظن بها انها اليها وقعت الاضافة فالذى بارتفاعه يبطل الاضافة يعلم انه
هو الذى اليه يقع الاضافة بمنزلة العبيد الذى اضافة المولى اليه فى الحقيقة فان هذا ان رفعت
جميع لوازمه بمنزلة الانسان والحيوان وبقيت العبد وبقيت الاضافة ببقائه فان لم يكن وجودا
كانت وجودها وقد يشك على هذا القانون شك صفته هذه الصفة كيف يزعم ارسطوطاليس
ان عند ارتفاع جميع لوازم العبد مثلا واقرار العبد على حاله يبقى الاضافة ونحن نعلم ان العبد
انما هو حالة للانسان ومعلوم انا متى رفعنا الانسان ارتفع العبد فارسطوطاليس يحل هذا الشك
على هذه الصفة لا بقر اذا ارتفع الانسان لعمرى ان الانسان متى ارتفع فى الوجود ارتفع فى الوجود
الا ان ارتفاعه فى الوجود لا يمنع من بقائه فى الوهم فيبقى الاضافة ببقائه وايضا فلو اقررنا
بقاء الانسان ورفعنا العبد بطلت الاضافة بارتفاعه فيعلم ان العبد اضافته فى الحقيقة انما هى
الى المولى وانما صار عبدا بالقياس اليه لا بالقياس الى الانسان لانه لو كان الامر على هذا لوجب
ان يكون كل انسان له عبد وكذلك صورة الاب عند الابن والكبير عند الصغير والخاصة الرابعة



من خواص المضاف ان كل مضافين على الاكثر هما معا بالطبع وانما استثنينا بقولنا على الاكثر من
قبل شكوك يطرء على بعض المضافات بمنزلة الحس والمحسوس والعلم والمعلوم فان هذه يظن بها انها
ليست معا بالطبع ومعنى قولنا بالطبع معا هو انه متى وجد احدهما لزم وجود الاخر ومتى ارتفع

احدها

احدهما لزم ارتفاع الاخر فان الاب متى وجد لزم وجود الابن ومتى ارتفع الابن وقد
يطرء على هذه الخاصة شك صورته هذه الصورة كيف يزعم ارسطو ان المضافين معا بالطبع ونحن
نجد المحسوس اقدم من الحس والمعلوم اقدم من العلم فان زيدا هو قبل الاحساس به وقبل العلم
وايضا تربيع الدايرة هو امر معلوم الا ان علمه بعد لم يقع لنا فهو اذن موجود قبل العلم وارسطوطاليس
ليس فينبغى حل هذا الشك لشبهته وينبغى لنا نحن قبل ان نحاول ان نحل فنقول ان
الغلط وقع من جهة واحدة وهى من اخذهم من شانه ان يكون محسوسا او ما من شانه
ان يكون معلوما قبل ان يكون محسوسا او معلوما فظنوا ان المحسوس اقدم من الحس والمعلوم اقدم
من العلم وهذه الخاصة ليست حقيقة للمضاف من قبل انها للحدود وللخواص فان الحدود
والحدود بالطبع وكذلك الخاصة والمخصوص وارسطوطاليس من بعد هذا يثير شكا قويا يلزم
فيه بحسب الرسم الاول الذى رسم به المضاف فى زعم المفسرين انه لا يخلو ان يكون جوهر من الجواهر
بما هو جوهر مضافا وهذا هو فاما كيف يلزم ذلك فعلى هذا السبيل يقسم ارسطوطاليس الموجودات
الى هذا الشخص المحسوس والى الصورة التى فى النفس ويقسم كل واحد من هذين الى الكل والاجزاء
فالجوهر الشخصى هو كل واحد واجزاؤه بمنزلة اليد والرجل وما جرى مجرى هذا وكل واحد من هذين
قايم بنفسه وما هو قايم بنفسه فهو جوهر فليس تعرض لنا الشبهة فى الجواهر الشخصى فاما الجوهر الكلى
اما جملته بمنزلة الانسان والثور فلا تعرض فيها شبهة انها جواهر اذ كانت قايمة بنفوسها
فاما اجزاء الجواهر الكلية بمنزلة اليد الكلية والرجل الكلية والراس الكلى فى ذاتها ومعناها هو انها
موجودة لغيرها وكل موجود ذاته موجودة لغيره فهو من المضاف فاجزاء الجواهر الثوانى بما هى جواهر
من المضاف والمضافات بما هى مضافات اعراض فاجزاء الجواهر الثوانى بما هى جواهر اعراض وهذا محال

وهذا الرسم يجب ان يكون جميع العينيات اذ هي موجودة لغيرها من المضاف فيكون
الثور اذ هو للانسان والدار اذ هي ايضا للانسان من المضاف ايضا وهذا محال وارسطوطاليس
من بعد يستعفي من هذا الرسم ويرسم المضاف برسم على غاية الصحة يحل معه جميع الشكوك
والرسم الذي يرسم به المضاف هو هذا الاشياء التي من المضاف هي ذات بعضها يقال بالقياس
الى بعض وهذه فيحتاج ان يستوفى فيها خمس شرائط الاولى منها ان يكون كثيرة والثانية ان يكون
المضافات غير الاضافة والثالثة ان يكون لها اسم زايد على اسمائها فان سمينا لزيد ابا
هو اسم زايد على اسمه والرابعة ان يكون حدوثها بغير حركة والخامسة ان يكون فسادها
على هذه الصورة وهو يفيد بالخاصة الحقيقية للمضاف وهي ان من عرف احد المضافين
على التحصيل وجب ان يكون قد عرف الاخر على التحصيل فان من عرف ان هذا اب فقد عرف
الشي الذي هو اب له فانه ان لم يعرفه لم يعلم ولا ان هذا اب اذ كان علم كل واحد من المضافين
معلقا بعلم الاخر فمن زعم انه قد علم احدهما ولم يعلم الاخر فقد ظن ظنا انه قد علم وما
علم وهذه الخاصة فهي للمضاف وحده وارسطوطاليس بعد هذا يحل الشك اللازم في امر الجوهر
ويقول انما صارت اجزاء الجواهر الثواني يلزمها ان يكون اعراضا لما اخذنا ان معنى المضافات
هي التي بعضها موجود لبعض فاما اذا اخذنا ان المضافات هي التي بعضها يقال بالقياس الى
بعض وكان الراس الكلي واليد الكلية لا يقالان بالقياس الى شي فاجزاء الجواهر الثواني
ليست من المضاف واذا لم يكن من المضاف لم يكن اعراضا والساعة انما دخلت من قبل كون
كون اجزاء الجواهر الثواني اعراضا وعند هذا يقطع ارسطوطاليس الكلام في مقولة المضاف
ويأخذ في الكلام في مقولة الكيفية وقبل ان ينظر في مقولة الكيفية فينبغي ان يستوفي الكلام

في ثلثة اشياء

في ثلثة اشياء الاول منها لم رسم هذه المقولة اولا ولم يفعل هكذا في مقولة الكم ولا في مقولة
الجوهر والثاني لم ترجم هذه المقولة بالكيف والكيفية ولم يترجم مقولة الكم بالكم والكمية
والثالث لم رتب هذه المقولة بعد مقولة المضاف فيقول ان السبب في انه رسم الكيفية
ولم يفعل ذلك في باقي المقولات من قبل ان الكيفية اسم مشترك يقع على الكيفية الجوهرية
وعلى العرضية وغرض ارسطوطاليس في هذا الموضع انما هو النظر في الكيفية العرضية لا الجوهرية
فرسم الكيفية ليعلمنا انه يريد الكيفية العرضية لا الجوهرية فقال ان الكيفية هي التي بها يقال
واحد واحد كيف هو اي هي التي اذا سئل عن كل شخص من الاشخاص بكيف هو وقع الجواب
بها اعني بانه حار او بارد او مريض او صحيح والسبب الذي من اجله يترجم هذه المقولة بالكيف والكيفية
ويترجم الكم بالكم والكمية من قبل ان الكم والكمية من الاسماء المترادفة وكلاهما يدلان على معنى
واحد اعني المقدار فاما الكيف فانه اعم من الكيفية فان الكيف يقال على الكيفية نفسها وعلى
ذوات الكيفية والكيفية انما يقال على معنى واحد وهي على الصورة نفسها والحال بمنزلة الكتابة فيتبين
الكلام مقولة الكيف ومن جملة الكيف الكيفية وهذا بمنزلة ما ترجم ارسطوطاليس كتابه
الثاني من الطبيعيات بالسماء والعالم لان اسم السماء اعم من اسم العالم وذلك ان السماء يقال
على فلك الكواكب الثابتة وعلى الاجرام باسرها اعني التسعة وعلى العالم فتقدير الكلام
كتاب السماء ومن جملة معاني السماء العالم فاما السبب من ان جعل هذه المقولة بعد مقولة
المضاف فان ذلك يتبين بحجتين الاولى منها انها ساعة يوجد الجوهر الجسماني يلزمه المقدار
وبعد المقدار يلزمه الكيفية العرضية فيجب ان يجعل بعد الكم الكيف الا انه لما كان الكم يلزمه
الكبير والصغير والكثير والقليل وهذه من المضاف قدم الكلام في المضاف على الكلام في الكيف

والحجة الثانية ان كثيرا ما ذكر الكيفية في المضاف بمنزلة الملكة والحال والوضع والحس والعلم وارسطوطاليس

بعد تسمية الكيفية باخذ في قسمتها فهو يقسمها الى اربعة انواع الاول منها الملكة والحال والملكة

بمنزلة الفضايل النفسية والاحوال الجسمية كالبياض والسواد والعطش المطلقة الانصراف

الطويلة الزمان والحال هي الفضايل النفسانية والاحوال الجسمية السريعة الزوال اليسيرة الزمان الا انه

قد يقال لارسطوطاليس كيف يزعم ان الملكة غير الحال وانت تعلم انهما نوع واحد النوع الواحد انما

هو صورة واحدة فنقول ان الملكة والحال هما واحد في الموضوع وانما يختلفان بحسب نسبتهما الى الزمان

فان الصورة الموجودة في الشيء ما دام زمانها يسيرا فهي تسمى حالا فاذا طال زمانها سميت ملكة بمنزلة ما نسمي انسانا

ولد اليوم صبيا فاذا استحكم وجوده وعلت سنوه سميناه شخصا فصورة الحال عند الملكة الصورة

الصبي عند الشيخ وليس الحال والملكة نوعين ولا شخصين ولا فصلين لان الشخصين والنوعين والفصلين

لا يمكن ان يصير احدهما الاخر في زمان من الازمنة والحال يصير ملكة والنوع الثاني من انواع الكيفية هو قوة

واللاقوة اعني التهيؤ والاستعداد الموجودين في الامور نحو الصور الطبيعية وغير الطبيعية بمنزلة التهيؤ

نحو ان يصير الانسان احمر ومصارعا وملاحا ومريضا وصحيحا والفرق بين هذا النوع وبين الاول ان

الاول هو صورة موجودة بالفعل وهذا هو الاستعداد نحو الصورة والنوع الثالث هو الكيفيات

الانفعالية والانفعالات بمنزلة الحرارة والبرودة والسواد والكيفيات الانفعالية ينقسم الى ما يحدث

عن الانفعال ويدرك بالانفعال والى ما يدرك بالانفعال حسب والى ما يحدث بالانفعال

ولا يدرك بالانفعال والكيفيات التي تحدث عن الانفعال وتدرك بالانفعال هي بمنزلة سائر الكيفيات

المحسوسة بحاسة البصر فان الالوان باسرها تحدث بانفعال اعني بتغير المزاج ضربا من التغير وتدرك

بالانفعال لانا انما ندركها بعد ان تتغير حاستنا وتنفعل بها فاما الكيفيات التي تدرك بانفعال

ولا تتولد

ولا تتولد بانفعال بمنزلة سائر الكيفيات المحسوسة بالمذاقة التي هي فيما هي فيه منذ اول الخلقة بمنزلة

حلاوة العسل وحرارة النار فان حلاوة العسل لم تحدث فيه بانفعال لانها فيه منذ اول تكونه

وكذلك حرارة النار لكنهما يدركان بالانفعال لان حاستي الذوق واللمس يدركهما بان تتغير

بهما وتنطبع بصورتهما فاما الكيفيات التي تتولد بانفعال ولا تدرك بانفعال فبمنزلة

سائر الكيفيات النفسانية اعني الخجل والفزع فان هذه تتولد بان ينفعل الجسم ولا

ينفعل بها النفس عند ادراكها فان العقل عند ارسطوطاليس تدرك معا كالآن بغير

انفعال لان كل انفعال في زمان وهو يدرك ما يدرك لا في زمان فاما الانفعالات

فانها احوال تطرأ على الشيء ولا تثبت حتى اذا سئل عن الشيء كيف هو يقع الجواب بها ولا

يستحق ان يكون كيفية وهي انفعال لان الشيء قد انفعل بها بمنزلة الخجل عند التشكيك والفزع

عند سقوط الصاعقة فالنوع الرابع من انواع الكيفية هو الشكل والخلقة والشكل هو

صورة موجودة في الشيء بها يقال فيه انه مثلث ومربع ومخمس والخلقة هي التناسب الموجود في

تاليف الاعضاء بعضها الى بعض الذي بحسبه يقال فينا انا حسان في المنظر او قباح في المنظر ويجمع

الفرق بين الشكل يوجد للمتنفس وغير المتنفس والخلقة توجد في الاشيا المتنفسة حسب ومن جملتها

للحيوان والاخص بها الانسان فاما الاستقامة والانحناء والاكتناف فانها يدخل في الشكل

والتكاثف والتخلخل والخشونة والملاسة فارسطوطاليس يخرجها من جملة الكيفية ويدخلها في مقولة

موضوع لان حدها يقتضي ذلك وذلك ان المتكاثف هو الذي اجزاؤه موضوعة بعضها بجنب

بعض من غير فرج بينها والمتخلخل ضده والخشن هو الذي اجزاؤه بعضها ناتئ عن البعض والاملس ضده

فحدها يقتضي الموضوع ولا يقتضي الكيفية فهذه هي انواع الكيفية على الاكثر وانما استثنا

النوع الاول من الكيف

النوع الثاني من الكيف

النوع الثالث

النوع الرابع

من قبل ان ارسطوطاليس يعد الكيفية انواعا اخر فيما بعد الطبيعة لا مدخل لها فيما نحن بسبيله

ومن تعليمه عن انواع الكيفية باخذ فان يعلمنا عن الاشيا القابلة للكيفية اعنى ذوات الكيفيات

ونقول ان ذوات الكيفيات يسمى كيفياتها على ثلثة اضرب على طريق المشتقة اسماؤها وعلى طريق المتباينة

اسماؤها وعلى طريق المتفقة اسماؤها فاما على طريق المشتقة اسماؤها فبمنزلة الكاتب من الكتابة والفصيح من

الفصاحة والنحوي من النحو وبالجملة فان اكثر ذوات الكيفيات انما يسمى من الكيفية على طريق المشتقة اسماؤها

فاما على طريق المتفقة اسماؤها فكتسميتنا اللون الابيض ابيض والمراة التي معها صنعة الموسيقى موسيقى

فاسم اللون واسم الملون واحد فاما المتباينة اسماؤها فكتسميتنا الفاضل حريصا فان عادة اليونانيين

قد جرت بان يسموا الفاضل حريصا ولا يسموه فاضلا وهذا يوجد على الاقل من بعد هذا ياخذ

ارسطوطاليس في افادتنا عن خواص الكيفية يفيدنا للكيفية ثلث خواص الاولى منهن ان الكيفية

يوجد فيها التضاد وذلك ان السواد يضاد البياض والصحة تضاد السقم وهذه الخاصة ليست للكيفية

بأسرها لانها انما للاطراف بمنزلة السواد والبياض لا المتوسطات بمنزلة الادكن والاشقر فان

المتوسطات تسمى بطرفين جميعا فلا ضد لها وليست لها وحدها لانها للمقولة يفعل وينفعل

فان يسخن يضاد لان يبرد ولهذا صارت هذه الخاصة ليست حقيقية ويلزم هذا ان يكون

متى اخذنا واحدا من الطرفين بمنزلة السواد مثلا كيفا صار ان يكون الاخر كيفا بمنزلة البياض فان البياض

لا يدخل في مقولات الا في الكيف حسب والخاصة الثانية هي ان الكيف قد يدخله الاكثر والاقل

فانه قد يكون ابيض اكثر من اخر في معنى البياض وكذلك قد يوجد حار اكثر من اخر حارا وهذه الخاصة هي

للمتوسطات فان الاطراف لا يوجد الاكثر والاقل فان السواد في الغاية والصحة في الغاية لا يوجد

فيها الاكثر والاقل وارسطوطاليس باي شك يبطل هذه الخاصة صورته هذه الصورة ثم قوله

ان الكيفيات

الخاصة الاولى

الخاصة الثانية

ان الكيفيات لا يوجد فيها الاكثر والاكثر وانما يوجد الاكثر والاقل في ذوات الكيفيات فانا نقول

ان هذا ابيض من غيره وهذا اكبر حدا امن ولا يفعل ذلك في الكيفيات وهو يحل عن هذا

الشك بمهابته فاما نحن فنقول ان ذوات الكيفيات اذا قبلت هذه الزيادة والنقصان فلا محالة

ان الكيفيات ايضا يقبل الزيادة والنقصان وبالجملة الكيفيات اما ان يكون اطرافا او متوسطات

وكذلك ذوات الكيفيات اما ان يكون قابلة للاطراف او للمتوسطات فالكيفيات الاطراف

والقابلة لها لا يقبل زيادة ولا نقصان لانها في الغاية فاما المتوسطات والقابلة للمتوسطات

فتقبل الزيادة والزيادة بحسب ما تقدم بيانه وارسطوطاليس اورد هذا الشك احتى نعرف ونفينا

اي شيء من الكيفيات لا يقبل الاكثر والاقل فهو يزعم ان نوع الشكل والخلقة لا يقبل الاكثر والاقل

فانه لا يوجد مثلث اكثر اكثر من مثلث بما هو مثلث وذلك ان المثلثات باسرها يرسم بانها

اشكال محيطة بها خطوط ثلثة وهو يفيدنا القانون الذي به نعرف الاشيا التي يقبل الاكثر والاقل

هي التي يكون حدها حدا واحدا الا انها يزيد وينقص بمنزلة لونين اسودين يرسمان بانهما

لونان جامعان للبصر الا ان احدهما اكثر والاخر اقل والخاصة الثالثة وهي الحقيقية لانها للكيفية

وحدها وهي ان الكيفية هي التي يقال في واحد واحد من اشخاصها انه شبيه او لا شبيه فانا نقول

في هذه الحمى بمنزلة الغب انها شبيه بهذه الحمى اعني غبا مثلها وغير شبيه بحمى اخرى اعني دائمة قهنا

يختم ارسطوطاليس الكلام في خواص الكيفية ويلحق في اثاره شك ويحله وعند ذلك يقطع الكلام

في الكيف وصورة الشك هذه الصورة زعم ارسطوطاليس ان الملكة والحال من المضاف فكيف عدها

في الكيفية لانه ذكر ان احد انواع الكيفية الملكة والحال قد حل هذا الشك بحل من حل يرتضي وحل غير مرتضى

فالحل الغير المرتضى صورته هذه الشيء الملكة والحال اما اشخاصها فمن الكيفية بمنزلة هذا النحو وهذا الموسيقي

لانا اذا سئل عن الاشخاص كيف هو وقع الجواب بها فاما اجناسها وانواعها فمن المضاف فاما الحال

المرتضى فيجرى على هذه الصفة ليس يتنكر ان يكون واحد بعينه من الكيفية والمضاف بنسبتين اثنتين فان

النحو من قبل اذا سئلنا عن الشخص كيف هو وقع الجواب بانه نحوى يكون من الكيفية واذا اخذ بالقياس

الى النحوى يكون من المضاف فنقول ان النحو نحو للنحوى وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام فى الكيفية ويأخذ

من بعدها فى الكلام فى مقولة يفعل وينفعل والسبب الذى من اجله جعل الكلام فى هذه بعد الكلام

فى الكيفية من قبل ان الفعل والانفعال انما يصدران عن الكيفية وذلك ان الاسخان انما يصدر عن الحرارة

والتبريد عن البرودة وارسطوطاليس يوجز الكلام فيهما فاولا ينبغى لنا ان نرسمها ثم نأتى

بالخواص التى اوردها ارسطوطاليس فنقول ان مقولة يفعل هى نسبة توجد بين الفاعل وفعله

والانفعال هو نسبة تحدث بين المنفعل وانفعاله فاما الخواص التى افادنا ارسطوطاليس فهى اثنتان الاولى

منهما وجود التضاد فان تسخن مضاد التبرد وتسخن مضاد التبرد والثانية وجود الاكثر والاقل فان معنى

تسخن فى بعض الاوقات والاحيان اكثر من معنى تسخن فى بعضها الا انه فى المهيئة يحلو ارسطوطاليس

من بعد ذلك يعلمنا عن مقولة متى واين وله والموضوع ويقول ان متى هى نسبة تحدث بين الشىء وبين

الزمان وان اين نسبة تحدث بينها وبين المكان وله نسبة تحدث فى القنا والمقتنى والموضوع نسبة وهيئة

تحدث عند حصول الوضع للانسان اعنى بالوضع القعود والقيام والبكاء وما اشبه ذلك فان عند حصول

هذه يصير للجسم نوع ما من الصور وشكل ما من الاشكال تلك الهيئة والصورة يقال فيها مقولة موضوع

ولا ينبغى لنا ان نظن ان المقولة هى النسبة مع الطرفين اعنى النسبة التى بين الانسان والزمان مع الانسان

والزمان لكن النسبة وحدها على هذا ينبغى ان يفهم فى سائر مقولات النسب لا ينبغى ان تحسب

النسب بأسرها طبيعة واحدة لكن طبيعة واحدة منها غير طبيعة الاخرى فان النسبة التى بين الشىء وبين

الزمان

في الكلام يفعل وينفعل

الزمان غير النسبة التى بين الشىء وبين المكان فى الطبيعة وان اتفقتا فى الاسم وههنا يختم الكلام فى المقولات

العشرة ونحن ناخذ من بعد ذلك فى الكلام فى الخمسة الامور التى جرى ذكرها فى القاطيغورياس من غير

تحديد لها وهى المتقابلات والمتقدم والمتأخر والتى هى معا واقسام الحركة وقد كان يجب على

ارسطوطاليس ان يقدم تحديدها مع ما قدم حدود من امر المتفقة اسماؤها وغيرها الكنه اخرها

لان عند الجمهور منها علم فان الجمهور يعلمون من امر المتقابلات على طريق التضاد ومن امر المتقدم

والمتأخر المتقدم والمتأخر فى الزمان ولهذا السبب اخر ارسطوطاليس ذكرها فاما الموضوع الذى

فيه المتقابلات ففى الكم ذلك انه يقول ان الكبير والصغير يقابلهما على طريق المضاف لا على طريق التضاد

والموضع الذى ذكر فيه المتقدم والمتأخر فالجوهر فانه يقول ان الجوهر الاول اقدم بالطبع من الجواهر

الثوانى والموضع الذى ذكر فيه التى هى معا فالمضاف فانه زعم ان المضافات معا بالطبع والحركة فقد ذكرها

فى الكم لانه قال ان الحركة من الكم الذى بالعرض والعشر ذكرها عند ما ذكر مقولة الا ان ارسطوطاليس

يبدأ بالكلام فى المتقابلات فيحدها ويقسمها ويقول ان المتقابلات هى التى الموضوع لها واحد

ولا يمكن ان يجتمع فيه معا ويقسمها الى المتقابلة على طريق المضاف بمنزلة الاب والابن والصغير والكبير

والمتقابلة على طريق التضاد بمنزلة السواد والبياض والصحة والسقم والعلم والجهل والمتقابلة على طريق

الايجاب والسلب بمنزلة جالس ليس بجالس ولكنما يحصل انواع المتقابلات اربعة فى الحقيقة ينبغى لنا

ان نأتى بالفرق بينها والفرق بين الامور انما يتبين من حدودها فلنبدأ بالفرق بين المتقابلة

على طريق المضاف وبين المتقابلة على طريق التضاد فنقول ان المتقابلة على طريق المضاف هى التى ذات

كل واحد منها يكون مفهومة معلومة بالقياس الى الاخر فان الاب وان كان مقابلا للابن فذاته

انما يكون بالقياس اليه والمتقابلة على طريق التضاد لا يقال ذات كل واحد منها بالقياس الى الاخر

فان الحار الذي طبيعته ومعناه نسبة الى البارد فاذن المتقابلة على طريق المضاف غير المتقابلة على طريق التضاد
وارسطوطاليس بعد هذا ياخذ في ان يفرق بين المتقابلة على طريق التضاد والمتقابلة على طريق العدم
والملكة وقبل ذلك يقسم المتقابلة على طريق التضاد فيقول المتضادات اما ان لا يخلو ان يكون بينها وسط
او لا يكون بينها وسط والتي بينها وسط اما ان يكون وسط واحد او وسط كثيرة والتي بينها وسط
واحد اما ان يكون لذلك الوسط اسم او لا يكون له اسم فالمتضادات التي ليس بينها وسط بمنزلة
الزوج والفرد والصحة والمرض اذا كان في الحي وهذه لا يمكن ان يخلو الموضوع من احدهما فان العدد
متى لم يكن زوجا فانه فرد موجود فيه فاما التي بينها اوساط كثيرة بمنزلة السواد والبياض والحرارة
والبرودة فان الاسود والابيض بينهما الاشقر والاحمر والاخضر والاصفر والادكن والمتضادات التي بينها
وسط واحد بمنزلة المحمود والمذموم والذي بينهما الذي هو لا محمود ولا مذموم وهذا الوسط لا اسم له
وهو من بعد ما قسم المتضادات ياخذ في ان يفرق بينها وبين العدم والملكة ويقول العدم والملكة
اللذان موضوعهما واحد لا يجتمعان معا فيه ولا يجوز وجود العدم في ذلك الموضوع الا بعد فقد
الملكة او بلوغ الوقت الذي من شانها ان يوجد فيه بمنزلة العمى والابصار فان موضوعهما العين ولا يجوز
وجود العمى الا بعد فقد وجود الابصار او بلوغ الوقت الذي من شانه ان يوجد فيه فان كثيرا من الحيوان
يولد بحال لا يكون فيها موصوفة لا بالابصار ولا بالعمى فاذا بلغ الوقت الذي من شان الابصار
ان يكون فيه ولم يوجد فيه قيل في ذلك الشيء انه اعمى والفرق بين المتقابلة على طريق العدم والملكة
وبين المتقابلة على طريق المتضادات التي لا وسط بينها ان هذه لا يخلو الموضوع من احدهما وتلك
قد يجوز ان يخلو الموضوع منهما قبل ان يجيء له ان يقبل احدهما والفرق ايضا بينها وبين المتقابلة
المتضادات التي بينها اوساط واحدها طبيعي للموضوع بمنزلة الحرارة للنار والبرودة للثلج ان هذه

لايمكن

لا يمكن ان يخلو الموضوع منهما وتلك فقد يخلو والفرق ايضا بينها وبين التي لها اوساط وليس
احدها طبيعيا للموضوع ان هذه قد يخلو الموضوع منهما جميعا عند حصول المتوسط والعدم
والملكة عند ما يجيء للقابلة ان يقبل لا يخلو من هذين اما العمى واما الابصار والفرق بين العمى والبصر
والمبصر هو ان تلك هي احوال وهذه ذوات احوال والحال غير ذي الحال وقد بقي علينا ان نفرق بين
المتقابلة على طريق الايجاب والسلب وبين المتقابلة على طريق المضاف وبين باقي المتقابلات فنقول
ان الايجاب والسلب يلزمها الصدق والكذب اما الصدق فمعنى مطابقة الوجود واما الكذب فمعنى
عدم المطابقة وباقي المتقابلات لا يلزمها الصدق والكذب اذ كانت الفاظا بسيطة فان الابن
والحار والعمى الفاظ مفردات والالفاظ المفردة لا يصدق ولا يكذب وهو من بعد ذلك ياخذ
في تنقيح الكلام في المتقابلة على طريق التضاد عناية منه بها لانه لم يمض فيما تقدم فنقول
ان الضد انما الضد واحد فقد كنا بينا ذلك عند كلامنا في الكم ونورد بعد هذا شكا يبطل
على هذا الحكم صورته هذه الصورة كيف تقول ان الضد انما الضد واحد واعتدال الانفعال النفسية
بمنزلة العفة والشجاعة والحكمة وهي متوسط بين ضدين وكل واحد منها يضادها فيحصل من ذلك
ان للضد الواحد شيئين يضادانه فنقول ان الطرفين يضادان الاوسط بمعنيين اثنين لكن
باحدهما شيء وهو غيرهما في هذا المعنى واحد فاذن الضد انما الضد واحد ويحق المتقابلة على طريق التضاد
وهي التي الموضوع لهما واحد لا يجتمع جميعا فيه وينتقل الموضوع في احدهما الى الاخر والبعد
بينهما في الغاية ويجمعهما جنس واحد قريب بمنزلة السواد والبياض اللذين يجمعهما اللون والبعد
بينهما في الغاية والموضوع لهما واحد وههنا نقطع الكلام في المتقابلات ونأخذ في تعديد
اقسام المتقدم والمتاخر فهو يعدد لها خمسة اقسام الاول منها المتقدم والمتاخر في الزمان

في تعديد اقسام المتقدم والمتاخر

بمنزلة من قد مضى من عمره السنون الطوال فانه يتقدم على من عمره قريب من الوجود والمتقدم
والمتاخر بالطبع بمنزلة البسايط والمركبات فان البسيط اقدم بالطبع من المركب متاخر
بالطبع وخواص المتقدم بالطبع انه متى وجد لم يلزم وجود المتاخر فان عند وجود الحروف لا يلزم وجود
الاسما ومتى فقد المتاخر لانه متى فقدت الحروف فقدت الاسما وخواص المتاخر بالضد من ذلك
فانه متى وجد المتاخر لزم وجود المتقدم لانه متى وجد الانسان لزم وجود الاسطقسات ومتى
ارتفع المتاخر لم يلزم ارتفاع المتقدم والمتقدم والمتاخر على طريق المرتبة الاشيا التي
يصيرها العلما والخطبا في اوايل كتبهم وصناعاتهم فان صدر الكتاب الذي يكتبه الخطيب يتقدم في
المرتبة على الاقتصاص وكذلك الاشيا التي توطيها العلما في اوايل صناعاتهم بمنزلة حد النقطة
والوحدة يتقدم في المرتبة على البراهين التي يوردونها على موضوعاتهم والمتقدم والمتاخر
في الشرف بمنزلة تقدم الروسا والمحبوبين على غيرهم وان كانت اسنانهم حديثة والمتقدم
والمتاخر على طريق العلة والمعلول بمنزلة الاب والابن فهذه هي اقسام المتقدم والمتاخر فاما
اقسام معا فخمسة مثلها الاول منها الاشيا التي هي معا في الزمان بمنزلة اثنين يولدان في يوم واحد
والتي هي معا في الشرف بمنزلة رئيسين رياستهما واحدة او محبوبين المحبة لهما واحد والتي هي في المرتبة
بمنزلة العلوم التي مرتبتها عند العلوم واحدة وان مصادرات الهندسة ومصادرات العدد هي
واحدة في المرتبة وذلك ان كلاهما مقدمان على الهندسة والعدد فهذه هي اقسام معا
فاما اقسام الحركة فستة حركة الكون وحركة الفساد وحركة النمو وحركة الاضمحلال وحركة الاستحالة
وحركة في المكان فالحركة هي الانتقال من الضد الى الضد بمنزلة الانتقال من السواد الى البياض
والدليل على ذلك ان المتحرك يوجد له احوال ثلثة حال هو فيها بالفعل وحال هو فيها منتقل من القوة

تعديد اقسام الحركة



من القوة الى الفعل ومحال ان يكون الحركة كونه بالفعل فانه اذا صار بالفعل قطع الحركة فبقي ان يكون الحركة هي
الانتقال من العدم الى الصورة بمنزلة انتقال المني من عدم الانسان الى صورة الانسان والفساد هي
الانتقال من الصورة الى العدم بمنزلة انتقال زيد من صورة الانسانية الى عدمها والنمو هو الانتقال من
مقدار اصغر الى مقدار اعظم والنقص هو الانتقال من مقدار اعظم الى مقدار اصغر والاستحالة
هي الانتقال من الكيفية الى كيفية بمنزلة الانتقال من سواد الى بياض ومن الصحة الى السقم
والحركة في المكان بمنزلة الانتقال من فوق الى اسفل وبالجملة الانتقال من مكان الى مكان وهذه
الاشيا اوردت ههنا على طريق الايجاز اذ كان ليس ههنا موضع الكلام فيها بحسب الكلام
المستقصى خرج ارسطوطاليس الكون والفساد من ان يكون حركتين ويدعوهما تغيرين وقد ظن
الاستحالة ليست مفردة لكنها داخلة في ضمن النمو والنقص فان عند المرض ينحف الانسان فينقص
وعند الصحة يخصب فيزيد وليس الاستحالة والنمو في التغيرات واحد وان تلازمت في الوجود
فان الاستحالة انتقال في الكيفية والنمو والنقص انتقال في الكمية والكون والفساد انتقال في
الجوهر وايضا فانا عندما نزيد العلم على المربع يلزمه الزيادة ولا يلزمه الاستحالة فانه قبل الزيادة
كان مربعا وكذلك بعدها بقي مربعا والحركة على الاطلاق يضادها الكون فان السكون
هو عدم الحركة الذاتية فانها لا ضد لها فاما الحركات الجزئية بمنزلة الاستحالة فان المضاد لها ايضا
حركة لان الحركة من البياض الى السواد والحركة من الصحة الى السقم يضادها الحركة من السقم الى الصحة
وحركة النمو يضادها النقص ههنا ينقطع الكلام في الحركة فاما اصناف المقتنات فهي المقتنى
على انه جزء بمنزلة الاصبع في اليد والمقتنى على انه شيء في الجزء بمنزلة الخاتم في الاصبع والمقتنى على انه
كيفية بمنزلة البياض لنا والمقتنى على انه كمية بمنزلة المقدار لنا والمقتنى على انه محيط بمنزلة

الاذار والرداء والمقتنى على انه فى الاناء بمنزلة الشراب فى الحب والمقتنى على انه ملك بمنزلة الضيعة والدار
والمقتنى على انه مقارن بمنزلة المرأة وارسطوطاليس يقول ان هذا ابعد اصناف المقتنيات
لانه كما ان الرجل المقتنى للمرأة كذلك المرأة للرجل فى رجع القافيه مقتنيا وههنا ينقطع الكلام
ارسطوطاليس الكلام فى كتاب المقولات بامره وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب باريرمينياس من كلام المعلم الاول ارسطوطاليس الحكيم

كتاب باريرمينياس فلناخذ فى الكلام فى كتاب باريرمينياس وهو الكلام فى العبارة
ويجب ان يجرى على العادة فى ايراد الابواب الثمينة التى جرت بايرادها فى اول كل كتاب الاول
منها هو الغرض فنقول ان غرض ارسطوطاليس فى هذا الكتاب هو الكلام فى صورة القول الجازم
البسيط الحملى التى هى اقسام الصدق والكذب وذلك ان غرضه فى هذه الصناعة باسرها واعنى
بالصناعة الصناعة المنطقية البرهان ولان البرهان قياس فطبيعته مركبة من القياس المطلق وهذا
يجرى مجرى الجنس ومن صورة المقدمة البرهانية وهذه تجرى مجرى الفصل والكلام فى جنس الشئ
يتقدم الكلام فى ذلك الشئ نفسه فقدم ارسطوطاليس اولا النظر فى طبيعة القياس ولان
القياس مؤلف من مقدمات احتاج قبل الكلام فيه ان يتكلم فى طبيعة المقدمات مادة
وصورة ومادتها الالفاظ البسيطة وصورتها المناسبة لغرضه هى اقسام الصدق والكذب
وذلك ان غرضه فى هذا الكتاب انما هو تحصيل مقدمات صوادق يبنى منها القياس ففى كتاب
المقولات تكلم فى الالفاظ البسيطة التى هى مادة المقدمات وفى هذا الكتاب يتكلم فى صورتها التى
هى اقسام الصدق والكذب فقد بان ان غرض ارسطوطاليس فى هذا الكتاب انما هو فى
صورة القول الجازم البسيط الحملى وهى اقسام الصدق والكذب وانما خص الكلام فى هذا الكتاب

فى القول

فى القول الجازم الحملى من دون ساير الاقاويل لان غرضه البرهان والبرهان قول جازم
حملى لا شرطى وخصص ايضا كلامه فى القول الجازم البسيط حسب لانه فى القول الجازم المركب يأتى
فى الكتب التى بعد هذا الكتاب وقبل ان ياخذ فى الكلام فى المنفعة فليلخص ما معنى قولنا
قول جازم ومقدمة حملية ومقدمة شرطية ويتوفى الكلام فى القول وساير انواعه فنقول ان
القول الجازم هو الذى قد حكم فيه بمحمول لموضوع على طريق البيان بمنزلة قولنا الانسان
حيوان فانه ليس وجود الحيوان للانسان من قبل وجود شئ آخر وكذلك المقدمة الحملية هى التى
قرنت فيها المحمول لموضوع من غير استثناء والشرطية والمثال واحد فاما المقدمة الشرطية
فهى التى قد حمل فيها على موضوع بشريطة وجود شئ آخر لشئ آخر بمنزلة قولنا ان كان النهار
موجودا لكان الشمس فوق الارض فالضوء ابدا موجود متى قارنه هذا الاستثناء فاما متى
عدم هذا الاستثناء لم يكن له وجود والقول يجرى مجرى الجنس وهو ينقسم الى خمسة انواع الى
المتضرع والى المنادى والى الامر والى السايل والى القول الجازم فالمتضرع بمنزلة القول يا رب
ارحمنى والمنادى بمنزلة قولنا يا زيد اقبل والامر بمنزلة قولنا هلم فعجل المصير الينا والسايل بمنزلة
قولنا هل النفس موجودة والقول الجازم بمنزلة القول بان الانسان حيوان والسبب الذى من اجله
صارت انواع القول خمسة لا زايدة ولا ناقصة هو ان الطبيعة لما انعمت على النوع الانسانى
بالكمال وجعلت له فى بدنه آلة يستعمل كل الآلات وهى اليدان كذلك ايضا جعلت له فى نفسه
قوى يلتمس بها جميع ما يحتاج اليه من غيره ويفيد بها غيره معانى قد تحصلت له وما يلتمسه
فليس يخلو من ان يكون اما امرا من الامور فاما ان يلتمس من الاجل فيحدث القول المتضرع
واما ان يلتمس من المساوى فيحدث القول السايل وان افاد معنى ما من المعانى التى تحصلت عنده

لعزه احدث القول الجازم فقد بان ان انواع القول خمسة لا زايدة ولا ناقصة وعسابر القوماغوريين
يزيدان على هذه الخمسة الانواع خمسة اخرى القول المتشكك والقول المتعجب والقول الحالف
والقول الشرطي والقول الواضع فالقول المتشكك بمنزلة قولنا اترى النفس مايتة او غير مايتة
والقول المتعجب بمنزلة قولنا بالله كيف حققت هذه البلية والقول الحالف بمنزلة اقسم بالله
خالق العالم والقول الشرطي بمنزلة القول ان كانت الشمس فوق الارض فالنهار موجود والقول
الواضع بمنزلة قولنا ليضع ان الارض وسط السماء فهذه الاقاويل كلها لا ينبغي لنا ان نظن بها انها
خارجة لكنها بأسرها داخلة في القول الجازم الا انها مع تعجب وتشكك وحلف وشرط ووضع
والباب الثاني وهو المنفعة فنقول ان منفعة هذا الكتاب بينة جدا وذلك انه لما كان غرضنا في
القياس والبرهان وكان القياس احد ما يتوفى الكلام فيه فقبل ان يفعل ذلك ينظر في
الاشيا اللازمة لهذه الستة الاشيا وان كان ليس من غرضه لكن قد جرت عادته اذا ذكر
امرا من الامور ولزم ذلك الامر شيء من الاشيا ان يصرح به او بجزء كلام والاشيا اللازمة لها هي
اربعة منها ان يكتب ويلفظ بها ويدل على صورة النفس وعلى امر من خارج وارسطوطاليس
ينظر في الخواص اللازمة ولهذه الاربعة الاشيا والخواص اللازمة لها ثلث الخاصة الاولى هي ان ما يكتب
يدل دلالة فقط والامور التي من خارج يدل عليها فقط لا يدل فاما الصور التي في النفس والالفاظ
الخارجة بالقول فيلزمها صفتان جميعا اعني انهما يدلان ويدل عليهما والخاصة الثانية هي ان اثنين
منها بالطبع واثنين بالتواطو فاما التي بالطبع فالصورة التي في النفس والامور التي من خارج وذلك
ان صورة الفرس الموجودة والتي في النفس لا اختلاف فيها بين امة من الامم فاما التي هي بتواطو فهو
الالفاظ والكتابة وذلك ان الحروف التي منها يؤلف لفظ الذي يشكلها او اللفظ بها عند اليونانيين

بخلافه



بخلافه عند العجم والعرب وقد بقي علينا ان نقول ما معنى قولنا بالطبع وما معنى قولنا بتواطو
فنقول ان معنى قولنا بالطبع هو ان يكون ذلك الشيء الذي ينزل منزلة بالطبع لا اختلاف فيه بين
امة من الامم ومعنى قولنا بتواطو هو ان يكون الشيء الذي هو بهذه الصفة مختلفا عند الامم
والخاصة الثالثة هي ان ما يكتب وما يلفظ به والصور التي في النفس يلزمها عند التركيب اعني عند
ما يوجب لها شيء او يسلب عنها شيء الصدق والكذب فاما اذا اخذت مفردات فانها
يدل دلالة حسب لا يصدق ولا يكذب فان لفظة زيدا انما يدل على هذا الشخص دلالة حسب من غير
صدق ولا كذب فاما ان حكم عليها بانها موجودة او غير موجودة فح ان طابقت الموجود صدقت وان لم يطابق
كذبت فالكذب والصدق انما يكونان عند الايجاب والسلب فاما الامور الموجودة فلا يصدق
ولا يكذب الا بصدق الذي في ارسطوطاليس فيما بعد الطبيعة هو الصدق الوجودي وهذا هو ان
يكون صورها الخاصة بها موجودة لها ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في الكلام في الاسم واول
ما يبدأ يحده ويقول الاسم هو صوت دال بتواطو مجرد من الزمان وان جزءا من اجزائه لا يدل
على انفراده فينبغي لنا ان نشرح هذا الحد بحسب الطاقة ونذكر كل جزء اورده ارسطوطاليس فيه ويتوفى
الكلام فيه وبرى من اي شيء قد وصل الاسم بذلك الجزء فنقول ان قولنا في الاسم انه صوت يجري
مجرى الجنس وقولنا فيه دال ليفصل الاسم من الاصوات غير الدالة بمنزلة التصفيق باليدين
وقولنا فيه بتواطو ليفصله من اصوات البهايم فان اصوات البهايم تدل ولكنها ليست بتواطو
فان الصوت الذي بتواطو هو الذي يكتب ويوصل الى مقاطع الهجا وصوت البهايم هو بالطبع لا
بالتواطو وقولنا فيه بتواطو وقولنا فيه ان جزءا من اجزائه لا يدل على انفراده ليفصله من
الاقاويل فان القول جزءا من اجزائه يدل على انفراده وفي هذا الحد شكل صورة هذه الصورة

كيف يزعم ان اجزاء الاسم لا يدل ونحن نرى ان الاسماء المركبة اجزاؤها يدل بمنزلة فيلوسوس
فان هذا الاسم ينقسم الى جزئين كل واحد منهما يدل وحل الشك يجرى على هذه الصفة الاسماء
منها مركبة ومنها بسيطة والبسيطة فظاهرة من امرها ان جزءها لا يدل فاما المركبة فان
جزءها وان كان يدل مفردا فدلالته مفردة على غير ما كان عليه وهو مجمل فان عبد الملك مجملا
انما يدل لنا على الشخص المسمى بهذا الاسم فاذا فصلنا عبدا من الملك لم يكن كل واحد من الاجزاء الاسم
يدل لا على قطعة من المسمى ولا على جملته لكن يدل على شئ اخر فان العبد يدل على المرقوق والملك
انما يدل على سايس للعالم فينبغي ان يعبر عن حد ارسطوطاليس بهذه العبارة ويقال الاسم
هو صوت دال بتواطؤ مجرد من الزمان جزء من اجزائه لا يدل على انفراده على ما كان يدل
عليه وهو مجمل ومن بعد تحديد الاسم ياخذ فى قسمته وارسطوطاليس يقسم الاسم الى
المحصل والى غير المحصل والى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخفوض فالاسم المحصل هو الذى
يدل لنا على امر واحد معين بمنزلة لفظة زيد التى يدل لنا على شخص واحد فالاسم الغير المحصل
فهو الذى لا يدل لنا على شئ واحد معين بمنزلة قولنا لاانسان فان هذه اللفظة يدل لنا
على جميع الامور التى هى سوى الانسان وينبغي ان يعلم ان هذه اللفظة ليست سالبة لان
السالبة هى التى يرفع شيئا من شئ والاسم المرفوع المستقيم هو الذى لم يدخل عليه اداة فى اوله
فاما المنصوب والمخفوض فهما اللذان قد زيد عليهما حرف فى اوايلهما بمنزلة با ولام حتى يلفظ
باللفظة بهما على هذا الوجه بزيد ولزيد والفرق بين المرفوع والمستقيم والمنصوب والمخفوض
ان المرفوع والمستقيم متى اضيفا اليهما هذه الكلمة الاصلية لم يتم الكلام فانا عند ما نقول وجد زيد
كان او لزيد كان يحتاج ان ياتى بلفظة اخرى لتمام الكلام فنقول لزيد كان الكتاب بزيد
كان الاكل

كان الافتخار فاما المفردين فيعدد من الاسم ثمانية معان الاول منها كل جزء من اجزاء القول
الثمانية التى هى الاسم بمنزلة زيد والكلمة بمنزلة ضرب الجاه والخبر بمنزلة هو والمتوكة بمنزلة الذى
قام والرباط بمنزلة الحروف التى يربط اجزاء القول ومقدمة الوضع بمنزلة من اجلك ومن اجله
والثانية مناب الكلم بمنزلة متى واين وما يجرى مجراهما والثالث الاسم المحقق وهو الجزء الخمس
من اجزاء القول الذى لا يدل مع دلالته على زمان بمنزلة سقراط والثالث الاسم
المطلق الذى حده ههنا والرابع على الاسم المحصل والخامس على الاسم الغير المحصل
والسادس على الاسم المرفوع والمستقيم والسابع على المنصوب والمخفوض والثامن على
الموضوع فى المقدمة وذلك لان ارسطوطاليس يسمى الموضوع فى المقدمة اسما كان اسما
او كلمة ومن بعد فراغ ارسطوطاليس من الكلام فى الاسم ينتقل الى الكلام فى الكلمة لان
الكلمة يتبع الاسم وذلك ان الاسم يدل على الذات والكلمة يدل على الفعل والذات اقدم من
الفعل فالاسم اقدم من الكلمة وهو يجرى على عادته فى الاسم ويبدأ الكلمة ويقول ان
الكلمة هو صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائها لا يدل على انفراده ومتى يدل معا يدل عليه على ان ذلك
الامر فى زمان وهى ابدا دالة على المحمول فقولنا فيها انها صوت يقوم مقام الجنس وقولنا فيها
انها دالة لنفصلها من الالفاظ الغير الدالة وقولنا بتواطؤ ليفصلها من اصوات البهايم التى
يدل على انفراده للفرق بينها وبين القول الذى جزء من اجزائه الكبار تدل على انفراده وقولنا
فيها انها يدل على انها دالة على المحمول ليفصلها من الاسم الذى هو دال على الموضوع ومجرد
من الزمان وهو يقسم الكلمة الى المحصلة وغير المحصلة فالمحصلة بمنزلة قولنا صح وغير المحصلة بمنزلة
قولنا لاصح وانا دعيت الاولى محصلة لانها توقفنا ذهننا من دلالتها على شئ معين

وهو اعتدال الاختلاط وسميت الثانية غير محصلة لانها لا يوقف اذهاننا على شيء معين وهو
يقسمها ايضا الى المرفوعة والمستقيمة والمنصوبة والمخفوضة وهي الكلم المصرفة فالمرفوعة والمستقيمة
هي التي تدل على الزمان الحاضر والمصرفة هي التي تدل على الزمانين المطيفين به والكلمة ايضا
بهذه الاقسام التي عددناها للاسم ونحن مستغنون عن اعادتها وارسطوطاليس يبين
على طريق الخصوص ان الكلمة لا يصدق ولا يكذب ويقول الكلمة لفظة بسيطة دالة والالفاظ
البسيطة الدالة ليس فيها ايجاب شيء لشيء ولا سلب شيء عن شيء والصدق والكذب انما يدخل
في الايجاب والسلب فالكلمة اذن لا يصدق ولا يكذب وايضا فان الكلمة الاصلية التي تجري
مجرى المصادر لسائر الكلم هي الالفاظ الوجودية وهي كان ويكون وان يدل هو واذا
لم يصدق هذه ولم يكذب فاولى لغيرها من الكلم اللفظية والانفعالية عن لزوم ضرب ويضرب
ان لا يصدق ولا يكذب وهذه اعني الكلم الوجودية لا يصدق ولا يكذب ما لم يضف اليها
شيء فتلك ايضا صورتها هذه الصورة ومن بعد هذا ينتقل ارسطوطاليس الى الكلام في القول
المطلق ويبدأ على الرسم بتحديده ويقول القول هو صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائه الكبار
يدل على انفراده دلالة لفظية لا دلالة ايجاب ولا سلب فبقولنا فيه صوت يقوم مقام الجنس
وقولنا فيه دالة ليفصله من الالفاظ غير الدالة وقولنا فيه بتواطؤ ليفصله من اصوات البهائم
التي هي بالطبع وقولنا فيه ان جزءا من اجزائه الكبار يدل على انفراده ليفصله من الاسم والكلمة فان
اجزاء الاسم والكلمة لا يدل على انفرادها وقولنا فيه دلالة لفظية ليفصله من المقدمات التي
يدل دلالة الايجاب والسلب فاما السبب في استثنائها بقولنا الكبار فمن قبل ان للقول
اجزاء كبار وصغار فالصغار هي اجزاء الاسم والكلمة وهذه لا يدل على انفرادها على ما مضى

والكبار

والكبار بمنزلة الاسماء والكلم فان هذه اذا افردت دلت على ما كانت يدل عليه اولا وقد
عاند قوم في القول وقالوا ليس بتواطؤ لكن بالطبع وعلوا بقياس على ذلك هكذا قالوا
القول آلة للقوة المنطقية وكل آلة لامر طبيعي فهي بالطبع فالقول اذن بالطبع فقولهم انه آلة
للقوة المنطقية غلط من قبل ان آلة القوة المنطقية هي قصبة الرية وجميع آلات الصوت فاما
القول فيميزه ذلك ونحن نبين باهون سعي انه بتواطؤ فنقول ان القول يكتب ويقرأ
وينفصل الى مقاطع الهجاء وكل ما هو بهذه الصفة فهو بتواطؤ وايضا فان اجزاء الاسم
والكلمة بتواطؤ فهو اذن بتواطؤ ولما كانت انواع القول خمسة وكان احدها القول الجازم
وهو الذي ينتفع به في البرهان الذي غرض هذه الصناعة هو خصص ارسطوطاليس بتحديده
من بعد تحديده للقول المطلق وقال القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائه الكبار
يدل على انفراده دلالة لفظية لا دلالة ايجاب وسلب يدخله الصدق والكذب اما الصدق
فاذا انطبق على الامور واما الكذب فاذا لم يطابقه والقول الجازم فلا بد فيه من كلمة لان القول
الجازم مركب من محمول وموضوع والموضوع اللفظ الدال عليه اسم والمحمول كما زعم ارسطوطاليس
اللفظ الدال عليه كلمة لان المحمول حال للشيء واحوال الشيء يجري مجرى التاثيرات والتاثيرات
معلقة بالزمان وكل معلق بالزمان فاللفظ الدال عليه كلمة وقد خاض المفسرون في حد القول
الجازم هل هو حد او رسم واستقر الراي بينهم على انه رسم لا حد وخاضوا ايضا في امر القول الجازم
هل هو جنس للايجاب والسلب ام اسم مشترك واستقر الراي ممن يوثق به وهو الاسكندر على انه
اسم مشترك لا جنس وذلك ان الجنس يحمل على انواعه بالسواء والقول الجازم لا يحمل على الايجاب
والسلب بالسواء فان القول الجازم هو صوت فيه اما ايجاب شيء لشيء او سلب شيء عن شيء

وهذا لا يصلح ان يحمل على الايجاب وحده ولا على السلب وحده ومن بعد تحديد القول الجازم اخذ في
قسمته وهو ينقسم الى الواحد والكثير وينقسم الواحد الى الواحد بالذات والى الواحد بالعرض
والكثرة الى الكثرة بالذات والى الكثرة بالعرض وينقسم الواحد بالذات الى الاول والثاني فالواحد
هو الذي فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة بمنزلة قولنا الانسان حيوان وهذا
القسم ينقسم الى الاول الذي هو الايجاب والى الثاني الذي هو السلب فاما الواحد بالعرض فهو الذي
رباط قد ربط بعض اجزائه اذا خلي عنه الرباط صار القول اقاويل كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي
وعمرو يتكلم فالواو قد ربطت القضيتين فجعلهما واحدة بمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس فوق الارض فرباط ان قد ربط القضيتين فجعلهما واحدة والكثير بالذات هو الذي
قد صرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي عمرو يتكلم والكثير بالعرض اما ان يكون معه رباط
او يكون بالقوة كثيرا اما ان يكون الموضوع اسما مشتركا بمنزلة قولنا الكلب يمشي لان اسم الكلب مشترك
او المحمول فيه اسم مشترك بمنزلة قولنا الانسان يتحرك فان الحركة اسم مشترك او يكون الموضوع
والمحمول فيه اسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك وما كان من الاقاويل الجازمة بهذه
الصورة فهو اقاويل كثيرة لا قول واحد لانه يتفرع بحسب المعاني التي يدل عليها الاسماء المشتركة
وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في القول الجازم ويأخذ في تحديد الايجاب والسلب ويقول ان الموجبة هي
صوت دال يتواطؤ جزء من اجزائها الكبار يدل على انفراده دلالة لفظية لا دلالة ايجاب لا سلب
وفيه ايجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب فاما السلب فحده انه صوت دال يتواطؤ جزء من اجزائه
الكبار يدل على انفراده دلالة لفظية لا دلالة ايجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب
شيء عن شيء ومن بعده يأخذ ارسطوطاليس في الكلام في النقيض وهو ينظر في النقيض انظار ثلثة

الاولى منها

الاولى منها كيف يولد والثاني ما هو النقيض والثالث كم شروط النقيض فنقول ان تولد
النقيض يجري على هذا الوجه لما كان كل ما يوجبه موجب فللسالب ان يسلبه وكل ما يسلبه سالب
فللموجب ان يوجبه وجب ان يكون بازاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة تناقضها وبازاء كل
سالبة صادقة موجبة كاذبة تناقضها فكل مقدمة فبازائها مقدمة تناظرها الصدق
والكذب فتولده يكون على هذا الوجه وهذا هو المطلب الاول واما المطلب الثاني فهو النظر
في ماهية النقيض وهو انه موجبة وسالبة متعاندتان اعني مقتسمين للصدق والكذب
حتى اذا صدقت احديهما كذبت الاخرى لا محالة فاما شروط النقيض فهي تسعة الاول منها
ان يكون المحمول والموضوع في الموجبة هو بعينه المحمول والموضوع بالسالبة بمنزلة زيد يمشي وزيد
ليس يمشي والثاني ان لا يكون الموضوع في المقدمتين اسما مشتركا فانه ان كان اسما مشتركا بمنزلة الكلب
عرض ان يصدق الموجبة والسالبة معا بمنزلة قولنا الكلب يتحرك ونحن نعني السماوي والكلب ليس يتحرك
ونحن نعني السباع اذا كان رابضا والثالث ان لا يكون المحمول ايضا اسما مشتركا عرض ان يصدق في
المقدمتان بمنزلة زيد يتحرك حركة النقلة زيد ليس يتحرك حركة الاستحالة والرابع ان يكون الموضوع
ان كان طبيعة كلية فاسود فانه ان لم يكن فاسود صدقت المقدمتان جميعا بمنزلة قولنا الانسان
كاتب ونحن نريد سقراط الانسان ليس بكاتب ونحن نريد شخصا آخر والخامس ان يكون الزمان واحدا
فانه ان اختلف الزمان صدقت القضيتان بمنزلة قولنا زيد يمشي نعني الآن زيد ليس يمشي ونحن نريد
الزمان المستقبل والسادس ان يكون الجهة واحدة فانها ان لم يكن واحدة صدقت المقدمتان
جميعا واعني بالجهة القوة والفعل بمنزلة قولنا الصبي نحوي نريد بالقوة والصبي ليس بنحوي نريد
بالفعل والسابع ان يكون الجزء واحدا فان لم يكن كذلك صدقت المقدمتان بمنزلة قولنا

الزنجي اسود ونحن نريد جسم الزنجي ليس باسود ونحن نريد اسنانه والثامن ان يكون الاضافة واحدة
فانه ان لم يكن الاضافة واحدة صدقت القضيتان بمنزلة قولنا العشرة نصف اذا قسناها الى
العشرين العشرة ليست نصفا اذا قسناها الى المائة والتاسع انه اذا كان احدى المقدمتين كلية
ان يكون الاخرى جزئية وهذا الفصل يشرح فيما وههنا ينقطع الكلام في الفصل الاول
ومن بعد ياخذ ارسطوطاليس في الكلام في الفصل الثاني وقد قلنا انه في الفصل الثاني يتكلم في
المقدمات الثنائية على الباقي المقدمات لانها ابسط وذلك ان الثلاثية هي ثنائية بزيادة
حرف يوجد وكذلك ذوات الجهة هي ثنائية وثلاثية قد زيد عليها الجهة وقد جرت عادة
المفسرين ان ينظروا قبل الكلام في هذا الفصل في ثلاثة اشياء الاول منها كم مبلغ عدد المقدمات الثنائية
والثاني النظر في امر حرف السلب الى اي شيء ينبغي ان يضاف في الموجبات الثنائية فلنبدا بالمطلوب الاول
ونبين ان عدد المقدمات الثنائية مائة واربع واربعون مقدمة في النوع ونحن نوضح ذلك
بهذا الطريق كل مقدمة لا بد فيها من محمول وموضوع وموضوعها ليس يخلو ان يكون اما شخصيا
واما طبيعة كلية وهذه اما ان يكون ذات سور او غير ذات وان كانت ذات سور كانت ذات
كل او ذات سور جزئي فيحصل لنا اربع مقدمات شخصية بمنزلة قولنا سقراط يمشي ومهملة
بمنزلة قولنا الانسان يمشي وكلية بمنزلة قولنا كل انسان يمشي وجزئية قولنا واحد من الناس
يمشي وهذه الاربع اما ان يكون موضوعها اسما محصلا او اسما غير محصل فالمحصل بمنزلة قولنا
الانسان وغير المحصل بمنزلة قولنا لا انسان فيحصل لنا مقدمات وبازاء كل موجبة سالبة فيصير
المقدمات ستة عشر وهذه اما ان يكون المحمول فيها وجوديا او ممتنعا او ممكنا اما الوجودي
فبمنزلة قولنا الانسان حيوان واما الممتنع بمنزلة قولنا الانسان طائر واما الممكن فبمنزلة قولنا
الانسان



الانسان يمشي فيحصل عدد المقدمات ثمانيا واربعين وهذه اذا تكررت في الازمنة الثلثة
مائة واربع واربعون مقدمة والازمنة الثلثة هي الماضي والحاضر والمستانف فالماضي بمنزلة
قولنا زيد مشى والحاضر بمنزلة قولنا زيد ماش والمستقبل بمنزلة قولنا زيد يمشي فاما النظر الثاني فيتقسم
فيه الى سبعة مطالب الاول منها ما السور فنقول ان السور هو لفظة يسيرة من شانها ان يقرن
بالموضوع ينبئ كم يجزء من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول او لا يوجد بمنزلة قولنا كل انسان
يمشي فان لفظة كل هي السور وهذه قد احاطت بالانسان فاوجبت المشي لكليته وينبغي ان يعلم
ان السور لا يجوز ان يقرن بالشخص لكن بطبيعة كلية بمنزلة الانسان والثاني عدد الاسوار فنقول
انها اربعة والثالث ما هي فنقول ان الواحد منها سور كلي موجب بمنزلة كل والاخر جزئي موجب
بمنزلة واحد والثالث سور كلي سالب بمنزلة لا شيء ولا واحد والرابع سور جزئي سالب بمنزلة
ليس كل او ليس بعض والمطلوب الرابع هو ان ننظر كيف يتقابل الاسوار فنقول ان يقابلها
ليس يخلو من ان يكون استعمالنا في اسوار متساوية او غير متساوية فان استعملناه مع المتساوية
حدث يقابل الاضداد والتي تحت الاضداد اما الاضداد الكبار فاذا اخذت السور الكلي الموجب بازاء
السور الكلي السالب بمنزلة قولنا كل انسان يمشي او لا واحد من الناس يمشي فان هاتين القضيتين
متقابلتين يقابل الاضداد واما التي تحت الاضداد فاذا اخذت السور الجزئي الموجب مع السور الجزئي
السالب بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل انسان يمشي فهذه حتى يقابلها يقابل التي تحت التضاد
والاضداد الصغار فان استعملنا الاسوار غير متساوية هذه بمنزلة ما يؤخذ مع الكلي جزئيا حدث
يقابل التناقض فان قولنا كل انسان يمشي يناقض قولنا واحد من الناس ليس يمشي فيقابل التناقض
اذا اخذ مع الكلي جزئي ويقابل الاضداد اذا اخذ مع الكلي كلي وتقابل الاضداد الصغار اذا اخذ

مع الجزئي جزئي والمطلوب الخامس النظر في خواص هذه الثلث المتقابلات فنقول ان الذي يخص التي
تتقابل على طريق الاضداد الكبار هي انها يجوز اجتماعهما على الكذب بمنزلة قولنا كل انسان كاتب ولا واحد
من الناس كاتب وذلك ان المقدمات الكلية في المادة الممكنة كاذبة ابدا فاما التي تتقابل على
طريق الاضداد الصغار فيخصها انها في المادة الممكنة تصدق ابدا وذلك ان قولنا واحد من الناس
كاتب صادق وقولنا ليس كل انسان كاتبا صادق فاما المادتين الباقيتين اعني الضرورية
والممتنعة فيقتسم كلا الصنفين الاضداد الكبار والاضداد الصغار الصدق والكذب سوى ان
في المادة الضرورية الموجبة صادقة والسالبة كاذبة وفي المادة الممتنعة السوالب صادقات
والموجبات كواذب فاما المتقابلة على طريق التناقض فيخصها انها تقتسم الصدق والكذب في جميع المقدمات
وفي جميع المواد وفي الازمنة حتى اذا كانت الموجبة صادقة تكون السالبة كاذبة وفي المادة
الضرورية فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة بمنزلة قولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوان
فاما في المادة الممتنعة فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة بمنزلة قولنا كل انسان يطير ليس كل انسان
يطير فاما في المادة الممكنة فالكلية كاذبة والجزئية صادقة والكلية بمنزلة قولنا كل انسان كاتب
والجزئية ليس كل انسان كاتبا فقد بقي علينا ان ينظر فيما يخص المهملات والشخصيات فنقول
ان الشخصيات يقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الازمنة وصورتها صورة المتناقضات
فاما المهملات فصورتها صورة الجزئيات وذلك انها في المادة الضرورية والممتنعة تقتسمان
الصدق والكذب فاما المادة الممكنة فيجتمعان جميعا على الصدق والمطلوب السادس هو ان ينظر
كيف يسمى ذوات الاسوار فنقول ان المتقابلة على طريق الاضداد يسمى كليا حسب بشيئين احدهما
لان الموضوع في المقدمات كلي والثاني لان اسوارها كلية والمتقابلة على طريق الاضداد الصغار يسمى

كليات

كليات كالجزئيات فمن قبل السور والمتقابلة على طريق التناقض يسمى كليات كالكليات اما
كليات فمن قبل الموضوع واما كالكليات فمن قبل السور الافضل وذلك ان احدهما السور
فيها كلي والاخرى جزئي واما المهملات فيسمى كليات لا كالكليات اما كليات فمن قبل الموضوع
لا كالكليات فمن قبل انها لا سور لها فاما الشخصيات فيسمى جزئيات ووحدات من قبل ان
الموضوع فيها شخص والمطلوب السابع لم سلب قوله كل بقوله ليس كل ولم يسلب قوله واحد
بلا واحد بل سلبه بقوله ولا واحد وزيد هذه الواو فنقول ان السبب في اضافة هذه
الواو هو ان غرض السالب ان يرفع ما اوجبه الموجب والذي اوجب الموجب المثنى لواحد من
الناس وغرض السالب ليس ان يرفع من واحد اي واحد اتفق بل من اي واحد كان حتى يرفع
ذلك الواحد في جملة ما يلبه السالب وههنا ينقطع الكلام في البحث المطالب التي من شان
المفسرين ان ينظروا فيها في السور وقد بقي علينا ان ينظر في المطلوب الثالث وهو حرف السلب
الى اي شيء من ما في الموجبة الثنائية اذا اضيف حرف السلب في المهملات والشخصيات ايضا فالى
المحمول وفي ذوات الاسوار الى السور بمنزلة قولنا الانسان يمشي ليس كل انسان يمشي وذلك
ان غرض السالب ان يرفع ما اوجبه الموجب والموجب انما اوجب في الثنائية المهملة والشخصية
المحمول وفي ذوات الاسوار السور انما ينبغي له ان يقصد في رفع هذين وفي الجملة انه على هذه الوجوه
يقتسم المقدمات الصدق والكذب وههنا ينقطع التعليم الذي من شان المفسرين ان تقدموه
قبل الكلام في هذا الفصل فلناخذ الان في شرح كلام ارسطوطاليس على الرسم فنقول اول ما
ارسطوطاليس في هذا الفصل هو ان عرفنا مبلغ عدد المقدمات الثنائية التي موضوعها
محصل فزعم انها ثمان واوضح ذلك بانه قال المقدمات احكام على الامور فعددها

بحسب عدد الامور والامور اما شخصية واما كلية فينبغى ان يكون الحكم اما شخصية واما كلية
والكلية اما ذات السور او غير ذات السور وذات السور اما ان يكون كلية او جزئية فيتحصل من ذلك
على المقدمات اربعة شخصية ومهملة وكلية وجزئية وبازاء كل موجبة سالبة فيكون الجميع ثمان
مقدمات اثنتان منها كليتان وهاتان يتقابلان تقابل الاضداد الكبار واثنتان جزئيتان
وهاتان يتقابلان تقابل الاضداد الصغار واثنتان شخصيتان وهاتان يتقابلان تقابل
التناقض وبعد هذا ياخذ ارسطوطاليس فى ان يبين ان السور لا يمكن اقترانه الى المحمول لكن الى
الموضوع ومن هيهنا استخرج المفسرون رسم السور فقالوا انه لفظة يقترن بالموضوع وارسطوطاليس
يبين ذلك بطريق الخلف ويقول انا اضيف حرف السور الى المحمول لزم ان يبطل اشرف المقدمات
فى الكمية والكيفية والمادة واذا بطلت اشرف المقدمات فاولى لما دونها ان يبطل واذا بطلت المقدمات
باسرها وخرجت من ان يكون صادقة لم يبق لنا مقدمة يصلح للقياس والمقدمة الشريفة التى يبطل هى
الموجبة الكلية فى المادة الضرورية فاما كيف يبطل عند اضافة السور الى المحمول فيتبين على ما انا واصفه
وذلك انه يلزم عند اضافة السور الى المحمول فى القضية القائلة كل انسان هو كل حيوان ان يكون اى
واحد واحد فرضناه من الناس هو كل حيوان فيكون سقراط طائرا وغيرهما من الحيوانات
وهذا شنع وهذه الشناعة جرها القول بان السور ينبغى ان يضاف الى المحمول فما ينبغى اذن ان
يضاف السور الى المحمول فبقى ان يضاف الى الموضوع فاما المفسرون فينفتحون هذا الباب بان يقولوا
ان امكن اضافة السور الى المحمول بعد اقترانه الى الموضوع فليفرض ولان الاسوار اربعة فيجب ان يعمد الى
قضية ما ولا ريب ان فيها محمولا وموضوعا ويجعل مع موضوعها واحدا من الاسوار وليقرن الى المحمول
١
الاسوار الاربعة حتى يصير المقدمة ذات سورين فيتولد من ذلك ستة عشر مقدمة كل انسان
كل حيوان

٤ ٣ ٢
كل حيوان واحد من الناس كل حيوان ليس كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان
٧ ٦ ٥
كل انسان واحد من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ليس كل انسان كل حيوان
١٠ ٩
ولا واحد من الناس واحد من الحيوان كل انسان ليس كل حيوان واحد من الناس ليس كل
١٣ ١٢ ١١
حيوان ليس كل انسان ليس كل حيوان ولا واحد من الناس ليس كل حيوان كل انسان لا
١٥ ١٤
واحد من الحيوان واحد من الناس لا واحد من الحيوان ليس كل انسان ولا واحد
١٦
من الحيوان ولا واحد من الناس لا واحد من الحيوان فهذه هى الستة عشر مقدمة التى
يتولد من اضافة السور الى المحمول حتى يصير المقدمة ذات سورين الا ان هذه الستة عشر
يلزم منها باسرها شناعات وذلك ان اربعة منها يصدق دائما فى المواد كلها واربعة
يكذب فى المواد كلها واربعة يصدق فى الضرورى والممكن ويكذب فى الممتنع واربعة يكذب
فى الضرورى والممكن ويصدق فى الممتنع والمقدمات التى هذه صنعتها يلزم منها شناعات
عظيمة وذلك انها يصدق فى الشئ وضده وقبيح ان يكون القضية صادقة على الشئ
وضده فاما المقدمات الكاذبة فى المواد كلها فعدتها اربعة الاولى منهن كل انسان كل
حيوان والثانية واحد من الناس كل حيوان والثالثة ليس كل انسان كل حيوان والرابعة
ولا واحد من الناس ليس كل حيوان والاربعة الصادقة فى المواد كلها الاولى منهن ليس كل
٤ ٣ ٢
انسان كل حيوان كل انسان ليس كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان واحد من الناس
١
ليس كل حيوان فاما الاربع الصوادق فى الضرورى والممكن الكاذبة فى الممتنع فالاولى منهن
٣ ٢
كل انسان واحد من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ولا واحد من الناس ولا احد
٤
من الحيوان لا كل انسان ولا واحد من الحيوان واما الاربع فى الضرورى والممكن الصوادق فى

في الممتنع فهي ليس كل انسان واحدا من الحيوان ولا واحد من الناس واحدا من الحيوان وقد كنا
قدمنا القول بان هذه المقدمات مرذولة بأسرها من قبل صدقها في جميع المواد او كذبها
في جميعها او صدقها في مادتين متقابلتين بمنزلة الضرورى والممكن او كذبها في مادتين متقابلتين
بمنزلة الضرورى والممكن والقياس فلا يصلح لمقدمات مثبتة بهذه الصفة لكن انما يصلح له
من المقدمات ما كان صدقه بسبب الامور لا من قبل القول وهذا نظر زيادة فيما لا يحتاج اليه
وينبغى ان يعلم وان تجاوزنا فيما نقوله ما نحن بسبيله ان كل مقدمة نجد فيها سلبين فتلك المقدمة
موجبة لا سالبة بمنزلة قولنا ليس كل انسان ليس كل حيوان فان هذه المقدمة هي مساوية لقولنا
كل انسان كل حيوان وقد احتج قوم وقالوا ان السور ينبغى ان يضاف الى المحمول ويكون
المقدمة صادقة فان ارسطوطاليس وفلاطن قد قرناه الى المحمول وقولاهما صادقان وذلك
ان ارسطوطاليس يقول في كتابه في النفس ان النفس انطلخيا ما اى كمال ما ويعنى بكمال ما اى كمال
واحد الكمال هو المحمول على النفس وفلاطن يقول ان الرسطوريقى اى الخطابة قوة ما فوضعوا ان
لفظة ما سورا وليس الامر على هذا لكن لفظة ما في هذا الموضع يجرى مجرى الفصل فان لفظة ما
في مواضع كثيرة يقوم مقام الفصل فاذا قرناها بالحيوان قامت مقام الناطق والمايت فهذا
يكفى في ازالة هذا الاعتراض ومن بعد ذلك يأخذ ارسطوطاليس في تعليمنا عن تقابل المقدمات
ولما كان المقدمات تتقابل على ضربين على طريق التضاد وعلى طريق التناقض عرفنا ارسطوطاليس
ويعلمنا كل واحد من هذين الصنفين فيقول انها تتقابل على طريق التضاد اذا جعلت بازاء
الايجاب الكلي السلب الكلي بمنزلة القول كل انسان يمشي فان المقابل لهذا على طريق التضاد القضية
القائلة ولا واحد من الناس يمشي فاما الجزئيات فيتقابلان على طريق الاضداد الصغار وهما

بمنزلة قولنا

قولنا بعض الناس يمشى ليس بعض الانسان يمشى والذي يخص الصنف الاول انه يسوغ فيه ان
يجتمع المقدمتان على الكذب فاما على الصدق فلا وذلك ان المقدمات الكلية في المادة الممكنة
كواذب كلها فاما الصنف الثاني فخصاصته ان المقدمتين فيه يجوز اجتماعهما على الصدق وذلك ان
الجزئيات في المادة الممكنة صوادق ابدا فاما المتقابلة على طريق التناقض فينقسم الى المتناقضة على
التحقيق والى المتناقضة على غير التحقيق والمتناقضة على التحقيق ينقسم الى قسمين الى الكليات والى
الشخصيات والكليات تنقسم الى قسمين الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية والى السالبة الكلية والموجبة
الجزئية والذي يخص هذا الصنف من اصناف التقابل انه يقتسم الصدق والكذب في جميع المواد
وفي جميع الازمنة فاما الشخصيات فانها يقتسم ايضا الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الازمنة
بمنزلة قولنا زيد يمشي زيد ليس يمشي والفرق بينها وبين الكليات انها تقتسم الصدق والكذب في
جميع المواد وجميع الازمنة على التفصيل والتحصيل فان الموجبة في المادة الضرورية كلية كانت
او جزئية صادقة ابدا والسالبة كاذبة ابدا وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة ابدا والموجبة كاذبة
ابدا وفي المادة الممكنة الكليات كواذب ابدا والجزئيات صوادق ابدا فاما الشخصيات فانها في المادة
الضرورية الموجبة منها صادقة ابدا والسالبة كاذبة ابدا وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة ابدا
والموجبة كاذبة ابدا وفي المادة الممكنة في الزمانين الماضي والحاضر احدهما صادقة على التحصيل والاخرى
كاذبة على التحصيل فاما في الزمان المستقبل فانها يقتسم الصدق والكذب لكن على غير تفصيل ولا
تحصيل فان زيدا لابد اما يستحم او لا يستحم الا انه لا يمكن اثبات الحكم على احدهما قبل وقوعه
فاما المتناقضة على غير طريق التحقيق فهي المهملات وذلك ان هذه في المادتين الضرورية
والممتنعة يقتسمان الصدق والكذب على ما مضى فاما في المادة الممكنة فيجتمعان على الصدق

لان قوتها قوة الممكنات الجزئيات ولهذا زعم ارسطوطاليس تناقضها الا على طريق التحقيق هي (المقتضية)
للصدق والكذب في جميع المواد وجميع الازمنة وارسطوطاليس يشير على ذلك شكا قويا صورته
هذه الصورة القول بان المهملات في المادة الممكنة لا يقتسم الصدق والكذب في ذلك ان (الموجبة)
المهملة يساوي الموجبة الجزئية والموجبة الجزئية يناقضها السالبة الكلية فيجب ان يكون السالبة المهملة
مساوية للسالبة الكلية فاذا كانت بهذه الصورة كانت السالبة المهملة مناقضة للموجبة المهملة
والمناقضان لا يصدقان فكيف زعمت انهما مجتمعان على الصدق والكذب وحل الشك يجري على
هذه الصفة اما ان الموجبة المهملة يساوي الموجبة الجزئية فلا كلام فيه واما ان السالبة الكلية
يساوي السالبة المهملة فغير مسلم وذلك ان السالبة الكلية كاذبة لا محالة في المادة الممكنة بمنزلة (قولنا)
ولا واحد من الناس يمشي فاما المهملة فليست كاذبة بمنزلة قولنا الانسان ليس يمشي وذلك انه ليس يمكن
ان يعدم المشي عن جميع نوع الانسان فاما المفسرون فقد يابون بحجج من ادعى ان السالبة المهملة مساوية
للسالبة الكلية وبالحجج التي ابطلت اقاويلهم فان اصحاب فلاطن يرون ان السالبة المهملة مساوية (للسالبة)
الكلية ويبينون ذلك على هذه الصفة قالوا ارسطوطاليس نفسه استعمل ذلك بقوله في السماع الطبيعي (انه)
لا حركة خارجة من المتحرك ويقول في كتاب النفس انه لا حاسة خارجة من الخمس فيقول ان ارسطوطاليس
لم يستعمل هذه على انها سوالب ممكنة بل انما يستعملها على انها سوالب ممتنعة والسوالب الممتنعة (ايضا) صورة
فان فلاطن استعمل في كتاب السياسة وارسطو استعملها ايضا بقوله لا خير في كثرة الرؤساء فنقول ان
هذه المقدمة ليست كلية لكنها جزئية والجزئية في المادة الممكنة صادقة فاما اصحاب ارسطوطاليس فيبينوا
ان السالبة الكلية على هذا الوجه قدموا اولا اربع مقدمات يقر بها الفريقان احدها ان ليس مقدمة
كلية ممكنة صادقة لا موجبة ولا سالبة والثاني ان الموجبة المهملة مساوية للموجبة الجزئية والثالث انه

اذا كانت



اذا كانت المقدمات التي يأتلف منها القياس صادقة وكان تأليفها قياسا فلا سبيل الى ان يكون النتيجة
يتبع اخس ما في المقدمات في الكم والكيف ثم عملوا القياس هكذا لا ولا واحد من العلل والعدل
على الانسان بالاهمال وهذا القياس هو في الشكل الاول في الضرب السادس ونتيجته هي قولنا الا (ثابت)
ليس بعادل وهي سالبة مهملة فقالوا لاصحاب فلاطن هذه السالبة مساوية للكلية ام الجزئية فان قلتم (للكلية)
وهي صادقة فجاء ان مقدمة كلية ممكنة صادقة وهذا بخلاف الاصل وان لم يكن كلية فهي جزئية فالسالبة
المهملة مساوية الجزئية ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان الموجبة الواحدة (انما)
يناقضها سالبة واحدة ويقول ان السوالب التي يمكن ان يفرض بازاء كل موجبة اربعة سالبة يكون (ان)
موضوعها وموضوع الموجبة واحدا ومحمولها مختلفان بمنزلة قولنا سقراط يمشي سقراط (ليس)
يكتب وسالبة يكون محمولها ومحمول الموجبة واحدا وموضوعهما مختلفان بمنزلة قولنا سقراط
يمشي زيد ليس يمشي وسالبة يكون محمولها وموضوعها غير محمول الموجبة وموضوعها بمنزلة (قولنا)
سقراط يمشي فلاطن ليس يكتب وسالبة يكون محمولها وموضوعها هو محمول وموضوع الموجبة (بمنزلة)
قولنا سقراط يمشي سقراط ليس يمشي فالثلث السوالب الاوايل لا يجوز ان يكون مناقضات من قبل (انها)
يجتمع مع الموجبة على الصدق والكذب فاما الاخيرة فهي التي الموجبة الصدق والكذب فقد بان
ان المناقضة للموجبة انما هي سالبة واحدة هي التي محمولها وموضوعها عينها محمول الموجبة وموضوعها
ومثال ذلك قولنا كل انسان يمشي ليس كل انسان يمشي ولا واحد من الناس يمشي ولا واحد من
يمشي الانسان يمشي الانسان ليس يمشي سقراط يمشي سقراط ليس يمشي وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك
في ان يبين متى يكون الموجبة واحدة ومتى يكون السالبة واحدة ويقول ان الموجبة يكون واحدة
متى يكون محمولها طبيعة واحدة وموضوعها طبيعة واحدة ولم يكن فيها اسم مشترك ولذلك

السالبة يكون واحدة بان يكون صفتها هذه الصفة ومن بعد هذا ينشئ ارسطوطاليس شكا يحله
ويتبع بالكلام في الممكن ويورد حجج من ابطله وجعل الامور كلها ضرورية ويبطلها ويعطي ههنا
عكسا ويوقفنا على وجه الشبهة التي قادت الذين ابطلوا الممكن الى ابطاله وهذا الشك
زعم المتشكك ان جزئي التناقض هما بحيث ما قال ارسطوطاليس يقتسمان الصدق والكذب على
التفصيل والتحصيل وهذا هو ان يكون احدهما صادقا ابدا والاخر كاذبا ابدا وانه اذا كانا بهذه الصفة
وجب ان يكون الامور باسرها ضرورية الوجود وضرورية العدم لان الصدق ابدا يتبعه الوجود
والكذب يتبعه العدم فارسطوطاليس يحل هذا الشك بقسمة المتناقضات ويرى ان ليس كلها
يقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل ويقول ان المتناقضات منها كلية ومنها مهملة
ومنها شخصية والمتناقضات الكلية التي هي موجبة كلية وسالبة جزئية وسالبة كلية وموجبة جزئية تقتسم ا
الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الازمنة على التفصيل والتحصيل اما في المادة الضرورية فالموجبة
صادقة ابدا والسالبة كاذبة ابدا واعني بقولي ابدا في الازمنة الثلثة وفي المادة الممتنعة السالبة
صادقة ابدا والموجبة كاذبة ابدا واما في المادة الممكنة فالكلية كاذبة ابدا والجزئية صادقة ابدا
والمتناقضات المهملة تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل في المادتين الضرورية والممتنعة
على ما مضى فاما في المادة الممكنة فجميعا صادقتان لان المهملتين متساويتان للجزئيتين في الجزئيات في
المادة الممكنة صوادق والمتناقضات الشخصية اما في المادة الضرورية والممتنعة في جميع الازمنة فانها
تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل اما في الزمان الماضي فالخبر يحقق الصدق احدهما على
التفصيل وفي الزمان الحاضر المشاهدة يصحح ذلك فاما في الزمان المستقبل فلا يعلم انها صادقة ولا
انها كاذبة وذلك ان اقتسامها للصدق والكذب واجب ضرورة ولكنا نحن قبل وقوع الامر الممكن

لا يعلم



لا يعلم اي القسمين صادقة وايهما كاذبة فان استحمام سقراط في غد يجوز ان يكون ويجوز ان
لا يكون وكذلك لا استحمامه فالنقيض الدال عليه يجوز ان يصدق اي جزء كان ويجوز ان يكذب
فالنقيض الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل لا تقتسم المتناقضات الدالة عليها الصدق والكذب على
التفصيل والتحصيل لكن اذا صدق احدهما كذب الاخر وهذه هي القضية التي جرت ان يكون الامور ضرورية
فليس الامور اذن كلها ضرورية لكن الامور الشخصية جوائز كاستحمام الكائنة في الزمان المستقبل التي يجوز ان يوجد
وسائغ ان لا يوجد فلنأخذ الان في ايراد حجج اصحاب الضرورة كما فعل ارسطوطاليس فنقول ان الذين
ادعوا ان الامور كلها ضرورية والامور الممكنة يبينوا دعواهم بحجج كثيرة الاولى منها صفتها هذه الصفة قالوا
الامور تتبع القول بحسب ما يتعرف عليه القول تتعرف عليه الامور والاقاويل تقتسم الصدق والكذب
على التفصيل والتحصيل فاحد جزئيها صادق ابدا والاخر كاذب ابدا والصادق يتبعه ان يكون الامر
موجودا والكاذب يتبعه ان يكون الامر معدوما فينتج من ذلك ان يكون الامور اما موجودة ابدا
او معدومة ابدا ويبطل طبيعة الممكن وهذه الحجة الثانية صفتها هذه الصفة قالوا اذا كان سقراط
الان ماشيا فقد كان القول السالف خبرا بانه يمشي صادقا قالا محالة واذا كان صادقا قالا محالة فالان
من الاضطرار وجوده وما من الاضطرار ان يوجد فيمتنع ان لا يوجد وما هو ممتنع ان لا يوجد فليس
هو ممكنا ان لا يوجد فالامور اذن كونها ضروري لا ممكن وهذه الحجة بعينها التي من قبل تقدم
والحجة الثالثة هي للمقرين لا لارسطوطاليس قالوا اذا كان الله عالما بالامور وعلم الله لا يجوز ان يتغير
فالامور اذن وقوعها من الاضطرار واذا كان الامر على هذا فالامور باسرها ضرورية ونحن نقول ليس
من اجل ان الله جل اسمه عالم بالامور يجب ان يكون هو السبب في كون هذه الامور وذلك ان الذي
احراق النار علمنا بها لكن لما كانت هي بعينها الحالة بما نحن ندركها لكن للشك الى السبب في وجود الامور

علم البارى بها لكن الحال علمه بها بحسب ما هي عليه لان منها ضروريا ومنها ممتنعا ومنها ممكنا فهو يعرف
كل واحد منها بحسب طبيعته فيعلم ان النار يحرق الحطب والانسان ممتنع ان يطير وان زيدا يجوز ان
يتم في غد ويجوز ان لا يتم فهو كاف في فسخ هذه الحجة وارسطوطاليس ياخذ في الزام الشناعة للحجتين
اللتين اوردهما وقبل ذلك يورد اعتراضا يعترض به معترض على اصحاب الضرورى فقال ان قولكم
جزئي النقيض يقتسمان الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل كاذب وذلك انه لو لم يكونا
جميعا صادقين او كاذبين فارسطوطاليس يوجب هذا الراى ويقول يلزم من كونهما صادقين او
شناعتان الاولى منهما بطلان شرط النقيض والثانية ان يتاكد وجود الضرورى وذلك انهما
اذا كانا جميعا صادقين لزم وجود الامور ولا وجودها من الاضطرار وان كانا كاذبين لزم ان
لا يوجدا الامور ولا ان لا يوجد من الاضطرار ومن بعد ذلك يورد الشناعة اللازمة لاصحاب
الضرورى في الحقيقة ويقول انه متى كانت الامور كلها ضرورية لزم ابطال اختيار الامور وهو العقل
وذلك ان العقل انما خلقه الله عز وجل ليتصرف بحسب ما يؤثره فاذا كانت الامور ضرورية
فكر العقل او لم يتفكر فوقوع الامر ان كان وقوعه من الاضطرار لا بد منه ولا معنى للروية والفكر
ولا للسنن ولا للنواميس ولا للاوامر ولا للنواهي ويلزم من هذا ان يكون خالق العقل شيئا
باطلا فهذه هي الشناعة التي يلزمها ارسطوطاليس وهو يبين ان ههنا ممكنا بينا بين احدها
من الروية ويقول اذا كانت الروية موجودة فللانسان ان يروى فيما يريد ان يفعله وله ان
يفعل ما يؤثره وله ان لا يفعل ذلك واذا كان الامر على هذا فيجوز وجود الامر ولا وجوده
وما كان بهذه الصفة فهو ممكن والحجة التاسية من قبل الفعل والانفعال وذلك انا نجد
اشياء يفعل وليس فعلها دائما بمنزلة المشي في زيد واشياء ينفعل وليس انفعالها دائما بمنزلة
تبريد

تحريق الثوب فانه يجوز ان يتحرق وان لا يتحرق بان يبلى والاشياء التي يوجد تارة ولا يوجد تارة
هي ممكنة وارسطوطاليس من بعد يبين ان ممكنا موجودا ياخذ في ان يرى الشبهة التي خلت
على القائلين بان الامور كلها ضرورية ويقول ان اعتقادهم بان جزئي النقيض يقتسمان الصدق
والكذب على التفصيل والتحصيل هو الذي جرهم الى ذلك وليس الامر على هذا لكن على ما بينا
او لان المهملات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل يقتسم الصدق والكذب على غير تفصيل
ولا تحصيل وارسطوطاليس من بعد هذا ياخذ في ان يعرفنا مبلغ عدد المقدمات الغير المحصلة
ويجمع جميع المقدمات الثنائية ويختم بها الكلام في هذا الفصل فيقول المقدمة الثنائية التي
موضوعها غير محصل اما ان يكون شخصية بمنزلة قولنا الانسان يمشي واما كلية بمنزلة قولنا كل انسان
يمشي واما جزئية قولنا واحد الناس يمشي وبازاء هذه الاربع الموجبات اربع سوالب فيصير عددها
ثمانية وهذه اذا كررت في المواد الثلث صارت اربعة وعشرين واذا كررت في الازمنة الثلث صارت
اثنين وسبعين واذا اضيف اليها المقدمات المحصلة ومبلغها اثنان وسبعون يصير الجملة
مائة واربع واربعون مقدمة في النوع وقد بقي علينا ان نخبر بالسبب الذي من اجله لم يستعمل المحمول
غير المحصل في هذه المقدمات فنقول انه لو استعمل لاشتبهت الموجبة بالسالبة وذلك انه
لو استعمل في مقدمة شخصية ومهملة بمنزلة قولنا الانسان لا غير يمشي لكانت صورة هذه الصورة
سوالب فكانت الموجبات تشبه السوالب وهذا من اضل ما يكون وكذلك لو استعملنا في
الكليات بمنزلة قولنا كل انسان لا غير يمشي لكانت يشبه هذه المقدمة ولا واحد من الناس يمشي فلهذا
السبب لم يستعمل مقدمة ثنائية محمولها غير محصل وههنا فلينقطع الكلام في الفصل الثاني فلياخذ الان
الكلام في الفصل الثالث وقبل ان يشرع في الكلام فيه فليورد ما من شان المفسرين ان يوردوه

قبل من المباحث وهي اربعة الاول منها لم يجعل هذا الفصل ثالثا والثاني كم عدد مبلغ المقدمات الثلاثية
والثالث النظر في الحرف الثالث الذي صارت الثلاثية به ثلاثية والرابع اعطى القانون اي شيء مما في الموجبة
الثلاثية اذا اضيف حرف السلب حدث من الموجبة سالبة نقيضها فنقول ان السبب في تصيير هذا
الفصل ثالثا هو ان المقدمة الثنائية ابسط من الثلاثية والبسيط اقدم على المركب وذلك ان
وذلك ان الثنائية هي ثنائية وزيادة حرف الثالث وايضا ان الثنائية هي بالقوة ثلاثية وما بالقوة متقدم
على ما بالفعل في الزمان فاما عدد المقدمات فاثنتا عشرة وثمانية وثمانون مقدمة في النوع وبيان ذلك
على هذه الصفة المقدمة الثلاثية اما ان يكون الموضوع لها شخصيا او كليا وهذا اما مسور واما ان
هو مع سور اما ان يكون مع سور كلي او جزئي فيتحصل من قبل ذلك اربع مقدمات موجبات وبازاء
كل موجبة سالبة فيصير ثمانية وهذه اما ان يكون في المادة الضرورية او الممكنة او الممتنعة فيصير
ثمان واربعين مقدمة وهذه في الادمة الثلاثة يكون مائة واربع وار.. مقدمة وهذه اما ان يكون
المحمول فيها محصلا او غير محصل فيصير ما تقدم وثمانين وكون المحمول غير محصل به فارقت الثنائية
الثلاثية لان الثنائية لم يستطع فيها ان ياتي بموجبة محمولها غير محصل لمكان تشبه السالبة وقد قدمنا
ذلك فيما تقدم فاما الحرف الثالث فهو لفظة بسيطة دالة على الوجود من شانها ان يقرن
الى اسم حتى مقدمة يربط المحمول فيها بالموضوع ويحمل بالعرض وهي ثالث بالطبع فقولنا فيها على
من شانها ان يقرن الى اسم حتى مقدمة يربط المحمول فيها بالموضوع للفرق بينها وبين الذي
لا يقرن الا الى الموضوع وقولنا فيها انها يحمل بالعرض للفرق بينها وبين المحمولات التي تحمل بالذات فان
الحرف الثالث انما يحمل بسبب اضافته الى المحمول وقولنا فيها انها ثالث بالطبع من قبل انها في المرتبة قد يجوز
ان يكون اولا وثانيا وثالثا فاما حرف السلب في هذه المقدمات اما المهملة والشخصية ففي

السلب فيها يضاف الى الثالث واما في ذوات الاسوار فالى السور من قبل ان الثالث والسور هما
صورتا المقدمة واذ قد استوفينا الكلام في الاشياء التي جرت عادة المفسرين بتقديمها قبل هذا
الفصل فلناخذ الان في كلام ارسطوطاليس واول ما يبدأ في هذا الفصل علمنا عن الخلاف
بين الثنائية والثلاثية وثانية عن الوفاق بينهما اما الخلاف فزعم انه يجري على هذا السبيل
المقدمات الثنائية فيها متناقضة واحدة وهي التي محمولها محصل فاما الثلاثية ففيها متناقضتان
احدهما محمولها محصل والاخرى محمولها غير محصل فالاولى من هاتين المتناقضتين يسمى بسيطة
والاخرى معدولة وسبب تسميتنا معدولة من قبل عدول محمولها من التحصيل الى غير التحصيل
والمثال على المتناقضة الاولى قولنا الانسان يوجد ماشيا الانسان ليس يوجد ماشيا الا
ومن بعد تحصيل ارسطوطاليس هاتين المتناقضتين اخذ في المناسبة بينهما ويرسا اي اجزائهما ويصدق
بعضها مع بعض فهو يقول ان السالبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة ويفضل عليها بواحد
والموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة وينقص عنها بواحد وتناسب بينها هذه النسبة مبين العدد
لان الاشياء لا تناسب بينها بنفوسها لكن بتوسط والعدميات هي قولنا الانسان يوجد جائرا
٣٠ الانسان ليس يوجد جائرا ونحن نرتب هذه المقدمات في لوحين ونبين بعد ذلك صحة الترتيب

٢ وصورة اللوحين هكذا

الانسان يوجد عادلا
هذه الموجبة البسيطة يصدق
في واحد وهو العادل
ويكذب في اربعة وهي لا عادل
والقابل وغير القابل والمتوسط
ليس يوجد الانسان جائرا
هذه سالبة عدمية يصدق
في اربعة ويكذب في واحد يصدق
في العادل وفي غير القابل
وفي القابل وفي المتوسط
ويكذب في الجائر
ليس يوجد الانسان لا عادلا
هذه سالبة معدولة يصدق
في اثنين ويكذب في ثلاثة يصدق
في العادل وفي غير القابل
ويكذب في لا عادل وفي المتوسط
وفي القابل

الانسان ليس يوجد عادلا
هذه سالبة بسيطة يصدق في
اربعة وهي لا عادل والقابل
والمتوسط وغير القابل
يكذب في العادل
الانسان يوجد جائرا
هذه موجبة عدمية يصدق
في واحد ويكذب في اربعة
يصدق في لا عادل ويكذب
في العادل وفي غير القابل
والقابل والمتوسط
يوجد الانسان لا عادلا
هذه موجبة معدولة يصدق
في ثلث ويكذب في اثنين
يصدق في لا عادل وفي
المتوسط والقابل
ويكذب في العادل
وفي غير القابل تم اللوحين

فاما المفردين فانهم يزعمون ان هذا الباب لولا ان ثاوفرسطس واوديمس معاصرين ارسطوطاليس
لبقي الى الان غير مفهوم ويقربون في فهمه اصولا ثلثة الاول منها ان جزئي النقيض يقتسمان الصدق
والكذب دايما والثاني ان كل امر لا يخ اذا عرضت عليه اي صورة كانت من ان يكون اما غير قابل
لها او قابلا والقابل اما ان يكون فيه بهولان قبل او قد قبل والذي قد قبل اما ان يكون
قبل الصورة حسب ايا او ضدها دايما والامرين جميعا في ازمنة مختلفة فيحصل على الامور خمسة
والقابل لهما جميعا في ازمنة مختلفة فاذا كانت الامور بحيز في هذا العدد وكانت السالبة المعدولة
يصدق في اثنين منها والموجبة البسيطة يصدق في واحد فمعلوم ان السالبة المعدولة لا يتبع السالبة البسيطة
ويفضل عليها بواحد وكذلك الموجبة المعدولة لا يتبع السالبة البسيطة ويفضل عليها بواحد
والاصل الثالث هو ان احد جزئي النقيض اذا صدق في واحد من هذه الامور فنقيضه يكذب
فيه ويصدق في البواقي ومن بعد فراغ ارسطوطاليس من المناسبة بين النقيضين المعدول
والبسيط المهملين ياخذ في ان يناسب بين النقايض الكلية ولما كانت النقايض على
ضربين احدهما في موجبة كلية وسالبة جزئية والاخر من سالبة كلية وموجبة جزئية وكان
الاول منها فيه يتم المناسبة التي في المهملات حسب ذكره وخلى عن الاخر وينبغي ان نعلم ان
السالبة المعدولة الجزئية يصدق مع الموجبة الكلية البسيطة ويفضل عليها بواحد والموجبة الكلية
المعدولة لا يصدق مع السالبة الجزئية البسيطة وينقص عنها بواحد وهذه الملازمة هي الملازمة
التي كانت في المهملات فاما النقيض الاخر فاحتج المفردين بان رهم ان صورة مناسبة ضد هذه
الصورة وارسطوطاليس من بعد فراغه من المناسبة بين المقدمات المتناقضات البسيطة والمعدولة
عرفنا انه ان يناسب بينهما خطا فهو يقول ان المهملات يصدق بعضها مع بعض في المادة
الممكنة



الممكنة اذا كانت قوتها قوة الجزئيات والجزئيات في المادة الممكنة صادقة ابدا فاما في الكليات فطرا
قطر حسب منها صادقتان وهما الجزئيتان وطرفا القطر الاخر كاذبان وهما الكليتان ومن بعد ذلك
ياخذ في تعليمنا عن المناقضات التي الموضوع فيها غير محصل ويزعم ان عددها ومناسبتها
يجري بحسب ما جرى الامر عليه في التي موضوعها محصل وهذه التي موضوعها غير محصل هي بمنزلة
قولنا لا لا انسان يوجد عادلا لا لا انسان ليس يوجد عادلا لا لا انسان يوجد لا عادلا لا لا انسان
ليس يوجد لا عادلا ويزعم ان هذه هي عدد المناقضات الثلاثية لا زائدة ولا ناقصة وذلك
ان المقدمة الثلاثية الموجبة ليس يخلو من ان يكون موضوعها او محمولها محصلين او غير محصلين او
احدهما محصل والاخر غير محصل فيحصل عدد الموجبات اربعة بازاء كل موجبة سالبة فيصير عدد
المناقضات اربعة لا زائدة ولا ناقصة وارسطوطاليس من بعد فراغه من ايراد الخلاف بين الثلاثية
والثنائية ياخذ في ايراد الاشتراكات بينهما وهو يزعم ان بينهما ثلاثة اشتراكات الاول منها ان الجزء
الذي من شانه ان يرتب معه حرف السلب في الثنائية معه بعينه يرتب في الثلاثية وهذا اما في
الشخصيات والمهملات فمع الكلمة التي هي ثالثة في الثلاثية محمولة في الثنائيات واما في ذوات الاسوار
فمع السور والاشتراك الثاني هو انه اذا كانت في المقدمات الثنائية او الثلاثية الات كثيرة واردنا
ان يعمل من الموجبة سالبة فينبغي ان يترك تلك الالات على ما هي عليه ويضيف حرف السلب الى
الجزء الذي ينبغي ان يضاف اليه والاشتراك الثالث هو ان الثنائية ينبسط الى الثلاثية والثلاثية ينقبض
الى الثنائية فهذا مبلغ ما يورده ارسطوطاليس من الاشتراكات ومن بعد هذا ياخذ في ان يعلمنا
عن تقابل المقدمات الثلاثية ويقابلها بشبه تقابل الثنائية وذلك ان الكليتين الموجبة والسالبة
بمنزلة قولنا كل انسان يوجد كاتبا ولا واحد من الناس يوجد كاتبا يتقابلان تقابل الاضداد

ومن قبل انهما يجتمعان على الكذب في المادة الممكنة فاما الجزئيات فيتقابلان التي تحت التضاد
والاضداد الصغار من قبل انهما يجتمعان على الصدق في المادة الممكنة فاما الكلية والجزئية عن لة
قولنا كل انسان يوجد كاتبا ليس كل انسان يوجد كاتبا واحد من الناس يوجد كاتبا ولا واحد
من الناس يوجد كاتبا فيتقابلان تقابل التناقض فهذا كاف في تقابل المقدمات الثلاثة
وارسطوطاليس من بعد هذا ياخذ في تعليمنا عن المقدمات التي يصدق بعضها مع بعض ولا
مفاضل ويقول ان الموجبة الكلية البسيطة بمنزلة قولنا كل انسان حيوان يصدق معها النا
القابلة ولا واحد من الناس يوجد لحيوان والمقدمة القابلة واحد من الناس حيوان يصدق
معها المقدمة القابلة ليس كل انسان لحيوان والمقدمة القابلة سقراط يوجد حيوان يصدق معها
المقدمة القابلة ليس كل الحيوان انسان والمقدمة القابلة سقراط يوجد حيوان يصدق معها المقدمة القابلة
سقراط ليس يوجد لحيوان والاجل هنا ان يعدل عن طريقة الاستقرا ويفيد القانون الذي
وهو ان كل مقدمتين متفقتين في الكمية والموضوع مختلفين في الكيفية والمحمول قوتها واحدة
فاما يحيى بن عدي فانه زعم انه ينبغي ان يزاد في هذا القانون بعد ان يكون الموضوع واحدا
لهذه الزيادة معنى ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان الاسماء والكلم غير
المحصلة بمنزلة قولنا لا انسان ولا اصح ليست سوالب لكنها الفاظ دالة بحسب الدليل على
ذلك انها فاقدة لخاصة الموجبة او السالبة وهي الصدق والكذب والبيان على انها ليست صادقة
ولا كاذبة تجري على هذه الصفة الاسما والكلم غير المحصلة واذا كانت تلك لا تصدق ولا تكذب
فاولى بهذه ان لا تصدق ايضا ولا تكذب ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين
ان اجزا الموجبة اذا فصلت وازيلت عن مواضعها بعد ان تبقى الموضوع فيها موضوعا

القول

الفرد ينبغي ان يكون ان تبدل فلس
الا ان طويلا انتهى نفس لهذا
الكتاب هذا الموضع ومع
تأويناكلنا في ذلك الموضوع هذا
الذي بذكره ...

والمحمول محمولا والثالث ثالثا لا انها تبقى واحدة وبيان ذلك انها ان لم تبق واحدة فانه يلزم
ان يكون للموجبة الواحدة سالبتان تناقضانها وهذا مناف لصناعة المنطق فاما كيف ذلك
فعلى هذه الجهة للموجبة الاولى التي هي الانسان يوجد عدلا مثلا سالبة تناقضها وهي ان
الانسان ليس يوجد عدلا فان ازيلت حدود الموجبة عن مواضعها حتى يقال يوجد عدلا
الانسان فان السالبة المناقضة لهذا ينبغي ان يكون غير السالبة للاولى الا انها تناقض
الموجبة الاولى فيحصل للموجبة الواحدة سالبتان تناقضانها وهذا محال وهو من بعد ذلك
ياخذ في ان يبين متى يكون الموجبة واحدة ومتى يكون السالبة واحدة وهو يقول ان الموجبة
يكون واحدة وكذلك السالبة اذا كان محمولها واحدا بالطبيعة وموضوعها كذلك
والحاجة الى تحقيق معنى التوحيد في الموجبة والسالبة لانه نافع في الصنايع الجدلية وذلك
ان بينه لزمها على السوالب والجواب والسوال المتضمن جزئي التناقض اما بالقوة بمنزلة قولنا
اترى النفس مايتة واما بالفعل بمنزلة قولنا اترى النفس مايتة فان تضمن ذلك التسليم شك
ثم على المجيب ان لم يفصل قبل الجواب الوقوع في اشيا يناقض داير والفرق بين السوال البرهاني
والجدلي ان السوال الجدلي يتضمن جزئي التناقض والمجيب انه يجيب بايهما شاء فاما البرهاني فهو سوال
عن الماهية والجواب ينبغي ان يقع بها لا بغيرها وارسطوطاليس يتبع ذلك بالنظر في معنى جليل
وهو النظر في المحمولات الكثيرة ومتى يسوغ جمعها وجعلها كالشي الواحد ومتى لا يسوغ ذلك
وفي المحمولات المجموعة ومتى يسوغ تفريدها ومتى لا يسوغ واولا يلزم القول بان جميع المحمولات
الفرادى يسوغ جمعها ويصيرها كالشي واحد شناعات ثلث الاولى منهن الكذب وذلك
بمنزلة حملنا على بعض الناس انه طبيب الا انه في طبه متخلف وحملنا عليه بانه بصير ويعني بذلك

انه يبصر بعينه فان جمعنا بهذين المحمولين كنا كاذبين فان القول بانه طبيب بصير كذبا والشناعة
الثانية المرود بالانها يتله وذلك انا اذا حملنا على زيد انه حيوان وانه ابيض وجمعنا ذلك
دبعلنا مثل هذا لزمنا المرود بالانها يتله والشناعة الثالثة التكرار والهذيان بمنزلة
ما يحمل على زيد انه انسان وانه حيوان فان جمعنا ذلك يلزمنا التكرار فان يقولنا فيه
قد قلنا فيه انه حيوان ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في النظر في المحمولات المفردة التي
لا يسوغ جمعها والمحمولات المفردة التي يسوغ جمعها اما المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها فهي جميع المحمولات
العرضية لانه من اجتماعها طبيعة واحدة لان ذواتها متباينة فان طبيعة المشي غير طبيعة البياض
فاما المحمولات الجوهرية فيجتمع من الكثير منها محمول واحد فقولنا حيوان ناطق مايت الا انك
ينبغي ان تراعي تقديم المحصور فيها من حيث هو ذات على الخاص بمنزلة تقديم الحيوان على الانسان
فاما المحمولات المجموعة التي يسوغ تفريدها فهي المحمولات ليست هو لفظ من التناقض الذي هو
اما بالقوة واما بالفعل ولا بعضها معلق ببعض اما الذي هو اما بالقوة واما بالفعل فمنزلة
قولنا الخادم رجل ولا رجل والقاضي سلطان ولا سلطان فان امثال هذه المحمولات اذا افردت
كذبت واما الذي هو مبني من التناقض بالقوة فبمنزلة في قولنا الميت انه انسان ميت
فان حد الانسان انه حي فقد اسقطنا من المحمولات لفظة الميت كذب القول وادى ذلك الى
ان يصف الميت بانه حي والذي بعضها معلق ببعض بمنزلة قولنا اوميرس يوجد شاعرا فان
حمل الوجود عليه مفردا كذب فاما المحمولات المجموعة التي ليست مبنية من التناقض لا بالقوة
ولا بالفعل ولا بعضها معلق ببعض فسايغ تفريد المجموع منها بمنزلة قولنا حيوان ناطق
مايت فانه لك ان تفرد كل جزء من هذه وتحمله مفردا وههنا ينقطع الكلام في الفصل الثالث

ومن بعد

ومن بعد هذا ياخذ في الكلام في الفصل الرابع وهو في المقدمات ذوات الجهة وقد جرت
عادة المفسرين قبل هذا الفصل ان ينظروا في اربعة اشيا الاول منها كم مبلغ عدد المقدمات
ذوات الجهة في النوع والثاني النظر في الجهة والثالث النظر في حرف السلب في اي جزء
من اجزاء الموجبة ينبغي ان تقع اضافته والرابع النظر في ترتيب هذا الفصل والسبب الذي
من اجله جعل رابعا فيقول ان مبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة الفان وخمسماية
واثنتان وتسعون مقدمة في النوع وبيان ذلك يتضح على هذا الوجه المقدمة ذات الجهة
ليس يخلو ان يكون ثنائية او ثلاثية والثنائية ليس يخلو ان يكون موضوعها اما شخصيا او
طبيعة كلية وهذه اما ذات سور او عادمة للسور وذوات الاسوار اما ان يكون معها
سور كلي وسور جزئي فيحصل من ذلك اربع مقدمات وهذه اما ان يكون المحمول والموضوع
فيها محصلين او غير محصلين او احدهما محصل والاخر غير محصل وهذه ينقسم الى قسمين
فيحصل من ذلك ستة عشر مقدمة في المحمولات الثلثة يصير ثمانية واربعين مقدمة
وفي الازمنة الثلثة يصير مائة واربعة واربعين مقدمة وفي الجهات الثلث فيصير اربع ماية
واثنين وثلثين مقدمة وبازاء كل موجبة سالبة فيصير ثمانماية واربع وستين مقدمة فاما
الثلاثية فليس يخلو موضوعها اما ان يكون شخصيا او طبيعة كلية وهذه اما ذات سور
او عادمة للسور فذات السور اما ان يكون السور فيها كليا او جزئيا فيحصل من ذلك
اربع مقدمات وهذه اما ان يكون المحمول والثالث فيها غير محصل او غير محصلة او اثنين منها
محصلين وواحد غير محصل او واحد منها محصل واثنين غير محصلين فيحصل من ذلك
اثنين وثلثين مقدمة وهذه في المحمولات الثلاثة يصير ستة وتسعين مقدمة وفي الازمنة

الثلثة يصير مائتين وثمانية وثمانين مقدمة وفي الجهات الثلث يصير ثمان مائة واربع وستين
مقدمة وبازاء كل موجبة سالبة فيصير الفا وسبع مائة وثمانية وعشرين مقدمة
فاذا اضيف اليها الثنائيات ذوات الجهة وهي ثمان مائة واربع وستون مقدمة
صار الجميع الفان وخمسمائة واثنان وسبعين مقدمة واذا اضيف الجهة المقدمات
الثنائية ومبلغها مائتان وثمانية وثمانون صار الجميع ثلثة الاف واربع وعشرين مقدمة
في النوع فهذا هو المطلوب الاول فاما المطلوب الثاني وهو النظر في الجهة فينقسم الى خمس مطالب
الاول منها ما الجهة والثاني كم عدد الجهات والثالث لم صارت بهذا العدد والرابع
ما الفرق بين الجهة والمادة والخامس ما الفرق بين الجهة والسور فنقول ان الجهة هي لفظة
بسيطة من شانها ان يقرن باحد حدي المقدمة ينبي ويخبر عن حال المحمول عند الموضوع
هل هو ضروري له او ممتنع او ممكن فاما عدد الجهات فثلثة ضروري ممكن ممتنع فاما
السبب في كونها بهذا العدد فهو لان المحمول عند الموضوعات مناسبات ثلثة وهي
انه اما ان يكون دايم الوجود له او دايم امتناع الوجود او تارة يوجد له وتارة لا يوجد له فالجهة
اللايقة بالاول هي ضروري والثاني ممتنع والثالث ممكن فاما الفرق بين الجهة والمادة
[illegible] صادقة ابدا والجهة سايغ ان يكون كاذبة واما الفرق بين الجهة والسور هو ان الجهة لفظة
ينبئ عن حال المحمول عند الموضوع والسور لفظ يقرن بالموضوع ينبئ ويخبر بوجود المحمول له
هل هو لكل او لبعض فاما المطلوب الثالث وهو النظر في حرف السلب والى اي الموجبة
ذات الجهة ينبغي ان يضاف فنقول ان اضافته ينبغي ان يكون الى الجهة في جميع المقدمات
ذوات الجهة المخصوصة منها والمهملة وذوات الاسوار وسيبين ذلك الفيلسوف

عند ابتدا

عند ابتداء الكلام في هذا الفصل فاما المطلوب الرابع وهو اعطى السبب في تاخير هذا الفصل [illegible]
الثنائي والثلاثي فهو لان المقدمات ذوات الجهة اما ثنائية واما ثلاثية فضرورة قادت الى
استيفاء الكلام فيها ثم اضافة حرف السلب اليها فقد استوفينا الكلام في المطالب التي جرت عادة
المفسرين بالنظر فيها قبل هذا الفصل الرابع فلناخذ الان في كلام ارسطوطاليس نعلمنا في
هذا الفصل هو ان حرف السلب الى اي شيء مما في الموجبة ذات الجهة ينبغي ان يضاف واولا
يثير شكا فيوجب منه ان حرف السلب يجب ان يضاف الى المحمول او الى الثالث وقول المشكك
يجري على هذه الصفة قد علمنا ان المقدمات الثنائية حرف السلب فيها يضاف الى المحمول
والثلاثية الى الثالث فاذن حرف السلب ينبغي ان يضاف دائما الى المحمول والى الثالث وارسطوطاليس
يحل هذا الشك على هذه الصفة ان اضيف حرف السلب الى المحمول او الى الثالث وجب ان يصدق
النقيضان جميعا بمنزلة قولنا زيد ممكن ان يمشي زيد ممكن ان لا يمشي زيد ممكن ان يوجد
ماشيا زيد ممكن ان لا يوجد ماشيا واذا كان الامر على هذا لم يجب ان يضاف حرف
السلب لا الى المحمول ولا الى الثالث ونحن نبين فيما بعد انه لا يجب ان يضاف ولا الى السور ايضا من قبل
ان السالبة يكون سالبة ممكنة لا سالبة الممكن فقد بقي ان يضاف حرف السلب في
المقدمات ذوات الجهة الى الجهة حسب هذا البيان الاول على اضافة حرف السلب الى
الجهة والبيان الثاني يجري على طريق المناسبة وصورته هذه الصورة صورة الجهة في المقدمات
ذوات الجهة هي صورة الحرف الثالث في الثلاثية يجب ان يضاف الى الثالث كذلك يجب
ان يضاف في ذوات الجهة الى الجهة فيصير سلب قولنا ضروري ليس ضروري ممكن ليس
ممكن ممتنع ليس ممتنع ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في المناسبة بين المقدمات

ذوات الجهة هو بصفها الواحا الاربعة فيترتب في كل لوح المقدمات التي يصدق بعضها مع بعض وينبغي ان يعلم ان ترتيبها على ثلاثة اضرب الاول منها فاسد وهو ما كان عليه القدما والثاني مصلح والثالث ترتيبها على ما يجب وصورة الترتيب الاول على هذا

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
| --- | --- | --- | --- |
| ممكن ان يوجد | ممكن ان لا يوجد | ليس ممكن ان يوجد | ليس ممكن ان لا يوجد |
| محتمل ان يوجد | محتمل ان لا يوجد | ليس محتمل ان يوجد | ليس محتمل ان لا يوجد |
| ليس ممتنع ان لا يوجد | ليس ممتنع ان يوجد | ممتنع ان يوجد | ممتنع ان لا يوجد |
| ليس من الاضطرار ان يوجد | ليس من الاضطرار ان لا يوجد | من الاضطرار ان لا يوجد | من الاضطرار ان يوجد |

فاللوح الاول موجبة ممكنة البسيطة وبعدها موجبة المحتمل البسيطة وبعدها سالبة الممتنع البسيطة والرابع الفردي البسيطة واللوح الثاني فيه موجبة الممكن المعدلة وبعدها موجبة المحتمل المعدلة والثالثة سالبة الممتنع المعدلة والرابع سالبة الفردي المعدلة واللوح الثالث فيه سالبة الممكن البسيطة وبعدها سالبة المحتمل البسيطة والثالثة موجبة الممتنع البسيطة والرابعة موجبة الفردي المعدلة واللوح الرابع فيه سالبة الممكن المعدلة وبعدها سالبة المعدلة والثالثة موجبة الممتنع المعدلة والرابعة موجبة الفردي البسيطة والفرق بين الممكن والمحتمل هو ان الممكن ما لم يوجد بعد ويمكن فيه ان يوجد والمحتمل هو ما قد وجد ويمكن ان لا يوجد وينبغي ان يعلم ان الممكن ههنا يريد به الممكن العام لا الخاص والممكن العام يجري مجرى القوة فينقسم الى القوة الدايم والتي يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد وارسطوطاليس ياخذ في تصحيح هذا تصحيح ترتيب المتناقضات الفردية ويقول اما المناقضات المتعبة فانها قد تجري على الصواب في الترتيب لان كل موجبة بازاء سالبتها

في اللزوم

وفي اللزوم وذلك ان ما كان ممتنعا ان يوجد فليس يمكن ان يوجد وما كان ممتنعا ان لا يوجد فليس ممكنا ان لا يوجد واذا كانت موجبتا الممتنع يصدق مع سالبتي الممكن فسالبتاها يصدق مع موجبتاها فاما الفردي فلا الترتيب فيه يجري على الصواب ولا اللزوم وذلك ان الموجبة المعدلة بازائها السالبة البسيطة وقد كان يجب ان يكون بازائها السالبة المعدلة والموجبة البسيطة ينبغي ان يكون بازائها السالبة البسيطة واما في اللزوم فان الامر يجري على غير الصواب وذلك ان السالبة الفردي البسيطة لا يصلح ان لا يصدق مع موجبة الممكن البسيطة وقيل ان الموجبة البسيطة القايلة ممكن ان يوجد يصدق مع موجبة الفردي البسيطة القايلة من الاضطرار ان يوجد فان كان يصدق مع ممكن ان يوجد ليس من الاضطرار ان يوجد وممكن ان يوجد يصدق مع من الاضطرار ان يوجد صدق مع من الاضطرار ان يوجد ليس من الاضطرار ان يوجد وهذا محال فليس يصدق السالبة الفردية البسيطة مع موجبة الممكن البسيطة فقد ان يصدق معها اما موجبة الفردي المعدلة وهي قولنا من الاضطرار ان لا يوجد الا ان هذه يصدق مع سالبة الممكن البسيطة هو فيلزم ان يصدق السالبة مع موجبتها اعني سالبة الممكن مع موجبتها وهذا محال ولا موجبة الفردي البسيطة يصدق معها على اتم من قبل ان الفردي انما يصدق على ما هو دايم الوجود فاما الممكن فيصدق ايضا على ما هو موجود تارة وغير موجود تارة فقد بقي ان يصدق معها سالبة الفردي المعدلة القايلة ليس من الاضطرار ان لا يوجد واذا نقلت هذه وجعلت في اللوح الثاني اصلح ترتيب المقدمات وحصلت كل سالبة بازاء موجبتها واستعملت التلازم وههنا ان تصور الواح تصورا ثانية وهو التصور المستقيم

| | | | |
|---|---|---|---|
| ممكن ان يوجد | ممكن ان لا يوجد | ليس ممكنا ان يوجد | ليس ممكنا ان لا يوجد |
| محتمل ان يوجد | محتمل ان لا يوجد | ليس محتملا ان يوجد | ليس محتملا ان لا يوجد |
| ليس ممتنعا ان يوجد | ليس ممتنعا ان لا يوجد | ممتنع ان يوجد | ممتنع ان لا يوجد |
| ليس من الاضطرار ان لا يوجد | ليس من الاضطرار ان يوجد | من الاضطرار ان لا يوجد | من الاضطرار ان يوجد |

ومن بعد ذلك ينزّل ارسطوطاليس شكا صورته هذه الصورة اذ كان ممكن ان يوجد يصدق
معه ممكن ان لا يوجد وكان ممكن ان يوجد يصدق معه من الاضطرار ان يوجد ممكن
ان لا يوجد يصدق مع من الاضطرار ان يوجد وهذا ممتنع وقبل ان يحل ارسطوطاليس
هذا الشك يقسم اسم الممكن الى معنيين الى الدايم والى الممكن الذي تارة يكون وتارة لا يكون
ويزعم ان الممكن والقوة بمعنى واحد والقوة ينقسم الى القوة التي فعلها دايم بمنزلة القوة
التي في النار عند الاحتراق والقوة التي تارة يفعل وتارة لا يفعل بمنزلة القوى التي
معها روية وبمنزلة القوى الانفعالية فان القوة التي يوجد لها ان يصدق فعلها ولها
ان لا يصدق والقوى الانفعالية قد يصدق عنها الانفعال وقد لا يصدق بمنزلة القوة
التي في هذا الثوب على الاحتراق فانه قد لا يحترق بل يمزق فاذا كان الممكن يقال
على ضربين على القوة التي فعلها دايم وعلى القوة التي يجوز ان يفعل تارة ولا يفعل تارة
فالممكن الذي يصدق مع من الاضطرار هو الممكن العام لا الخاص يا جزئية وهو الدايم
وههنا يا حذا ارسطوطاليس في ترتيب الالواح بحسب دائر ويقدم المقدمات العرضية
اولا وثانيا المقدمات الممكنة وثالثا المقدمات الممتنعة من قبل ان المقدمات العرضية
يدل على التي هي موجودة تارة وغير موجودة تارة والممتنعة من قبل ان المقدمات العرضية

يدل

يدل على التي هي موجودة تارة غير موجودة تارة والممتنعة يدل على ما ليس بموجود اصلا بالفعل
لكن بالقوة بمنزلة زيد العدم وانقسامنا فان هذين اشبههما في القوة لا بالفعل ههنا
ينقطع الكلام في الفصل فلناخذ الآن في الكلام في الفصل الخامس ولنبتدأ بالمطالب التي جرت
عادة مفسري كتب ارسطوطاليس ان ينظروا فيها بالمطالب فيها قبل النظر في هذا الفصل والثاني
ما منفعته والثالث هو لارسطوطاليس ام لا والرابع هل ما يراه فيه موافق لراي فلاطن ام لا
فنقول ان غرض ارسطوطاليس في هذا الفصل ان يبين ان سالبة النقيض اشد في العناد في باب
لموجبتها من الموجبة التي المحمول ضد محمولها بمنزلة قولنا زيد عادل اي ان المتقدمين
هي المعاندة لهذه في الحقيقة الموجبة التي المحمول ضد محمولها بمنزلة قولنا زيد جاير ام السالبة
المناقضة لها بمنزلة قولنا زيد ليس بعادل اما ارسطوطاليس فتبين ان سالبة النقيض اشد
في باب التضاد عند اقتسام الصدق والكذب من موجبة الضد لسبب حج الاولى ممكن لا وضعها
ما طايفة كثيرة مع الاسكندراسيين فيزعمون ان موجبة الضد اشد في باب العناد ويقولون لكن
ان الضدين اشد في باب العناد وذلك ان الضدين هما المتباعدان في الغاية فاما النقيض
فيشبه الاوسط والطرفان كل واحد منهما ابعد من صاحبه من الاوساط عنها وقد اساءت هي
من قبل انه ليس ينظر ارسطوطاليس في هذا الكتاب في العناد الذي في الامور وهو الذي يلزم غير
ان يكون الضد اشد في باب المعاندة لضده من الوسط لكن نظره ههنا في العناد الذي في الاقاويل
وهو الحال بينهما عند اقتسامها للصدق والكذب فاما انتهم للسالبة بالاوساط فقبيح بهم
وذلك ان السالبة طبيعتها انما هي برفع المحمول من الموضوع حسب من غير ان يثبت صورة من الصور
فقد اتضح غرض هذا الفصل وهو المطلب الاول فاما منفعته فظاهرة جدا وذلك

انا اذا كان التماسنا في هذا الكتاب للعناد الذي بين المقدمات على اي وجه هو اعني الذي متى
مما في الموجبة اذا اضيف حرف السلب حيث منها سالبة نقيضها اذ كان لكل موجبة مقدمتان
يعاندها المناقضة لها والموجبة التي تحمل فيها ضد محمولها نحو اذن سديد الانتفاع
بالنظر الى هاتين المقدمتين وايهما هي المعاندة على الحقيقة فاما المطلوب الثالث فقوم
قالوا ان هذا الفصل ليس لارسطوطاليس واستدلوا على ذلك بان فرفوريوس لم يفسره
وقد يجوز ان يكون فرفوريوس فسره ولم يظهر لنا تفسيره اياه وليس يلزم وان لم يفسره ان لا
يكون لارسطوطاليس وقوم قالوا هذا لارسطوطاليس الا انه ليس يجب لكنه اراده رياضة
لافكار المتعلمين ومثل هذا البحث لا يليق بارسطوطاليس فاما نحن فنقول انه ليس في الحقيقة
والصحة بحث رايه من اجل منفعته التي قد مر ذكرها فاما المطلوب الرابع وهو النظر فيه
بحسب راي افلاطون فمعلوم ان راي افلاطون يجب ان يكون موافقا له وصح مبين من
تصحيح كتبه واذ قد استوفينا النظر في الابواب التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الفصل
الخامس فلنا خذ الآن في النظر فيه وارسطوطاليس قبل ان يبين ان سالبة النقيض اشد
في باب العناد من موجبة الضد يفيدنا الطرق التي يسلكها في استخراج هذا المطلوب ويقول
ان الالفاظ هي دلايل على الصور التي في النفس فان كانت سالبة النقيض فيها اشد عنادا ما
من موجبة الضد في اقسام الصور في الكذب فليكن الامر في الاعتقاد والمعبر وهذا المجرى وان كان
موجبة الضد اشد في باب العناد فينبغي ان يعتقد فيها انها هي المعاندة في الحقيقة ومن بعد
تعليمه لنا عن الطريق التي يسلكها ياخذ في ايراد الحجج الست التي تبين بها ان سالبة النقيض
اشد في باب العناد وقد كنا قلنا ان الحجة الاولى لا يرتضيها وصورتها هذه الصورة
المتضادات

يحدان بانهما الذات هما الموضوعين متضادين ومثل هذين سايغ ان يصدق جميعا بمنزلة
قولنا في سقراط انه خير وفي فرعون انه شرير وسالبة النقيض لا يجوز ان يصدق مع موجبتها في جهتها
فهي اذن اشد في باب العناد وارسطوطاليس لا يرتضي هذه الحجة من قبل انها مبنية على
مقدمة كاذبة وهي القائلة بان الضدين يحدان بانهما الموضوعين متضادين
وليس هذا احد الضدين لكن الضدين هما الذات الموضوع لهما واحد لا يجتمعان
معا فهو بمنزلة السواد والبياض في باب العناد والمقاومة وهو لحق بعض التضاد
من عزه وسالبة النقيض هي الاصل في باب العناد بموجبتها وذلك ان عنها يتفرع في
الموجبات الذي يوجب للموضوع ما ليس له والسوالب التي تسلب منه ما له بمنزلة قولنا في
سقراط انه خير وقولنا فيه انه ليس بخير وانه شرير وانه قبيح وانه مذموم وانه ليس بجميل فان
هذه الموجبات والسوالب يسلبها باسرها قولنا فيه انه ليس بخير فهذه هي الاصل في باب العناد
وهذه هي سالبة النقيض فسالبة النقيض اذن اشد في باب العناد من موجبة الضد
فهذه هي الحجة الثانية والحجة الثالثة صفتها هذه الصفة الشيء الرافع لامر ذاتي احق في
باب العناد من الرافع لامر عرضي وسالبة النقيض هي رافعة لامر ذاتي احق في باب العناد
من الرافع لامر عرضي وسالبة النقيض هي رافعة لامر ذاتي وموجبة الضد معاندة لامر عرضي
فسالبة النقيض اشد في باب العناد ومثال قولنا في سقراط انه خير وانه ليس بخير وقولنا فيه انه خير
ذاتي له وانه ليس بشرير عرضي وذلك انه يعرض للشيء ان لا يكون بخير وسالبة النقيض القايلة سقراط
ليس بخير رافعة لامر ذاتي وموجبة الضد القايلة سقراط شرير معاندة لامر عرضي فسالبة النقيض رفعها
معاندة لامر ذاتي اشد في باب العناد من موجبة الضد فهذه هي الحجة الثالثة والحجة الرابعة

على هذه الصفة عناد البسيط للبسيط اشد من عناد المركب للبسيط ولذلك النقيض يناقض مناقضة بسيطة

وذلك انها ترفع المحمول بحسب من الموضوع موجبة الضد فيناقض مركبة وذلك انها انما يحدث

بعد توهم سالبة النقيض فهي فرع عليها فهي لانها معلقة بشبه المركب فهذه هي الجهة الرابعة

والجهة الخامسة صفتها هذه الصفة سالبة النقيض معاندة موجبتها ابدا حتى اذا كانت صادقة

كانت هي كاذبة واذا كانت كاذبة كانت هي صادقة وهذا يكون مستمرا في جميع الامور واما

موجبة الضد فانها عدم في بعض الامور فان الكم والجوهر لا ضد فيها فالموجبات التي المحمول فيها

جوهر وكم لا اضداد لها لما سوالب فاذن سالبة النقيض اشد في باب العناد فهذه هي الجهة

الخامسة والجهة السادسة صفتها هذه الصفة اذا كان شيئان متشابهان فان في حكم احدهما حكما

فان ذلك الحكم لازم في الاخر ولنا نقيضان احدهما بسيطة بمنزلة قولنا يوجد عادل لا يوجد

والاخر نقيض معدول بمنزلة قولنا يوجد لا عادل ليس يوجد لا عادل ومعلوم ان المناقض

بقولنا يوجد لا عادل قولنا ليس يوجد لا عادل لا موجبة الضد بمنزلة قولنا شريرا

فان هاتين كلتاهما يصدقان واذا كان النقيض المعدول سالبة النقيض هي المعاندة

في الحقيقة لموجبتها فيجب ان يكون في النقيض البسيط الصرف هكذا فاذن سالبة النقيض هي

المعاندة والشاطرة للصدق والكذب في الحقيقة وعند هذا ينقطع الكلام في كتاب باري ارمينياس

## كتاب انولوطيقا الاولى والثانية

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

جوامع انولوطيقا الاولى والثانية وهما القياس والبرهان اول ما ينبغي ان نشرع فيه

ان نبدأ في الابواب الثمانية التي جرت العادة باستفتاحها قبل كل كتاب ولنقدم الغرض

بأسرها

بأسرها فنقول ان غرض هذا الكتاب هو النظر في صورة القياس المطلق واستخراج هذه يجري

على هذه الصفة فقد علمت ان غرض ارسطوطاليس في الصناعة البرهانية بأسرها كتاب البرهان

ولما كان البرهان من جنس وفصل فمعرفته تتم بمعرفة جنسه وفصله وجنسه هو القياس المطلق

اعني الطريق السديد والميزان الصحيح الذي يتوصل به العقل الى الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة

وفصله المقدمات البرهانية وشروطها وارسطوطاليس في كتاب البرهان يتكلم في المقدمة

البرهانية التي هي فصل البرهان وفي هذا الكتاب ينظر في جنسه الذي هو القياس المطلق

فقد اتضح الغرض بحسب ما ادعيناه والقياس ينقسم الى الحملي والشرطي والقياس الشرطي

هو الذي فيه مقدمة شرطية وهذا ينقسم الى خمسة انواع الى القياس المتصلين والى القياس

المنفصلين والى الذي على طريق السلب اما المتصلان فالاول منهما بمنزلة قولنا ان كان

النهار موجودا فالضياء موجود ولكن النهار موجود فالضياء موجود وهو الذي باثبات

المقدم يثبت التالي والثاني بمنزلة قولنا ان كان هذا المقبل انسانا فهو ناطق لكن

ليس هو ناطق فليس هو انسانا وهذا هو الذي يرفع التالي منه يرتفع المقدم والمنفصلات

الاول منهما يجري على هذه الصفة هذا المقبل اما ان يكون انسانا واما فرسا لكنه انسان

فليس هو فرسا والثاني صورته هذه الصورة هذا المقبل اما ان يكون انسانا واما فرسا

وليس هو فرسا فهو اذن انسان والذي على طريق السلب هذا المقبل ليس انسانا او فرسا معا

لكنه انسان فليس هو اذن فرسا والقياس الحملي ينقسم الى خمسة انواع الى البرهاني وهذا

بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان اذن حيوان والى الجدلي بمنزلة

قولنا اللذة لا يصير بها الاشياء التي يوجد منها خيرا وكلما هو بهذه الصفة فليس بخير فاللذة

لبث خبرا والى السوفسطائي بمنزلة قولنا الثقل فوق الارض وكلما هو فوق الشيء فهو
اثقل من الشيء فالثقل اذن اثقل من الارض والى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا فلان مزين
وكل مزين زان ففلان اذن زان فالى الشعري وهذا هو الذي يقدم مقدمات مستغربة
كلما فينتج منها ان الانسان يشبه السماء والبحر فاما ان انواع القياس الخمسة هي هذه الخمسة لا تزايد
ولا تناقص فيتبين من الامور التي القياس عليها ومن القياس نفسها ومن القوة
القياسية اما من الامور فمن على هذا الوجه الامور اما ان يكون ضرورية الوجود بمنزلة
كسوف القمر عند حجب الارض له عن نور الشمس واما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركا
للضلع واما ممكنة وهذه ينقسم الى ما يمكن على الاكثر بمنزلة كون الانسان ذا خمسة اصابع
وبمنزلة وجود المطر في الشتاء والحر في الصيف والى الممكن الذي على الاقل بمنزلة كون
الانسان ذات اصابع وبمنزلة وجود المطر في الصيف والحر في الشتاء والى الممكن بالتساوي
بمنزلة سائر الاشياء التي يسئل عن الرؤس واذا كانت الامور تتفرع الى خمسة اقسام فلا محالة
ان القياس الكاين عليها ينقسم الى خمسة اقسام فاما بيان ذلك من قبل القياس فيجري على
هذا الوجه القياس اما ان يكون على امور ضرورية او على امور ممتنعة او على امور ممكنة بحسب
الاقسام الممكن الثلثة فاذا كان القياس انما هو على الامور والامور خمسة فمعنى القياسات
خمسة فاما من القوة القياسية فيتبين على هذا الوجه القوى خمسة قوة الحس وقوة التخيل
وقوة الفكر وقوة العقل وقوة الرأي اما قوة الحسية والمتخيلة فليس من شأنهما ان يستعملا
القياس من قبل انهما يدركان الاشياء الشخصية والقياس انما يكون على الامور الكلية ولا قوة
العقل ايضا من شأنها ان يعني ان كان العقل انما فعله استنباط الاشياء الكلية واستخراج

الحدود

الحدود فاما الرأي فانه يجري مجرى الحراسة للعقل فان العقل من شأنه بعد تحصيل الاعتقادات
ان يحرسها الرأي فلم يبق من قوى النفس ما يستعمل القياس في مطلق بأسره الا الفكر حسب
والفكر اما ان يتوصل الى الوقوف على امور ضرورية او امور ممكنة على اقسامها او ممتنعة واذا
كان الامر على هذا فقد بان من قبل القوة ايضا ان المقاييس الكلية خمسة وههنا ينقطع الكلام
في الغرض فلنأخذ بعده في المنفعة فنقول ان منفعة هذا الكتاب يتضح بحجتين الاولى
منها يجري على هذه الصفة لما كان عدد الجواهر ثلثة لان منها جواهر غير عالمة وجواهر
عالمة بجميع الامور وجواهر عالمة ببعض خاف عليها بعض الامور والتي هي غير عالمة بمنزلة
الاسطقسات والنبات والحيوان غير الناطق واما العالمة بجميع الامور فبمنزلة الجواهر
الالهية وذلك ان تلك لما كانت معراة من الهيولى مستغنية عن الحواس لا شيء يعوقها عن
ادراك الامور صارت مدركة بجميع الامور من غير عائق يعوقها فاما التي هي عالمة بالبعض
خاف عليها البعض فبمنزلة الجواهر الانسانية فان هذه لما كانت مقارنة للهيولى مفتقرة
الى الحواس صارت متكدرة العلم فبعض الاشياء ظاهرة لها وبعضها خفية عنها والاشياء
الخفية عنها من شأنها ان يتوصل الى الوقوف عليها وتوصلها ربما وقع فيه الزلل حتى يظن
بما لم يكن انه كذا قد ادركته وربما قد ادركته انها لم تدركه فلهذا يحتاج الى صناعة يتوصل بها الى
الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة حتى لا يغلط ولا يزل وهذه الصناعة هي صناعة
البرهان والقياس فهذه هي الحجة الاولى والحجة الثانية يجري على هذه الصفة كل امر انما
يكون سعيدا بان يكون صورته الخاصة به موجودة له وهو متصرف بحسبها ولما كانت صورة
الانسان الخاصة به هي النفس الناطقة فسعادته ان يكون هي موجودة له وهو متصرف بحسبها

ولما كان تعرف بجيبها هو ان يعلم الحق ويفعل الخير وكان بعض الخيرات وعلوم الحق خفية
عند احتاج الى صناعة يقوم بها الطريق التي يسلكها في استخراج الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة
حتى لا يغلط وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس فهذه هي الحجة النبلية وقد
قوم الانتفاع وما يحمله القياس وقالوا لا فايدة في تعلمه اذ كنا نرى كثيرا من الناس يحسنون
التوصل الى ادراك ما يلتمسونه من غير ان يتعلموا القياس بمنزلة امر يصيب احدهم نافعة
واكان بجيد الراى في التدبير وملاح يقوم الفكر في تدبير السفن فنقول لهم ان ليس معرفات
الشي كيف اتفق هو ان يلقى بطريق صناعي فانه وان اتفق للمصيب في بعض الاوقات ان
يصيب فقد يجوز ان يغلط في بعضها فاما العالم بالصناعة فانه انما يتوصل التوصل السديد
من غير غلط ولا زلل وطايفة اخرى زعمت انه وان كان القياس قد يحتاج اليه فقد يكفي
فيه الغرائز وان يتوصل الانسان بعقله الى الوقوف على ما يحتاج اليه فانا فلاطن واوميرس
قد توصلا الى الوقوف على ما راما الوقوف عليه على غاية ما يجب ولم يكونا عالمين بصناعة
وحل الشك يجري على هذه الصفة يتبين ما زعمت هذه الطايفة وادعت على فلاطن
انه لم يكن يحسن المنطق ولا القوانين البرهانية غلط فان فلاطن كان على غاية العلم
بهذه الصناعة وارسطوطاليس من اقاويله استخرج القوانين المنطقية وينبغي
ان يعلم ان الصانع انما يتخرج من الطبايع الذكية التي يحكى عنها لما يحكى من غير
صناعة فان ارسطوطاليس من قوانين فلاطن في البرهان قوم الصناعة البرهانية
وكذلك من قوانين اوميرس عمل الصناعة الشعرية وطايفة ثالثة زعمت انه قد يكتفي
في تعلم المنطق بتصفح اقاويل فلاطن في كتبه باسرها والرد على هذه سهل جدا

فذلك

وذلك انا نرى فلاطن تارة يبرهن وتارة يقنع وتارة يجادل فان لم يتعلم صناعة
ارسطوطاليس ممن اين نتعلم البرهان من الجدل ومن الاقناع وطايفة اخرى قالت
انا قد يكتفي بالتعاليم في تعليم البراهين والرد على هذه الطايفة يجري على هذه الصفة
ليس يتضمن قانون البرهان وانما استعمل شيئا من صناعة ما يحكم عليه بانه
عارف بتلك الصناعة لكن من يعلم قوانين تلك الصناعة يحكم عليه بانه عارف
بتلك الصناعة فان لما كانت التعاليم تقوم لنا مقام البرهان فليت شعري اذا اردنا
ان نقيس على بقاء النفس ماذا ينفعنا الهندسة والعدد لكن الذي ينفعنا انما
هو صناعة ارسطوطاليس وقوانينه فانما هي التي يفتح لنا طريقة سديدة في استخراج جميع
الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة على ان افلاطن تدرب بالتعاليم كثيرا وجميعها ظنونا لا علوما
اذا كانت غير معروفة المبتدا ولا المنتهى فقد اثبتنا في منفعة هذا الكتاب ما فيه كفاية
فلناخذ الان في سمته فنقول ان ترجمة هذا الكتاب انولوطيقا وتفسير هذه اللفظة التحليلات
وبالعكس والسبب الذي لاجله ترجم هذا الكتاب بهذه الترجمة يتضح بحجتين الاولى منهما
يجري على هذه الصفة كل ما يستعمل في هذا الكتاب انما يجري على طريق التحليل وذلك انه في
الفصل الاول تعلمنا كيف تحلل المقاييس التي في الشكل الثاني والثالث التي هي غير تامة الى
المقاييس التي في الشكل الاول التي هي تامة وعلمنا في الفصل الثاني كيف تستخرج المقدمات في الحد الاوسط
يحلل حد المطلوب الى المحمولات الذاتية والخاصة والعرضية والمباينة وتعلمنا في الفصل
الثالث كيف نحلل كل قياس يرد علينا الا من جهة شكله والحجة الثانية تجري على هذه الصفة
قد علمت ان غرضه في هذه الصناعة باسرها البرهان ولما كان اكثرها قياسا ما عاد فعلم

عن القياس المطلق ولما كان القياس من مقدمات عاد فعلم عن المقدمات ولما كانت
المقدمات من الفاظ بسيطة وانه عاد فعلم عن الالفاظ البسيطة الدالة فظاهر انه قد عكس
غرضه لان غرضه البرهان فجعل الابتدا من قاطيغورياس فاما واضعه فارسطوطاليس
وذلك يتبين من انه لما تصفحت كتب التحليلات بالعكس التي وجدت في خزاين اسكندرية
ومبلغها اربعون كتابا لم يشهد المقرون ان منها شيا لارسطوطاليس سوى هذا الكتاب
من قبل وجازة الفاظه وسداده معانيه وهشاكيله لكلام ارسطوطاليس فاما مرتبته فان
قراته يكون بعد كتاب المقدمات وقبل كتاب البرهان واما من اي العلوم هو فمن المنطق
اذ كان هو الصناعة المنطقية وقد اختلف الفلاسفة في الصناعة المنطقية وطايفة
زعمت انها جزء من الفلسفة والة لها وطايفة زعمت انها الة للفلسفة بحسب فالطايفة
التي زعمت انها جزء للفلسفة تبينت دعواها على هذا الوجه زعمت ان الصناعة المنطقية
اما ان يكون جزء الصناعة الفلسفة او جزء لها وزعموا انها لا يصلح ان يكون جزء الصناعة
اخرى ولا جزء لها اذ كانت الفلسفة التي هي ام العلوم لا يحتمل ان يحتاج الى صناعة غيرها
ولا يصلح ان يكون جزء لها من قبل ان الجزء جزء مشارك للجزء في الموضوع والغاية فان الجزء
التي جزء الذي يشاركها في موضوعها من قبل ان موضوعها الاسطقسات الاربع وفي غايتها من قبل
ان غايتها الامساك والمنطق لا يشارك جزئي الفلسفة العلمي والعملي لا في الموضوع
ولا في الغاية من قبل ان موضوع الفلسفة العلمية الامور وغايتها ادراك الحق وموضوع
الفلسفة العملية النفس وغايتها انقومها وتهذيبها اخلاقها فاما المنطق فموضوعه الالفاظ
البسيطة الدالة وغايته تقويم البرهان فقد بقي ان يكون المنطق جزء الفلسفة وردّ هذه

ونحن

الجزء يجري على هذه الصفة ان التقصير في القسمة ادى الى هذه الضلالة وذلك ان المنطق
اما ان يكون جزء للفلسفة او آلة لها وليس هو جزء فبقي ان يكون آلة فاما الطايفة التي زعمت
ان المنطق جزء لها زعمت انه آلة اذا اخذ مجردا من الامور وجزء اذا استعمل في الامور وانت اذا
تاملت قولها حق التامل علمت انها آلة مجردة اخذت او مقترنة بمادة اخرى وذلك
انها ليست اكثر من طريق يوصل الى الوقوف على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة فاما الذين
فيزعمون انها آلة حسب ويبينون دعواهم هكذا زعموا ان الاجزاء لا يصلح ان يدخل
بعضها بعضا ولا يفعل بعضها ما يفعل بعض فان العين لا يدخل اليد ولا يفعل ما يفعل
اليد والمنطق يستعمل في الفلسفة العلمية والعملية فليس هو اذا جزءا وايضا فانه ان كان جزءا
للفلسفة فهو جزء للطب ايضا ولصنايع اخرى فيكون شي واحد جزء الاشيا كثيرة وهذا محال
وايضا ان كان جزء للفلسفة والطب يستعمله يلزم من ذلك ان يستعمل الاخس الاشرف
وهذا اشنع فاما قسمة هذا الكتاب فانه ينقسم الى مقالتين اولى وثانية ففي المقالة
الاولى يتكلم في الاشيا الجوهرية للقياس والخاصية به وفي المقالة الثانية يتكلم في اعراضه وهي
ثمانية عشر عرضا والمقالة الاولى ينقسم الى ثلثة فصول ففي الفصل الاول يعلمنا عن
ايجاد صورة القياس وفي الثاني يعلمنا عن استخراج المقدمات والحد الاوسط وفي
الفصل الثالث يعلمنا عن اعتبار صورة القياس ورده الى شكلها وضروبها فاما الباعث
وهو النظر في نحو التعليم فانه يستعمل انحاء اربعة النحو المقسم وذلك يقسم المقدمة الى الكلية والجزئية
والمهملة ويقسم القياس الى القياس الكامل والى القياس الغير الكامل ونحو المحدد وذلك انه يحد
المقدمة والحد القياس الكامل وغير الكامل والنحو المبرهن وذلك انه يبرهن ان السالبة الكلية

الممكنة لا تنعكس على ذاتها والنحو المحلل وذلك انه يحلل القياس الذي في الشكل الثاني والثالث

الى ضروب الشكل الاول ويحلل كل قياس الى شكله فقد اتينا على الابواب الثمانية التي جرت

العادة بايرادها والنظر فيها قبل كل كاتب فلنأخذ الآن في كلام ارسطوطاليس فنقول

ان اول ما بدأ في هذا الكتاب اخبرنا بغرض الصناعة البرهانية بأسرها فقال ان نظره

انما هو في البرهان وغاية العلم البرهاني والبرهان هو طريق ومسلك سديد يتوسل

به العقل الى الوقوف على الاشياء الخفية وتوخا متقنا بتوسط اشيا ظاهرة والعلم البرهاني

هو الصورة الحاصلة في النفس من تلك التي تجري مجرى الاصل والاساس والمعيار الذي به

يعتبر كل برهان ويحكم على الصحيح بصحته وعلى السقيم بسقمه والفرق بين البرهان والعلم البرهاني

هو ان البرهان ما يشابه ان يخرج بالصوت والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس

والعلم البرهاني هو سبب البرهان الخارج بالصوت ومن بعد ذلك يعطي ارسطوطاليس

اشيا كثيرة يذكر ان العلم بها يحتاج اليه قبل العلم بصورة القياس المطلق وهذه هي حد المقدمة

وحد الحد الذي هو جزء المقدمة وحد القياس وحد القياس الكامل وحد القياس الغير الكامل

وشرح في معنى قولنا هذا على كل هذا وهذا في كل هذا وهذا لا على شيء من هذا وهذا

لا في شيء من هذا وهذا على بعض هذا وهذا ليس على بعض هذا والسبب في تقديم المقدمة

على الحد وان كان الحد بسيطا هو ان المقدمة ماخوذة في رسم الحد والاشيا الماخوذة في الرسوم

يحتاج ان يكون معلومة فلهذا ما قدم تحديد المقدم على الحد ومن بعد تحديده ياخذ

في حد واحد من هذه فنقول ان المقدمة هي قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء

وهي تنقسم الى الكلية والجزئية والمهملة وينبغي ان يعلم ان هذا الذي رسم به المقدمة هو رسم



لاحد وذلك ان الحد لا يوجد فيها اقسام الحد والمقدمة فقد انطوت اقسامها والسبب

الذي من اجله الف ذكر المقدمة الشخصية هو انها غير منتفع بها في صناعة المنطق ولا شيء من العلوم

الفلسفية اذ كانت الاشخاص لا يثبت حتى يعلم والمقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع

او لا على شيء منه والمقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود البعض الموضوع او ليس بموجود

لبعضه او ليس بموجود لكله وذلك ان السالبة الجزئية يعبر عنها بعبارتين احدى العبارتين

من حيث هي مناقضة للكل والاخرى من حيث يسلب البعض والمقدمة المهملة هي التي المحمول فيها

موجود للموضوع او غير موجود بالاهمال بمنزلة قولنا الانسان غني وارسطوطاليس من بعد

تحديده للمقدمة ياخذ في تصنيع حدها بالاستقراء ولما كانت المقدمات اما برهانية واما جدلية

والبرهانية هي التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود وكذلك الجدلية يصح من ذلك

رسم المقدمة على الاطلاق اذ كان الكلي انما قوامه باجزائه والجدلية ههنا يقيمها مقام ساير

المقدمات سوى البرهانية ولما وفق بين الجدلية والبرهانية لئلا يظن انهما في جميع الجهات

واحد اخذ في ان يورد الخلافات بينهما ويأتي بالوفاقات فهو يورد بينهما خلافين ووفاقا

واحدا الخلاف الاول هو ان المبرهن ياخذ مقدماته من العمود والجدلي من السؤال وذلك

ان الجدلي غرضه انتاج ضد ما يراه خصمه فهو يسأل لتسلم راي خصمه ومقدمات ينتج عليه منها

او ضد رأيه والخلاف الآخر ان المبرهن مقدماته صادقة حقيقة والجدلي مقدماته ماخوذة من الآراء

المشهورة بعضها صادقة بمنزلة قولنا ان الله قادر على كل شيء وكذلك غير المشهورة بمنزلة قولنا

ان الله رأيت والوفاق بينهما انهما اذا حصلت مقدماتهما انتظامهما انتظاما واحدا اذا استعملا

صورة القياس على وتيرة واحدة وههنا ينقطع الكلام في المقدمة فاما الحد فهو الذي

يحمل المقدمة وهذا اما موضوع واما محمول وهذان اما ان يكونا بزيادة يوجد او بنقصان فان
كان معها حرف يوجد كانت المقدمة مثلثة وان لم يكن كانت المقدمة ثنائية وينبغي ان يعلم ان
الاصول في المقدمة حدان هما الموضوع والمحمول فاما ما يرد بعدهما فهو كالخادم لهما والمعين والسبب
الذي من اجله رسم الحد بطريق التحليل ولم يرسم بالتركيب فاما القياس فهو قول متى وضعت
اشيا اكثر من واحد لزم شي ما اخر من الاضطرار لوجود تلك الاشيا الموضوعة بذاتها وقبل
ان نشرح هذا الحد فينبغي ان نرد على الذين انكروا وجود القياس فان طايفة زعمت ان القياس
غير موجود وذلك انه ان كان موجودا فانما يعلم وجوده بقياس والقياس بقياس بعضه في هذا
الى ما لا نهاية له وقد يعاند هذه الطايفة بمثل ما عاندت وذلك ان زعمها ان القياس
غير موجود لا يخلو من ان يكون يثبت او لا يثبت فان لم يثبت لم يقبل وان اثبت فقد اعترف
بالقياس فاما نحن فنقول ليس كلها يدرك بالقياس فان الحد لا يخرج بالقياس
لكن بطريقة اخرى غير طريقة البرهان والقياس فاما استخراج رسم القياس فيجري على هذا
لما كانت الامور بعضها ظاهرة وبعضها خفي عنه وكان العقل من شانه ان يتوصل الى الوقوف
على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة فالقياس ليس هو غير طريق العقل الى الوقوف على الاشيا الخفية
بالاشيا الظاهرة فنقول في رسم القياس انه قول يجري مجرى الجنس وقولنا اذا وضعت فصل يفصل
من انواع القول الاربعة اعني الداعي والامر والمنادي والسايل فان تلك لم يوضع فيها شي
لشي على طريق الايجاب وقولنا اشيا اكثر من واحد للفصل بين القياس وبين لزوم التالي للمقدم
ولزوم عكس المقدمة لها فان هذين يلزمان من الاضطرار لكن لشي واحد لا لاشيا اكثر
من واحد وللفصل بينه وبين القياس المضمر بمنزلة مقاييس الخطبا فان الخطبا ابدا يلقون

المقدمة

المقدمة الكلية اما الكذبها او لظهورها فانهم اذا قصدوا ان فلانا مريض القوا المقدمة الاخرى
القايلة ان كل مريض زاني فيجعلون فلانا زان وقولهم لزم شي ما للفرق بين الاقترانات القياسية
والاقترانات الغير القياسية يلزم عنها الا صدا اعني الايجاب الكلي والاحد من الا ضطرار
وقول اخر فللفرق بينه وبين الاقاويل التي كان يوردها الرواقيون ويفتحون منها شيئا
يضمنه القياس بمنزلة القول اما ان يكون الليل موجودا ونهار لكن الليل موجود فالليل
موجود واما قوله من الاضطرار فللفرق بين القياس والاستقرار والمثال فان الاستقرار
والمثال اللازم عنهما ليس من الاضطرار بمنزلة قولنا ان الثور والانسان يحركان فكيهما
الاسفلين فكل حيوان بهذه الصفة فان هذا ليس يلازم من الاضطرار فان التمساح
لا يحرك فكه الاسفل وبمنزلة القول ان فلانا ركب البحر فغرق ففلان ايضا اذا ركب فيه يغرق فان
فان هذا ليس يلازم من الاضطرار وفرق بين ان يقال في النتيجة انها ضرورية وبين
ان يقال فيها انها لازمة من الاضطرار فان كونها ضرورية هو ان يكون المحمول فيها ضروريا
للموضوع وكونها لازمة من الاضطرار هو ان يتبع المقدمات من الاضطرار وان المحمول
فيها ممكنا فيه من وضع تلك الاشيا الموضوعة بذاتها للفرق بينه وبين المقاييس التي
يلقى فيها الحد المقدميتين بمنزلة قولنا آ مساو لح وح مساو لب فا ومساو لب فان
هذا القياس قد القى منه المقدمة المعتمد عليها وهي الكلية وهي قولنا وكل الاشيا المساوية
لشي واحد متساوية فان ارسطوطاليس لا يعتقد قياسا ما كان احد حدوده مهملا بل
بل الذي مقدماته كلها موجودة فيه وان كانت نتيجته ربما كانت ظاهرة بمنزلة نتايج
الشكل الثاني فان الشكل الثاني والثالث اجمع المفسرين ان مقاييسهما كاملة في نفوسهما الا انها

غير الظاهرة لنا ويجري مجرى الانسان المستتر في بيت فانه في نفسه كامل الا انه كالغير ظاهر
لنا والفرق بينها وبين المقاييس التي فيها مقدمة زايدة بمنزلة القول بان النفس متحركة من
ذاتها وكل متحرك من ذاته غير مايت والعالم كري فالنفس غير مايتة وقد اطنبنا في شرح
رسم القياس فلنأخذ الآن في تحديد القياس الكامل فنقول ان القياس الكامل هو الذي
نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدماته اي العقل ساعة يولف المقدمتين يقف على النتيجة من غير
توقف وهذا القياس هو الشكل الاول وجميع ضروبه فان جميع ضروب الشكل الاول نتايجها
ظاهرة اللزوم للمقدمات لا يحتاج الى اكثر من شرح معنى قولنا هذا على كل هذا وهذا
ولا على شيء من هذا فاما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة اللزوم للمقدمات
بمنزلة ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث فان جميع هذه نتايجها غير ظاهرة اللزوم للمقدمات
وانما يظهر باحد امرين اما بعكس احدى المقدمتين ورد ذلك الضرب الى احد ضروب الشكل
الاول واما باستعمال برهان الخلف فاما معنى قولنا هذا على كل هذا هو ان يكون المحمول
موجودا لكل واحد واحد اخذ من الموضوع بمنزلة قولنا الحيوان على كل انسان ومعنى
قولنا هذا في كل هذا هو ان يكون الموضوع في كل المحمول ولا يفهم من هذا انه زيادة
في الوجود اذ كان المحمول اعم من الموضوع بل انما يساوقه في الاسم والحد والفرق بين الاول
والثاني ان في الاول بدانا من المحمول ووقفنا عند الموضوع وفي الثاني بدانا في الموضوع
ووقفنا عند المحمول ومعنى قولنا هذا لا على شيء من هذا هو ان يكون المحمول غير موجود
لاي شيء اخذ من الموضوع بمنزلة قولنا الحجر ولا على شيء من الانسان ومعنى قولنا هذا
ولا في شيء من هذا هو ان يكون الموضوع منافيا للمحمول في اسمه وحده ومعنى قولنا ان هذا

على بعض



على بعض هذا هو ان يكون المحمول موجودا لبعض الموضوع بمنزلة قولنا الكاتب على
بعض الانسان ومعنى قولنا هذا ليس على كل هذا هو ان يكون المحمول ليس على بعض الموضوع
بمنزلة البياض فانه ليس على بعض الانسان وههنا ينقطع الكلام في الاشيا التي عددها ارسطوطاليس
ولما كان قد ذكر ان ضروب الشكل الثاني والثالث انما تظهر نتايجها باستعمال العكس او برهان
الخلف اخذ في ان يعلمنا العكوس فاما برهان الخلف فيوخره الى المقالة الثانية وقبل
ان يعلمنا عكس المقدمات ياخذ في تحصيل عدد المقدمات التي ينبغي ان يعلم عن عكوسها
فهو يقول ان جميع المقدمات التي ينبغي ان يعلم عن عكوسها ثمانية عشر وذلك ان المقدمة
الوجودية فهي التي يوجد المحمول فيها للموجود الموضوع حسب من غير ان يراعى هل هو ضروري
له او ممكن بمنزلة قولنا السما متحرك واما الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من
الاضطرار ومعها جهة هي لفظة الاضطرار او ما في قوة هذه اللفظة بمعنى ويخبر ان المحمول ضروري
للموضوع دايم الوجود له بمنزلة القول ان الانسان من الاضطرار حيوان واما المقدمة
الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع اعني انه غير موجود وممكن ان يوجد ويمكن ان لا
يوجد ومعها جهة الامكان بمنزلة القول ان الانسان ممكن ان يكون كاتبا والسبب الذي
من اجله الغى المقدمة الممتنعة هو ان الممتنع داخل في الممكن والضروري وذلك ان سالبة
الممتنعة على ما بان في كتاب العبارة داخلة في موجبة الممكنة وصادقة معها وموجبة الممتنعة
صادقة ايضا مع موجبة الضرورية المعدولة البسيطة فاما المقترن فانه يقسم الضروري
الى ثلاثة معان الاول منها هو ان الشيء الموجود دايما الحركة للسما والثاني هو الموجود ما دام الموضوع
موجودا بمنزلة التنفس لزيد والثالث ما دام المحمول موجودا بمنزلة مشي الماشي اذا كان

ماشيا ويقسمون الوجود الى هذه الثلثة الاقسام ويقسمون الممكن الى اربعة اقسام ثلثة
منها هذه المتقدمة ورابع هو الخاص بمعنى الممكن وهو الذى ليس بموجود ويمكن ان يوجد ويمكن
ان لا يوجد وذلك انه ان لم يصدق الممكن على الثلثة المعانى المتقدمة فان سلبه يصدق
عليها فيصدق مع الاضطرار ليس ممكنا ان يوجد وهذا محال لان هذا يصدق معه ممتنع ان
يوجد فاما الاسكندر وجماعة ممن اتى بعده فيعتقدون ان الوجودى هو ما حضر من
الاعراض بالفعل بمنزلة مشى الماشى اذا كان ماشيا فاما ثامسطيوس وجل المفسرين فانهم
لا يرون هذا الراى ويرومون ويزعمون انه ان كانت المقدمة الوجودية محمولها عرض
حاضر بالفعل وقد بان ان المقدمات الكلية فى المادة الممكن لا يمكن ان يكون صادقة لم يوجد
مقدمة كلية وجودية صادقة وعمدة القياس على الكل ولا يكون قياس من مقدمتين وجوديتين
وايضا القضية السماء يتحرك ليست ضرورية لان جهة الاضطرار ليست معها ولا ممكنة لفقدها
جهة الامكان فبقى ان يكون وجودية والمحمول فيها ليس هو عرضا حاضرا بالفعل وارسطوطاليس
يقسم المقدمات الوجودية والضرورية والممكنة من جهة الكيفية الى الموجبة والسالبة ومن جهة
الكمية الى الكلية والجزئية والمهملة فيحصل مبلغ عدد المقدمات الضرورية ستة وكذلك
الممكنة وكذلك الوجودية وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك فى ان يعلمنا عكس احدى واحدة
منها والمفسرون قبل ذلك يلتمسون ان يحدوا العكس فيقولون العكس اما ان يكون فى الاشياء او فى
الاقاويل اما فى الامور فبمنزلة قول فلاطن ان الراطوريقى اى الخطابة معاكسة للامالوطيقى اى الجدل
بمعنى مساوية لها لان كليهما يستعملان المقدمات المشهورة وان كان العكس فى الاقاويل
فاما ان يكون فى الالفاظ البسيطة بمنزلة عكس المضاف وهذا بمنزلة قولنا الاب اب للابن





والابن ابن للاب او فى الاقاويل المركبة وهذه على ضربين اما المركبة التركيب الاول بمنزلة
المقدمات والمركبة التركيب الثانى بمنزلة القياس وعكس القياس هو ان ياخذ نقيض او ضد
النتيجة ويضاف عليه احدى مقدمتى القياس وينتج عنه او نقيض المقدمة الاخرى فاما عكس
المقدمات اما الشرطية منها فهو ان يرفع الثانى فيرفع المقدم وهذا العكس هو العكس النافع على النقيض
بمنزلة قولنا ان كان المقبل انسانا فهو حيوان لكن ليس هو حيوانا فليس هو انسانا واما المقدمات
الجزئية فعكسها المطلق يجرى على هذا السبيل العكس هو اشتراك مقدمتين فى حدودها وفى
ترتيب حدودها مع بقاء الصدق والكيفية بمنزلة قولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
واذ قد ذكرنا العكس المطلق فلناخذ الان فى تعليم عكس مقدمة مقدمة ولنبدا بالوجودية
من قبل انها ابسط واعم وذلك انه لا جهة معها ويجعل السالبة الكلية الابتداء كما فعل ارسطوطاليس
من قبل انعكاسها على نفسها ومن بعد ان يعكسها يبين عكس الموجبة الكلية والجزئية وارسطوطاليس
يبين ان السالبة الكلية ينعكس على ذاتها اى سالبة كلية على ضربين بالمبادى وبالافتراض
اما بالمبادى فبمنزلة قولنا اذا كان الحجر ولا على شىء من الانسان فالانسان ولا على شىء من الحجر
واما الافتراض فيجرى على هذه الصفة اذا كانت آ ولا على شىء من الجرب ﺑ ولا على شىء من آ
فان لم يكن ﺑ ولا على شىء من آ فليكن على بعضها فا على ذلك البعض ﺑ ايضا محمول عليه
فقد اشتركت آ و ﺑ وقد فرضنا فى الاصل متباينين فليس ﺑ اذن على بعض آ فهى اذن
ولا على شىء من آ فاما اوفرسطس واوديمس فيبينان ان السالبة الكلية ينعكس على نفسها
ببيان يعتقدانه سهل وصورته هذه الصورة المباين مباين لمباينه واذا كانت آ مباينة
لجميع ﺑ فﺑ من الاضطرار مباينة لجميع آ وههنا يجب علينا ان يبين لم عدل ارسطوطاليس

عن استعمال الفاظ الحروف فنقول لما كان غرض ارسطوطاليس القانون والقانون
ليجوز ان يعلم عنه في مادة مخصوصة من المواد دون مادة وكانت الالفاظ انما يدل
انما يدل على مواد مخصوصة اعتاض عن الالفاظ بالحروف واقامها مقام الالفاظ
على الاطلاق دالة على الامور على الاطلاق حتى اذا علم القانون بها خصصه في اي مادة اراد
وما احسن ما فعل في اعتياضه عن الالفاظ بالحروف للتناسب الذي بينهما اذ كانت الالفاظ
انما هي مولفة من حروف فاما الموجبة الكلية الوجودية والموجبة الجزئية الوجودية فكلاهما
ينعكسان على الموجبة الجزئية وارسطوطاليس يبين كل واحد منهما بالمثال وباستعمال عكس
السالبة الكلية اما بالمثال فبمنزلة قولنا ان كان الحيوان على كل انسان فالانسان على بعض
الحيوان وان كان الابيض على بعض الانسان فالانسان على بعض الابيض واما باستعمال
عكس السالبة الكلية فيجري على هذه الصفة ان كانت ا على كل ب فب على بعض ا فان لم يكن
ب على بعض ا فهي ولا على شيء منها واذا كانت ب ولا على شيء من ا فا ولا على شيء من ب
وقد كانت على كلها وهذا محال فب اذن على بعض ا وايضا ان كانت ا على بعض ب فب على
بعض ا فان لم يكن على بعضها وهذا محال فب اذن على بعض ا واما ثاوفرسطس واوديمس
فيبينان عكس هاتين المقدمتين على هذه الصفة المثال مشارك لما ذكرنا انا كانت
ا على كل ب او على بعضها فهي مشاركة لها فب اذن على بعض ا فاما السالبة الجزئية فلا
عكس لها اذ كانت ليس يلزم نظاما واحدا في جميع المواد فلا قانون لها فانها في المادة
الضرورية تنعكس على الموجبة الكلية بمنزلة قولنا ان كان ليس كل حيوان انسانا فكل
انسان حيوان وفي المادة الممكنة تنعكس على الموجبة الجزئية كقولنا ان كان ليس كل انسان

كاتبا



كاتبا فبعض الناس كاتب وفي المادة الممتنعة تنعكس على السالبة الكلية كقولنا
ان كان ليس كل طاير انسانا فولا واحد من الناس طاير فقد استقصينا الكلام في
عكوس المقدمات الوجودية والمقرون من شانهم ان يوردوا شكوكا في عكوس
السالبة الكلية والموجبة والكلية والجزئية يوهمون بها رد قانون ارسطوطاليس
بمنزلة قولنا ولا حايط واحد في وتد فان عكس هذا يظن انه ولا وتد حايط
في حايط وهذا كذب وبمنزلة القول ولا قرعة واحدة قاطعة لسكين فانه يظن
ان عكس هذا ولا سكين واحدة قاطعة قرعة وهذا كذب وبمنزلة القول كل ثيب
الآن قد كان بكرا فبعض الابكار اذن قد كن ثيبات وهذه الشكوك باسرها انما
اوردت من قبل ان المحمول والموضوع لم يستوفيا عند العكس وارسطوطاليس من بعد
فراغه من تعليم عكوس المقدمات الوجودية ياخذ في الكلام في عكس المقدمات
الضرورية من قبل ان الضروري اشرف من الممكن ويبدا بالسالبة الكلية على الراي
ويدعي ان السالبة الكلية الضرورية بمنزلة قولنا ا ولا على شيء من ب من الاضطرار
ينعكس على سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ب ولا على شيء من ا من الاضطرار فان
لم تنعكس هكذا فليكن ب ممكنا ان يوجد لبعض ا وهذه تنعكس فا اذن ممكن
ان يكون لبعض ب وقد كانت ولا على شيء منها من الاضطرار وهذا محال فب اذن
من الاضطرار ولا على شيء من ا وقد يجوز ان لا يستعمل النقيض ممكنا بل وجوديا فنقول
ان لم يكن ب ولا على شيء من ا من الاضطرار فب على بعض ا وجودا وهذه ينعكس فيكون
ا على بعض ب وجودا وقد كانت ولا على شيء منها من الاضطرار فهذا محال فب لا على شيء

من آ من الاضطرار فاما باروقرسطس واوديمس فيبينان ان السالبة الكلية تنعكس على ذاتها مثل ما بينا في السالبة الوجودية فاما الموجبة الكلية والموجبة الجزئية فينعكسان على موجبة جزئية وذلك انه ان كانت آ على كل ب من الاضطرار فان لم يكن على بعضها فهي ج لا على شيء منها فآ ولا على شيء من ب لان السالبة الكلية تنعكس على ذاتها وقد كانت على كلها او على بعضها من الاضطرار وهذا مح فب اذن على بعض آ من الاضطرار والذي يرى اللس وثامسطيوس ان لا يوخذ النقيض الا مما يقع فيه الخلاف فاما ما لا يقع فيه الخلاف فلا موضع والجهة فلا فيها فاما السالبة الجزئية فلا عكس لها على مثل ما مضى في الوجودية والشكوك التي فيها الثابتة الكلية والموجبة الكلية الوجودية بمثل ما يشك في الضرورية وبتلك الحلول يحل فاما المقدمات الممكنة اما الممكن الذي بمعنى الضرورى والوجودى فعكوسه يجرى على مثل ما جرى عليه الامر في الوجودى والضرورى واما الممكن الخاص فالسالبة الكلية الممكنة فيه لا تنعكس على مثل ما ينعكس عليه السالبة الضرورية والوجودية اعنى على ذاتها لكن على سالبة جزئية ونحن نبين ذلك اذا انتهينا الى موضعه وهو النظر في المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة في الشكل الثاني فاما الموجبة الكلية الممكنة والموجبة الجزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب بالامكان او على بعضها فينعكس موجبة جزئية ممكنة وذلك بمنزلة قولنا ب بالامكان على كل آ او على بعضها فينعكس موجبة جزئية ممكنة وذلك بمنزلة قولنا ب ممكن ان يكون لبعض آ فان لم يكن بهذه الصفة فليكن ولا على شيء منها فآ اذن ولا على شيء من ب لان السالبة الكلية الوجودية تنعكس كنفسها وقد كانت على كلها او على بعضها بالامكان وهذا مح فب اذن ممكن ان يكون لبعض آ فاما السالبة الجزئية فنبين انها تنعكس على سالبة جزئية في غير هذا الموضع وهذا بخلاف ما جرى عليه الامر في الوجودى

والضرو



والضرورى وقد بقى ان ينظر في الفرق بين السالبة الضرورية وسالبة الاضطرار فنقول ان السالبة الضرورية هي التي يرفع المحمول من الموضوع من الاضطرار ويتبع فيه الجهة على ما لها بمنزلة قولنا الحجر من الاضطرار غير موجود لواحد من الناس وهذه يدعى موجبة معدولة وذلك ان الحرف الثالث ربما قد عدل به من التحصيل الى غير التحصيل فاما السالبة الاضطرار فهي التي تنفي المحمول للموضوع ويرفع معنى الاضطرار وهو الجهة بمنزلة قولنا الكتابة ليس ممكنة من الاضطرار على بعض الناس وههنا ينقطع الكلام في الاشيا التي يدعو الحاجة اليها قبل النظر في صورة القياس المطلق ومن ههنا ياخذ ارسطوطاليس في الكلام في صورة القياس المطلق ويعلمناه في شكل شكل وضرب ضرب وقبل ان يشرع في ذلك فيجب ان يستوفي الكلام في الابواب التي جرت عادة المفسرين بعدها خمسة الاول منها بالاقتران اذ كان القياس مقدمتين فنقول ان الاقتران هو اشتراك مقدمتين في حد اوسط يتفصل به من التناقضين بمنزلة قولنا الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان والمتضادين بمنزلة قولنا كل انسان يمشي ولا واحد من الناس يمشي والاضداد الصغار بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل انسان يمشي والاقتران ينقسم الى قياسي وغير قياسي فالاقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب من المطالب والاقتران الغير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب من المطالب من قبل انه عند اختلاف المواد يلزم الاضداد والضدان يرفع احدهما الاخر رفع التضاد ورفع النقيض من قبل الجزئيات التي تحتها والثاني النظر في عدد الاقترانات الكائنة عن المقدمات من المقرنتين فنقول ان عدد الاقترانات الحادثة عن كل مقدمتين هي ستة وثلثون وسأبين ذلك على هذه الصفة لما كانت مقدمتا القياس يلزمهما من قبل الكيفية ومعنى السلب

الكلام في صورة القياس

والايجاب ومن قبل الكمية معنى الكلى والجزئى ومن قبل النتيجة معنى الاكبر والاصغر وذلك ان المحمول
فى التجريد على حد الاكبر والموضوع فيها حد الاصغر فيصير عدد جميع ذلك تسعة المقدمتان
والمعنيان اللذان يلزمانهما من قبل الكيفية والثلثة المعانى التى يلزمها من قبل الكمية والمعنيان
فهذه بحسب قانون الازدواج ينبغى ان يسقط منها واحد ويضرب الباقى فى الاصل
فيحدث عن ذلك اعنى ضرب ثمانية فى تسعة اثنان وسبعون اقترانا واذا اسقط النصف
من ذلك بقى ستة وثلثون اقترانا كلها متباين مفترقين فان الاقترانات الحادثة
عنها يكون ستة وثلثون اقترانا ونحن نرسمها حتى يتضح الكليات اربع .

١ — كبرى موجبة وصغرى موجبة كلية ينتج فى الشكل موجبة كلية وفى الشكل الثانى لا ينتج وفى الثالث ينتج موجبة جزئية

٢ — كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج فى الشكل الاول سالبة كلية وفى الشكل الثانى سالبة جزئية

٣ — كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية فى الاشكال الثلثة لا ينتج ٥

٤ — كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج فى الشكل الثانى سالبة كلية وفى الاول والثانى لا ينتج

الجزئيات اربع

١ — كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة جزئية فى الاشكال الثلث غير ناتج

٢ — كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة جزئية فى الاشكال الثلثة غير ناتج

٣ — كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة جزئية فى الاشكال الثلثة غير ناتج

٤ — كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية فى الاشكال الثلثة غير ناتج

المهملات ترتيبها ترتيب الجزئيات وهى ايضا غير ناتجة فى واحد من الاشكال الثلثة

كليات



كليات وجزئيات عددها ثمانية

١ — كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج فى الشكل الاول والثالث موجبة جزئية لا ينتج

٢ — كبرى سالبة كلية وموجبة جزئية ينتج فى الاشكال الثلثة سالبة جزئية

٣ — كبرى كلية وصغرى جزئية اربعة
كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية غير ناتج فى احدها

٤ — كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج فى الشكل الثانى سالبة جزئية ولا ينتج فى الاول والثالث

وكبرى جزئية وصغرى كلية اربعة

١ — كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج فى الشكل الثالث موجبة جزئية وناتجة فى الاثنين

٢ — كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج فى الشكل الثالث سالبة جزئية ولا ينتج فى الاثنين

٣ — كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية غير ناتج فى احدها

٤ — كبرى موجبة جزئية سالبة كلية لا ينتج فى احدها

كليات ومهملات عددها ثمانية
صورتها صورة الكليات والجزئيات الناتجة فيها ناتجة وغير الناتجة غير ناتجة جزئيات ومهملات
عددها ثمانية هذه غير ناتجة ولا واحد من الاشكال الثلثة فتصير جميع الاقترانات ستة
وثلثين اقترانا اربعة كليات واربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية كليات وجزئيات
وثمانية كليات ومهملات منها الناتج فى الشكل الاول اربعة وفى الثانى اربعة وفى الثالث
ستة فيصير الجميع اربعة عشر واذا ابطلت واسقطت التكرار فيها عادت الى ثمانية سوى
المهملات فانها والجزئيات واحدة وعددها ثمانية منها فى الشكل الاول اثنان وفى الثانى
اثنان وفى الثالث اربعة وارسطوطاليس يلحق المهملات لانها والجزئيات واحد

والثالث هو النظر في الشروط والخواص الاربعة لكل واحد من الاشكال الثلثة والعامة
فنقول ان الاشياء العامة للاشكال الثلثة عددها ستة في الاول منها هو ان القياس
لا يكون من مقدمتين جزئيتين والثاني انه لا يكون من سالبتين والثالث ان النتيجة تتبع
اخس ما في المقدمات من الكمية والكيفية والرابع انه لا بد فيه من معنى الكلي والخامس انه لا بد
فيه من معنى الايجاب والسادس هو ان الذي يوجد في نتيجة كل واحد منها ليس هو الحد الاوسط
لكن ويكون الحد الاعظم محمولا على الاصغر فاما الشروط التي تخص الشكل الاول
اما في مقدمات فهو ان يكون الكبرى كلية والصغرى موجبة واخص من هذا هو ان لا يكون
فيه سالبة جزئية والذي يخصه في وسطه ان يكون الاوسط فيه وسطا بالطبع موضوعا للاكبر
محمولا على الاصغر والذي يخصه في نتايجه انه ينتج المطالب الاربعة اعني الايجابين الكلي والجزئي
والسلبين الكلي والجزئي واخص من هذا انه ينتج الايجاب الكلي فاما الشكل الثاني فالذي
يخصه في مقدماته هو ان يكون الكبرى كلية والصغرى مخالفة لها في الكيفية وفي وسطه ان يكون
الوسط فيه محمولا على الطرفين وفي نتايجه ان ينتج السوالب حسب والذي يخص الشكل الثالث
في مقدماته هو ان يكون الصغرى فيه موجبة وان يكون احديهما كلية واخص من هذا هو انه
سايغ فيه ان يكون كبراه جزئية والذي في وسطه ان يكون موضوعا للطرفين جميعا
والذي يخصه في نتايجه هو ان جميع نتايجه جزئية موجبات وسالبات والرابع اعطا
السبب الذي من اجله استعمل ارسطوطاليس في الاقترانات اسماء هندسية فسمى جزء المقدمة
حدا والمقدمة بعدا وتاليف المقدمتين شكلا فنقول انه استعمل هذه الاسماء للمناسبة
الواقعة بين اقترانات القياس وبين الاشكال الهندسية وذلك انه عند ما يقرن

المقدمتين



المقدمات يحصل لهما اما شكل الخط المستقيم او شكل المثلث وهذا على ضربين اما منكوس
واما غير منكوس فالشكل الاول يشبه الخط المستقيم اذ كان الوسط فيه بين الطرفين والشكل الثاني
يشبه المثلث الذي راسه الى فوق من قبل ان الوسط فيه محمول على الطرفين والشكل الثالث
يشبه مثلثا منكوس الراس لان الوسط فيه موضوع للطرفين واما تسمية المقدمة بعدا
لمشابهتها للخط وجزءها حدا فلمشابهته للنقطة والخامس هو النظر في ترتيب الاشكال
فنقول ان الشكل الاول استحق الاولوية لخمسة اسباب الاول منها انه كامل اعني ان نتيجته
ظاهرة اللزوم لمقدماته والاثنان الاخران غير كاملين والثاني انه يبين به جميع المطالب
الاربعة والثالث ان الحد الاوسط فيه لازم لمرتبته اعني انه بالطبع اوسط من قبل انه
موضوع الاكبر محمول على الاصغر والرابع ان العلوم البرهانية اياه يستعمل وهو الذي
في طبايع الناس كانه مركوز فيها والخامس ان عنه يتولد الشكلان الاخران وذلك
انه لما كان الشكل الاول فيه صغرى موجبة وكبرى كلية ولكل واحد منهما عكس فمن
عكس الكبرى يتولد الشكل الثاني لانها اشرف من الصغرى واذا عكست صار الموضوع فيها
محمولا وهو الوسط وقد كان محمولا على الاصغر فيصير الاوسط محمولا على الطرفين
وعن عكس الصغرى يتولد الشكل الثالث والوسط فيه موضوع للطرفين جميعا فهذه
هي المعاني التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الكلام في كل واحد من الاشكال فلننظر
الان في النظر في الشكل الاول وقد كنا قلنا لم رتب هذا الشكل اولا وعددنا شروطه
وخواصه في مقدماته ووسطه ونتايجه وقد بقي علينا ان نعدد الاشيا التي يسلمها
ارسطوطاليس تسليما من غير بيان في هذا الموضع ونعددها حتى نتكلم في الاول منها [illegible]

القياس البسيط انما يكون من مقدمتين ومن ثلثة حدود وان يكون بين المقدمتين حد اوسط
والثاني ان الاشكال ثلثة والثالث ان القياس لا ينتج الا بمقدمة كلية موجبة والرابع ان من جزئيتين
وسالبتين ومهملتين لا يكون قياس والخامس ان النتيجة تتبع اخس ما في المقدمات في
الكيفية والكمية لا في الجهة وسبب تسليمه لهذه كلها هو انه لو اخذ فحات بينهما
ان يستعمل في بيانها صورة القياس المستقيم وهذا مما لم نعلمه بعد وينبغي ان يعلم ان الذي
فعله ارسطوطاليس في كل واحد من الاشكال هو انه لما كانت الاقترانات الموجودة في
كل شكل ينقسم الى القياسية وغير القياسية فهو يعلمنا القياسية بان يوقفنا على لوازمها
وخواصها وغير القياسية بان يوقفنا انها لا يلزم نظاما واحدا في جميع المواد وينتج ابدا نتيجة
واحدة وارسطوطاليس يبدأ بتعليمنا صورة القياس في المادة الموجودة لانه ابسط ولا
اعم وهو يزعم ان عدد الاقترانات القياسية التي في الشكل الاول ستة اقترانات كليان
احدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على ب
وب على كل ج فآ على كل ج والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج
سالبة كلية بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وب على كل ج فآ ولا على شيء من ج لان
كل ج واحد من ب واثنان جزئيان الاول منهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج موجبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب وب على بعض ج فآ على بعض ج لان بعض ج
واحد من ب والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية بمنزلة
قولنا آ ولا على شيء من ب وب على بعض ج فآ ليس على بعض ج لان بعض ج واحد
من ب واثنان مهملان الاول منهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج
موجبة مهملة



موجبة مهملة بمنزلة قولنا آ على كل ب وب على ج بالاهمال فآ على ج بالاهمال والثاني
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج سالبة مهملة بمنزلة قولنا آ ولا على شيء
من ب وب على ج فآ ليس على ج بالاهمال لان ج واحد من ب وارسطوطاليس يزعم ان
صورة المهملة والجزئية واحدة فيضيف الاقترانين المهملتين الى الجزئيتين فيصير جميع الاقترانات
القياسية في الشكل الاول اربعة ولان كل مقدمتين يحدث عنهما ستة وثلثون
اقترانا فاذا اسقطت منها الستة الاقترانات القياسية بقي ثلثون اقترانا وارسطوطاليس
يزعم انها غير قياسية من قبل انا عندما يقبلها عن المواد ينتج الاضداد اعني الايجاب الكلي
والموجبة الكلية ينتجها الموجبة الجزئية والسالبة الكلية ينتجها السالبة الجزئية وهذه يرفع
بعضها بعضا رفع التضاد ورفع النقيض فاي نتيجة انتجت رفعها اما ضدها او نقيضها
فلا يلزم عن هذه الاقترانات مطلوب من المطالب الاربعة وكل قياس نحو مطلوب
فليست بمقاييس وقد بقي علينا ان نرسم جميع الاقترانات غير قياسية ونورد الامثلة
عليها من المواد مثل ما فعل ارسطوطاليس التي يجب بها يلزمها الاضداد ويخرج من ان يكون
قياسية فالضرب الاول من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي
يلزم منها الايجاب الكلي فهي الناطق والفرس والانسان والحدود التي يلزم منها السلب الكلي
فهي الناطق والفرس والحمار والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية
اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلي فهي الحي والانسان والفرس والسلب الكلي فهي
الحي والانسان والحجر والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية
والحدود التي يستعمل فيها الحي والمقدمة في الضرب الاول من الاقترانات غير القياسية

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود التي بها يظهر انه غير ناتج
هي حدود الضرب الثاني والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود
التي ينتج منها الايجاب الكلي هي الخير والعنز والحكمة والتي ينتج منها السلب الكلي والعنز والجهل
والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية والحدود التي ينتج منها الايجاب الكلي
الابيض والفرس والغراب والضرب السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية والحدود
على مثل ما تقدم في الضرب الذي قبله والضرب الثامن كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية
والحدود الخير والعنز والحكمة والخير والعنز والجهل والضرب التاسع من كبرى سالبة كلية وصغرى
سالبة مهملة وحدود ذلك هي حدود الذي صغراه سالبة جزئية والضرب العاشر من كبرى
موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة والحدود فيه هي الحدود التي في القياس الذي صغراه سالبة جزئية
والضرب الحادي عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى موجبة كلية والحدود فيه هي الحدود الضرب الذي
كبراه موجبة جزئية والضرب الثاني عشر من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية وحدوده هي
حدود الذي كبراه سالبة جزئية والضرب الثالث عشر من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة
كلية وحدوده حدود الذي كبراه سالبة جزئية والضرب الرابع عشر من كبرى موجبة مهملة
وصغرى سالبة كلية والحدود المستعملة فيه هي الحدود المستعملة في الذي كبراه موجبة جزئية وقد بقي
ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية جزئيات ومهملات فارسطوطاليس
يجمعها معا ويرى انها غير ناتجة لحدود واحدة باعيانها اما الحدود التي ينتج ايجابا كليا فهي الحجر والا
والاثنان والتي ينتج السلب الكلي هي الحجر والابيض والحجر ونحن نضعها حتى يظهر المهملات موجبتان

٢ ٣ ٤ ١ ٢ ٣
سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة الجزئيات موجبتان سالبتان سالبة وموجبة
٣ موجبة وسالبة

٢ ١ ٢ ٣
موجبة وسالبة الجزئيات والمهملات كبرى جزئية وصغرى مهملة موجبتان سالبتان سالبة وموجبة
٤ ١ ٢ ٣ ٤
موجبة وسالبة كبرى مهملة وصغرى جزئية موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة

واذ قد فرغنا من الكلام في الشكل الاول فلناخذ في الشكل الثاني ولنجر على العادة في ايراد
الاقترانات القياسية وعدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل اربعة لان ارسطو
نقيض المهملتين والجزئيتين الحذبين من قبل ان المهملات مساو للجزئيين الضرب الاول منها
سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية ويظهر نتيجته ويصير كاملة بعكس الكبرى
من مقدمتيه بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وآ على كل ح فب ولا على شيء من ح
فاذا عكست الكبرى وهي القائلة آ ولا على شيء من ب فان ب يكون ولا على شيء من آ
وآ على كل ح فب ولا على شيء من ح وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الاول والضرب الثاني
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وهذا يكمل بعكس
الصغرى والنتيجة وهذا بمنزلة قولنا آ على كل ب وآ ولا على شيء من ح فب ولا على شيء
من ح فاذا عكست الصغرى صارت ح ولا على شيء من آ وآ على كل ب فيصير ح ولا على شيء
من ب ولان السالبة الكلية منعكس ما يصير ب ولا على شيء من ح والضرب الثالث
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية ويكمل نتيجته بعكس الكبرى
وهذا بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وآ على بعض ح فب ليست على بعض ح فالمقدمة
القائلة آ ولا على شيء من ب منعكس على المقدمة القائلة ب ولا على شيء من آ وآ
على بعض ح فب ليست على بعض ح وهذا هو الضرب الرابع من الشكل الاول والضرب الرابع
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب

فاكيت على بعض ج فب ليت على بعض ج وهذا الاقتران لا طريق الى اظهار نتيجته بالعكس
لان الكبرى من مقدمتيه موجبة كلية فان عكست انعكست على موجبة جزئية فيصير الاقتران
من جزئيتين والصغرى من مقدمتيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية فاذن سبيل ظهور
نتيجته بالخلف ونتيجته سالبة جزئية بمنزلة قولنا ب ليت على بعض ج ونقول ان لم يكن سالبة
فلتكن موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ج ولنضف اليه ذلك المقدمة القائلة آ موجود في كل ب
فينتج من ذلك في ضرب الاول من الشكل الاول ان آ موجود في كل ج وقد كانت ليس في
بعضها وهذا محال فاذن ب ليس في بعض ج والضرب الخامس مساو للضرب الثالث من كبرى
سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج سالبة مهملة ويتضح نتيجته بعكس الكبرى وهذا بمنزلة
قولنا آ ولا على شيء من ب و آ على ج فب ليت على ج وهذا يتضح بعكس الكبرى ورده الى
الى الاقتران السادس من الشكل الاول المساوي للرابع والضرب السادس المساوي للرابع
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة ينتج سالبة ويتضح بالخلف على ما مضى في الضرب
الرابع فهذه هي الاقترانات القياسية فاما الاقترانات الغير القياسية فعدتها ثلثون
اقترانا اثنان كليان واربعة جزئية واربعة مهملة واثنان من كبرى كلية وصغرى مهملة
واربعة من كبرى مهملة وصغرى كلية وثمانية من جزئية ومهملة فالضرب الاول
من الكليات وهو الكائن من موجبتين اعني من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية
اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فهي الجوهر والحي والانسان والتي يلزم فيها السلب الكلي
فهي الجوهر والحي والحجر والاوسط هو الجوهر والضرب الثاني من سالبتين اعني من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة كلية واما الحدود التي ينتج الايجاب الكلي فالخط والحي والاثنان

والتي ينتج

والتي ينتج السلب الكلي فالخط والحي والحجر والاوسط الخط والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية
وصغرى موجبة جزئية اما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فالابيض والققنس والحمام والاوسط
الابيض فاما التي يلزم منها الايجاب الكلي فلا طريق الى وجدانها من قبل ان الصغرى في هذا
الشكل يصدق مع السالبة الجزئية واذا كان الامر على هذا عاد هذا الى الاقتران الرابع وهو
قياس ومساواه وهو ينتج سالبة جزئية فان وجد له حد ينتج منها الايجاب الكلي وهو
ينتج السلب الجزئي انتج اقتران ما قياسي جزئي النقيض وهذا اشنع لكن الموجبة الجزئية
وان كانت يصدق في المادة الممكنة مع السالبة الجزئية فهي في المادة الضرورية يصدق مع
الموجبة الكلية فيصير الاقتران من موجبتين كليتين وهذا لا ينتج والضرب الرابع من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فيوجد وهي
الاسود والثلج والحي فاما الايجاب الكلي فلا طريق الى وجدانه حتى ينتج منها من قبل
ان الصغرى التي هي سالبة جزئية يصدق في المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فيعود الاقتران
قياسي ينتج سالبا جزئيا فيلزم في اقتران قياسي ان ينتج المتناقضين وهذا محال لا منها
وان صدقت مع الموجبة الجزئية في المادة الممكنة فانها يصدق مع السالبة الكلية في المادة
الممتنعة فيصير الاقتران من سالبتين وهذا لا ينتج في واحد من الاشكال والضرب
الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية فالحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي
الابيض والحي والتي يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحي والثلج والوسط الابيض والضرب
السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب
الكلي فهي الابيض والحي والغراب والتي يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحجر والغراب.

والوسط الابيض والضرب السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والحجر والجوهر والحد والتي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والجوهر
والعلم والوسط الحي والضرب الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والجوهر والغراب والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والابيض
والغراب والوسط الحي والضرب التاسع وهو من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة
والضرب العاشر وهو من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة والضرب الحادي عشر وهو
من كبرى موجبة مهملة وصغرى موجبة كلية والضرب الثاني عشر وهو من كبرى سالبة مهملة
وصغرى سالبة كلية والضرب الثالث عشر وهو من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية
والضرب الرابع عشر وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية والحدود المستعملة فيها
هي الحدود المستعملة في الاقترانات التي استعملنا فيها مكان القضية المهملة مقدمة جزئية وقد تبين
من الاقترانات ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية هو مؤلفة
من جزئية ومهملة منها اربعة من كبرى جزئية وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى
جزئية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالابيض والحي والانسان فالحدود التي يلزم فيها
السلب الكلي فالابيض والحي وغير الباقي والابيض وينبغي ان نضيف هذه الستة عشر الاقترانات
الجزئيات موجبات سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة المهملات موجبتان
سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة الجزئيات كبرى جزئية وصغرى مهملة
موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة المهملات كبرى مهملة وصغرى جزئية
موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة وههنا ينقطع الكلام في الشكل الثاني

ويجب ان يتبع



الشكل الثالث

ويجب ان يتبع بالنظر في الشكل الثالث ويجري على الرسم في تعديد الاقترانات القياسية
وغير القياسية فنقول ان عدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل ستة كليتان
واربعة جزئية وينبغي ان يعلم ان الاقترانات الكلية انما صيرت كلية اما من قبل ان
مقدمتيها كليتان او من قبل ان النتيجة كلية والجزئية انما صيرت جزئية اما من قبل
ان احدى مقدمتيها جزئية او من قبل ان نتيجتها جزئية وكذلك المهملة فالضرب الاول
من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ونتيجته تظهر ويكمل بعكس
الصغرى ورد الاقتران الثالث من الشكل الاول بعينه قولنا آ على كل ب وج كل ب فا
على بعض ج وذلك ان الصغرى تنعكس فيصير ب على بعض ج و آ على كل ب فا على
بعض ج فارسطوطاليس يريد ما في هذا الشكل استعمال الافتراض وهو ان يفرض من الوسط
شيئا جزئيا والسبب الذي من اجله استعمل الافتراض هو انه لما كان في الشكل الثالث
يكون اقتران قياسي من موجبتين كليتين وكانت النفس لا يدعي برهانا ان يكون موجبة
جزئية عن موجبتين كليتين وكانت النفس لا يدعي برهانا ان يكون موجبة جزئية عن موجبتين
كليتين فلهذا ما احتاج الى ان يستعمل الافتراض وتبين ان المحمول على بعض الموضوع
والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية وهذا يكمل بعكس
الصغرى ويرجع الاقتران الى الاقتران الرابع من الشكل الاول بعينه قولنا آ ولا على شيء من ب
وج على كل ب فا ليست على بعض ج وذلك ان المقدمة القابلة ب على بعض ج و آ ولا على شيء
من ب فا ليست على بعض ج وقد تبين ذلك بالافتراض ايضا والضرب الثالث من كبرى
موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ويظهر نتيجته بعكسين بعكس الكبرى

والنتيجة بمنزلة قولنا آ على بعض ب وج على كل ب فآ على بعض ج فاذا عكست آ على بعض
ب صارت ب على بعض آ وج على كل ب فيصير ج على بعض آ وهذه ينعكس فيصير آ على بعض ج
والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ويظهر
نتيجته بعكس الصغرى بمنزلة قولنا آ على كل ب وج على بعض ب فآ على بعض ج فاذا عكست
الصغرى يصير ب على بعض ج وآ على كل ب فآ على بعض ج وثامسطيوس يعتقد هذا
ثالثا والذى قبله رابعا والضرب الخامس من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية
ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ ليس على بعض ب وج على كل ب فآ ليس على بعض ج
ولا طريق الى اظهار النتيجة بالعكس لان الكبرى فيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية والصغرى
ان انعكست صار القياس من جزئيتين وارسطوطاليس بينه بالخلف على هذه الصفة
يقول ان لم يكن نتيجته سالبة جزئية فليكن موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ج ويضاف
اليه ج على كل ب فيصير آ على كل ب وقد كانت ليست على بعضها وهذا اشنع فآ اذن
ليست على بعض ج وهذا الضرب يعده باوفرسطس سادسا لا خامسا والضرب السادس
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ويظهر نتيجته بعكس الصغرى وهذا بمنزلة
قولنا آ ولا على شىء من ب وج على بعض ب فآ ليست على بعض ج وذلك ان المقدمة
القائلة ج على بعض ب ينعكس على مقدمة القائلة ب على بعض ج وآ ولا على شىء من ب فآ
ليست على بعض ج وباوفرسطس يجعل هذا الصنف خامسا لا سادسا والضرب السابع
وهو من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة وصورته صورة الضرب الرابع والضرب
التاسع وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية وصورته كصورة الضرب الخامس

والضرب الثامن

والضرب العاشر وهو من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة وصورته كصورة
الضرب السادس وههنا ينقطع الكلام فى الاقترانات القياسية فاما الاقترانات
الغير القياسية فعدها ستة وعشرون اقترانا اثنان كليا واربعة جزئية واربعة
مهملة واربعة كلية وجزئية واربعة كلية ومهملة وثمانية جزئية ومهملة فالضرب الاول
من الكليات من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التى يلزم بها الايجاب
الكلى فالحى والفرس وغير الباقى واما الحدود التى يلزم فيها الايجاب الكلى فالحى والفرس
والانسان والوسط الفرس واما الحدود التى يلزم فيها السلب الكلى فالحى وغير الباقى
والانسان والوسط الانسان والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية
اما الحدود التى يلزم فيها السلب الكلى فهى الغراب والثلج والبياض والوسط البياض فاما
الحدود التى يلزم فيها الايجاب الكلى فانها لا يوجد من قبل ان السالبة الجزئية فى المادة الممكنة
يصدق مع الموجبة الجزئية فيصير قوة الاقتران قياسى ينتج سالبا جزئيا وهو الاقتران الذى
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وهذا الضرب الخامس من هذا الشكل
وكان يلزم ان ينتج اقتران قياس النقيضين وهذا مع الا انها وان كانت يصدق
المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فهى فى المادة الممتنعة يصدق مع السالبة الكلية فيصير
الاقتران من سالبتين ولا ينتج والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
جزئية اما الحدود التى يلزم فيها الايجاب الكلى فالنامى والانسان والحى والوسط النامى
واما الحدود التى يلزم فيها السلب الكلى فغير موجودة من قبل ان السالبة الجزئية يصدق
مع الموجبة الجزئية فيصير قوة الاقتران قوة اقتران قياسى ينتج موجبة جزئية وهو الذى من كبرى

موجبة كلية وصغرى موجبة وهذا لا ينتج جزئية وهو الرابع من هذا الشكل فلو وجدت
حدود ينتج السلب الكلي يلزم اقترانا تاما قياسا النقيضان لكنها وان كانت في المادة الممكنة
يصدق مع الموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة يصدق مع السالبة الكلية فيحصل الاقتران
من سالبتين والضرب الخامس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود
التي يلزم فيها السلب الكلي فهي الحي والعلم والماتق والتي يلزم فيها الايجاب الكلي فهي الحي والانسان
والماتق والوسط الماتق والضرب السادس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية
اما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والعلم والماتق والوسط الماتق والضرب السابع من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
مهملة والضرب التاسع من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب العاشر من كبرى
موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية وهي مساو للضروب التي استعملت فيها بدل المهملة الجزئية
والحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي والسلب الكلي واحدة وقد بقي علينا في الاقترانات غير
القياسية ستة عشر اقترانا اربعة جزئية واربعة مهملة وثمانية جزئية ومهملة منها
اربعة من كبرى جزئية وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى جزئية والمسلك الذي
يقترن بها في قرن واحد من قبل ان الحدود التي يلزم الايجاب الكلي واحدة وكذلك السلب الكلي
اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والانسان والابيض والوسط الابيض
والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي وغير النامي والابيض ونحن نصفها
الجزئيات موجبتان سالبتان المهملات موجبتان سالبة وموجبة سالبتان
موجبة وسالبة الجزئيات والمهملات كبرى جزئية وصغرى مهملة كبرى مهملة

وصغرى جزئية

وصغرى جزئية موجبتان سالبتان موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة
وسالبة ههنا ينقطع الكلام في الشكل الثالث ومن بعد هذا ياخذ وسلوكنا
في ايراد الاشيا التي يعم الاشكال باسرها ويقول الاول منها هو ان سالبتين او مهملتين
او جزئيتين لا يكون قياس من قبل انه لا يلزم عنها شيء من الاضطرار والثاني هو ان
الاقترانين الذين احدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية والآخر من كبرى
موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية الذين اخرجهما من ان يكونا قياسين وقد يتم فيهما
ان يكونا قياسين بوجه من الوجوه اما الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
كلية فيكون قياسا في الشكل الاول بعكس المقدمتين جميعا وفي الشكل الثالث بعكس
الصغرى اما في الاول فعلى هذه الصفة ح ولا على شيء من ب و ب على بعض آ فح
ليست على بعض آ واما في الشكل الثالث فعلى هذه الصفة ح ولا على شيء من ب و آ
على كل ب فح ليست على بعض آ واما الذي من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية
اما في الشكل الاول فيجري على هذه الصفة ح ولا على شيء من ب و آ على بعض ب فح
ليست على بعض آ وقد جرت عادة المفسرين ان يسموا هذه الاقترانات المشبهة القياسية
وذلك لانها ينتج غير المطلوب وهذا هو الفرق بينها وبين الاقترانين الذين في الشكل الثاني
والثالث الذين ينتجان بعكس النتيجة وذلك ان تينك وان ينتجا غير المطلوب فعند
عكس النتيجة ينتجان المطلوب فاما هذه فلا طريق الى عكس نتيجتها اذا كانت سالبة جزئية
والثالث هو ان المقاييس المهملة والمقاييس الجزئية واحدة اذا كانت المقدمة المهملة والمقدمة
الجزئية واحدة ومن بعدهما الاشتراكات التي يعم الاشكال باسرها اخذ في ان يورد

الاشتراكات التي بعم الشكل الثاني والثالث فهو يقول ان هذين الشكلين يشتركان في ان
نتايجهما يظهر لزومها للمقدمات ويصير كاملة اما بالعكس او ببرهان الخلف او بالجميع فهذا
ما يشترك فيها الشكل الثاني والثالث والضربان الجزئيان من شكل الاول ويقول انها
بأسرها مفتقرة محتاجة الى الضربين الاولين من الشكل الاول وذلك ان ذينك الضربين
يجريان مجرى الملكين في المقاييس وهما الاثنان اللذان في الفطر وذلك ان مقاييس
الشكل الثاني اما الكليات فيظهر بردها الى الضرب الثاني من شكل الاول واما
الجزئيات فيردها الى الضرب الرابع من الشكل الاول واما الشكل الثالث فيظهر نتايجه
بردها الى الضربين الجزئيين من الشكل الاول فاما الضربان الجزئيان من الشكل الاول
فيظهر نتايجهما اكثر اذا استعمل فيها برهان الخلف وعنى ما برهن نتايجهما بينتان
بالضربين الكليين من الشكل الثاني وهذه فيظهر نتايجهما بردها الى الضرب الثاني
من الشكل الاول فاذن جميع الضروب القياسية ما سوى الطرفين الكليين من الشكل
الاول مفتقرة محتاجة الى الشكل الاول وههنا يقطع الاسكندر وانبوت الحديث
القراه ويمون الباقي الجزء الذي لا نقرأ نا ما نحن فلنجز على سنن ارسطوطاليس ولننظر
في صورة القياس في المادة الضرورية وارسطوطاليس يورد الوفاق بين المقاييس الضرورية
والمقاييس الوجودية والخلاف بينهما ويقول ان الخلاف بينهما من قبل المادة وذلك
ان مادة تلك المقدمات الوجودية ومادة هذه المقدمات الضرورية والوفاق بينهما
هو ان الشروط التي بها يتم القياس الوجودي بها بعينها يتم القياس الضروري وعدد الضروب
القياسية فيهما واحد ففي الشكل الاول اربعة كليان وجزئيان وفي الشكل الثاني اربعة كليان

وجزئيان

وجزئيان وفي الشكل الثالث ستة كليان واربعة جزئية وعدد نتايجها واحد والاشياء التي تظهر
بها النتايج واحدة وعكس السالبة الكلية فيهما واحد وكذلك معنى المقول على الكل ولا على شيء
منه والنتايج التي يظهرها العكس والمقدمات وجودية لا طريق الى اثباتها بالخلف وهو في الضرورية
من قبل انهما يثبت بالخلف ونقيض النتيجة احتجنا الى استعمال قياس مؤلف من ضروري وممكن
وهذا لم يعلمنا ارسطوطاليس بعد لكن اظهار ما تم بالافتراض في الشكل بعينه التي هي فيه
وهذا بان نفرض من الوسط ما لا يقال عليه الاصغر في الشكل الثالث فيظهر بذلك ان نتيجة
سالبة جزئية وههنا ينقطع الكلام في المقاييس الضرورية ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس
في الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات المختلطة من وجودي وضروري وهو يبتدئ
بالنظر في المقاييس الكائنة في الشكل الاول وهو يفيدنا اولا القانون الذي به يعلم متى يكون
النتيجة ضرورية ومتى يكون وجودية ومتى كانت الكبرى ضرورية والصغرى وجودية فالنتيجة
ضرورية ومبلغ العدد المقدمات القياسية في الشكل الاول عشية الاول منها من كبرى موجبة
كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية فالنتيجة موجبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا آ على كل ب
من الاضطرار وب على ج وجودا فا على كل ج من الاضطرار من قبل ان ج واحد من ب
والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية والنتيجة موجبة كلية وجودية
بمنزلة قولنا ا على ج وجودا وب على كل ج من الاضطرار فا على كل ج وجودا من قبل ان ج
واحد من ب والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية ومن صغرى موجبة كلية
وجودية النتيجة سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ا ولا على شيء من ب من الاضطرار وب على
كل ج وجودا فا ولا على شيء من ج من الاضطرار من قبل ان ج واحد من ب والضرب الرابع

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية والنتيجة سالبة وجودية بمنزلة قولنا
ا ولا على شئ من ب وجودا و ب على كل ج من الاضطرار فا ولا على شئ من ج وجودا من قبل ١٤
ان ج واحدة من ب والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية بمنزلة
قولنا ا على كل ب من الاضطرار و ب على بعض ج وجودا فا على بعض ج من الاضطرار لان ج
واحد من ب والضرب السادس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية
والنتيجة موجبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار
فا على بعض ج وجودا لان ج واحدة من ب والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى
موجبة جزئية وجودية والنتيجة سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب من الاضطرار
و ب على بعض ج وجودا فا ليست على بعض ج من الاضطرار لان ج واحدة من ب والضرب الثامن
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة سالبة جزئية وجودية
بمنزلة قولنا ولا على شئ من ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار فا ليست على بعض ج
وجودا لان ج واحدة من ب فهذه هي ضروب الشكل الاول فاما ضروب الشكل الثاني فمنها
الاول منها من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ضرورية
وهذا الضرب يكمل ويظهر نتيجته بعكس السالبة الكلية بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب من
الاضطرار و ا على كل ج وجودا فب ولا على شئ من ج من الاضطرار والضرب الثاني من كبرى سالبة
وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب
وجودا وليس ا على كل ج من الاضطرار فب ولا على شئ من ج وجودا وهذا الضرب يكمل بعكس
السالبة الكلية الوجودية والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية

وجودية



وجودية ينتج سالبة وجودية بمنزلة قولنا ا على كل ب من الاضطرار و ا ولا على شئ من ج
وجودا فب ولا على شئ من ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الوجودية
وعكس النتيجة والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج
سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا و ا ولا على شئ من ج من الاضطرار فب
ولا على شئ من ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية وعكس النتيجة
والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ضرورية بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب من الاضطرار و ا على بعض ج وجودا فب ليست على
بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الضرورية والضرب السادس
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية
بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب وجودا و هي على بعض ج من الاضطرار فب ليست على بعض ج
وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الوجودية والضرب السابع من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية وجودية وهذا الضرب بالحد
وهي الحيوان والانسان والابيض فالحيوان على كل انسان من الاضطرار وهو ليس على
بعض الابيض وجودا فالانسان ليس على بعض الابيض وجودا والضرب الثامن من كبرى
موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ضرورية اما ارسطوطاليس فيعتقد ان نتيجته سالبة
جزئية وجودية بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا و هي ليس على بعض ج من الاضطرار فب
ليست على بعض ج وجودا واما الاسكندر فيعتقد ان نتيجته سالبة جزئية ضرورية وهذا الضرب

يبين بالحدود السابقة في الضروب التي تقدّم فهذه هي الضروب القياسية التي في الشكل الثاني
فاما الضروب القياسية التي في الشكل الثالث فاثنا عشر ضربا الضرب الاول منها من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا آ على كل ب من الاضطرار
وح على كل ب وجودا فا على بعض ح من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية
الوجودية والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة جزئية
ضرورية بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا وح على كل ب من الاضطرار فا على بعض ح من الاضطرار
وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى والنتيجة والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية
وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ ولا على شئ من ب من الاضطرار
وح على كل ب وجودا فاليس على بعض ح من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة
الكلية الوجودية والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية
ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا آ ولا على شئ من ب وجودا وح على كل ب من الاضطرار
فاليس على بعض ح وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الضرورية والضرب الخامس
من كبرى موجبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية وجودية
بمنزلة قولنا آ على بعض ب وجودا وح على كل ب من الاضطرار فا على بعض ح وجودا وهذا الضرب
يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى
موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا وح على كل ب
من الاضطرار فا على بعض ح من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة
والضرب السابع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية

بمنزلة قولنا



بمنزلة قولنا آ على كل ب من الاضطرار وح على بعض ب وجودا فا على بعض ح من الاضطرار وهذا
الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثامن كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى جزئية
ضرورية ينتج موجبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا وح على بعض ب من الاضطرار
فا على بعض ح وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب التاسع من كبرى
سالبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا
آليس على بعض ب من الاضطرار وح على بعض ب وجودا فاليس على بعض ح وجودا وهذا
الضرب يبين بالحدود التي يتضح بها هي المنقبضان والحي والانسان والحي الاوسط الحي والفرس
الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ضرورية بمنزلة قولنا آ ولا على شئ من ب من الاضطرار وح على بعض ب وجودا فاليس على
بعض ح من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثاني عشر من كبرى
سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا
آ ولا على شئ من ب وجودا وح على بعض ب من الاضطرار فاليس على بعض ح وجودا
وح على بعض ب من الاضطرار فاليس على بعض ح وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس
الصغرى منه فقد اتينا على تعديد الضروب القياسية الكائنة من مقدمتين مختلطين
في الشكل الثالث وبالجملة في الاشكال الثلثة وبينا اي الاقترانات بنتيجتها ضرورية
وايها نتيجتها وجودية فاما ثامسطيوس وجماعة من المفسرين الجلة فيعتقدون ان نتائجها
باسرها وجودية لانهم يعتقدون ان النتيجة يتبع اخس ما في المقدمات في الكمية والكيفية
والجهة وارسطو من بعد ذلك ياخذ في تعليمنا صورة القياس في المادة الممكنة وكان

الممكن اسما مشتركا يقع على معان كثيرة فهو يذكر المعنى الذي كلامنا فيه ويقولون ان الممكن الذي
كلامنا فيه هو الذي ليس بضروري وان فرض وجوده لم يلزم منه محال وهذا هو الممكن الخاص
اعني الذي هو غير موجود ويمكن فيه ان يوجد ويمكن ان لا يوجد وفي ذلك انه ان لم يكن
ليس بضروري فهو ضروري وما كان ضروريا فهو غير ممكن ومن بعد ذكره الممكن الذي
كلامهم فيه يعلمنا عكسه فيقولون ان العكس الممكن هو اشتراك مقدمتين في حدودهما
والصدق والخلاف في الكيفية بمنزلة قولنا ممكن ان يوجد كل انسان كاتبا ممكن ان لا يوجد
كل انسان كاتبا وبالجملة العكس الممكن وهو صدق السالبة مع الموجبة كلية كانتا او جزئية
او مهملة واعني بالسالبة لا سالبة الممكن لكن السالبة الممكنة التي هي موجبة معنى ثم من بعد
تعليمه عكس الممكن المطلق يقسم الممكن ويعلمنا عكوس الخاص لكل واحد من اقسامه وهو يقسم
الى ثلثة اقسام الى الممكن الذي على الاكثر بمنزلة قولنا كل انسان ذو خمس اصابع وهو الذي
سببه الطبيعة وفي الشان الطبيعة يعلمنا من مني الانسان انسانا وقد يجوز ان لا يفعل الطبيعة
من مني الانسان انسانا لقلة موافقة المادة والى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الروية
بمنزلة التصرف في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك والى الممكن الذي على الاقل
وهو الذي يكون في الندرة بمنزلة تكون الحر في الشتاء والبرودة في الصيف فاما عكس الممكن الذي
على الاكثر فهو اشتراك مقدمتين في حديهما واختلاف الكيفية وبقاء الترتيب الصدق في اعني
ان الممكن ان يوجد فيه يصدق مع ممكن ان لا يوجد سوى ان امكان الوجود فيه اكثر من امكان ان
لا يوجد والذي على التساوي فهو الذي امكان الوجود واللاوجود بالسواء والذي على الاقل
فهو الذي امكان الوجود فيه اقل من امكانه ولما كان الممكن الخاص ينقسم الى ثلثة اقسام

الفحص

فحص القسم الذي منه وعليه يكون القياس ويقولون ان الممكن الذي على الاكثر من قبل ان
الذي على التساوي غير محصل والذي في الندرة فهو غير هام والقياس يكون على الاكثر الذي
والمحصلة ومن فراغ ارسطوطاليس من هذه الاشياء ياخذ في تعليمنا صورة القياس في
المادة الممكنة وهو يبدئ بتعليمنا ذلك في الشكل الاول ويقولون ان عدد الضروب القياسية
في الشكل الاول ثمنية اربعة منها كاملة واربعة منها غير كاملة الاول منها من كبرى موجبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة نتيجته كلية ممكنة بمنزلة ا ممكن ان يوجد لكل ب و ب
ممكن ان يوجد لكل ج فا ممكن ان يوجد لكل ج والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية
وصغرى موجبة كلية نتيجته سالبة كلية ممكنة بمنزلة قولنا ا ممكن ان لا يوجد لكل ب
و ب ممكن ان لا يوجد لكل ج فا ممكن ان لا يوجد لكل ج والضرب الثالث من كبرى موجبة
كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا ممكن ان يوجد لكل ب
و ب ممكن ان يوجد لبعض ج فا ممكن ان يوجد لبعض ج والضرب الرابع من كبرى
سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا
ممكن ان لا يوجد لكل ب و ب ممكن ان يوجد لبعض ج فا ممكن ان لا يوجد لبعض ج
والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية
ممكنة بمنزلة قولنا ا ممكن ان لا يوجد لشيء من ب و ب ممكن ان لا يوجد لشيء من ج
فا ممكن ان لا يوجد لشيء من ج وهذا الضرب غير كامل وانما يكمل بعكس الصغرى عكس
الممكن والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج
موجبة كلية ممكنة بمنزلة قولنا ا على بعض ب بالامكان و ب ولا على شيء من ج بالامكان

فا على كل ج بالامكان وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى العكس الممكن والضرب السابع من كبرى
سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة مثال ذلك قولنا ا
ولا على شيء من ب بالامكان وب ليس على بعض ج بالامكان فا ليس على بعض ج ما
بالامكان فا ليس على بعض ج بالامكان وهذا الضرب يظهر بعكس الصغرى العكس الممكن
والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة مثال ذلك
قولنا ا على كل ب بالامكان وب ليست على بعض ج بالامكان فا على بعض ج بالامكان
وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى العكس الممكن وهذه هي ضروب الشكل الاول المنتجة
فاما باقي الضروب وكلها غير منتجة لانها عند نقلها في المواد يلزمها الايجاب الكلي والسلب
السلب الكلي وهذان ضدان ومن بعد هذا ناخذ في النظر في المقاييس المؤلفة
من ممكن ووجودي ويبلغ عدد الاقترانات القياسية المنتجة في هذا الشكل
اثني عشر اقترانا وجميع نتايجها ممكنة سوى المقاييس التي كبراها سالبة كلية وجودية فانها
ينتج سالبة الاضطرار بحسب ما قاد اليه البرهان الخلف الضرب الاول من كبرى موجبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية ممكنة مثال ذلك قولنا ا على كل ب بالامكان
وب على كل ج وجودا فا على ج بالامكان لان ج واحدة من ب وهذا الضرب كامل
والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ممكنة
مثال ذلك قولنا ا ولا على شيء من ب بالامكان وب على كل ج وجودا فا ولا على شيء من ج بالامكان
لان ج واحدة من ب وهذا الضرب كامل والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة مثال ذلك قولنا ا على كل ب بالامكان

وب



وب على بعض ج وجودا فا على بعض ج بالامكان لان ج واحد من ب وهذا الضرب كامل
الضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ممكنة مثال ذلك قولنا ا ولا على شيء من ب بالامكان وب على بعض ج وجودا فا ليست على
بعض ج بالامكان لان ج واحدة من ب فهذه هي الضروب التي كبراها ممكنة وصغراها
وجودية وجميعها كاملة وقبل ان يعلمناه عن الضروب التي كبراها وجودية وصغراها ممكنة
بين انه متى كان لنا مقدم وتال لازم له من الاضطرار وكان المقدم بحال ما من الاحوال
اعني ضروريا او ممكنا او كذبا غير محال فان التالي ينبغي ان يكون بهذه الصفة بعينها
ا و ب وليجعل ا هي المقدم وب هي التالي فان كانت ا ممكنة فان ب ينبغي ان يكون
ممكنة فان لم يكن بهذه الصفة فانه يلزم ان يكون ا ممكنة وغير ممكنة اما ممكنة فلانها
مفروضة هكذا واما غير ممكنة فبحسب العكس الكاين مع التضاد وفي ذلك ان يرفع التالي
برفع المقدم وارسطوطاليس يجعل الالف مكان المقدمات والباء مكان النتيجة فيقول
انه ان كانت المقدمات بحال ما فيجب ان تكون النتيجة بتلك الحال بعينها واذ قد تقدم منا
هذا الاصل فلنعد الى سبيلنا فنقول والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة مثال ذلك قولنا ا على كل ب وجودا
وب على كل ج بالامكان فا على كل ج بالامكان فان لم يكن هكذا فليكن ا من الاضطرار
ولا على شيء من ج ولننقل المقدمة القايلة ب على كل ج بالامكان ولنجعلها وجودا وهذا كذب
الا انه غير محال ونعمل القياس هكذا ا ولا على شيء من ج من الاضطرار وب على كل ج
وجودا فا ليست على بعض ب من الاضطرار وقد كانت على كلها وجودا وهذا محال

فاذن آ على كل ج بالامكان وهذا الحج لم يجب عن المقدمة المنقولة التي هي كذب غير محال فبقي
ان يكون وجوبه عن نقيض النتيجة المفروضة وههنا يقول ارسطوطاليس ان المقدمات الكلية
المحمولة فيها ينبغي ان يوجد دايما لا في زمان ما وذلك انه اخذ في زمان ما صار الضرب الثاني من الشكل
الاول يلزم منه الاضداد وهذا اشنع مثل قولنا الانسان موجود في كل متحرك اذا لم يتحرك سوا
والمتحرك ممكن في كل فرس فالانسان من الاضطرار ولا على شيء من الفرس وايضا الحي في كل متحرك
وجودا والمتحرك ممكن في كل انسان فالحي على كل انسان من الاضطرار والمفسرين يزعمون ان المقدمات الكلية
مناسبها الزمان الدايم والجزئية زمان ما وبهذا اعلم ضعف هذا الموضع لحاجة الى نقل الممكنة الى الوجودية
والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار
وهذه النتيجة يدعى بصفة الممكن لانها تفعل بصفة فعل الممكن بمنزلة قولنا آ ولا على شيء
من ب وجودا وب على كل ج بالامكان فآ ولا على شيء من ج بالامكان وهذه النتيجة تتبين بالخلف
وذلك انه ان لم يكن آ ولا على شيء من ج بالامكان فليكن على كلها من الاضطرار ولتنقل المقدمة
القابلة ب على كل ج بالامكان ولنجعلها وجودية ولنعمل القياس هكذا آ على كل ج من الاضطرار
وب على كل ج وجودا فآ على بعض ب من الاضطرار وقد كانت ولا على شيء منها وجودا هذا
فاذن آ ولا على شيء من ج ليس من الاضطرار والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وجودا
وب ولا على شيء من ج بالامكان فآ ليس من الاضطرار على شيء من ج وهذا الضرب يتبين
بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف وهذا العكس يبقى الاقتران في الشكل بعينه
وانما عرض من ان يكون غير قياس فاما العكس المطلق فانه يرده من شكل الى آخر وذلك

ان الصغرى



ان الصغرى اذا عكست بالعكس الممكن عاد هذا الاقتران الى الاقتران السادس وهذا
كان ينتج سالبة الاضطرار فلهذا اذن بهذه الصفة والضرب الثامن من كبرى موجبة
كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس
الممكن وبرهان الخلف بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا وب ولا على شيء من ج بالامكان
فآ على كل ج بالامكان وذلك انه عند ما يعكس الصغرى يعود الاقتران الى الضرب الخامس
وينتج موجبة كلية ممكنة فنتيجة هذا الاقتران موجبة كلية ممكنة والضرب التاسع من كبرى
موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة
قولنا آ على ب وجودا وب على بعض ج بالامكان فآ على بعض ج بالامكان وهذه النتيجة
يتبين بالخلف بان يوخذ نقيض النتيجة وننقل الصغرى من الامكان الى الوجود والضرب
العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار
جزئية وهذه النتيجة يتبين بالخلف بان يوجد النقيض النتيجة وينقل الصغرى من الامكان
الى الوجود وهذا كذب غير محال والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف وذلك
ان عند عكس الصغرى يرجع هذا الاقتران الى الضرب العاشر ونتيجته سالبة الاضطرار جزئية
فنتيجة هذا الاقتران يجب ان يكون سالبة الاضطرار جزئية والضرب الثاني عشر من كبرى موجبة كلية
وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن
وبرهان وذلك ان عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران الى الاقتران
التاسع وقد كان ينتج موجبة جزئية ممكنة فهذا اذن بهذه الصفة فهذه هي الاقترانات

القياسية الكاينة من خلط الوجودي والممكن ومن بعد هذا ياخذ في تعليمنا عن المقاييس
الكاينة من خلط الضروري والممكن وعدد هذه القياسات اثنا عشر كعدد المقاييس الكاينة
من خلط الوجودي والممكن ونتايجها باسرها ممكنة سوى المقاييس التي كبراها سالبة ضرورية
فان نتيجتها سالبة وجودية الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية
ضرورية ينتج موجبة كلية ممكنة وهذا الضرب كامل والضرب الثاني من كبرى سالبة ممكنة
وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ممكنة وهو كامل والضرب الثالث من كبرى
موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة جزئية ممكنة وهذا الضرب كامل
والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية
ممكنة والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة
كلية ممكنة بالخلف والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية
ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف والضرب السادس
من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية بعكس
الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى
موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية ويتضح بالخلف والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبالخلف
والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة
ويتضح بالخلف والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بالخلف وبعكس الصغرى العكس الممكن والضرب الحادي عشر

من كبرى



من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية ويتضح
بالخلف والثاني عشر من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة
جزئية ممكنة ويتضح بعكس الصغرى العكس وبالخلف فهذه هي الضروب الكاينة في الشكل الاول
من خلط الضروري والممكن وارسطوطاليس ياخذ في تعليمنا من بعد ذلك المقاييس
الممكنة في الشكل الثاني وهو انه لا يكون قياس في الشكل الثاني من ممكنتين لا موجبتين ولا
سالبتين ولا موجبة وسالبة لان السلب ينقلب فيصير موجب بحسب العكس الممكن وكذلك
الموجبة سالبة فيصير جميع المقاييس في الشكل الثاني الكاينة من ممكنتين موجبتين وقد اتضح
انه لا يكون اقتران قياسي في الشكل الثاني من موجبتين فاما ارسطوطاليس فيقول انه لا ينتج
المقاييس في هذا الشكل اذا كانت المقدمات ممكنة من قبل ان السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس
ومقاييس هذا الشكل انما يكمل نتايجها بعكس السالبة الكلية وهو يبين ان السالبة الكلية الممكنة
لا ينعكس بثلاث بيانات البيان الاول يجري على هذه الصفة ان كانت سالبة كلية ينعكس على
ذاتها لزم من ذلك ان ينعكس الموجبة الكلية على ذاتها وهذا خلاف الحق بمنزلة قولنا
آ ممكن ان يكون ولا شيء من ب وهذه تصدق معها ان آ ممكن ان يكون على كل ب فان
انعكس على تلك القضية القايلة ب ولا على شيء من آ انعكس على هذه القضية القايلة ب
على كل آ وهذا خلاف الصواب والبيان الثاني من الامور هو ان كان ولا واحد
من الناس يمكن ان يوجد ابيض فالعكس الصحيح هو ان بعض الابيض ليس بانسان من
الاضطرار لا القول بانه ولا واحد من الابيض يمكن ان يكون انسانا والبيان الثالث
هو ان دام دايم تبينها بالخلف لم يمكنه فاما ثاوفرسطوس فزعم ان السالبة الكلية الممكنة

بيان ثاوفرسطس في ان السالبة الكلية الممكنة تنعكس

الممكنة تنعكس على ذاتها ويأخذ في بيانها بالخلف ويقول ان كانت آ ممكن ان لا يوجد لشيء
من ب فب ممكن ان لا يوجد لشيء من آ والبيان على ما التزمنا ان لم يكن ممكنا هكذا فليس ممكن
ان لا يوجد لشيء من آ وهذه يصلح مع ما ب من الاضطرار على بعض آ وهذه تنعكس فيصل آ
من الاضطرار على بعض ب وقد كانت ممكنة ان لا يوجد بكلها وهذا خلف وهذه الحجة
قولنا ليس ممكن فممكن انه ان لا يوجد ب لشيء من آ وارسطوطاليس يفسد هذه الحجة
بان يرى النقيض لم يوضع على ما يجب في ذلك اذ ليس نقيض ممكن ان لا يوجد الذي
مقام ليس ممكن من الاضطرارات لان هذه يتبين لا يصلح ان يوجد من الاضطرارات يوجد في
البعض صادقة معها حسب الكل من الاضطرارات لا يوجد في البعض فاما الموجبة الجزئية الفردية
فلانها لا تنعكس لا تناقض فلا يتم البيان بالخلف فلا يصح السالبة الكلية الممكنة وارسطوطاليس
من بعد هذا يأخذ في تعليمنا الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في
الشكل الثاني ومبلغ عدد الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني
ومبلغ عدد الاقترانات القياسية ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وبعكس الكبرى العكس
المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة
الاضطرار بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس
المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج
سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة

وصغرى



وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة الاضطرار بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس
المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة
الاضطرار بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الممكن
والوجودي في الشكل الثاني ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس في ان يعلمنا خلط الممكن والضروري
في هذا الشكل ومبلغ عدد الضروب الناتجة في هذا الخلط ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس الصغرى
العكس الممكن والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج
سالبة وجودية كلية بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية
وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى
العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج
سالبة جزئية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة
وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى
العكس المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية
ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب
القياسية الكائنة من خلط الضروري والممكن في الشكل الثاني وارسطوطاليس يأخذ في تعليمنا
المقاييس الممكنة والمختلطة من الممكن والوجودي والممكن والضروري في الشكل الثالث في هذا
المقاييس الكائنة وهو يقول ان عدد الاقترانات القياسية الكائنة من مقدمات
ممكنة وصغرى موجبة كلية اثني عشر اقترانا اربعة كلية الاول منها من كبرى موجبة كلية

وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والثامن من كبرى سالبة كلية

وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والثالث من كبرى

سالبة كلية وصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والعكس المطلق وان بعة

من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية

ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة العكس والضرب الثامن كبرى سالبة جزئية وصغرى

سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبالخلف والضرب الثالث من كبرى

سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بالخلف ويجوز ان ينتج بعكس الكبرى العكس

الممكن والمطلق وعكس النتيجة انعكس المطلق والضرب الرابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى

سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والكبرى المطلق وعكس النتيجة وارجعة

من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول منها من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة

جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية

ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية

وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى المطلق والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية

وصغرى سالبة جزئية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن فهذه هي

الضروب الحاصلة في الشكل الثالث من مقدمات ممكنة الكليات

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف |
| [illegible] | سالبة | [illegible] | سالبة | ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى الممكن والمطلق وبالخلف |

سالبة



| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | سالبة | [illegible] | موجبة | ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف |
| [illegible] | موجبة | | سالبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى الممكن والمطلق بالخلف |
| | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق |
| [illegible] | سالبة | [illegible] | موجبة | ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق |
| كبرى | صغرى | كبرى كلية | وصغرى جزئية | |
| [illegible] | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وبالخلف |
| [illegible] | سالبة | | سالبة | ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق بالخلف |
| [illegible] | سالبة | | موجبة | ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس المطلق |
| | موجبة | | سالبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف |
| | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق |
| [illegible] | سالبة | [illegible] | موجبة | ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق |

كبرى جزئية وصغرى كلية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة |
| [illegible] | سالبة | | سالبة | ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف |
| [illegible] | سالبة | | موجبة | ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف |
| | موجبة | [illegible] | سالبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النقيض |
| | موجبة | [illegible] | موجبة | ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة |
| [illegible] | سالبة | [illegible] | موجبة | ينتج سالبة جزئية بالخلف |

ومن بعد ذلك يعلمنا ارسطوطاليس المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة ووجودية في هذا الشكل
ومبلغ عدد الاقترانات القياسية الكائنة في هذا الاختلاط في الشكل ثمنية عشر اقترانا ستة كلية الاول منها
من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس المطلق والخلف والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة
ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف والضرب الثالث
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس
الصغرى العكس المطلق وبالخلف والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة
كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب السادس من كبرى
سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس المطلق وستة من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وبالخلف والثاني
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية
بعكس الصغرى العكس الممكن وللمطلق وبالخلف والثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والرابع من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف
والخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة
والسادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وستة من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى موجبة

جزئية



جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والثاني من كبرى سالبة جزئية
وجودية وصغرى سالبة ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف والثالث
من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف والرابع
من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والخامس من كبرى موجبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة
كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والسادس من كبرى سالبة
جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية بالخلف فهذه هي الضروب الكائنة في
الشكل الثالث من خلط الوجودي والممكن ومن بعد هذا يعلمنا ارسطوطاليس الاقترانات القياسية
الكائنة في هذا الشكل من المقدمات الممكنة والضرورية ومبلغ عددها ثمنية عشر اقترانا
وصورتها كصورة التي تقدمتها ولهذا استغنينا عن اعادتها سوى ان التي فيها سالبة
كلية اضطرارية ينتج سالبة وجودية وممكنة وفي الاختلاط المقدم كانت ينتج سالبة الاضطرار
وههنا ينقطع الكلام في صورة القياس في الاشكال الثلثة في المواد باسرها الوجودية والضرورية
والممكنة مفردة ومختلطة وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك في تعليمنا اشياء كثيرة يستعملها فيما قيل
في صورة القياس وهذه المعاني عددها اربعة الاول منها ان الاشكال ثلثة وان جميع المقاييس
ينتهي الى الضربين الاولين من الشكل الاول القرانية الجزئية والتي بالخلف والثاني ان القياس لا بد فيه من مقدمة
كلية ومقدمة موجبة والثالث ان القياس البسيط انما يكون من مقدمتين وثلثة حدود وحد اوسط
والرابع ان النتيجة يشبه اخسها في المقدمات وهو يبتدي بالمطلوب الاول ويبين ان جميع المقاييس

يرتقى الى الضربين الكليين من الشكل ويقول ان القياس اما ان يكون جزئيا او شرطيا او يجرى على طريق الخلف
فالقياس الجزئي لا يتم من مقدمة واحدة واقل ما يكون من مقدمتين بينهما وصلة وحد اوسط اما
ان يكون بين الطرفين فيكون الشكل الاول او فوقهما فيكون الشكل الثاني او تحتهما فيكون الشكل
الثالث فيتضح من ذلك ان الاشكال ثلثة وكل قياس جزئي انما يكون في واحد من الاشكال
الثلثة وقد يبين ان جميع الاشكال ثلثة وجميع ضروبها سوى الضربين الكليين من الشكل الاول
فاذن جميع المقاييس الجزئية انما يتضح بالضربين الاولين من الشكل الاول فاما التي بالخلف فهي مركبة
من الشرطي والجزم والذي يبين فيها انما هو الجزم وهذا هو نقيض النتيجة وذلك ان هذه انما تبين
كذبها في نقيضها والمقاييس الجزئية انما يكون في واحد من الاشكال الثلثة والاشكال الثلثة يرتقي
الى الضربين الاولين من الشكل الاول فاذا براهين الخلف باسرها يرتقي الى الضربين الاولين من الشكل
الاول وكذلك المقاييس الشرطية وذلك ان المقاييس الشرطية مركبة من شيئين من الوضع وما يتلو الوضع
والوضع هو المقدمة الشرطية وهذه ينقسم الى المقدم والتالي بمنزلة قولنا ان كان الانسان ناطقا
فهو ذو تمييز وما يتلو الوضع ينقسم الى الاستثناء والنتيجة والاستثناء بمنزلة قولنا فهو اذن ذو تمييز
والذي يتبين من ذلك انما هو الاستثناء وبيانه بالجزم وسائر المقاييس الجزئية يكون بواحد من الاشكال
الثلثة والاشكال الثلثة يتضح بالضربين الاولين من الشكل الاول فاذن جميع المقاييس الجزئية والتي
بالخلف والشرطية بكل ويتم بالضربين الاولين من الشكل الاول وينبغي ان يعلم ان المقاييس الشرطية
عددها خمسة اثنان منها متصلات ومعنى متصل هو ان الوضعية التالي فيها متصل بالمقدم ليس
بينهما حرف او غير ذلك والتالي حاما يلزم العموم والمساواة وهذه اما بوجود المقدم لوجود التالي او
برفع التالي يرفع المقدم بمنزلة قولنا ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود لكن الانسان

موجود



موجود فالحيوان موجود وبمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا فالضياء موجود لكن الضياء ليس
موجودا فليس النهار موجودا واثنان منفصلان ومعنى منفصل هو ان التالي فيها منفصل من المقدم
بحرف اما او مثل قولنا اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل وهذان اما برفع احدهما
يوجد الاخر واما بوجود احدهما يرتفع بمنزلة قولنا اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار
لكن النهار موجود فليس الليل موجودا وبمنزلة قولنا اما ان يكون الليل موجودا او النهار لكن ليس النهار
موجودا فالليل اذن موجود والخامس منها على طريق السلب وهو الذي الوضعية فيه تجرى على الطريق
السلب بمنزلة قولنا هذا ليس هو احمر واصفر لكن احمر فليس هو اصفر والمقاييس التي من المضاف فقوم
ادخلوها في الحملية وقوم في الشرطية وقوم قالوا انها صنف اخر والحق هو انها من الحملية والمقاييس التي
من المضاف هي التي يكون من النسبة وبالجملة في الاشياء التي فيها الاضافة بمنزلة قولنا ان حال كون
العدل في المدينة والانسان الواحد حال واحدة وكون العدل في المدينة يكون بحسب اعمال اجزائها
الخاصية فيكون العدل في الانسان ايضا يتم بحسب الافعال التي تخص اجزاءه وهذا يكون حمليا هكذا
حال العدل في الانسان هي حالة حال العدل في المدينة بصفة فلانية فحال العدل في الانسان
بتلك الصفة فاما المقاييس التي يشترك حد وحد فهي مقاييس شرطية وان كانت باكثر من ثلثة
بمنزلة قولك ان كان سقراط انسانا فهو ناطق وان كان ناطقا فهو حي وان كان حيا فهو جوهر
فان كان سقراط انسانا فهو جوهر فاما المقاييس الكائنة بالاستثناء فهي مقاييس حملية بمنزلة قولك
ان ما يحمل عليه الشجرة فقد يحمل عليه النبات فالشجرة محمولة على الدوحة فالنبات محمول على الدوحة
وتركيبه على طريق الحمل هكذا النبات على كل شجرة والشجرة على كل دوحة فالنبات على كل دوحة
فهذا كان في هذا المعنى ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في تعليمنا انه يحتاج في كل قياس الى

مقدمة كلية ومقدمة موجبة وهذا هو الباب الثاني فاما ان كل قياس فيحتاج مقدمة كلية فيتبين
على هذا الوجه ان لم يكن في قياس معنى الكل فحصل اما من جزئيتين او مهملتين او جزئية ومهملة
وهذا يلزمها الاضداد فليست اقترانات قياسية وبالجملة فالمقدمة الكلية هي عمدة في القياس
مصورة وعليه الاعتماد ومنها ينتج النتيجة وانما المقدمة الاخرى كالشاهدة الواصلة بحد المطلوب
وانما حاجة القياس الى مقدمة موجبة من قبل ان السؤال حين دعاه مباينة والقياس يحتاج الى حد
اوسط يربط بين الحدين اعني حدي المطلوب فلابد من مقدمة موجبة فهذا هو المطلب الثاني فاما
المطلوب الثالث فهو الذي يعلمنا ان كل قياس بسيط يحتاج الى مقدمتين وثلثة حدود
وبيانه يجري على هذه الصفة القياس انما هو نحو مطلوب المطلوب ليس يخلو ان يتبين بوسط واحد
او باوساط كثيرة فان يبين بوسط واحد كان القياس الكائن عليه بسيطا بمنزلة قولنا
الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان حيوان فان تبين باوساط كثيرة فليس يخلو ان
يكون الاوساط الكثيرة اخذة طولا او عرضا فان كانت طولا فمعلوم ان ذلك المطلوب
يتبين بمقاييس كثيرة يتضمن بعضها في البعض بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان
والحيوان جسم والجسم جوهر فالانسان جوهر وان اخذت عرضا فاما ان يكون كثيرة في العدد
او واحدة في الموضوع كثيرة في الحد او الكثيرة في الحد وحد بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق
حيوان فالانسان حيوان والانسان ماشي والماشي حيوان فالانسان حيوان فاما التي
اوسطها واحدة في الموضوع كثيرة في الحد فهي التي يكون وسط واحد الا انه يوضع تارة
بين الطرفين فيكون الشكل الاول وتارة اعلى منهما فيكون الثاني وتارة اسفل منهما فيكون
الشكل الثالث فيحصل من جميع ذلك ان القياس البسيط مؤلف من مقدمتين وحدود

ثلثة

ثلثة وارسطوطاليس يناسب بعد هذا بين الحدود والمقدمات وبين النتائج والمقدمات
ويقول ان الحدود ابدا تزيد على المقدمات بحد واحد والقانون في ذلك انه متى كانت المقدمات
اثنتين كانت الحدود ثلثا ومتى كانت المقدمات ثلثا كانت الحدود اربعا فاما النتائج
اما في القياس البسيط فانها بصفة المقدمات واما في المركبات فانها تزيد كثيرا على المقدمات
فهذا كاف في المطلوب الثالث والمطلوب الرابع فهو ان النتيجة مشبهة لاخس ما في المقدمات
وذلك ان المقدمات يجري مجرى العلة والنتيجة تشبه المعلول ويشابه العلة فينبغي ان يكون النتيجة
تشبه المقدمات فلان المعلول دون العلة في الشرف فينبغي ان يكون النتيجة اذا كانت معلولة
اقل في الشرف من المقدمات واخس ويجب ان يعلم ان النتيجة انما يتبع الاخس في الكمية والكيفية
حسب فاما في الجهة فلا وذلك انه يجب راي ارسطوطاليس اذا اتفق ان يكون المقدمات
بعضها وجودية وبعضها ضرورية فقد يجوز ان يكون النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية
وقد بان ذلك فيما سلف فاما ثاوفرسطس واوديمس وثامسطيوس وعدة من المفسرين
فيرون ان النتيجة يتبع ايضا الاخس في الجهة وقد اوردنا فيما سلف بعض حججهم وذكرنا ما يتحقق بحسب
صناعة المنطق وقد استوفينا الكلام في المطالب الاربعة التي وعدنا بالكلام فيها
وارسطوطاليس بعد ذلك يعدد اي المطالب يمكن بيانها بمقاييس كثيرة ولهذا ما يكون
بيانها سهلا وابطالها صعبا وايهما لا على ذلك فيه ولهذا اما يكون بيانها صعبا
وابطالها سهلا وبعد ذلك على طريق القانون ويقول ان المطالب عددها اربعة
ايجاب كلي وايجاب جزئي وسلب كلي وسلب جزئي اما الايجاب الكلي فبيانه يكون
بالشكل الاول وبالضرب الاول منه ولهذا ما يكون صعبا واما ابطاله فيكون في الاشكال

الفصل الثاني في طلب المقدمات والحد الاوسط

تلتها بالسلب الجزئي وبالسلب الكلي ولهذا اما يكون سهلا واما الايجاب الجزئي فيتبين في الاول
وفي الثالث ويبطل بالاول والثاني واما السلب الكلي فبيانه بالاول والثاني وابطاله في الاول
والثالث والسلب الجزئي يتبين بالاشكال كلها ويبطل بالاول حسب ارسطوطاليس بعد هذا
يرتقي الى فوق وينظر في صورتي الاثبات والابطال ويدعي ان الابطال اهون من الاثبات
وذلك ان المثبت يحتاج الى ان يدعي في اثبات المطلوب كذب نقيضه والمبطل فليس يحتاج الى شيء من ذلك
وههنا يختم الكلام في الفصل الاول من هذه المقالة ويشرع في تعليمنا الفصل الثاني وفي هذا الفصل
يعلمنا كيف يكتسب المقدمات والحد الاوسط بالغانقومسنا والسبب الذي دعاه الى ذلك هو انه لما كانت
صورة القياس في كل صورة يحتاج الى موضوع وكان موضوع الصورة القياسية انما هو للمقدمات وكانت
المقدمات ربما يكون عتيدة عند العقل او لا يكون واذا لم يكن احتاج العقل اولا الى تحصيل المقدمات
وثانيا الى نظمها نظما ينتج منها مطلوبه فارسطوطاليس علمنا اولا صورة القياس اذ كانت المقدمات
موجودة عند العقل وههنا يعلمنا الطريق التي بها يتوصل الى تحصيل المقدمات والحد الاوسط
وهو يبتدأ بقسمة الامور ويقول الامور اما ان يكون موضوعة حسب وهي الامور الشخصية
او محمولة حسب بمنزلة الاجناس العوالي او موضوعة ومحمولة بمنزلة المتوسطات وانواع الانواع
والسبب في قسمته لها الى هذه الاقسام هو ليعلمنا من اي الامور يستخرج الحد الاوسط ومن ايها
لا يستخرج وذلك ان الحد الاوسط لا يصلح ان يكون موضوعا حسب ولا محمولا حسب لانه
في الشكل الاول موضوع ومحمول موضوع على الاكبر ومحمول على الاصغر وفي الشكل الثاني
محمول على الطرفين جميعا وفي الثالث موضوع لهما جميعا ومن بعد قسمته للموجودات
التي منها وقفنا على استخراج الحد الاوسط من اي الامور يكون اخذ في تعليمنا

مطلوبه



مطلوبه هو استخراج الاوسط على اي وجه يكون ويقول انه ينبغي ان يوضع المطلوب الذي يروم اثباته
ويوصل الحدين اعني الى محموله وموضوعه وينظر في كل واحد منهما بان يحصل محمولاته وموضوعاته
والاشيا المباينة وينظر ايضا في المحمولات ايها منها جوهرية وخاصية وعرضية ويكون الاشيا
الماخوذة كلية لا جزئية فاذا فعل ذلك يمكن الانسان من استخراج مقدمات ينتج منها
المطالب الاربعة اما الايجاب الكلي فعلى هذه الصفة ان ينظر في الموضوع المحمول والمحمول الموضوع
فاذا وجد شيئا واحدا بالطبيعة يمكن الانسان من انتاج الايجاب الكلي ومثال ذلك ليكن المطلوب
الانسان حيوان ومحمول الانسان الناطق وموضوع الحيوان الناطق وهذان هما بالطبيعة واحد هو
فتعمل القياس على هذه الصفة الحيوان على كل ناطق والناطق على كل انسان فالحيوان
على كل انسان وهذا هو الضرب الاول من الشكل الاول واما الايجاب الجزئي فينتج بان
اخذ الموضوع لكل لكلا الطرفين جميعا فاذا وجدتهما واحدا بالطبيعة انتج ان الاكبر في
بعض الاصغر ومثال ذلك ليكن المطلوب الناطق حيوان وموضوع الناطق الانسان
وموضوع الحيوان الانسان وهذان شيء واحد بالطبيعة فيأتلف القياس على هذا الوجه
الحيوان على كل انسان والناطق على كل انسان فالحيوان على بعض الناطق وهذا هو الضرب الاول
من الشكل الثالث واما السلب الكلي فيتبين على هذا الوجه وهو ان ينظر في مباين المحمول
ومحمول الموضوع فان كان واحدا بالطبيعة انتج ان المحمول لا على شيء من الموضوع مثال ذلك
الحجر لا على شيء من الانسان فمباين الحجر الناطق وهو محمول على الانسان فيأتلف القياس على
هذا الوجه الناطق ولا على شيء من الحجر والناطق على كل انسان فالحجر ولا على شيء من الانسان
وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثاني وعند عكس السالبة الكلية يرجع الى الضرب الثاني

من الشكل الاول فيصير على هذه الجهة الحجر ولا على شيء من الناطق والناطق على كل انسان فالحجر ولا
على شيء من الانسان وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الاول واما السالب الجزئي فانه يتبين على
هذا الوجه ينظر في موضوع الموضوع ومباين المحمول فاذا وجد منهما شيء واحدا بالطبيعة
انتج ان الاكبر ليس على بعض الاصغر مثال ذلك ليكن المط الحجر ليس على بعض الناطق ومباين المحمول
الانسان وموضوع الناطق الانسان وهذان واحد بالطبيعة فيأتلف القياس على نحو الاول
الحجر ولا على شيء من الانسان والناطق على كل انسان فالحجر ليس على بعض الناطق وهذا هو الضرب
الثاني من الشكل الثالث فقد تبين على اي وجه يستخرج الحد الاوسط عندما يروم ان ينتج
كل واحد من المطالب الاربعة فاما ان كان محمول المحمول ومحمول الموضوع واحدا بالطبيعة والمباين
لهما واحدا بالطبيعة فانه لا يتم من ذلك قياس اما الاول فلانه يكون من موجبتين في
الشكل الثاني والثاني من سالبتين ومثال ذلك اما الاول منهما فبمنزلة ما يكون المطلوب الانسان
حيوان ويكون المحمول على الحيوان الجوهر وعلى الانسان الجوهر فيأتلف الاقتران على هذا
الوجه على كل حيوان والجوهر على كل انسان فالحيوان على كل انسان ومثال هذا الاقتران ليس
بقياس لان نتيجته على ما بينا فيما تقدم لم يجب عن المقدمات وانما هي مأخوذة من الامور
واما الثاني فبمنزلة قولنا الحجر ولا على شيء من الانسان والمباين لهما جميعا الحمار
فالحمار ولا على شيء من الحجر والحمار ولا على شيء من الانسان فالحجر ولا على شيء من الانسان فهذا
الاقتران من سالبتين وقد بان فيما تقدم انه ليس بقياس فاما ارسطوطاليس فانه
يوضح ما اوضحناه بالحروف وينبغي ان يتامل الحد الاوسط المستخرج حتى يكون واحدا بالطبع
فانه ان لم يكن بهذه الصفة كانت المقدمتان متباينين واذا كانت بهذه الصفة

لم يكن

لم يكن عنهما قياس لان القياس انما يتم بمقدمتين مقترنتين لا متباينين وعلى هذا الوجه يستخرج
والحد الاوسط للمقاييس التي تكون بالخلف وذلك ان براهين الخلف انما يبين بها محال نقيض المط
والمتناقضان فهي وجودهما واحدة واذا كانت الحدود واحدة محمولاتها وموضوعاتها وقضاياها
واحدة والفرق بين المقاييس الجزئية والتي بالخلف هو ان المقاييس الجزئية يبقى المط فيها ثابتا
على حاله ويتخيل العقل مقدمات ينتجه بها واما التي بالخلف فان العقل يحصل نقيض المطلوب
ويبين كذبه واذا بطل احد النقيضين وجب صدق الاخر ولهذا فان براهين الخلف اكثر ما
كاذبا فاما المقاييس الجزئية فمقدماتها صادقة كلها فاما المقاييس الشرطية فان الذي يبين فيها
انما هو الاستثناء وهذا يبين بقياس جزئي وقد بينا كيف يستخرج المقدمات والحد الاوسط في
المقاييس الجزئية وارسطوطاليس من بعد ذلك يوصينا ان يكون المحمولات والموضوعات التي
يستعملها في جزئي كل مطلوب خاصة بذلك المط وبالصناعة التي فيها ذلك المط حتى ان كان المط
هندسيا مثلا استعملت فيه محمولات وموضوعات هندسية وخاصة بذلك المط الذي يوجه
النظر نحوه وههنا انقطع ارسطوطاليس الكلام في استخراج المقدمات والحد الاوسط وقبل
ان يشرع في النظر في الفصل الثالث يأخذ في الرد على من زعم ان طريق القسمة طريق برهان
وقياس ويرد لها ويعرف طريقة القياس او كان القياس عليه الوقوف على اشيا كانت خفية
عند العقل بتوسط اشيا ظاهرة له فاما طريقة القسمة فان المطلوب تقتضب اقتضابا من غير بيان
ومع هذا فلا يلزم ان يبين بها جميع المطالب لكنا انما يبين بها شيء واحد فقط وقد قلنا ان هذا
ليس بيانه هل اقتضاب وبيان الحق بطريق القسمة يجري على هذا الوجه لنفرض ان الشيء الذي
يروم ان نبين حده هو الانسان ولنضع جنسه وضعا وهو الحيوان ونقسم الحيوان الى الناطق

وغير الناطق ويضع وضعا ان الانسان مايت فيجتمع من ذلك ان الانسان حيوان ناطق مايت فلم
ذلك بيانا فانما انما اقتضيناه فاما المطلوبات التي محمولها عرضية او خاصية فلا يمكن ان يبين بالقسمة
لان الشيء المقسوم الى اعراضه او خواصه لا يقع عليه الحصر لان الاعراض يمضي بغير نهاية وكذلك
فليكن مطلوبنا مثلا ان الانسان يوجد له بعض اعراضه او بعض خواصه بمنزلة البياض والضحك
ويجعل ما عملناه عند بيان الحد بالقسمة وليضع جنس الانسان وهو الحيوان ويقسمها الى الصهال
وال والاذكن والاسود ومعلوم ان الخواص والاعراض لا ينحصر فلا يمكن اقتضاها يوجد انتاج
لانه ربما اخل في القسمة واطرح متى يرتسم النتيجة لا ولا ايضا المقاييس مثلا يرتسم النتيجة ولا ايضا المقاييس
السالبة لان القسمة انما يقسم الشيء الجميع ما يحويه على طريق المقايسة والايجاب ومن الايجاب
لا يتم قياس السلب لا تبين له المطالب التي المحمول فيها جنس عال والموضوع احد نوعيه
فليكن المطلوب مثلا ان الجسم جوهر فليقسم الجوهر فهو ينقسم الى جسم والى غير جسم والموضوع هو
فليقتضب اقتضابا ان الجسم جوهر ولا يبقى بعد ذلك سوى غير الجسم وغير الجسم لا يحكم به على الجسم الا انه
وان كانت طريقة القسمة ليست بطريق القياس ولا ينتفع في تبيين الاشيا الخفية بتوسط الاشيا
الظاهرة فانه ينتفع بها في استخراج وسط في القياس وذلك ان الانواع التي اليها يقع القسمة
والفصول التي بتوسطها يقع القسمة قد يمكن ان يستنبط بطريق القسمة وبوضع اوساطها في
المقاييس وينتج بتوسطها ان المحمول موجود للموضوع بمنزلة قولنا ان الانسان ناطق والناطق
حيوان فالانسان حيوان والناطق هو احد الاشيا التي ينقسم اليها الحيوان وهو فصل ونوع
وههنا ينقطع الكلام في تذييل طريق القسمة وتعريف طريق القياس ومن بعد ذلك يبتدي
ارسطوطاليس الكلام في تحليل المقاييس الى اشكالها وضروبها على اعتبار صورة القياس هل هو صحيحة

او سقيمة



او سقيمة وهذا الفصل هو الفصل الثالث من المقالة الاولى وبهذا الفصل يختم الكلام في المقالة
الاولى من كتاب القياس وارسطوطاليس يعدد الشروط بها يتم تحليل كل واحد من المقاييس
الى شكله وضربه لا اعتبار صحته وسقمه ومبلغ الشروط عشرة الشرط الاول هو تحصيل مقدمتي
القياس وحذف زيادة ان كانت فيه وايجاد نقصان ان كانت قد القيت عنه فان
العادة قد جرت للخطباء وغيرهم ان يلقوا احدى مقدمتي القياس اما يمكن بها حق لا يظهر
او لظهورها بمنزلة قولنا آ و ب مساويان ويلقون المقدمة القائلة ان الاشياء المتساوية
لشيء واحد متساوية لظهورها وينتجون ان آ مساو لب وبمنزلة قولنا ان فلانا متزين
ويلقون المقدمة القائلة ان كل متزين زان لكنهما وينتجون ان فلانا زان والشرط الثاني
هو تحصيل الحدود اعني حدي مقدمتي القياس ومعرفة الحد الاوسط فيها وهو الحد
المتكرر في المقدمتين جميعا فان كان موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر كان ذلك
في الشكل الاول وان كان محمولا على الطرفين جميعا كان ذلك في الشكل الثاني
وان كان موضوعا لهما كان في الشكل الثالث على هذا يعتبر جميع الخواص الموجودة فيه و
يوجد الى ضرب من ضروب كل واحد من هذه الثلثة الاشكال والشرط الثالث هو الحذر
من اختلاف يعرض لها بسبب تشابه المقدمات فيؤخذ عوضا عن المقدمة الكلية مقدمة
مهملة بمنزلة قولنا الانسان موجود عوضا من قولنا كل انسان موجود ويكون
سبب الشبهة الالف واللام التي مع الموضوع في المقدمة المهملة فلا يتم القياس لان
القياس معقود على المقدمة الكلية وقد بان فيما سلف ان مهملتين او جزئيتين او
من مهملة وجزئية لا يتم قياس والشرط الرابع هو الحذر من اخذ الاحوال مكان

ذوات الاحوال فانه اذا اعتيض من ذوات الاحوال بالاحوال اما المقدمات فقد يكون
صوادق واما النتايج فكاذبة بمنزلة قولنا المرض ولا على شيء من الصحة والصحة لكل انسان فالمرض
ولا على شيء من الانسان فها هنا ان المقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة فاما اذا اعتيض عن
الاحوال بذوات الاحوال كانت احدى المقدمتين وهو قولنا المرض بالامكان ولا على شيء من
الصحة فيكون النتيجة انما كذبت للكذب احدى المقدمتين والشرط الخامس ان يعتبر الالفاظ الدالة
على حدود القياس فانها ليس انما يكون اسما لكن قد يكون حدودا وهذه يدل عليها بالفاظ
كثيرة لا لفظة واحدة بمنزلة قولنا الانسان حي ناطق مايت وكل حي ناطق مايت جسم فالدال
على الحد الاوسط الفاظ كثيرة لا لفظة واحدة ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في الكلام
في المقاييس المعرفة لانه يجوز ان يكون القياس الذى يروم تحليله مستقيما او معرفا وهذا
هو الشرط الخامس والشرط السادس القياس المعرف هو الذى فيه او في نتيجته حدود معرفة
اعنى اسماء وكلما معرفة وقد حددنا الاسم المعرف والكلمة المعرفة في كتاب العبارة وكذلك
الاسم المستقيم والكلمة المستقيمة والاسم المعرف هو الذى قد دخلته زيادة ال او ب او غيرها
والكلمة المعرفة التى يدل على الزمان الماضى او المستقبل والاسم المستقيم هو عدم الزوايد والكلمة
المستقيمة هى ما دلت على الزمان الحاضر والمثال في القياس المعرف بمنزلة قولنا البياض
موجود للحيوان والحيوان موجود للانسان فالبياض موجود للانسان فهذا القياس مقدمتاه
ونتيجته معرفات لانها باسرها قد دخلتها الزوايد وهذا هو الشرط السادس والشرط السابع
هو ان يعتبر المحمولات التى في القياس وينظر هل هو معها استثنا ام لا وهل هى مجموعة او فرادى
والاستثنا فيجب ان يجعل مع الحد الاكبر لا مع الاول فان الحد الاوسط لا يدخله

في النتيجة

في النتيجة ومثال ذلك الانسان ناطق وكل ناطق اما ابيض او غير ابيض والشرط الثامن
هو ان يعتبر ان كان المحمول في النتيجة مرسلا فيجب ان ياخذ الحد الاوسط مرسلا لان النتيجة تجري
مجرى المعلول والمعلول مشابهة للعلة من وجه واذا كان مخصصا او ان كانت
مرسلة كان مرسلا مثال ذلك قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان حيوان
وايضا الانسان ناطق والذى ناطق فهو حيوان ما فالانسان اذن حيوان ما والشرط التاسع
هو الاعتياض عن الاسماء الدالة على حدود القياس اذا كانت غامضة صعبة فلم تجر بها
العادة باسم سهل قد جرت بها العادة والاعتياض عن الالفاظ الكثيرة باللفظة الواحدة
اذا نابت منابها ودلت على ما كانت يدل عليه وترك التغافل عن اسقاط حرف
او زيادة ومن بعد ذلك يفيدنا ارسطوطاليس السبب الذى من اجله علمنا صورة ايراد
في الحروف ويقول ان ذلك انما فعل على طريق الرياضة للمتعلم فاما الكاملون فيكفيهم
شروط القياس وخواصه وهى مثلا ان احدى مقدمتيه ينبغى ان يكون كلية وتكون
النسبة الاخرى عندها نسبة الجزء الى الكل وباقى شروط القياس ومثل هذا يعرض للمهندس
فان المهندس ياخذ الذى من هو طبيعته انما يحاذيه بخطوط وهمية فاما المتعلم
فيحتاج الخطوط محسوسة وفي هذا يقع الكذب حتى يسمى خطا طولا لكونه الذراع
ذراعا ويسمى ما له عرض خطا وغير ذلك وجميع ذلك انما يفعله للتقريب على
المتعلم فهذه فايدة استعمال الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة وذلك انه
قد يتفق ان يكون قياسان نظمهما نظام شكلين ومقدماتهما الا ان نتيجتهما
مختلفة بمنزلة قياسين من موجبتين كليتين احديهما في الشكل الاول

والآخر في الشكل الثالث اما في الشكل الاول فينتج موجبة كلية واما في الشكل الثالث فينتج موجبة جزئية
ومن تامل النتيجة يعلم الى اي شكل يجب ان يحلل ذلك القياس ولما كان قد فرض ان اجزاء المقدمة
قد يكون فيه زيادة لا تحتاج اليها فيوهم الزام ابطالها اخذ في تعليمنا على اي وجه ينبغي لنا ان
نبطلها فيقول انه ينبغي ان نفرد ونبطل على حدتها ونقر على حدتها ونبقي الباقي على حاله فان لم
يفعل ذلك وقعت شبهة واضطراب في اختبارها فليكن الجزء الزائد في حد الاوسط مثلا هو انه مشروب
فابطال المجرى في الشكل الثالث على هذه السبيل ماء البحر هو ماء وماء البحر ليس بمشروب فبعض
المياه ليس بمشروب ومن تعليم ارسطوطاليس التاليف بعمل في تحليل الاقترانات الجزمية الجزء وبها
ذكان القياس منه جزئي ومنه شرطي وكان الشرطي ليس جميعه يتبين بالقياس لكن في
المقاييس الشرطية الاستثنا وفي البراهين الخلف نقيض المطلوب اشعرنا بان المقاييس الشرطية
وبراهين الخلف ليس ينبغي ان يردها باسرها الى الاشكال الثلثة لكون القياس الكائن على
الاستثنا وعلى نقيض النتيجة بحسب ومن بعد فراغه من تعليمنا عن تحليل القياسات التي مطرد
علينا الى الاشكال التي هي عرض بها اخذ في ان يعلمنا عن امر متصل بذلك وهو عن تحليل القياسات
التي في كل واحد من الاشكال الى الاشكال الباقية فيعلمنا كيف يحل مقاييس الشكل الاول الى
الشكلين الثاني والثالث ومقاييس الشكل الثاني الى الاول ومقاييس الشكل الثالث الى
الاول والثاني اما مقاييس الشكل الاول فانها تحل الى الثاني بعكس الكبرى والى الثالث بعكس
الصغرى مثال ذلك قولنا آ ولا على شيء من ب و ب على كل ج فآ ولا على شيء من ج فعند عكس
الكبرى يرجع هذا الضرب الى الشكل الثالث على هذا الوجه ب ولا على شيء من آ و ب
على كل ج فآ ولا على شيء من ج وعند عكس الصغرى يرجع الى الشكل الثالث مثل قولنا

آ ولا على شيء

آ ولا على شيء من ب و ج على بعض ب فآ ليست على بعض ج واما مقاييس الشكل الثاني فانها
تحل الى الشكل الاول بعكس الكبرى والى الثالث بعكس المقدمتين جميعا سوى الضرب
الرابع من الاقترانات القياسية وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية
فان الطريق الى رده الى واحد من هذين الشكلين بالعكس فيبقى مع ذلك اقترانا قياسيا
من قبل ان الكبرى من مقدمتيه تنعكس جزئية فيصير هذا الاقتران من جزئيتين والصغرى
والصغرى فلا عكس لها واما الشكل الثالث فانه يرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى والى الشكل
الثاني بعكس المقدمتين سوى الضرب الخامس منه وهو الذي من كبرى سالبة جزئية
وصغرى موجبة كلية فانه عند عكس الصغرى يصير الاقتران من جزئيتين وهذا غير نافع
ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة
البسيطة وهذا هو الذي كان وضعه في كتاب العبارة وضعا والحاجة داعية اليه في
هذا الموضع من قبل انا اذا حللنا المقاييس الى اشكالها وضروبها ولم نعلم الفرق
بين هاتين المقدمتين خللنا واخرجنا الاقتران القياسي من ان يكون قياسا وذلك
انه اذا اتفق ان يكون الموجبة المعدولة صغرى في الشكل الاول عملنا انه القياس المعمول في
كتاب السماء والعالم على ان الجرم السماوي ليس بخفيف ولا ثقيل وهو ان جرم السماء يوجد متحركا
لا الى فوق ولا الى اسفل وكل ما هو بهذه الصفة فهو لا ثقيل ولا خفيف ما اخرجنا هذا
الاقتران من ان يكون قياسا لظننا ان الصغرى سالبة وليس كذلك فالاعتبار اذا كانت
موجبة تجري على هذه الصفة ينبغي ان ينظر ان كان الموضوع في الكبرى ومعه حرف
لا بامر يوجد محمولا في الصغرى فالموجبة التي هي الصغرى معدولة وان كان حرف

لافراداى محمول الصغرى من غرانه يكون فى موضوع الكبرى فالمقدمة الصغرى سالبة وارسطوطاليس

يبين ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة بثلث بيانات الاول من تناسب المقدمات

وهو يجرى على هذه الصفة ان كانت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة كلاهما يجريان

كلى واحد ويصدقان ويمكن بان معا فى شىٔ واحد وكانت الموجبة المعدولة يصدق

مع الموجبة البسيطة فى امر واحد ويجب ان يصدق السالبة البسيطة مع موجبتها البسيطة

وهذا محال فليس السالبة البسيطة اذن والموجبة المعدولة واحدا لكنها غيرها وتلك سالبة فهذه

موجبة فليكن الموجبة البسيطة مثلا زيد يمكن ان يمشى والمعدولة زيد يمكن ان لا يمشى ويبيانت

يصدق احدهما مع الاخرى سوى ان قولنا زيد ليس يمكن ان يمشى لا يصدق مع قولنا زيد يمكن

ان يمشى فليس اذن المقدمة القائلة زيد ليس يمكن ان يمشى والمقدمة القائلة زيد يمكن

ان لا يمشى واحد والبيان الثانى من قبل الاستعمال وذلك ان الموجبة المعدولة تستعمل فى مادة خاصة

مخصوصة فاما السالبة البسيطة فانها لا يختص بمادة بمنزلة قولنا هذا هو لا مساو وقولنا

هذا ليس هو بمساو واما الاولى فيختص بطبيعة الكم والثانية يمضى فى المقولات كلها وذلك

ان الجوهر والكيف ليس يوجد فيها معنى التساوى والبيان الثالث من قبل الخصوص

والعموم وذلك ان السالبة البسيطة بمعنى فى اكثرها بعض فيه الموجبة المعدولة بمنزلة

قولنا هذا اسود ليس بابيض وبمنزلة قولنا هذا ليس هو عود لا ابيض اما الاول

فانها يختص بالعود حسب والثانية يمضى فى المقولات باسرها ولما حصل ارسطوطاليس

الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وكان للموجبة المعدولة سالبة تناقضها

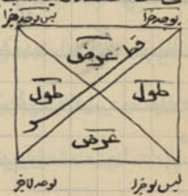
وللسالبة البسيطة موجبة تناقضها يحصل له من ذلك نقيضان فيها اربع مقدمات

احدهما

احدهما بسيط والاخرى معدول اما المثال على النقيض البسيط فبمنزلة قولنا يوجد خير ليس

يوجد خيرا والمثال على النقيض المعدول يوجد لاخير وارسطوطاليس يصورها بصورة مربع

على هذه الصفة ويناسب بينها ويتخلل هل كل جزئين من هذين النقيضين




يتفق لهما الصدق فى امر الكذب فى امر من الامور

فى كل الامور على وتيرة واحدة ام يجريان وقد كانت

استقصى ذلك فى كتاب العبارة الا ان هذا الموضع

احق به لان فى هذا الموضع يتبين ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة فاما

هناك فانه يسلم ذلك تسليما وارسطوطاليس يجعل النسبة فى هذا الموضع على ثلثة

انحاء طولا وعرضا وقطرا ويتبين بالمناسبة طولا وعرضا ويقول اذا جعلت النسبة

طولا لم يجز ان يجتمع على الصدق لانه من المحال ان يجتمع جزء النقيض على الصدق فاما

عرضا فانها يجتمع لكن ليس دايما وذلك ان الموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة

وينقض منها فاما السالبة المعدولة فانها يصدق مع الموجبة البسيطة ويفضل عليها

والسبب فى ذلك بامره هو ان السالبة يمر على اكثر من الموجبة ونحن مستغنون عن ايراد

الامثلة وعددها يصدق فيه كل مقدمة وعن ايراد المقدمات العدميات التى

بتوسطها يتم هذه النسبة اذ كنا قد شرحنا ذلك فى كتاب العبارة شرحا على غاية

الاستقصاء فى المناقضات المهملة والمناقضات الكلية التى الموجبة فيها كلية والثانية

جزئية واوضحنا ان النقيض الاخر لا يتم فيه هذه النسبة فاما نسبها على التقاطر اما

المهملات فان مقدمات المربع بامره يصدق بعضها مع بعض فى المادة الممكنة فاما

فاما المتناقضان الكليتان فان الجزئيتين منهما صادقان والكليتين كاذبتان وعند فراغ
ارسطوطاليس من النظر فى هذه المقدمات بينهما على خطاء يجرى لا يتبعه كثيرها يستعمل بعض
ما عند الاثنان فيأخذ النقيض على غير جهته ويضع بإزاء الموجبة لا سالبتها على الحقيقة لكن
بأن يعين لها نقيض قولنا زيد يوجد خيرا قولنا زيد ليس يوجد خيرا ولا لا يوجد خيرا فانهما
المقدمتين هما جزء النقيض فان قولنا لا يوجد خيرا يجرى مجرى الموجبة وذلك ان حيث
حل السلبات كانت المقدمة موجبة فينبغى ان يحذر ان يورد مقدمة مناقضة بهذه

## المقالة الثانية

وههنا ينقطع الكلام فى المقالة الاولى فى فصولها الثلثة ونحن نبتدئ بعون الله فى النقل
المقالة الثانية من هذا الكتاب وقد كنا قلنا ان غرض ارسطوطاليس ان يتكلم فيها فى
اغراض القياس وعددها ثمنية عشر غرضا الاول منها يبين فيه ان اى المقاييس يعرض فيه
ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة وايها لا والثانى يبين انه قد يكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة
صادقة والثالث ينظر فى برهان الدور والرابع فى عكس القياس والخامس فى برهان الخلف
والسادسة فى المقاييس الكائنة من مقدمتين متقابلتين والسابع فى وضع المطلوب الاول
النظر فى اعتبار المقدمة التى ليس عنها انتاج المح والتاسع ما يجب على المسئول ان يتحرز منه والسائل
ان يتقى به والعاشر متى يعلم الشئ ويجهل ويلزم المح ومتى يعلم ويجهل ولا يلزم المح والحادى عشر
الكلام فى الاستقراء والثالث عشر الكلام فى مقدمة العناد والسادس عشر الكلام فى الا
والعلامة والسابع عشر الكلام فى قياس الاضمار والثامن عشر الكلام فى قياس الفراسة
فلنأخذ الان فى الكلام فى واحد واحد منها ولنبدأ بالمقدم وهو اى المقاييس ينتج نتائج كثيرة
وايها لا فنقول ان القياس انما هو نحو المطلوب المطالب والمطالب كما علمت اربعة ايجاب كلى

وايجاب جزئى

وايجاب جزئى وسلب كلى وسلب جزئى فاما القياس الذى ينتج الايجاب الكلى ينتج ثلث
نتائج الموجبة الكلية وعكسها اذا كان لا دائما والجزئية التى تحتها اذ كان الجزئى يلزم الكلى والقياس
الذى ينتج السلب الكلى ينتج ثلث نتائج على مثال ما تقدم والقياس الذى ينتج الايجاب الجزئى
ينتج نتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لانه لا شئ تحتها والقياس الذى ينتج السلب الجزئى انما ينتج نتيجة
واحدة حسب لان السالبة الجزئية لا شئ تحتها ولا عكس لها وينبغى ان يعلم ان القياس
بالذات له نتيجة واحدة وانما يعرض له ان يكثر نتائجه من قبل ما يلزم نتيجته التى بالذات فاما
ارسطوطاليس فانه يستقرأ ذلك فى كل واحد من الاشكال ويوضحه بالحروف فاما نحن
فانا مستغنون عن ذلك فهذا كاف فى المطلوب الاول فاما المطلوب الثانى فان ارسطوطاليس
يبين فيه انه قد يكون نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة وقبل ذلك يوفى ويقسم المقدمات
بحسب الصدق والكذب ويقول المقدمتان ليس تخلوان من ان يكون اما صادقتين وهاهنا
فالنتيجة الصادرة عنهما صادقة لا محالة لانه ان كان المقدم موجودا فالتالى موجود واما
وان كانتا كاذبتين او الواحدة كاذبة والاخرى صادقة فهذه نتائجها اما بالذات فتكون بلا
النتيجة تتبع اخس ما فى المقدمات واما بالعرض فتصدق وتكذب قوما من قبل الامور لا من قبل
القياس اما ارسطوطاليس فيوضح ذلك فى شكل شكل وضرب ضرب فاما نحن فنستغنى
عن ذلك ويكفى ان نورد المثال فى ضرب واحد فنقول اذا كان الحيوان على كل حجر
على كل انسان اما المقدمتان فكاذبتان واما النتيجة فصادقة لا ان صدقها من قبل
الامور لا من قبل القياس وايضا الحيوان على كل ناطق والناطق على كل حمار فالحيوان
على كل حمار اما النتيجة واحد المقدمتين فصادقتان واما الاخرى فكاذبة

فلما كانت المقدمات صورتها صورة المقدم والنتيجة صورتها صورة التالى وكان متى وجد المقدم
لزم وجود التالى وليس متى وجد التالى لزم وجود المقدم كذلك متى صدقت المقدمات لزم
صدق النتيجة وليس متى صدقت النتيجة صدقت المقدمات وايضا النتيجة الواحدة بمنزلة قولنا الانسان
على كل انسان قد تبين بمقاييس كثيرة فقد يجوز ان يكون بعضها صادق بمنزلة قولنا الحيوان
على ناهق والناهق على كل انسان ونقيضها كاذبة بمنزلة قولنا الحيوان على كل حجر والحجر على كل
انسان فاما القياس الواحد فان نتيجته بالذات واحدة وان كان كاذبا كانت كاذبة وان كان
صادقا كانت صادقة فهذا يكفى فى هذا المطلوب الذى نحن بسبيله فلنشرع الان فى المطلوب
الثالث وهو برهان الدور وبرهان الدور يرسم بانه اخذ النتيجة مع عكس احدى المقدمتين
وتاليفها قياسا يبين به المقدمة الاخرى الباقية فى القياس والمثال على ذلك ا على كل ب و ب
على كل ج فا على كل ج فانك ان اخذت الف على كل ج وتضيف اليها عكس الصغرى وهى ج على كل ب
نتجت ا على كل ب وهى المقدمة الكبرى وبرهان الدور انما يتم اذا كانت الحدود متعاكسة متساوية
مثل الضحاك والانسان وقابل العلم وهو بين ولما اذا كانت الاشيا المتقدمة فيبين متاخرة والخفية
ظاهرة واذا اخذت ا على كل ج واضفت اليها عكس الكبرى وهو ب على كل ا انتجت ان ب
على كل ج وهى الصغرى فاما ارسطوطاليس فانه يجرى على الرسم فى ايراد ذلك فى شكل شكل
وضرب ضرب ومن بعد ذلك نشرع فى المطلوب الرابع وهو النظر فى عكس القياس وهو
اخذ بالنقيض النتيجة او ضدها واضافتها الى احدى المقدمتين لانتاج ضد او نقيض المقدمة
الاخرى بمنزلة قولنا ا على كل ب و ب على كل ج فا على كل ج اما ضد هذه النتيجة فهو ولا ا
على شى من ج فاذا اضفت اليه هذه ا على كل ب يحصل من ذلك قياس فى الشكل الثالث الضرب الثامن

نتيجته

بيان برهان الخلف

نتيجته ب ولا على شى من ج وقد كانت على كلها فهذا القياس ينتج ضد الصغرى واما نقيضها
فهو ا ليس على كل ج فاذا اضفت الى هذا ا على كل ب ينتج فى الشكل الثانى الضرب الرابع منه ب ليس
على كل ج وهذا نقيض الصغرى واما المطلوب الخامس فهو النظر فى برهان الخلف وبرهان الخلف
هو ان ياخذ نقيض النتيجة او نقيض المطلوب ويضاف اليه مقدمة صادقة بينة منها قياس فينتج نتيجة
كاذبة بمنزلة قولنا ا على كل ب و ب على كل ج فا على كل ج فان لم يكن هذا حق فليكن ا
ليس على كل ج و ا على كل ب فهى الشكل الثانى الضرب الرابع منه ينتج ب ليس على كل ج
وقد كانت على كلها وهذا محال فاذن القول بان ا ليست على كل ج كذب فنقيضه حق
وهو ا على كل ج والفرق بين برهان الخلف وعكس القياس هو ان عكس القياس يؤخذ
فيه نقيض النتيجة تارة وضدها تارة فاما برهان الخلف فلا يؤخذ فيه الا النقيض حسب
لان الغرض تصحيح المطلوب وليس اذا كذب احد الضدين صدق الاخر لانهما قد يجتمعان على الكذب
فاما اذا كذب احد النقيضين فالنقيض الاخر صادق لا محالة فاما المطلوب السادس فهو
انتاج المتقابلات من قياس واحد وهذا لا يتم الا بان يكون احدى مقدمتى القياس المحمول
فيها يتضمن جزئى النقيض بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حى وليس حى هذا
شى يعرض فى القياس لا ان القياس بالذات لا يجوز ان ينتج شيئا ومقابله ضدا كان او
نقيضا لان القياس الواحد انما يكون على مطلوب واحد والمطلوب الواحد انما يكون فيه محمول
واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة وهذا هو المطلوب السادس فاما المطلوب السابع
فهو النظر فى وضع المطلوب هو الشى الذى يبين نفسه فيرام تبيينه بنفسه فلا يبين فى ذلك
ان المطلوب يكون موضوعا اذا جعل فى نفس القياس الذى به يبين فيعرض من هذا ان يبين نفسه

فيكون بيانه قد وضع وضعا لاحقيقة له لا يتبين يقال على ضروب كثيرة اما لان المقدمات المأخوذة
لبيانه نقيض لتباعد او لانها اخفى منه او لانها مشابهة له في الخفا او يكون اقدم منها وعند تعريفه لنا
ما معنى وضع المطلوب الشرع فانه يقسم ويقول المطلوب يكون موضوعا لانه وضع بالفعل في نفس
المقدمات التي بها يتبين او لانها يتبين كالاشيا التي من شأنها ان يتبين به بمنزلة الذين يرومون
ان يثبتوا ان الخطوط متوازية فيستعملون في المقدمات ما يتبينون بالخطوط المتوازية
وهو كون الزاويتين المتبادلتين متساويتين فيلزم من هذا وضع المطلوب ويبين الشي بنفسه
ومن بعد تعليمه لنا وضع المطلوب بالفعل في المقدمات ياخذ في تعريفنا متى يصادر على المطلوب الاول
ويضعه وضعا بالقوة في المقدمات ويقول اذا كانت حدود القياس ينعكس بعضها على بعض
وينوب بعضها مناب بعض فان المطلوب يكون موضوعا بالقوة في القياس اما في كبراه واما
في صغراه وهذا بمنزلة قولنا آ على كل ب و ب على كل ج فا على كل ج واذا كانت حدود الصغرى
ينوب بعضها مناب بعض في المطلوب بالقوة في الكبرا بمنزلة قولنا الحيوان على كل حي ناطق
مايت والحي الناطق المايت على كل انسان فالحيوان على كل انسان فحدود الصغرى ينوب بعضها
مناب بعض واذا كانت الكبرى بهذه الصفة فالمطلوب بالقوة في الصغرى بمنزلة قولنا
الحي الناطق المايت على كل انسان وكل انسان على بعض الابيض فالحي الناطق المايت على بعض
الابيض فحدود الكبرى ينوب بعضها مناب بعض فهذا كاف في وضع المطلوب واما المطلوب الثامن
فهو النظر في اعتبار المقدم التي لزم عنها المحال والتي لم يلزم عنها وقبل ان نشرع في ذلك ينظر في
اي المقاييس ينفع هذا النظر وفي ايها لا ينفع ويقول ان هذا النظر يخص برهان
المعروف ببرهان الخلف اذا كان مثل هذا القياس هو مؤلف من نقيض المطلوب

ومن مقدمة

ومن مقدمة اخرى فاما في غير برهان الخلف فانا غير محتاجين الى تخصيص المقدمة التي من اجلها
لزم المحال لكن يكفينا ان نقول ان الكذب لزم من قبل ان في المقدمات كذبا فاما القياس
السايق الى الخلف فمن قبل ان غرضه تصحيح المطلوب بابطال نقيضه يجب ان ينظر في المقدمة التي
لزم منها المحال ليوجد بعضها صادقا وهو المطلوب ومن بعد تعريفه ايانا في اي المقاييس ينتفع
بهذا البحث وايها لا ينتفع في المقدمة التي لم يلزم عنها المحال فيقول هذه المقدمة ليس يخلو ان
يكون لها وصلة بالقياس او لا يكون فان كانت لها وصلة فليس يخلو ان يكون الوصلة التي
لها في اعالي القياس او في اسفله وكيف كان يعرض الحال فاعتبارها يجري بان يسقط ويكون
المحال لازما فيعلم انه ليس عنها لزم المحال فاما التي عنها يلزم المحال فاعتبارها بعكس هذا الطريق وهو ان
متى اسقطناها سقط المحال سواء كانت في اعالي القياس او في اسفله فهذا معنى هذا المطلوب
فاما المطلوب التاسع فهو النظر في الاشيا التي يجب على السايل التوسل الى تحصيلها عند مناقضته
لخصمه وعلى المجيب التحرز منها وارسطوطاليس يزعم ان السايل ينبغي ان يكون حريصا متوصلا الى
ما دل مقدمة كلية ومقدمة موجبة وحد وسط يشترك فيه المقدمتان فح يتم له [illegible]
خصمه وانتاج ضد او نقيض ما يراه ويعتقده فاما المجيب فينبغي ان يتحرز من اعطاء مقدمة
كلية او مقدمة موجبة او حد اوسط لان القياس انما يتم بهذه وعليها عمدته
فهذا هو المطلوب التاسع فاما المطلوب العاشر فهو النظر في الاشيا التي يعلم ويجهل معا في
القياس ولا يلزم المحال وفي التي يعلم ويجهل ويلزم المحال فاما التي يعلم ويجهل ويلزم المحال فيجري
على ضربين وذلك بانها اما ان يكون طولا واما ان يكون عرضا والتي يكون عرضا يجري على
هذا التعريض حد بمنزلة آ محمول على حدين بغير متوسط بمنزلة ب و ج وهذان الحدان

على حد آ بغير وسط بمنزلة د فانك اذا اخذت ان آ موجودة لب د غير موجودة لج و ب
و ج موجودتان لب لزم ان يكون آ على كل شيء من ج ولا على شيء منها فيكون مجهولة د معلومة
معا وهذا مح فاما التي تجري طولا فعلى هذه الصفة لنفرض آ محمولة ب و ب على ج
ويجب الختم د فاذا اخذت الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع بالايجاب
كان الاول على الاخير بالايجاب واذا استعمل الاول على الثاني بالسلب في الثاني على الثالث بالايجاب
والثالث على الرابع بالايجاب كان الاول على الاخير بالسلب فيحصل مجهول ومعلوم وهذا مح فاما
الاشياء التي تجهل وتعلم معا ولا يلزم محال فبمنزلة سائر الامور الكائنة تحت الاشياء الكلية فان هذه
قد يعرض لها ان يعلم من وجه اعني من حيث هي تحت الكل وتجهل من وجه اعني في خاصتها نفسها
بمنزلة هذا المثلث اما من حيث هو تحت المثلث الكلي فانا نعلم ان زواياه الثلث تعادل
قائمتين واما من حيث لم ينكشف عندي حقيقة شخصه بوجوده ويشك في خاصته نفسه فانه يكون
مجهولا فهذا هو المغلط العاشر فاما المغلط الحادي عشر فهو النظر في تعاكس حدود القياس وتعاكس
حدود المقدمات وما يلزم عنها مما لا يعلمنا عن تعاكس حدود القياس وهذا بالموجب
ويقول اذا كان لنا قياس نائج ان آ على ج بتوسط ب ثم عادت ج وانعكست على
آ وصارت في كلها فان ب يرجع على آ ويكون موجودة في كلها بتوسط ج والقياس
هكذا ب على كل ج و ج على كل آ فب على كل آ وكذلك ايضا ج يكون راجعة على آ بتوسط
بمنزلة قولنا ج على كل آ و آ على كل ب فج على كل ب فاما القياس السالب فيتعاكس
حدوده على هذه الصفة ليكن القياس نائجا ان آ غير موجودة في شيء من ج بتوسط ب
فاذا انعكست ب على آ فان ج ينعكس على آ والقياس هكذا ب على كل ج و ب ولا على شيء

من آ ج



من آ ج ولا على شيء من آ وهذا هو الضرب الثامن من الشكل الثالث فاما ان رجعت ج التي هي
الحد الاصغر على ب التي هي الحد الاوسط فان ب التي هي الحد الاوسط يرجع على آ التي هي الحد الاكبر
من قبل ان ب و ج متعاكستان لا بقياس لكن بشريطة تعاكس هذين الحدين فاما تعاكس حدود
المقدمات فانه يجري على هذه الصفة لنفرض مقدمة حداها آ و ب وليكن هذان الحدان
متعاكسين بمنزلة قولنا ان غير المكون غير فاسد ولنفرض مقدمة اخرى حداها ج و د وليكونا
متعاكسين بمنزلة قولنا المكون فاسد ولنفرض موضوعا كالانسان ونجعل آ ج اما آ واما ج لانه
يوجد فيه لانهما يجريان مجرى النقيض واذا كان الامر على هذا فان ب و د يجب ان يكون
نسبتها من الموضوع هذه النسبة لانهما الجاريان الآخران من النقيض فاما ارسطوطاليس فانه
يناسب بين حدود المقدمات بتسبب اخر نحن في غنى عن اعادته في مجموعنا فهذا هو المغلط
الحادي عشر فاما الثاني عشر فهو النظر في الاستقراء واولا يبتدئ بتحديده ويقول ان الاستقراء هو
اظهار المقدمة الكلية غير ذات وسط البينة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا ان كل صغير المرارة
طويل العمر ثم يظهر ذلك بالانسان والفرس والبغل وجميع الجزئيات صغير المرارة فهذا هو
الاستقراء وهو المغلط الثاني عشر والاستقراء يخالف القياس من قبل ان القياس يبين وجود الطرف
الاكبر في الاصغر بتوسط الاوسط فاما الاستقراء فانه يظهر ان الاكبر في الاوسط بجميع جزئيات الاصغر دائما
فان القياس يكون من الاشياء المتقدمة عندنا فاما المغلط الثالث عشر فهو النظر في المثال وحد المثال
هو اظهار المقدمة الكلية البينة بنفسها باحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الاصغر بمنزلة قولنا ان قتال
المجاورين مذموم من قبل ان انبيا المجاورين لاهل قومنا كان قتالهم مذموم بسبب عنادهم
والقياس هو يبين جزئي من كلي والاستقراء هو اظهار كلي بجميع جزئياته والمثال هو اظهار

مقدمة كلية باصح جزئياتها فاما المط الرابع عشر فهو النظر في الاستقراء الثاني وهذا هو الاستقراء
هو بين المقدمة الصغرى اذا كانت في القياس خفية اما لخفاء النتيجة او لجلاء والمط الخامس عشر
هو النظر في مقدمة العناد ومقدمة العناد على ضربين اما اذا اخذت ضدا فكلية واما اذا
اخذت نقيضا فجزئية وهذا هو الفرق بينها وبين مقدمة القياس وذلك ان مقدمة القياس
يكون اما كلية واما جزئية فاما مقدمة العناد فسايغ فيها معنى الكلي والجزئي ولهذا اما يقاس عليها
في شكلين في الشكل الاول وفي الشكل الثالث وذلك ان الكلي احق بالشكل الاول والجزئي احق
بالشكل الثالث فلنفرض قياسا النتيجة سالبة كلية اما ضدها فموجبة جزئية والقياس عليها
يتم في الشكل الاول واما نقيضها فموجبة جزئية والقياس عليها يتم في الشكل الثالث والمط السادس
عشر هو النظر في الاسكي والعلامة والاسكي هو مقدمة مشهورة صدقها على الاكثر المحمول فيها
للموضوع يكون على الاكثر لا من واما العلامة فهي مقدمة البرهانية المحمول فيها مساو للموضوع
والمط السابع عشر فهو النظر في قياس الاضمار وقياس الاضمار هو الذي يستعمله الخطباء اكثر الذين
ويحذفون منه مقدمة يخشون من التصريح بها او الافتضاح بمنزلة القول بان فلانة مزنية
وكل مزنية ذات نفلة ذات اما المقدمة القايلة ان كل مزنية ذات نفلة فكافية ولهذا ما يلغى
ويجعل مضمرة في القياس والمط الثامن عشر فهو النظر في قياس الفراسة هو طريق و مسلك
يقاس منه على صورة وهيئة ونتيجة القياس بعلامة موجودة في البدن بمنزلة قولنا
ان الشجاعة موجودة للنفس السبع والقياس الذي يوضح ذلك من العلامات الموجودة
في البدن يجري على هذه الصفة السبع اعضاؤه المقدمة على غاية البلاء الاستعداد
للانتقام وكلما كان بهذه الصفة فهو شجاع فالسبع اذن شجاع وقد يوجد

يوجد

يوجد للنوع الواحد نتيجتان بمنزلة ما يوجد في الاسد الشجاعة والجود سوى ان لكل واحد منهما
لهما علامة يدل عليها في البدن ونصنع ذلك بتمام بان يعمد الى الانواع التي فيها نتيجة من النتيجتين
وينظر ما علامتها ويجعلها محصلة ويعتبرها في الشيء الذي يجتمع فيه النتيجتان جميعا ويقيد بتوسط
كل واحدة منها على النتيجة الموجودة فهذا هو المط الثامن عشر وعنده يختم الكلام في المطالب القياسية
التي كان غرض المقالة الثانية النظر فيها وهي اعراض القياس ويجب ان تعد بعد النظر في القياس
المطلق الى النظر في المقاييس البرهانية وبه فلنختم كتابنا هذا اذا كان غاية الصناعة القياسية
وغرضها وعند بلوغ الغايات والاغراض يجب لا محالة الكف عن الفعل فان كل حركة وكل فعل
انما ينقطع الفاعل والمحرك عنه اذا وصل الى الغاية التي امها تم الكتاب القياسي لله الحمد المتعالي ونعمائه الاعم

## كتاب البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البرهان وارسطوطاليس من بعد فراغه من الكلام في القياس المطلق ينتقل الى الكلام
في القياس البرهاني ويعلمنا في كتابه في البرهان ونحن فقد ينبغي ان نجري على العادة ولنخبر
عن غرض هذا الكتاب ومنفعته فنقول عن غرض هذا الكتاب النظر في صورة المقدمة
البرهانية وذلك ان البرهان لما كان مركبا وكل مركب فتركيبه من جنس وفصل او ما يقوم
مقامهما فجنس البرهان هو القياس المطلق وفصله الشروط والخواص التي بها يصير قياسا برهانيا
وهذه هي صورة المقدمة البرهانية فاما منفعته فظاهرة جدا وذلك انا انما نصل الى الفوز والسعادة
الدائمة التي هي الاتصال بالمبدأ الاول جل ثناؤه بعلم الحق وفعل الخير والوقوف على هذين لا يتم
الا بالبرهان فاذن الانتفاع بالبرهان عظيم جدا فظاهر جدا واول ما يبدأ ارسطوطاليس

فيما سايبين فبيان البرهان لايتم علم الابعد اشيا يتقدم الفعل فتقف عليها والقياس
صورة هذه الصورة البرهان تعليم وتعلم ذهني وكل تعليم وتعلم ذهني انما يتم علم بعد
اشيا متقدمة الوجود فالبرهان يكون من اشيا متقدمة الوجود ويستقري المقدمة الكبرى
بالعلوم التعاليمية والقياس في المثال الاستقراء وساير الصنايع فانه ولا واحد من هذه
يدرك مطلوبا من مطالبها الا بعد ان يتقدم فيعلم شيا متقدم وجودها وجوده
فان صناعة الهندسة يحتاج الى تحصيل النقطة والخطوط والسطح وكذلك صناعة العدد على
غاية الحاجة الى ان يحصل اولا ما الوحدة وعلى هذا ساير الصنايع البواقي والقياس في الاستقراء لا طريق
الى الوقوف عليه الا بعد تقدم العلم بالمقدمات في الاستقراء فيحتاج ان يتقدم قبل الوقوف
على ساير الجزئيات وانما استثنينا بقوله ذهني للفرق بينه وبين ما يوقف عليه بالحس والتعلم
هو تطريق المتعلم الى تحصيل المعاني المستفادة من المعلم والتعليم والتعلم هما في الموضوع واحد
وفي الحد مختلفان والاشياء التي يحتاج الى ان يتقدم فيعلم قبل العلم بالبرهان شيئان احدهما
العلم بوجود بعض الاشياء التي في البرهان والاخر العلم ببعضها على ماذا يدل اسمها
وبالجملة لما كان في البرهان اشيا ثلثة موضوع ومحمول ومقدمات اما الموضوع فيحتاج
ان يعلم امره انه موجود وذلك ان ساير الصنايع يجب عليها ان يتسلم وجود موضوعها
تسلما فاما المحمول فينبغي ان ينظر فيه على ماذا يدل اسمه فانا ان لم ننظر فيه على ماذا
يدل اسمه لم نفهمه واذا لم نفهمه لم يكن ان يتبين انه موجود لشي فاما المقدمات فينبغي
ينظر فيها على ماذا يدل اسمها وانها موجود اما على ماذا يدل اسمها فلكيما نفهمها لم يكفينا
ان نبين بتوسطها وجود المحمول للموضوع فاما انها موجودة اي صادقة فلكيما تمكن

ان تبين

ان تبين بتوسطها صدق وجود المحمول للموضوع والمفسرون جميعا يزعمون ان كل واحد من
هذه ينبغي ان ينظر فيه على الضربين سوى ما ذكر خصص بكل واحد ولما زعم ارسطوطاليس ان
التعليم والتعلم انما يكونان من اشيا وجودها متقدم وكان ليس كلما يعلم الانسان انما يعلمه
من غيره بل ههنا اشيا كثيرة يعلمها الانسان من تلقاء نفسه قصد لتعديد ما يعرفه الانسان
فقال ما يعرفه الانسان ليس يخلو من ان يعرفه اما بالحس او بالعقل او بالجميع والذي يدركه
بالحس هو هذه الاشيا الشخصية المحسوسة وادراكها بغير متوسط والتي يدركها بالعقل هي
الاشيا الكلية والعامية وذلك ان العقل هو المستنبط للامور الكلية والمخرج لها من الاشيا
التي يجدها في الامور الطبيعية عند تصوره بها فاما الاشيا التي يدركها الحس والعقل فهي الاشيا الحاصلة
تحت الامور الكلية بمنزلة هذا المثلث فان هذا اذا انكشف عنه ما يستره شاهده الحس وكان
مدركا بالحس ومن حيث تحت المثلث الكلي فان العقل يعقل من امره ان زواياه الثلث معادلة
لقائمتين ربما علمنا زواياه الثلث يعادل قائمتين من حيث هو في الكلي وان لم نشاهده
فيحصل من هذا الوجه معروفا بوجه ومجهولا بوجه وليوضح ذلك بالذكر فان الامر ان لم يكن هكذا
وهو ان يكون الشي معروفا من وجه ومجهولا من وجه اخر لزمت الحيرة المسطورة في مانن
وهو ان يكون اما لا يعرف شيئا اصلا او يطلب في يعرف ما يعرفه والحيرة تجري على هذه الصفة
ما يتعرفه الانسان ليس يخلو ان يكون قد عرفه فيما تقدم او لم يعرفه فان كان قد عرفه فطلبه
لما يعرفه عناء وان كان لا يعرفه فكيف السبيل الى الوقوف عليه اذا عرض له الا التقاء به فهو المصادف
له والسوفسطائيون يثيرون شكا على الاشيا الحاصلة تحت الامور الكلية يقولون
الامور الحاصلة تحت الامور الكلية يلزمها ان يكون معلومة ومجهولة معا وهذا خلف

لا يمكن وذلك ان هذه الثنائية يعلم انها زوج من قبل العلم بالثنائية على الاطلاق انها زوج لا
قبل ان ينكشف لنا لم يعلم وجودها فيحصل معلومة ومجهولة وهذا خلف غير ممكن وقد حل
قوم هذا الشك حلا غير مرضي قالوا انما قلنا ان هذه الثنائية زوج لثنائية التي قد عرفناها
فاما التي لا نعرفها فلا وقد غلطوا وضلوا وذلك ان البرهان لم يقم على هذه الثنائية ولا مقدماته
ايضا جزئية والحل الصحيح يجري على هذه الصفة ليس بمنكر ان يكون الشيء معلوما ومجهولا معا
من جهتين اثنتين وانما امتنع ان يكون الشيء معلوما ومجهولا من وجه واحد فان الانسان
قد يعرف زيدا مثلا بما هو كاتب ولا يعرفه بما هو مهندس فعلى هذا فليجري حل الشك ومن
بعد فراغ ارسطوطاليس من النظر في ان البرهان يجب ان يتقدمه علم اشياء قبله اخذ في النظر فيما
هو سبيله وهو اول ما يبتدئ بحده ان البرهان قياس يكون بالعلة لا العلة الموجبة لنتيجة
حسب لكن والموجبة لوجود الامر وبهذا ينفصل من سائر المقاييس ويتبين ذلك من ان الا
فان من يعلم على التحقيق ومن يظن انه يعلم انما يعتقد ان ذلك انما يتم له بالعلة سوى
ان الاول اعتقاده سديد والثاني غير سديد وقد يوجد للعلم المحقق طريق غير هذا
وهو طريق استخراج الحد فان الحدود يقف عليها العقل من غير متوسط فاما البرهان فانما
يقف العقل على مطالبه بمتوسط وابسط ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس في افادتنا طبيعة
البرهان ويعمد حد البرهان يجري على هذه الصفة البرهان هو قياس مؤتلف يقيني
والمفسرين الحد يحذف فوت لفظة مؤتلف اذ كان لا حاجة اليها واذا ابسط هذا الحد فهم
على هذه السبيل البرهان هو طريق ومسلك يسلكه العقل ليقف على الاشياء الخفية
ويقوفنا متيقنا بتوسط اشياء ظاهرة لتلك الاشياء الظاهرة وهي المقدمات شروط

وخواص



في تعديد شروط مقدمات القياس البرهانية وانها ستة

وخواص بها يصير مقدمات برهانية وارسطوطاليس بعد ذلك يعدد شروط المقدمات البرهانية
ويزعم انها ستة الاول منها ان يكون صادقة والثاني ان يكون غير ذوات اوساط والثالث
ان يكون اقدم بالطبع والرابع ان يكون اعرف بالطبع والخامس ان يكون علل لان المحمول فيها على
للموضوع والسادس ان يكون مناسبة اي يكون المحمول فيها مناسبا للموضوع ويبين من بعد
ذلك ان من دون هذه الشروط لا يتم البرهان وايضاح ذلك يتم بحجتين الاولى منهما
موجزة وهي تجري على هذه الصفة البرهان لا يتم الا بكون هذه الشروط فاما القياس
فقد يكون وان فقدها لان مقدمات القياس يكون ذوات اوساط وغير صادقة
وغير مناسبة والحجة الثانية على الطريق التفصيل ضع واحدا واحدا ويتبين ان من دونه
لا يتم البرهان اما انها صادقة فيبينه على هذه السبيل يقول ان فرضت غير صادقة لزم من
ذلك ان يعلم ما هو كاذب على انه صادق وهذا اشنع جدا لان نتائج البرهان ينبغي
ان يكون صادقة ولان المقدمات كاذبة فربما ادينا الى نتائج كاذبة يظن بها انها
صادقة من اجل انها نتيجة البرهان بمنزلة قولنا ان نسبة قطر المربع الى ضلعه عدد
الى عدد والمقادير التي نسبة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد هي مشتركة
والكذب انما [illegible] من المقدمات
فالقطر مشارك للضلع وهذا كذب فاما ان يكون غير ذوات اوساط فمن قبل
ان كانت ذات وسط احتاجت الى برهان فنحن في ذلك من امرين اما ان تسلك
ما لا نهاية له او يقف عند مقدمة مجهولة والمجهول لا سبيل الا ان يقع بتوسط العلم واما
كونها اعرف بالطبع فمن قبل ان العلة اعرف عند الطبيعة من المعلول لان منها يبتدئ
وعند المعلول ينتهي والاعرف يقال على ضربين احدهما الاعرف عند الطبيعة وهذا

هو سائر المبادي التي اثبتت ذوات الامور والاخر التعرف عندنا وهو سائر الامور التي تخصيته
من شان حواسنا ادراكها ومن تعديد ارسطوطاليس الشروط والخواص التي بها يميز المقدمة
برهانية وبيانه ان ذلك بالطريق المجمل والطريق المفصل يأخذ فان يضع واحدا واحدا من هذه
الشروط ويستوفي الكلام فيها واولا يبدأ بان يحدها ثم يقسمها وهو يحدها بانها قول
جازم تقدم ليتبين شيء اخر غيره ليس بين بتوسط حد لكنه ظاهر عند العقل ان محموله
موجود لموضوعه فالمقدمة هي احد جزئي المناقضة اعني الحكم بشيء على شيء والجدلية منها
فهي التي يتعصب اي جزء كان من المناقضة من قبل ان الجدلي ليس غرضه الحق لكن غرضه غنائم
مناظره والزامه ضدا ونقيض ما يراه ويعتقده فهو يتحيل الراي ويتوصل بعد الى اخذ مقدمات
من خصمه ينتج بها عليه ضد رايه او نقيضه فاما البرهانية فهي احد جزئي التناقض مخصصا من
قبل ان المبرهن غرضه الحق والحق لا يكون الا في احد جزئي المناقضة والحكم فهو لاحد جزئي المناقضة
ايهما كان والمناقضة فهي التقابل الذي لا وسط له بذاته وانما استثنى بذلك من قبل ان بعض
المتقابلات لها اوساط بذاتها بمنزلة المتقابلة على طريق التضاد وههنا ينقطع الكلام في
تحديدها ومن بعد تحديدها يقسمها وهو يقسمها الى العلم المتعارف والى الوضع والعلم
المتعارف هو المقدمة المركوزة في الفطر الواجب قبولها بمنزلة القول بان على شيء يصدق في
اما الايجاب واما السلب والوضع ينقسم الى الاصل الموضوع والى المصادرة والى الحد الاصل
الموضوع هو المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم ويكون بينة عنده ويبنى عليها برهانا من غير
ان يكون معروفة عند كل واحد والمصادرة هي المقدمة التي يصادر عليها المعلم المتعلم ويبني
عليها البرهان من غير ان يكون معروفة عنده وربما كان عنده ضدها والحد منزلة

حد النقطة

حد النقطة والوحدة وينبغي ان يعلم ان الحد ليس مقدمة لكنه جزء المقدمة وههنا يقطع ارسطوطاليس
الكلام في المقدمة غير ذات وسط ويبتدئ بعد ذلك النظر في شروط اخر وهو ان مقدمات البرهان
يجب ان يكون اعرف عند الطبيعة ويقول نتائج البرهان ينبغي ان يكون مصدقا بها ومعروفة
عندنا جدا وهذه انما يعرفها من اجل معرفتنا بالمقدمات واذا كان الامر على هذا فمعرفتنا
بالمقدمات ينبغي ان يكون اكثر ويورد المثال على ذلك بالمعلم والصبي ويقول انا نحب المعلم
ونحب الصبي الا ان المعلم نحبه من اجل الصبي فنحب ان يكون محبا للصبي اكثر وليس ينبغي ان يكون مقتنين
بمقدمات البرهان فقط دون ان نعرف مقابلاتها ونتحقق انها كواذب فبها يعلم ان مقدمات
البرهان ليست ممكنة بل ضرورية وارسطوطاليس بعد هذا ياخذ في ان يبين ان البرهان موجود
واولا يحكي الاراء التي كانت لغيره في البرهان ويزعم ان عدة الاراء التي لغيرنا في البرهان رايان
احدهما ان البرهان غير موجود اصلا والاخر ان البرهان موجود الا انه على كل شيء فاما الراي
الاول فان الطائفة التي اعتقدته كانت مبنية على هذا الوجه قالوا انما يعلم من البرهان
انما يعلم بمقدمات فمقدمات البرهان ليس يخلو من ان يكون معلومة او غير معلومة فان كانت
معلومة وكل ما يعلم انما يعلم بالبرهان والبرهان انما هو يكون بمقدمات فاي مقدمات اخذت
يحتاج ان يبين بالبرهان وهذا يؤدي الى سلوك غير المتناهي وما من شيء الا وهذا شانه
وان كانت غير معلومة فكيف يعلم بها غيرها فهذه هي الطريقة التي سلكتها الطائفة التي رامت
ان يبين ان البرهان غير موجود واما الراي الثاني فان التي اعتقدت رامت بيانه على هذا الوجه
زعمت ان البرهان على كل شيء ومع هذا فلا يحتاج في تبيين الاشياء بعضها ببعض واذا كان
الامر على هذا صلح ان يبين مقدمات البرهان بعضها ببعض المتقدمة بالمتاخرة والمتاخرة

بالمقدمة فاما ارسطوطاليس فزيف كلا البراهين ويعتقد انه ولا واحد منهما يصدق ويوجد النقيضة
القايلة ان البرهان على كل شئ وهي المدخلة المشتبهة ويقول ليس البرهان على كل شئ وذلك
ان البرهان انما يتم بالوسط فالاشيا التي لا وسط لها فلا برهان عليها بمنزلة الحد والمقدمات
غير ذوات الاوساط التي هي مبادئ البرهان فان هذه العقل يطلع على ان محمولها لموضوعها
بغير توسط شئ فيتحصل من ذلك ان البرهان على بعض الامور وليس على بعضها لانه اذا كانت المقدمتان
الكليتان اعني الموجبة القايلة ان البرهان على كل شئ والسالبة القايلة البرهان ولا على شئ
من الاشيا كاذبتين فنقيضاهما صادقتان وهو القول بان البرهان على بعض الاشيا
وليس على بعضها ومن بعد ذلك يشرع ارسطوطاليس في مناقضة الذين اعتضدوا ابطال البرهان
الدور وهو يجري في مناقضتهم على وجهين احدهما يسمى طريق المعاندة صورة هذه الصورة
يقال لهم انه لا يمكن ان يبين شئ من الاشيا على الاطلاق ببرهان الدور وذلك ان البرهان
انما يكون من امور متقدمة بالطبع وبرهان الدور يستعمل فيه اشيا متاخرة وايضا فان برهان
يلزم فيه ان يكون امور باعيانها عند امور باعيانها متقدمة ومتاخرة معا وهذا وذلك
ان الفروة يعود فيه المتبين الشئ بالشئ الذي به يبين وشناعة ما يلزمهم وهي تبين
الاشيا بنفوسها فعلى هذه الصفة لنفرض علامة المقدمات آ وعلامة النتيجة ب ويقول
انه متى كانت موجودة اي متى كانت مقدمتان آب ب ح موجودة وهي التي جعل عليها
علامة آ فب من الاضطرار موجودة اي كانت النتيجة التي آ على كل ح التي جعل علامتها ب
من الاضطرار موجودة ومتى كانت هذه موجودة يعني النتيجة التي آ على كل ح وعكس
الصغرى التي هي ح على كل ب كانت آ على كل ب موجودة وهي التي بينت بالدور فيتحصل

منها

من هذا ان الكبرى تبينت بذاتها بنفسها فاما الرد الذي يجري على طريق المسامحة فانه يجري على
هذا الوجه يقال لهم ان سلم ان البرهان الدوري من الاشيا المعتد بها فان برهان الدور ليس يكون
على كل شئ وذلك ان برهان الدور انما يتم من جملة الاشكال في الشكل الاول بحسب فاما في الثاني
والثالث فانه لا يتم ويتم ايضا في الشكل الاول في المقدمات التي حدودها متعاكسة
وههنا ينقطع الكلام في الشرط الاول وهو ان مقدمات البرهان يجب ان تكون
اعرف من النتيجة وهو يستانف الكلام في شرط اخر وهو ان مقدمات البرهان يجب
ان يكون ضرورية وتبيينه لذلك على هذه الصفة الشي المعلوم بالبرهان هو دايم ضروري
غير مستحيل ولا متغير لان البرهان انما يقوم على الامور الكلية الدايمة واذا كان الامر المعلوم
بالبرهان بهذه الصفات فالبرهان الذي يقف على هذه المعلوم يجب ان يكون
ضروريا غير مستحيل ولا متغير وذلك ان العلم يناسب المعلوم واذا كان البرهان بهذه الصفة
فمقدماته ايضا بهذه الصفة فمقدمات البرهان اذا غير مستحيلة ولا متغيرة ضرورية ابدا
وايضا المتوسط فيه علة وعلة الشئ الضروري له وللحد الضروري قد يقال على انحاء
شتى يشرع في ان يبين على اي وجه منها يقال في المقدمات البرهانية انها ضرورية فهو
يعدد الشروط التي بها يتم في مقدمة البرهان ان يكون ضرورية فيزعم انها ثلثة
الاول منها ان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ودايما والثاني ان يكون ذاتيا له
والثالث ان يكون له اولا واذا اجتمعت في المحمول هذه الشروط سمي كليا ومعنى ان يكون له
اولا هو ان يكون علة التي منها انبثت ذاته فلكيما يقف على المقدمة الضرورية البرهانية
يجب ان يفحص عن شرط شرط من هذه الشروط حتى يفهمه فنقول ان معنى قوله

ان المحمول على كل الموضوع هو ان لا يبقى واحدا من الجزئيات التي تحويها الموضوع الا ويوجد له
ولا يكون لبعض ولبعض لا يكون ومع هذا فيكون له دايما اي في وقت من الاوقات
الحيوان للانسان فان الحيوان لا يبقى واحدا من الطبيعة التي يحصرها الانسان الا
وهو له دايما والفرق بين الحد الذي حددنا ههنا وبين ههنا زاد عليه دايما وما اخذ
وذلك انه لما كان المعاندان يعاندانه اذ لحكم ان المحمول لكل الموضوع ان يوجد واحدا من
لا يوجد له المحمول دايما في وقت من الاوقات وذلك يجمع في المقول على الكل هذين
الشرطين حتى لا يجد المعاند طريقا او فرصة لكر حكمه وقبل ان نشرح معنى قوله بالذات فلنعد
المعاني التي يقال عليها بالذات فنقول ان عدد المعاني التي يسمى بهذا الاسم اربعة الاول منها سائر
المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات مثل ان الحيوان للانسان فانك اذا حددت الانسان
اخذت الحيوان في حده من قبل انه ذاتي له والثاني سائر المحمولات المأخوذة موضوعاتها
في حدودها مثل الاستقامة والانحناء للخط والفرد والزوج في العدد فانك اذا رمت تحديد
اي هذه اردت اخذت موضوعه في حده وذلك انك اذا حددت الزوج قلت انه عدد ينقسم بقسمين
متساويين والثالث هو سائر الاشخاص اعني الجواهر الاول فانه قد يقال لكل واحد منها
الاول وذلك ان سائر الجزئيات منها جواهر ومنها اعراض وجزئيات الاعراض لا يقال فيها
انها بالذات لانها موجودة في غيرها فاما اشخاص الجواهر التي غير موجودة في غيرها يقال انها بذاتها
والرابع هو المعلولات التي هي لازمة لعللها من الاضطرار مثل ان الموت تابع للذبح وذلك ان
الموت تابع للذبح من الاضطرار ومن بعد تعديد اصناف ما بالذات فلنرد انها يصلح للبرهان
واما لا فنقول ان الذي يصلح للبرهان من جملة هذه الاربعة المعاني اثنان احدهما المحمولات

المأخوذة

المأخوذة في حدود الموضوعات والثاني المحمولات المأخوذة في موضوعاتها في حدودها
ان لقايل ان يقول هبك يقول ان تلك ضرورية من قبل انها منها الثبت طبيعة الموضوع
فهذه المحمولات التي هي اعراض مثل الفرد والزوج كيف صارت ضرورية وهي اعراض والجواب
نجري على هذه الصفة انها صارت ضرورية من قبل انها للموضوع من الاضطرار وذلك ان
الفرد والزوج من الاضطرار موجودان للعدد وكذلك الاستقامة والانحناء للخط فاما
القسمان الاخران وهما الاشخاص والمعلولات اللازمة لعللها من الاضطرار فلا يصلح للبرهان
من قبل انهما لا يحملان وكلامنا انما هو فيما يصلح ان يحمل وفي الكلي لا في الشخص فيتحصل ان
بالذات الذي يليق بالبرهان هو المحمول المأخوذ في حد الموضوع او المأخوذ موضوعه في حده
ومن بعد فراغنا من امرنا معنى ما في الكل وما بالذات نأخذ في تحديد الكلي اذا كان هو
المحمول في مطالب البرهان ومقدماته ويقول ان الكلي هو الذي يجتمع فيه شروط ثلثة احدها
ان يكون لكل الموضوع ودايما والثاني ان يكون ذاتيا له والثالث يكون اولا وكان الكلي هو
المحمول على كل الشيء الموضوع ولا يتعداه وهو مأخوذ في المساوية مثل انه مساواة الزوايا الثلث لقايمتين
فان هذا على كل مثلث وذاتي وحد الشيء له اولا لا بتوسط شيء ولن يوجد هذا الامر على
طريق الكلي المأخوذ في المثلث مثل انه الشكل من قبل انه ليس هو لكل شيء كل ولا للمثلث المثلث
وان كان يحمل على كل مثلث متساوي الساقين فانه يتعداه الى المتساوي الاضلاع فلذلك
لا يكون كليا له وهو له بتوسط المثلث والدليل على ذلك انه لو دفع منه انه مثلث ارتفعت
مساواة الزوايا الثلث لقايمتين ولو رفعت منه اي شيء رفعت بعده مثلثا كان
هذا المعنى موجودا له فالبرهان المحقق هو الذي يكون محمول في مقدماته ونتايجه في مطالب

ده مسطر كليا اعني انه على كل الموضوع ودايما وذاتيا واولا ومن بعد هذه اشرع ارسطوطاليس
في ان يفيدنا قانونا ودستورا يعتبر به سائر المحمولات الكلية وقبل ان يفيدنا هذا القانون يعرفنا
بخدع ثلث يختدع بها في امر الكلي ويرينا وجه الغلط بها حتى اذا اراد ذلك ووافقنا على الشبه
واسبابها خلص لنا الراي الحق وافاد القانون واحد الخدع التي يختدع بها في امر الكلي هي انا
قد نظن في الكلي انا ما بيناه ويكون قد بيناه وهذا انما يتم في الامور التي هي واحدة بمنزلة
الشمس والقمر والارض وما اشبه ذلك فانا اذا بينا ان القمر ينكسف علته هي قيام الارض في الوسط
والحجرها له عن نور الشمس يختدع بان يظن ان الكسوف ليس كليا وكذلك قيام الارض في الوسط
والسبب في ذلك هو انه لما كانت الشمس واحدة والقمر واحد وكان الكلي انما يحتاج ان يقال
على كثيرين وليس ههنا شيء يحمل الشمس فيقال عليه فلهذا ما يظن ان الكسوف ليس كليا
وحل هذا الشك هو انه ليس انما بينا هذا المحمول لهذا الموضوع من حيث هو هذه الشمس ولا
من حيث هو هذه الارض لكنا انما بينا ان هذه لازم لطبيعة الشمس على الاطلاق لا لهذه
الشخصية حتى لو قدر وجوب الف شمس لكان هذا المحمول موجودا لها فاما طبيعة الكلي فهو ان
يكون ذاتيا وموجودا للطبيعة التي هي موجود لها اولا لا من حيث هي شخصية ويكون على
ما تحتها بتوسطها موجود كان او متوهما واما الخدعة الثانية التي يدخل علينا بها يظن انا
قد بينا الكلي وما بيناه فهي تنقسم قسمين احدهما هو ان لا يكون لذلك المحمول الذي يظن انه كلي
طبيعة اعلى منه يكون كليا لها وبتوسطها يكون موجودا لشيء آخر والاخر ان يكون لذلك المحمول
طبيعة اعلى ذلك المحمول كلي لها لكنا نجهلها لا نعلمها فاما المثال على الصنف الاول فمثل تبديل
النسبة فان هذا ليس يوجد شيء اعلى يقوم البرهان على ان هذا المحمول كلي له وبتوسطه

ولتبيان

لاشيا اخر ولذلك يضطر المبرهن ان يقطع البرهان ويبين هذا المعنى في واحد واحد من الاشكال
التي يوجد لها بمنزلة ما تبين ذلك في الاعداد فاذا وجد اربعة اعداد امكن ان يبين خالف
فيها فيظن ان هذا كلي للاعداد وليس الامر كذلك من قبل انه يتعدى منها الى الخطوط والسطوح
والازمان والاماكن ويجب ان يعلم انه اذا لم يكن ههنا معنى يوجد له التبدل اولا
ومتوسطا لحقه لم يكن التبدل بالنسبة كليا الشيء مما يبين انه موجود له فاما الصنف الثاني
فلنفرض بمنزلة مساواة الزوايا المثلث لقائمتين فانه اذا لم يكن المثلث معروفا
حتى يتبين هذا المحمول لواحد واحد مما تحته لم يكن البيان كليا فاما الخدعة الثالثة التي في امر
الكلي هو انا نظن انا قد بينا الكلي ونحن لم نبين وهذه هي سائر المحمولات التي يتبين انها
للموضاعات باوساط ليست في نفوسها كلية لكن الكلي موجود فيها كوجود الكلي في حد الجنس
بمنزلة ما يتبين في ان اي خطين كانا متوازيين انهما لا يلتقيان بتوسط هو كون الزاويتين
الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليها قائمتين فلان هذا الوسط
وهو لكل خطين متوازيين لا يلتقيان يظن انه كلي وليس هو كليا من قبل ان الكلي موجود
فيه هو مساواة الزاويتين اللتين ذكرناها القائمتين وذلك انه لو كانت احداهما
منفرجة والاخرى حادة واحدهما قائمة والاخرى نصف قائمة بعد ان سوينا جمعا مساويتين
فان الخطين لا يلتقيان فان رفع منهما انهما مساويتان لقائمتين التقى الخطان وليس
اذا رفع انهما قائمتان التقى الخطان فاذن ليس الوسط الذي بين به هذا هو ان كلا واحد
منهما قائمة لكن الشيء موجود فيه هو مساواة الزاويتين لقائمتين الذي هو الكلي وهذه
الخدعة دخلت من قبل الاخلال باحد شروط الكلي وهو قولنا اول وانا قبلها من قولنا

فيه انه بالذات ولاول من قولنا فيه انه على الكل فلان شروط ثلثة عرضت فيه شبه ثلثة وعلى
ثلث وح يفيدنا ارسطوطاليس متى يعرض المحمول فيعلم انه كلي او ليس بكلي ويقول ان المحمول الكلي هو الذي
متى وجد تجده بوجود الموضوع ومتى ارتفع ارتفع بارتفاعه ومن بعد ما تبين ان مقدمات
البرهان يجب ان يكون ضرورية وزعم انها ثلثة وهو ان يكون محمولها على كل الموضوع وبما
وان يكون بالذات واولا وجملة هذا هو الكلي ونبهنا على النوع التي تختدع بها في امر كلي
وافادنا القانون في اعتباره اخذ على طريق التاكيد يبين ان مقدمات البرهان يجب ان
يكون ذاتية وضرورية وهو يبين ذلك باربع حجج الاول منها يجري على هذه الصفة ان كان
بالبرهان هو من عناد ضرورية من قبل ان العلوم البرهانية ضرورية والاشيا الضرورية هي
الاشيا الذاتية فمن البين ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ذاتية والحجة الثانية يجري على
هذه الصفة نتيجة البرهان ضرورية واذا كانت بهذه الصفة فالبرهان الذي يثبت هذه
النتيجة هو ضروري واذا كان البرهان بهذه الصفة فمقدماته اذن ضرورية والحجة الثالثة
يجري على هذه الصفة ان انتج انسان فانتجه ضرورية عن مقدمات ليست ضرورية فانه
يمكننا ان نقاومه ونبين ان القياس ليس ببرهان من قبل ان المقدمات ليست ضرورية
فانا نمكن ان ننتج تلك النتيجة بمقدمات غيرها ومقدمات البرهان لا يجب ان يكون
بهذه الصفة لانها يكون بالعلة والعلة واحدة لا كثيرة والحجة الرابعة تجري على هذه الصفة
ان لم يعلم الشي بوسط هو علة الامر في الوجود فليس علمنا بذلك الشي برهانيا مثل ان
يقيس لان يعلم ان آ على ب من الاضطرار بتوسط ج و ح ليس من الاضطرار والبرهان هو
سببا فانا لا نحصل العلم البرهاني بهذا الوسط من قبل انه قد يمكن ان يزول وذلك

انه في

انه في طبيعته ممكن وههنا ينقطع الحج الرابع التي يبين بها ان مقدمات البرهان يجب ان يكون
ضرورية وذاتية وهو يبين بعد هذا ان الحد الاوسط يجب ان يكون ضروريا وذاتيا ونقول انه
متى علم احد امرا بطريق البرهان فذلك المعلوم هو ضروري غير مستحيل ولا متغير وكذلك ايضا
العلم به بهذه الصفة فالحد الاوسط ينبغي ان يكون صورته بهذه الصورة وبالجملة فان البرهان
يجب ان يكون الاوسط فيه ضروريا وذاتيا وعلة للنتيجة وللامر بنفسه ويجب على المبرهن ان يعلم
انها العلة فانه ان لم يعلم انها العلة لم يكن ما يعلمه على التحقيق وان كان في نفسه محققا فاما الاعراض
التي ليست ذاتية فلا يكون عليها برهان ولا منها ولا بتوسطها وههنا ينقطع الكلام في ان
مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية ومن بعد ذلك يشرع ارسطوطاليس في ان يبين
ان مقدمات البرهان يجب ان يكون مناسبة اي المحمول فيها طبيعته مناسبة لطبيعة
الموضوع وهو يبين اولا ما قد مضى له ويقول ان مطالب البرهان ومقدماته
قد بان وظهر ان المحمول فيها يجب ان يكون ضروريا للموضوع وبان ايضا ان الامر الضروري هو الذي
بالذات وعلى الكل واولا واذا كان الامر على هذا كانت مقدمات البرهان ومطالبه المحمول
فيها ذاتي للموضوع اما لانه موجود في حد الموضوع او لان الموضوع ماخوذ في حده والاشيا
الذاتية هي الاشيا المناسبة فمطالب البرهان ومقدماته المحمول فيها يجب ان يكون مناسبا
للموضوع فاما المطالب العرضية والمقاييس العرضية فانها لا يعلم علما برهانيا والسبب في ذلك
انها ليست ضرورية ومطالب البرهان ومقدماتها ضرورية وقد يبينوا على ارسطوطاليس
في هذا شك صورته هذه الصورة كيف يزعم ان الاعراض على الاطلاق لا يكون عليها برهان
ولا منها ولا بتوسطها ومن الاعراض مفارق وغير مفارق وجوده دائم والبرهان قد يكون في غير

ان يكون على الاشيا الدائمة ومن الاشيا الدائمة وحل الشك يجرى على هذه الصفة انه يكفى ان يكون
المحمول فى المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية دائم الوجود للموضوع فقط لا من ذاتيه والعرض
غير المفارق الذى ليس موضوعه ماخوذا فى حده فليس بذاتى للموضوع وايضا فالبرهان انما هو فعل العقل
يتوصل به الى الوقوف على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة على طريق الايقان وكان يعرض المفارق فى
الوجود وغير المفارق صورتها صورة واحدة عند العقل وذلك انه يتوهم ارتفاعهما وطبيعة الشى
باقية واذا كان الامر على هذا يكون سبب العلم الذى هو الحد الاوسط عند العقل مرتفعا واذا
ارتفع السبب ارتفع المسبب فلا يكون اخذ البرهان الذى المحمول فيه عرض غير مفارق حدودا لا فى مطالبه
ولا فى مقدماته واذا لم يكن ضروريا او البرهان مطالبه مقدماته ضرورية لم يكن لا عليه لا امته
ويجب ان يعلم انه ليس يكفى ان يكون الوسط ايضا ذاتيا وعلة للامر ومع انه علة تعلم العقل انه كذلك
حتى يكون المعلوم قد علم على طريق البرهان فيتحصل من هذا ان المحمول فى المقدمات البرهانية
والمطالب البرهانية يجب ان يكون ذاتيا للموضوع واذا كان ذاتيا فهو من الطبيعة نفسها واذا
كان من الطبيعة نفسها فهو مناسب ومن بعد هذا يعلمنا ارسطوطاليس انه لا يمكن ان ينقل
البرهان من جنس الى جنس اعنى من طبيعة الى طبيعة بمنزلة ان ينقل البرهان على امر هندسى فيستعمل فى
امر عددى وذلك ان البرهان هو من الاشيا الذاتية والاشيا الذاتية لكل واحد من الامرين غيرها
للاخر واذا كانت الصورة على هذا لم يمكن نقل البرهان من طبيعة الى طبيعة بل مقدمات
كل مطلب خاصة بعينه متعلقة به ولما بين ذلك ارسطوطاليس كان بعض الامور قد ينقل
المقدمات من مطلوب الى مطلوب بمنزلة المطالب التى الموضوع فيها من طبيعة واحدة حتى
او التى بعضها تحت بعض اخذ فى ان يشعرنا بذلك ومن قبل ذلك يعد جميع ما فى البرهان

وتبين

وفايدة هذا التعديد ان يعلم اى الاشيا فى البرهان يمكن ان ينقل وايها لا فهو يقول
ان البرهان ينقسم على القصد الاول الى المطلوب والمقدمات وعلى القصد الثانى الى المحمول والموضوع
والمقدمات وما فى هذه ما يمكن ان ينقل سوى الكبرى على ما سنبين والنقل انما يتم فى المطالب
التى موضوعها واحد بمنزلة المطالب العددية او الهندسية او غير ذلك او فى التى بعض موضوعها
تحت بعض بمنزلة المطالب الموسيقية والعددية فان صناعة الموسيقى هى تحت صناعة
العدد ومناسبة لها وذلك ان الاشيا التى موضوعاتها واحد او بعضها تحت بعض
الامور الذاتية لها واحدة فاذا كانت الامور الذاتية لها واحدة امكن نقل البرهان ومن
بعد هذا يبين ارسطوطاليس بقياس ماخوذ من الاول والاخرى انه لا يمكن ان ينقل
البرهان على امر من الامور فيبين به شى ماخوذ لا من اجل تلك الطبيعة نفسها الا انه
عرض لها وسبب هذا انه يكون البرهان من الاشيا الذاتية ولا يمكن ان ينقل البرهان
فيبين به ما تحت تلك الطبيعة ان كانت ما تحتها اشخاصا واشيا فاسدة وذلك ان
الشخص الواحد بالعدد لا يقوم عليه برهان ولا امتنة ولا متوسطة وذلك ان البرهان هو
من الاشيا الدائمة الكلية اعنى مطالبه ومقدماته والشخص فاسد منقض فلا يجوز ان يكون
عليه برهان اللهم الا ان يوجد من حيث هو منطوى فى الكلى فيكون انما يقوم عليه
من حيث هو فى الكلى الا ان ذلك بشريطة اعنى ما دام باقيا ولما بين ان الشخص لا يقوم عليه
برهان اخذ ان يبين انه ولا الحدود يكون له وذلك ان اجزاء الحد ثابتة دائمة
ومبادى الشخص فاسدة منتقلة واذا كان الامر على هذا لم يثبت حتى يولف منها حد وههنا
يبين ارسطوطاليس شكا عجيبا وصورة الشك هذه الصورة كيف يزعم ارسطوطاليس ان الامور

الجزئية والفاسدة لا يقوم عليها برهان وما نحن نرى الكسوفات وما يجري مجراها وهي اشياء جزئية
يقوم عليه برهان وحل الشك يجري على هذه الصفة لم يقم البرهان على هذا الكسوف الجزئي
لكن على الطبيعة الكلية اعني على الصورة الحاصلة في النفس الدائمة الابدية فقد علم ان البرهان
لا يكون الا من الاشيا الذاتية والمناسبة والخاصية وليس يكفي في البرهان ان يكون مقدماته
صوادق وغير ذوات اوساط دون ان يكون مناسبة وخاصية بالطبيعة التي البرهان عليها فان
بروسن لما رام ان يربع الدايرة استعمل في برهانه مقدمة عامية غير مناسبة لطبيعة واحدة ولهذا
لم يكن ساير برهانا وبرهان بروسن يجري على هذه الصفة الاشيا التي هي انقص من شي واحد
بعينه وازيد من شي واحد بعينه هي متساوية والمربع والدايرة صورتها هذه الصورة فالمربع
مساو للدايرة فالمقدمة الكبرى هي عامية ومشتركة وذلك انها يصلح ان تستعمل في اشيا كثيرة
فاما يحيى النحوي فكان يعتقد انها كاذبة وذلك انه كان يقول السبعة والثمانية اصغر من الخمسة عشر
واعظم من الثلثة وليسا متساويين والنظر في ذلك موضع غير هذا الان فايد برأيه
وارسطوطاليس بعد ذلك يتوصل الى ان يبين ان الامور التي يبرهن عليها ويستعمل الاوساط
فيها من الامور التي هي اعلا منها صورتها هذه الصورة اعني ان بيانها انما يتم بالاشيا الذاتية وهذه
بمنزلة المطالب الموسيقية الموضوعة تحت الصناعة العددية سوى ان الصناعة التي فوق يكون
مسلما لطالبها برهنة لها لم الشي اعني بان يستعمل اوسطها ذاتية واشيا قريبة فاما التي
تحت فبيانها يدعى بيان ان الشي وذلك ان الوسط فيها علة بعيدة بمنزلة ما يبرهن
المناظرون ان الشعاعين الخارجين عن العين يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين
الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليهما اقل من قايمتين فهذا الوسط

ما يوخذ

ما يوخذ من العلم الاعلى اعني الهندسية والمطالب التي تحت يرتفع الى التي فوق وذلك ان
موضوعها يرتفع الى موضوعها ومحمولها الى محمولها وتلك بيانها بالامور الذاتية فالتي تحت ايضا
صورتها هذه الصورة فكل برهان اذن انما يكون من الاشياء الذاتية والمناسبة والخاصية
سوى ان البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت يدعى برهان ان والبرهان الذي يقوم
على المطالب التي فوق يدعى برهان لم لانه يكون بالعلة والسبب القريب ولما زعم ارسطوطاليس
ان الصنايع والعلوم مثل الهندسة والعدد والامور الطبيعية لكل واحد منها مبادي خاصة وموضوعات
خاصة كان قايل يقول لم هذه المبادي ما صورتها ومن الذي يتولى بيانها فهو يزعم
ان العلم الذي يبين ساير المبادي المتسلمة في الصنايع هو العلم الكلي الحامد يعني علم ما بعد
الطبيعة فاما صاحب صناعة فانه يتسلم موضوعه والمقدمات غير ذوات الاوساط
يبني عليها برهانه ثم او يبين بتوسطها الاعراض الذاتية اللازمة لموضوعه فاما السبب
الذي من اجله لا يبين صاحب صناعة صناعة مباديه الخاصة به من قبل ان شرع في بيانه
فليس يخلو ان يكون بينه اما بتوسط علة او بتوسط معلول فان بينها من الاشيا
المتاخرة والمعلولات استعمل البرهان الدوري لانه يعطف ويبين المعلولات بالعلل
وان بينها بعلل اعلى منها فتلك العلل احق بان يكون مبادي لتلك الصناعة وايضا فان اخذ في
بيانها احتاج الى ان يبينها بعلل والعلل بعلل ويجري هذا الى ما لا نهاية له وههنا يتبرا ارسطوطاليس
بان البرهان اذا كان من الامور الذاتية والمناسبة فانه يتحصل صعب المرام ولما
اشعرنا بالصعوبة اخذ في تسهيله لنا وايضا لما كان ما يتعلق به نفوسنا فضل تعلق وهو سبقا
ويعد جميع ما في البرهان ويزعم ان البرهان يحتوي على امور ثلثة على الموضوع

[illegible]

والمحمول فالمقدمات اما الموضوع فشريطته ان ينظر فيه على ما ذا يدل اسمه فانا ان لم ننظر فيه
ما ذا يدل اسمه لم نفهمه واذا لم نفهمه لم يمكن ان نتبين فيه انه موجود للموضوع واما المقدمات فشريطتها
ان ينظر فيها على ما ذا يدل اسمها وانها موجودة اما على ما يدل اسمها فلكيما نفهمها واما انها
موجودة فلكيما يثبت في نفوسنا صدقها ومقدمات البرهان تنقسم الى الخاصة والعامية فالخاصة
هي اللازمة الطبيعة التي البرهان قائم عليها وغير متعدية لها واما العامية فهي المتخطية لتلك الطبيعة الى
غيرها بمنزلة قولنا اذا نقص من الاشياء المتساوية بقيت الباقية متساوية فهذه يصلح للمهندس والعددي
والطبيعي سوى ان كلا منهم يحيل عن استعمالها على اسنادها ويبعدها من موضوعه فيخصصها ثم
يستعملها فان العددي اذا استعمل القضية المقدم ذكرها قال اذا نقص الاعداد المتساوية من متساوية بقيت
الباقية متساوية والطبيعي يقول اذا نقص من الزمان والحركات المتساوية والمهندس يقول اذا نقص
من الخطوط المتساوية ولما زعم ارسطوطاليس ان قوام البرهان من ثلثة اشياء التي عددها
وافاد خواصها وكان في بعض المواضع يستغني المبرهن عن ان يتكلف ويبحث عن خواصها
احد بجزئها متى يقع استغناؤه عن مثل ذلك ويقول متى كان الموضوع ظاهرا او المقدمات
من العلوم المتعارفة المركوزة في الفطر والمحمول من الاشياء الجلية والامر كل واحد ظاهر لم يحتج الى
الاستقصاء للخواص التي عددت بمنزلة موضوع الطبيعة التي هو الحار والبارد وموضوع الطب الذي
هو بدن الانسان وبمنزلة المقدمات غير ذوات الاوسط القايلة على كل شيء يصدق اما السالبة واما الموجبة
ومن بعد هذا يقسم مقدمات البرهان غير القسمة التي قسمها الى العلم المتعارف والمصادرة والاصل
الموضوع والحد والعلم المتعارف هو مقدمة غير ذات وسط والعقل مطلع على ان محمولها
موجود لموضوعها بغير وسط بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب وبمنزلة

تقسيم مقدمات البرهان

قولنا

قولنا اذا نقص من المتساوية متساوية بقيت متساوية وقد ربما يعاند العلم المتعارف اعني الكون
الا ان ارسطوطاليس يقول ان ليس مقول البرهان على النطق الخارج اعني على المعاند اللفظية لكن
على النطق الداخل اعني ما يعتقده النفس فان العقل اذا عطف على نفسه لم يرتب بالقضيتين
ويصدقها والاصل الموضوع هو الذي يأخذه المتعلم عن المعلم على انه مقبول عنده لا على انه حق
والمصادرة هي التي لا يكون عند المتعلم منها شيء البتة وهذا على ضربين اما لا يكون عنده منها علم
او يكون عنده العلم بخلافها والحد فهم عند القائل الشيء ومعناه سواء ليس بمقدمة لكنه جزء من مقدمة
ومن حد هذه يفهم الخلافات بينها ولما زعم ارسطوطاليس ان البراهين يراعى النطق الداخل ولا
يلتفت الى الخارج تعريفا بل يقول ان قولك هذا يجري مجرى الدعوى لانا نريك خلاف ما ذكرت وذلك
المهندس يستعمل ايا في براهينه مقدمات كواذب فانه يفرض خطا على انه ذراع وليس بذراع
ومستقيما وليس بمستقيم وحل الشك يجري على هذه الصفة المهندس ليس موضوعه الخط
المحسوس لكن المعقول المجرد وانما هذه الخطوط يجعل كالمثال ايثار التوصل الى افهام المتعلم
والا اذا ما عاين المهندس المسائل في طبيعته لم يحتج الى الخطوط المحسوسة ولما قال ان الاشيا
الفاسدة لا يقوم عليها برهان مشعر ويقول زعمت ان الكلي موجود في الاشخاص هذه هي
فايدة ونتيجة ابدية افري البرهان اذ هو قايم على الصور وارسطوطاليس يزعم ان الصور
غير منتفع بها في البرهان وذلك ان البرهان انما يكون على هذه الامور الموجودة وتلك الصور
ان كانت يحمل على هذه فهي على طريق المتفقة اسماؤها اليست ذاتية لان تلك معقولة
وهذه محسوسة لكن البرهان انما يكون على كل المحمول على الكثرة وهو ذاتي لها ولما قال ان
المقدمات لظهورها وبيانها يستغني عن ان ينظر في امرها على ما ذا يدل اسمها وكانت

هذه المقدمات فى بعض المواضع قد يحتاج الى ان يورده ولا يخل بها وذلك عند ما يروم

الانسان ان ينتج ان هذا المحمول لهذا الموضوع وليس غير موجود له ويؤكد الايجاب البسيط بالسلب

المعدول اعادة ما ذكره فيما تقدم وهو انا فى بعض المواضع لا يحتاج الى ذكر امثال هذه المقدمات

لبيانها ووضوحها واستثنى بان قال اللهم الا ان يدعو بالحاجة الى ان ينتج ان المحمول موجود

للموضوع وليس هو غير موجود له فيضطر الى وضعها فى البرهان والسبب فى ذلك ان المحمول فى النتيجة

هو المحمول فى الكبرى فان لم يثبت المحمول فى الكبرى ونظيره ويجعله فى البرهان لم يمكنا ان ننتجه

فى النتيجة وارسطوطاليس يعرفنا المواضع التى يجب ان يرتب فيه هذه الاستثناء ويقول

انه ينبغى ان يقرن الى المحمول فى الكبرى فانه قرن بالحد الاوسط او الحد الاصغر لم ينتفع به

بخلاف قولنا الانسان موجود حيوانا وليس هو غير موجود حيوانا فهذه الاستثناء يجب ان

يكون فى القياس من المقدمة الكبرى ومن جملة حديها مع الحد الاكبر وكذلك ايضا القضية

القائلة ان على كل شئ يصدق اما الايجاب واما السلب ان كانت ظاهرة فالحاجة الى ايرادها

فى البرهان الى الخلف ما سة جدا والمقدمات المتعارف والعامية اعنى التى يشترك فيها

جميع العلوم وكل واحد منها يستعملها بان تدنيها من موضوعه وتتوصل بيانها الصناعتان المتكلمتان

لبيان المبادى اعنى صناعة الجدل والعلم المدعو بالحكمة اما صناعة الجدل فتبينها بالاراء المشهورة

والعلم المدعو بالحكمة يبينها بالزام الحق يقتضيها ولما قال ان صناعة الجدل صناعة وكانت هذه الصناعة

بخلاف سائر الصنائع يكون لكل صناعة موضوع مخصوص وكونها بغير موضوع مخصوص

قال انها وان كانت صناعة فليس لها موضوع مخصوص ولا يطلب مطلبا مخصوصا

لكن ينظر فى سائر الصنائع ويثبت ويبطل جزئى المناقض بحسب الاراء المشهورة والدليل

على انه

على انه ليس لها موضوع مخصوص هو ان مقدمات الجدل يأخذه من السؤال والمستطيع ان

يعصب منها مقدمات فاما البرهن فبخلاف هذه الصورة وهو انه لا يتعرض لاثبات جزئى المناقضة

ولا يعتصب مقدمات من السؤال وفرق اخر بين المبرهن والجدلى بان الجدلى يبنى قياسه من المقدمات

التى اقتضاها من السؤال فاما المبرهن فمقدماته يقتضيها من الامور وان قبلها فجعلها سؤالا فانما

يفعل ذلك على طريق الامتحان للمتعلم وفرق اخر هو ان المبرهن قد يسكت والجدلى جميعا يسوى

ان الجدلى يسئل عن اى شئ اتفق اما البرهن وصاحب صناعة صناعة فانما ينبغى ان يسئل عما يتعلق

بموضوعه ويجيب ايضا بما يتعلق بموضوعه ولا يتعرض لما سوى ذلك لانه انما يتمكن من الاثبات

او الابطال بان يستعمل مبادى صناعته ومبادى صناعته لا يصلح ان يستعمل فى غيرها لان

البرهان انما يكون من الاشياء الذاتية وفرق اخر هو ان الجدلى يروم تبيين مبادى سائر الصنائع

بالاراء المشهورة والمبرهن لا تنظر له فى مبادى صناعته لان محل الكلام للفيلسوف الاول فوجب

اذن انه لا يسئل المبرهن عن اى شئ اتفق ولا يجيب عن اى شئ اتفق لكن عما يتعلق بموضوعه بحسب

ولهذا ما لا يلحق المهندس طعن اذا غلط فى مسئلة غير هندسية بما هو مهندس ولذلك يلزم

ان لا يجارى المهندس فى غير الهندسية او اى علم كان مع قوم لا خبرة لهم بالصناعة التى يجارى فيها فانه

اذا فعل الانسان ذلك جرى المناظرة مجرى غير مستقيم وكما انه قد يسئل المهندس سؤالات

هندسية ويجب عليه الجواب عنها كذلك قد يسئل ايضا سؤالات غير هندسية اعنى لا تعلق

لها بصناعة الهندسية او يتعلق بها تعلقا عرضيا اما التى لا يتعلق بها اصلا فمثل المسائل

الموسيقية فاما التى يتعلق بها تعلقا عرضيا فمثل القول بان الخطوط المتوازية يلتقى فان

الموضوع فى هذا السؤال هندسى ولكنه مفروض فرضا غير فان الهندسية لا يعتقد ان

الخطوط المتوازية يلتقي وبالجملة فقد يكون في كل علم مسايل جهل واعني بقولي مسايل جهل
اي مطالب موضوعة على طريق الغلط والغلط فيها اما من قبل مادة القياس او من قبل
صورته وينبغي ان يعلم ان مثل هذا الجهل واشباهه لا يتم في البرهان من قبل ان البرهان
يفيد من الاسم المشترك وحده وهو متحصر في الذهن فاما على طريق الجدل فقد الغلط من قبل
دخول الاسم المشترك بمنزلة ما يبين ان العلماء لا يعلمون بقياس صورته هذه الصورة
العلماء يعلمون والذين يعلمون لا يعلمون فالعلماء لا يعلمون ولان الوسط اسم مشترك
دخل الغلط لان المفهم متعلم ايضا واكثر الاغلاط انما يدخل بسبب الاسم المشترك بمنزلة ما يبين المهندس
الين كل دايرة شكلا فنقول نعم بان يرسم الدايرة رسما ظا فيعارض بان القول الموزون دايرة
وليس هو شكلا وذلك ان الدايرة اسم مشترك يقع على القول الموزون وعلى الافتراق الحادث
وعلى الكلام الداير بين الناس وعلى الدايرة التي هي شكل ومن بعد هذا يبين هنا ارسطوطاليس
على ان العناد البرهاني انما يكون كليا لا جزئيا لان البرهان انما يتم بمقدمات كلية وسما
كلي ونتيجة كلي فان لا انسان وان عاند بمقدمة جزئية يكون عناده صحيحا الا انه يكون على طريق
البرهان لان البرهان لا يكون على الجزئي ولما بين ارسطوطاليس ان الاضطراب الذي يكون من قبل
المادة وانه خاص بالرجل الجدلي من قبل ان البرهان حدوده ذاتية والامور الذاتية محصورة
اخذ في ان يبين الاضطراب الواقع من قبل الصورة بمنزلة ان يكون القياس من موجبتين
في الشكل الثاني فان ارسطو قد تبين ان الضرب الذي صورته هذه الصورة ليس باقتران قياسي
وارسطوطاليس يفرق بعد هذا بين الجدلي والبرهاني بعدة فروق وعند ذلك يقطع الكلام
في ان مقدمات البرهان يجب ان يكون مناسبة الاول منها ان البرهان يسهل عليه التحليل

بالعكس

بالعكس من قبل ان مقدماته ونتايجه تتعاكس في الصدق والجدلي فليس كذلك من قبل انه قد يكون
مقدماته كواذب ونتايجه صادقة ولهذا ما يصعب عليه التحليل بالعكس لان الكذب يعني بلا نهاية
والثاني ان البراهين حدودها ذاتية والجدلي حدوده ذاتية وخاصية وعرضية والعرض يعني بلا
نهاية والثالث ان التعاليم لا يتزيد بالاوساط اعني ان المطلوب الواحد منها لا يتبين باوساط
كثيرة من قبل ان البرهان انما يتم بوسط هو صورة الشي وهذه واحدة لا كثيرة لكن يتزيد البرهان
يكون طولا بان يوجد الشي الذي قد يتبين فيتبين به ما بعده كنتيجة الشكل الاول من اقليدس
يتبين بها الشكل الثاني فاما الجدلي فانه يتزيد طولا وعرضا وذلك ان المطلوب الواحد يتبين باوساط
كثيرات وهاهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في ان مقدمات البرهان يجب ان يكون مناسبة وهذا
بالنظر في انها علل لان المحمول فيها علة للموضوع والوسط على الاصغر وهو هذا الان بان
يفرق بين البرهان بلم الشي وبين البرهان على ان الشي ويقول ان الخلاف بينهما قد يكون اما
في علم واحد او في علمين مختلفين وبينا بالفرق اذا كانا في علم واحد وينبغي ان يعلم ان البرهان
على ان الشي يخالف البرهان بلم الشي في مقدماته ووسطه ونتايجه اما في المقدمات فان البرهان
على ان الشي سايغ ان يكون مقدمات غير ذوات اوساط وعلى الاكثر يكون من ذوات اوساط
والبرهان بلم الشي فمقدماته لا محالة غير ذوات اوساط لانه انما يكون بالسبب القريب وهذا
ليس بينه وبين السبب فصل واما في فان البرهان بلم الشي الوسط فيه علة موجبة وقريبة
والبرهان على ان الشي فالوسط فيه علة بعيدة او معلول منعكس على علته بالتساوي
واما في النتيجة فان البرهان على ان الشي وهو الذي يكون الوسط فيه معلولا منعكسا الموضوع
فيها العلة فاما البرهان بلم الشي فان الموضوع فيها المعلول والمثال على ذلك اما على البرهان

بان الشئ فبمنزلة قولنا الحيوان على كل انسان والانسان على كل حى ناطق مايت وبمنزلة قولنا الجوهر

على كل حيوان والحيوان على كل انسان فالجوهر على كل انسان فالمثال الاول هو على البرهان الذى

الوسط فيه معلول منعكس والثانى مثال على البرهان بلم الشئ فبمنزلة قولنا الحيوان على كل ناطق

والناطق على كل انسان فالحيوان على كل انسان فالوسط فى هذا البرهان هو علة قريبة اعنى

صورة الشئ ومعناه وذلك ان الناطق جزء بين الانسان وارسطوطاليس لا يعتقد برهانا

فى الحقيقة الا الصنف الثانى وهو البرهان الذى يكون بلم الشئ وهو الذى الوسط فيه علة للنتيجة

وعلة للاكبر ومع انها علة هى علة قريبة للشئ فاما البرهان على ان الشئ فانما يسمى برهانا على المجاز

واولى بان يسمى قياسا لا برهانا سوى ان احد الصنفين الذين فيه وهو الذى يكون الوسط

فيه معلولا منعكسا اذا انت قلبت العلة وجعلتها حدا اوسط عاد الى البرهان المحقق وهذا

بين لانه قولنا على حى ناطق مايت فى الحى الناطق المايت على كل انسان فالحيوان اذن على كل انسان

فاما ارسطوطاليس فانه يورد امثلة مستحيرة والامثلة التى اوردناها هى اكشف فهذا تحدد الخلاف

بينهما اذا كانا فى كل علم واحد فاما الخلاف بينهما اذا كانا فى علمين مختلفين احدهما تحت الاخر

فهو ان البرهان بلم انما يكون فى العلم الاعلى والبرهان على ان الشئ يكون فى العلم الذى تحت وذلك

بمنزلة على الهندسة والمناظرة فان المهندس يبين ان الخطين المتوازيين المخرجين فى الوهم

لا يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين فى جهة من الخط الواقع عليهما اما

قايمتين او مساويتين بقايمتين وهذه العلة هى قريبة وصورة للخطين المتوازيين فاما المناظر

فانه يبين ان الشعاعين الخارجين من العينين يلتقيان بوسط هو كون الشعاعين

خطين مستقيمين خروجهما على اقل من قايمتين فبرهان المهندس هو برهان لم الشئ

وبرهان

وبرهان المناظر هو برهان ان الشئ والعلوم التى هى اعلى اعنى سول اعلى التى هى اكبر

تجريد الموضوع عما هى بالسبب العلة فاما العلوم التى هى اسفل فهى قريبة الى الاشيا المحسوسة

ولذلك يكاد صاحب العلم الاعلى وان كان عارفا بالعلة ان لا يعرف علة الاشيا

الشخصية وان باشرتها حواسه فان الهندسى لا يعرف لم هذه البقرة بعد هذه البقرة اعنى البقرة

المحسوسة لكن معرفته انما هى بالكلى فهذا هو الفرق بينهما اذا كانا فى علمين مختلفين احدهما تحت

الاخر فقد اتضح الفرق بينهما فاما بحث فينبغى لنا ان نتحقق انه لا برهان الا ما كان الوسط

فيه ذا انيا وعلة قريبة حسب فاما ما سواه فلا يدعى برهانا لكن قياسا ومن بعد هذا

يبين ارسطوطاليس ان البرهان لا يستعمل من الاشكال الثلثة الاشكلا واحدا وهو الاول

ومن جملة الاول الضرب الاول وارسطوطاليس يبين ذلك باربع حجج الاولى منها تجرى

على هذه الصفة كل العلوم التعاليمية فمعلوم من امرها انها لا تستعمل من المقاييس الا

القياس البرهانى انما يبين مطالبها باسرها بالشكل الاول وربما يبين بالشكل الثانى والحجة الثانية

وهى من قبل المناسبة التى بين الشكل الاول وبين العلة التى قوام البرهان بها وذلك انه

لما كانت علة الشئ هى موجودة له على طريق الايجاب على طريق الكلى ولم يكن فى شكل

من الاشكال سوى الشكل الاول ان يبين الايجاب الكلى فلهذا ما صار بلم الشئ انما يتم فى الشكل الاول

حسب والحجة الثالثة ما هى الشئ وحده انما يقتنص اجزاؤها بشكل الاول من اجل انها يجرى

على طريق الايجاب وعلى طريق الكلى من قبل ان كل واحد من اجزاء الحد اعم من المحدود

وجملتها مساوية وكان الايجاب الكلى لا طريق الى بيانه الا بالشكل الاول فلهذا ما ذا اولى ما يستعمل

البرهان لان به يتخير اجزاء الحدود ويقتنص والحجة الرابعة هى ان الشكل الثانى والثالث يحتاج

في التعلق بمقدمات غير ذوات اوساط الى الشكل الاول واما الشكل الثالث فلا يحتاج فيه لانه لا يكون
فيه برهان من قبل ان البرهان انما يكون على الكلي وبتوسط الكلي واما الشكل الثاني فان الموجبة
انما تتعلق بغير ذات وسط بالشكل الاول وذلك ان الايجاب الكلي بيانه يتم بالشكل الاول
واما السالبة فانها تحتاج في بيانها اذا كانت ذات وسط الى ان يكون فيها ايجاب كلي و
ان كانت ذات وسط انما يتبين بالشكل الاول فهذه هي الحجج الاربع التي يتبين بها ان
ان البرهان لا يستعمل من جملة الاشكال الثلثة الا الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول فلما
ان المقدمات التي في الشكل الثاني التي هي ذوات اوساط انما تتعلق بغير ذوات اوساط
منها والسوالب بالشكل الاول وكان الامر في الموجبة غير ذات الوسط انها بهذه الحال ظاهرا
بمنزلة قولنا ان على كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب فاما الامر في السالبة فخفي جدا فهو
في اعتبارها اذا كانت ذات وسط قانونا به يتم لنا اعتبارها والقانون هو ان يتأملها
وجدنا احد حديها او حديها جميعا يحمل عليها او عليهما شيء ما فهي ذات وسط وان لم
العلم بالمتضادات واحدا وكان ضد العلم البرهاني هو الجهل البرهاني فواجب على المبرهن ان يتعلم
او يعلم البرهان لكيما يستعمل والجدل البرهاني لكيما يجتنب فان الاطباء قد جرت عادتهم بتصنيع الا
النافعة والضارة اما النافعة فلكيما يستعملوها واما الضارة بمنزلة السموم لكيما يجتنبوها
فالعلم البرهاني هو الذي يعلم به الشيء على التحقيق والجهل البرهاني هو الذي يغلط من اجله غلط
على غاية الشبهة ومن قبل ان يعلم ارسطوطاليس عن الجهل البرهاني في ويقسم الجهل
منها بمعنى السلب بمنزلة جهل الصبيان ان زوايا المثلث معادلة لقائمتين ومعنى قولنا جهل
طريق السلب هو ان لا يكون في نفس الانسان صورة للشيء الذي يجهله والى الجهل المحقق

وهذا ينقسم

ينقسم الى البسيط بمنزلة توهم الانسان ان زوايا المثلث معادلة لاربع قوائم على طريق التقليد لا
التحقيق والى المركب وهذا هو الجهل الذي يكون بقياس وهو اوكد اصناف الجهل لان الذي
يجهله يجهله على طريق العلم فيجهل الط ويظن انه قد علمه على طريق البرهان وهذا الجهل
هو الذي كلام ارسطوطاليس فيه لان غرضه الكلام في الجهل المقابل لما هو بسبيله من العلم
وما هو بسبيله هو العلم المحقق فكلامه اذن في الجهل المحقق والمفرد جميعا يموت
الجهل مرضا قويا يعرض للنفس وهو شديد النفس لانه قد يكون في الشكل الاول و
الشكل الثاني ويكون وكلتا مقدمتي القياس كاذبتان او احدهما والمجهول ليس يخلو
ان يكون اما من المقدمات ذوات الاوساط او غير ذوات الاوساط وكل واحد من هذه
اما ان يكون سلبا كليا لان الايجاب الجزئي والسلب الجزئي لا يقع به لا علم برهاني ولا جهل برهاني
فليكن المجهول سلبا كليا غير ذي وسط بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الكمية يعتقد الجاهل
ايجابا كليا ويكون اعتقاده لذلك بطريق العلم بان يقيس عليه في الضرب الاول من الشكل
وقد يقاس عليه قياس وكلتا المقدمتان فيه كاذبتان او الصغرى حسب والكبرى صادقة
بمنزلة الجوهر على كل كيفية والكيفية على كل كمية وينتج فالجوهر على كل كمية وهذا بخلاف الحق
وبمنزلة قولنا الجوهر على كل حساس والحساس على كل كمية فالجوهر على كل كمية وهذا ايضا
بخلاف الحق وان كانت المقدمة ايجابا كليا بمنزلة قولنا الجوهر على كل جسم فان الذي يجهلها
ينتج الجوهر ولا على شيء من الجسم وهذا يتم له اما في الشكل الاول واما في الشكل الثاني
اما بان يكون المقدمتان كاذبتين مثل ان يأخذ الجوهر ولا على شيء من غير الجسم وغير الجسم
على كل جسم فالجوهر ولا على شيء من الجسم واما بان يكون الصغرى صادقة والكبرى كاذبة بمنزلة

قولنا الجوهر ولا على شيء من الجسم والجسم على كل حي فالجوهر ولا على شيء من الحي وهذه منزلتها من

مقدمتين غير ذات وسط وان كان ذات وسط واما بان يكون الصغرى كاذبة والكبرى صادقة

بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الكيفية والكيفية على كل جسم فالجوهر ولا على شيء من الجسم

وفي الشكل الثاني اما من كاذبتين في البعض فيتم اوبان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة

وهذه اما الصغرى واما الكبرى اما انه لا يتم من كاذبتين فمن قبل ان في الشكل الثاني يحتاج ان يوجد

الحد الاوسط عند احد الحدين بالايجاب وعند الاخر بالسلب فليس يوجد شيء محمول على الجنس

ويكون مباينا للنوع ولا بالعكس واذا كان الامر على هذا فاما المقدمتين صادقتان لهما

فاما ان يكون من كاذبتين في النقيض فبمنزلة قولنا والنفس على كل جوهر وليس والنفس ولا

على شيء من الجسم فالحي ولا على شيء من الجسم فهاتان المقدمتان كاذبتان في البعض واما ان

يكون الصغرى صادقة والكبرى كاذبة فعلى هذه الصفة الجوهر ولا على شيء من الجسم والجوهر على كل حي

فالجوهر ولا على شيء من الحي واما ان يكون الصغرى كاذبة والكبرى صادقة فبمنزلة قولنا الجوهر على

كل جسم والجوهر ولا على شيء من الحي فالجسم ولا على شيء من الحي فعلى هذا فليجر الامر اذا كانت المقدمات

غير ذوات اوساط واما ان كانت ذوات اوساط فليس يخلو من ان يكون المقدمات ذوات

الاوساط اما ان يكون الكبرى او الصغرى المقدمات غير ذوات الاوساط الجوهر ولا على شيء

من الكمية الجوهر على كل جسم هذه في نفس الحق صادقة وهذه الموجبة صادقة هي السالبة غير ذات

وسط يعتقدها في نفس الحق يعتقدها المعتقد موجبة بقياس من المعتقد سالبة ونقيض

كاذبتين من كبرى صادقة عليها في الشكل الاول وصغرى كاذبة ولا يمكن عكس ذلك الا من

مقدمتين كاذبتين ذوات الاوساط الموجبات التي كانت سوالب الوسط المناسب والقريبة

من المناسب



من المناسب من كاذبتين لا يكون ومن احديهما كاذبة وهي الكبرى يكون غير المناسب

من كاذبتين يتم ومن الواحدة كاذبة والاخرى صادقة ذوات الاوساط السوالب التي كانت

في الاصل موجبات الشكل الاول سالبة ووسطها مناسب من كاذبتين لا يمكن ومن قياس

كاذبة لا يمكن فبقي ان يكون الكبرى كاذبة سالبة ووسطها غير مناسب في الشكل الاول من كاذبتين

يتم ومن الواحدة كاذبة والاخرى صادقة ايهما كانت وفي الشكل الثاني من كاذبتين في الكل

لا يكون ومن كاذبتين في البعض يجوز وان الواحدة صادقة والاخرى كاذبة سالبة

ووسطها غير مناسب في الثاني الصورة فيها وفيما تقدم واحدة والاوساط فيها اما جوهرية واما

خاصية واما عرضية وهذه اما سوالب كلية او موجبات كلية فالسوالب الكلية التي

الوسط فيها مناسب اما في الشكل الاول فمن كاذبتين لا يمكن ان يكون لا ولا اذا كانت الصغرى

كاذبة حسب فبقي ان يكون اذا كانت الكبرى كاذبة حسب واما في الشكل الثاني فانه من كاذبتين

في الكل لا يتم بل من كاذبتين في البعض ومن مقدمتين احديهما كاذبة ايهما كانت وصادقة

السالبة التي الوسط فيها خاص مثل الصورة التي تقدمت واما التي الوسط فيها عرضي

فقد يكون القياس في الشكل الاول من كاذبتين ومن مقدمتين احديهما كاذبة

والاخرى صادقة ايهما كانت فاما في الشكل الثاني فعلى ما مضى في السالبة التي هي ذات وسط

مناسب والموجبة الكلية التي هي ذات وسط مناسب اي خاص اما من كاذبتين فلا

يكون بل من مقدمتين احديهما كاذبة والاخرى صادقة وليكن الكاذبة هي الكبرى

حسب فاما التي الوسط فيها عرضي وغير مناسب فيكون من كاذبتين ومن مقدمتين احديهما

كاذبة والاخرى صادقة ايهما كانت وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في الجهل الذي في الاصل

ويأخذ بعد النظر في تعليمنا وانه عند فقدنا حسا واحدا من حواسنا تفقد بفقده علما
من علومنا ويتبين ذلك على هذا الوجه يقول ان الاشياء التي يدركها الانسان اما ان يدركها
بقوة الحس او بقوة العقل والاشياء التي تدرك بالحس هي هذه الامور الشخصية المحسوسة المشار اليها والاشياء
التي تدرك بالعقل هي الامور الكلية والامور الكلية انما يحصلها العقل من المتشابهات التي يجدها في الامور
الشخصية والشخصية انما يحصلها عن الحس فاذا مبدأ ما يدركه العقل انما هو الحس فيلزم من ذلك
ان يكون متى فقدنا حسا من الحواس فقدنا بفقده علما من العلوم بمنزلة ما يدرك العقل ان
اللون الابيض مفرق للبصر انما ينظر العقل في حال اللون الابيض بعد ان ينطبع فيه صورة
اللون الابيض وصورة اللون الابيض يحصلها من الالوان الشخصية البيض وهذه انما
يدركها الحس ويوصلها من بعد ذلك الى العقل فاذا لم يدرك الحس اشخاص الالوان
البيض لم يوصلها الى العقل واذا لم يوصلها لم ينطبع في العقل صورتها واذا لم ينطبع لم يمكن
ان ينظر في امرها هل هي مفرقة للبصر ام لا ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس في ان يبين
ان مبادي البرهان اعني مقدماته واوساطه يقف وينقطع عند مبادي اول اعني مبادي
لها اعني عند مقدمات غير ذات اوساط جلية ظاهرة للعقل وقبل ان يأخذ في الكلام في
هذا المطلب يبتدي بتحليل القياس وقسمته فهو يحلله الى المقدمات والاوساط ونقسمه الى
البرهاني والجدلي ويبين في مباديه انها يقف وينقطع من قبل الموضوع والمحمول والوسط
اما في الوسط فيجري البيان على هذه الصفة ان كانت الاوساط لا يقف عند محمول لا محمول له
قبله وعند موضوع لا موضوع بعده لزم من ذلك ان لا ندرك طرفا المطلوب الا ان
طرفي كل مطلوب يدركان فليس يمكن في الاوساط ان يمضي بلا نهاية بل يقف عند محمول

لا محمول قبله



لا محمول قبله وموضوع لا موضوع بعده وبالجملة ينتهي البرهان الى مقدمات غير ذات اوساط
جلية عند العقل ظاهرة فليكن المطلب مثلا قولنا الانسان جوهر ولنجعل الوسط الناطق فهذا
الوسط يجد وسطا قبله وهو الحيوان ووسطا قبل الحيوان وهو المتنفس وقبل المتنفس الجسم
ولا شيء متوسط بين الجسم والجوهر فاذن الاوساط يقف من ناحية فوق عند المحمول
وعندنا يبتدي من فوق من الجسم مثلا يقف عند الموضوع ويحصل العقل عنده مقدمات
غير ذوات اوساط فعلى هذا فليجري البيان في تناهي الاوساط فاما تناهي الموضوعات
والمحمولات فيجري البيان فيه على هذه الصفة ان كان اي موضوع احد يوجد موضوع بعده
واي محمول احد يوجد محمول قبله فانه يلزم من ذلك شناعتان احدهما عدم الوقوف عند
حد المطلوب مع انهما طرفان ومحصولان والاخرى ان يكون اي مقدمة اخذت للبرهان احتاجت
لبيانها الى مقدمة قبلها وهذا شنيع وذلك انه اما ان يقع السعي الى ما لا نهاية له وما لا نهاية له ليس
لا يدرك او يقف عند مقدمة مجهولة والمجهول لا يتبين منه شيء فعلى هذا يبين ارسطوطاليس
ان مبادي القياس يقف وينقطع فاما بيانه ذلك في القياس الجدلي والبرهاني فعلى هذا النحو
معلوم ان البرهان لا يستعمل الا الاشياء الذاتية والاشياء الذاتية محصورة وذلك انها لو لم
يكن محصورة لما امكن تحديد شيء من الاشياء واذا كانت الاشياء الذاتية محصورة وهي مبادي
البرهان اذن محصورة متناهية وكذلك ان استعملت المحمولات من الاشياء الذاتية التي [illegible]
موضوعاتها في حدودها فانها ان لم يكن متناهية لزم ان يوجد في الشيء الواحد موضوعات
بلا نهاية اعني في حده فاما في القياس الجدلي والبيان يجري على هذه الصفة المحمول في المقدمات
الجدلية اما ان يكون ذاتيا او عرضيا والاشياء الذاتية محصورة من قبل ان منها الملتئم ذات

الشیٔ والاشياء العرضية معلومة وذلك ان مقولات الاعراض تسعة لا تزيد ولا تنقص
واذا كانت مبادی المقاييس الجدلية اعنی موضوعاتها وهی الجوهر ومحمولاتها وعلى الاشياء
الذاتية والاعراض محصورة فلا محالة ان مبادی القياس الجدلی متناهية فقد تبين ان
مبادی القياس على الاطلاق والقياس البرهانی والجدلی متناهية فان العقل يقف عند
مقدمات غير ذوات الاوساط اعنی انه يشاهد وجود محمولها لموضوعها بغير توسط
والجدل ههنا فاقد مقام ساير انواع المقاييس وههنا يقسم ارسطوطاليس المحمولات ويعلمنا
انها ينبغی ان يستعمل وايها يطرح ويقول ان المحمولات تنقسم الى المحققة والى غير المحققة
المحققة الحمل عرض على عرض بمنزلة الابيض على الحار والحمل جوهر على عرض بمنزلة
الثوب على الابيض وهذان انما صارا غير محققين من قبل ان المحمول فيهما يعود الى الجوهر
فان لا شیٔ حتى يحمل على شیٔ والمحققة تنقسم الجوهر بمنزلة حمل الحيوان على الانسان وهذا
الحمل يدعى حمل على والحمل عرض على جوهر وهذا هو حمل فی بمنزلة حمل الابيض على الانسان
وهذان هما المستعملان فی المقاييس والبرهان فاما الصور التی يدعی فلاطن وجودها
فلا مدخل لها فيما نحن بسبيله اذا كانت تلك لا تحمل لا حمل فی ولا حمل على وذلك انها ليست مما
اخذت منها ذوات الامور ولا من الاشياء العارضة فيها وارسطوطاليس يبين بيانا منطقيا اعنی
جدليا ان مبادی البرهان والقياس تقف وتنقطع عند مقدمات غير ذوات اوساط
والبيان يجری على هذه الصفة القياس او البرهان لهما مبادی وكل ما له مبادی فانما يعلم اذا علمت
مباديه فان كانت مباديه غير متناهية لم يعلم واذا لم يعلم لم يبين به شیٔ فلا يجد طريقا الاتيين
بالقياس والبرهان وههنا ينقطع الكلام فی مبادی البرهان وتناهيها والان ارسطوطاليس



قد زعم ان مبادی البرهان هی مقدمات غير ذوات اوساط بيّن انه متى يكون المقدمة غير ذات
وسط فنقول ان المقدمة غير ذات وسط هی التی محمولها لا انفصال له من موضوعها ولا وسط
بينه وبين موضوعها وهو ذاتی الموضوع وغير متخطی للطبيعة التی هو فيها وبعد هذا يبين ارسطو
المقابل وهو متى يكون المقدمة ذات وسط فنقول ان المقدمة التی هی ذات وسط هی الموجود بين
حديها وسط به يرتبط المحمول بالموضوع ويصير صلة للعقل وكما بينا تعرض ارسطوطاليس
ببيان آخر يبين به ان القياس والبرهان ينبغی ان ينتهيا الى مبادی لا مبادی لها ويجعل البيان
من قبل المناسبة بينهما وبين الامور ويزعم انه كما ان ساير الامور المركبة طبيعية كانت او
وهمية اذا حللت ينتهی تحليلها الى مبدأ واحد بسيط ولا يمضی التحليل الى ما لا نهاية له كذلك القياس
والبرهان ينبغی ان ينتهيا الى مبادی اول لا مبادی لها اعنی مقدمات غير ذوات اوساط
وارسطوطاليس من بعد هذا يأخذ فی تفضيل المقاييس بعضها على بعض وهو يسوق
الامر الى ان ينتج ان البرهان على الايجاب الكلی افضل من غيره وان البرهان المستقيم افضل من
السايق الى الخلف ويبتدئ اولا فيقسم القياس من جهة كمية الى الكلی والجزئی ومن جهة كيفية
الى الايجاب والسلب ومن جهة صورته الى المستقيم والسايق الى الخلف واولا يبين ان
القياس الكلی اشرف من الجزئی ومن قبل يورد شكين فی هذا المعنى الاول منهما صورته هذه
الصورة القياس الجزئی يعلمنا عن شیٔ موجود فی نفسه بمنزلة ما يعلمنا ان قالياس نحوی
والكلی فلا يعلمنا شيئا موجودا فی نفسه لكن من حيث هو لشیٔ آخر وذلك انه اذا علمنا ان
قالياس ناطق انما يعلمنا ان ذلك له بما هو انسان وكل شیٔ يعلم الشیٔ بما هو الشیٔ
اولى مما يعلمنا الشیٔ بالذی هو لذلك الشیٔ فالبرهان الجزئی افضل من الكلی وابطال هذا الشك

يجري على هذه الصفة فقد بان ان البرهان لا يكون على الشخص وايضا فهذا المحمول الكلي انما يبين
وجوده اولا للطبيعة الكلية لا الشخصية ومن اجلها يوجد الاشخاص التي تحتها فالبرهان
اذن انما هو على الكلي وثانيا الشخص والثاني يجري على هذه الصفة الكلي يوهم هنا اسم انه دال
على شيء معروف قائم بنفسه غير الاشياء الجزئية مثل الانسان فان هذا الاسم يوهم دلالة اعني على
شيء غير الاشياء الجزئية والجزئي فلا يقع فيه مثل هذا التوهم والاشكال وما لا يقع فيه اشكال فهو
اشرف مما يقع فيه فالجزئي اذن افضل من الكلي وحل هذا الشك يجري على هذه الصفة ليس
الجزئي افضل من الكلي في الوجود وذلك انهما كلاهما موجودان سواء كان الكلي مركب والجزئي
فاسد وايضا ان كان اسم الكلي يوقع الاضطراب بسببه يوهم الدلالة على شيء منفرد عن الاشخاص
فيجب هذا ان يكون اسماء الاعراض بازائها توهم الدلالة على شيء منفرد من الجوهر والكلام على
هذا فانا اذا قلنا بياض لم يحصل في اذهاننا من دلالة هذا الاسم شيء منفرد في الوجود بنفسه
لكن في الجوهر وكذلك ايضا اسم الكلي ليس توهمنا دلالته انها على شيء منفرد عن الاشخاص
ومن بعد ايراده هذين الشكين وحله لهما يورد عدة بيانات على ان البرهان الكلي
افضل من الجزئي الاول منها ان البرهان انما يكون بالعلة وعلة الشيء هي كلية فالبرهان
بالكلي اشرف من البرهان بالجزئي والثاني ان البرهان لا ينقطع والسؤال فيه يتم حتى يقع
الجواب بالعلة القريبة وهذه كلية فالبرهان بالكلي افضل من البرهان الجزئي والثالث
ان الاشياء الشخصية غير متناهية والكلية متناهية وغير المتناهي غير معلوم والمتناهي
معلوم فيه الامور بما هي كلية العلم بها اتقن واحكم فالبرهان اذن على الكلي افضل من البرهان
على الجزئي والرابع الشيء الذي يبين به شيئان اشرف من الذي يبين به واحد والبرهان على الكلي

يتبين به

يتبين به الكلي والجزئي فاما البرهان على الجزئي فلا يبين الكلي والخامس وهو احق البيانات عنده
القياس والبرهان على المقدمة الكلية وذلك اذا حصرت الكلية والجزئية اعني الصغرى والنتيجة
منظومات فيها فالبرهان اذن بالكلي افضل من البرهان بالجزئي والسادس ان الكلي معقول
ولهذا انما هو مخبر والجزئي محسوس ولهذا انما هو منتشر والمنضبط اشرف من المنتشر فالبرهان
على الكلي اشرف من البرهان على الجزئي فاما ان البرهان على الايجاب افضل من البرهان على السلب
فيتضح على هذه الجهة تقدم ارسطو اولا اصلا ينتفع به في تلك الطريق التي يسلك فيها الى وقوف
على الاشياء الخفية اذا كانت مخبرة ومقدماتها جلية عند العقل كانت اوضح واذا كانت مطولة لزم
كانت دون ذلك وهذا الاصل فلا يحتاج الى بيان واذا كان الامر على هذا فلنشرع فيما نحن
بسبيله ونبين ان البرهان على الايجاب افضل من البرهان على السلب بعدة بيانات الاول
منها البرهان الموجب فيه معنى الايجاب حسب والسالب فيه الايجاب والسلب بحسب الاصل
الموضوع يجب ان يكون البرهان الموجب افضل من السالب والثاني ان البرهان الموجب غير محتاج
الى السالب والسالب يحتاج الى الموجبة فالموجب اذن افضل من السالب والثالث مبدأ
البرهان الموجب افضل من السالب من قبل ان المبدأ الموجب موجبة ومبدأ السالب سالبة
والموجبة اشرف من السالبة كما ان الموجود اشرف من غير الموجود والاشياء التي مباديها
اشرف هي اشرف فالبرهان الموجب افضل من السالب فاما البرهان المستقيم افضل من السائق
الى الخلف فتبين على هذا البرهان المستقيم يبين مطلوبه على القصد الاول والسائق
الى الخلف يرجع الى ورائه ويضع نقيض مطلوبه ويبين كذبه وبيانه كذلك يتبين صدق
مطلوبه لانه اذا كذب احد النقيضين فالاخر صادق وايضا فان السائق الى الخلف

مركب من المستقيم ومن القوس فالمستقيم اذن اشرف منه من قبل ان البسيط اشرف من المركب
من حيث هو مبدأ له وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام فيما هو بسبيله ومن بعد ذلك
يبين اى العلوم افضل من ايها ويزعم ان العلم الذى يكون بالبرهان افضل من ساير العلوم
من قبل انه يعلم به الشئ بالسبب الموجب فاما باقى العلوم فليست هذه صورتها وذلك
انها قد يبين ما يبينه بالسبب وبغير السبب فاما البرهان فيراعى جيدا ان يكون الوسط سببا للنتيجة
وسببا للامر وايضا فان العلم الذى يكون على موضوع مجرد عن المادة انفس وافضل من
العلم الذى يكون على موضوع مواصل هو اصل للمادة مثال له علم الاعداد وعلم تاليف اللحون
فان موضوع العدد مجرد من المادة وموضوع الموسيقا مع المادة اعنى مع الصوت وايضا
فان العلم الذى موضوعه اقل من باب البسايط يعنى علم العدد والهندسة فان موضوع
المهندس الخط وساير ذوات الابعاد ومبادئه النقط وموضوع العددى العدد ومبدأه
الوحدة والنقطة هى مما له وضع والوحدة هى مما لا وضع له فيكون الوحدة ابسط من النقطة
فيجب ان يكون موضوع العددى ابسط من موضوع المهندس ولهذا ما صار علم العدد
اشرف من علم الهندسة فيتحصل من ذلك ان العلم الذى موضوعه ابسط اشرف فان ارسطوطاليس
يفيدنا بعد هذا متى يكون العلم واحدا فيقول ان العلم يكون واحدا اذا كان الموضوع
طبيعة واحدة والبرهان يبين ما يلزمه من الاعراض الذاتية اللازمة لذلك الموضوع
بتوسط الاشيا الذاتية ويكون غير مخطئ لتلك الطبيعة مثال له علم الهندسة فان موضوعه الخط
وبالجملة العظم المجرد وغايته ان يبين الاشيا الذاتية الموجودة لهذه الطبيعة بتوسط
الاشيا الذاتية فاما العلوم المختلفة فهى التى موضوعاتها مختلفة وهذا يتضح عند ما يتصفح

في بيان شرف العلوم بتفاضل الصناعات

في بيان وحدة العلم بوحدة الموضوع وكثرة العلم بكثرة الموضوع

البراهين

---

الى البراهين الكاينة عليها فيحللها فنحو المقدمات التى ينتهى اليها مختلفة والامور التى يبتدأ منها
مختلفة طبايعها مختلفة لان البرهان انما يكون من الاشيا الذاتية والمطلوب الواحد قد يتبين
بمقاييس كثيرة فاما براهين كثيرة فلا يمكن وذلك لان البرهان انما يكون بالعلة وعلة كل واحد
من الامور واحدة فاما القياس فقد يكون الوسط فيه جنسا وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا
والاشيا التى تحدث بالاتفاق مثل ان يكون البرد فى الصيف والحر فى الشتا فلا يكون عليها برهان
ولا قياس من قبل ان البرهان انما يكون بالاشيا الضرورية وعلى الاشيا الضرورية والاشيا
التى تحدث من الاتفاق وكونها على الاقل فلا هى ضرورية ولا قريبة من الضرورية فلا برهان
عليها ولا بها ولما بين ارسطوطاليس ان العلم بالكلى اشرف من العلم بالجزئى شرع يقول
يقول له فاحص ما ذا صورته فهو يقول ان العلم انما يكون بالاشيا الكلية وبتوسط الاشيا
الكلية والمتولى له من قوى النفس انما هو القوة العقلية واما الحس فانما يدرك الاشيا الشخصية
وادراكه لها هو بان ينطبع بصورها فيتضح من ذلك ان قوة الحس غير قوة العلم وفعلها غير
فعلها وذلك ان فعل القوة الحسية ادراك الشخصية وليس ينبغى لك ان نعلم ونعتقد بسبب
قولنا ان القوة الحسية غير القوة العلمية ان البرهان والعلم لا تعلق له بالحس اصلا كيف
وعن قليل نبين ان مبادئ العلوم الحواس فنقول ان قوة الحس وان لم يكن من القوى التى
يدرك بها المعلومات فانها قد ينتفع بها فى ادراك المعلومات وذلك انها تجرى مجرى المبدأ
لها لان العقول الهيولانية لما كانت متعلقة بهيولى ومنضدة عن الشرف فى معقولاتها
احتاجت الى ما يعينها على تحصيلها لمعقولاتها التى هى للامور ولما كانت الامور لا حاجز بينها
وبين الحواس صارت الحواس يدركها اولا وعند ادراكها بانطباعها بصورها يوصل

في بيان ان الاشيا التى تحدث بالاتفاق فلا يكون عليها برهان

في بيان ان العلم والبرهان تعلقه بالحس الجلى

صورها الى العقل فاذا حصلت صورها فى العقل استخرج منها العقل الامور الكلية فيقع حينئذ

العلم وعليها يكون البرهان وقوة الحس غير قوة العلم الا ان لا انتفاع بها في حصول العلم ولما بين

ارسطوطاليس متى يكون العلم واحدا وهو اذا كان له موضوع واحد ومباحيه مبادى واحدة ومتى

يكون العلم كثيرة وهو اذا كانت موضوعاتها كثيرة ومباديها مختلفة وكان يسلم تسليما ان مبادى

في ان مبادى العلوم المختلفة مختلفة

العلوم المختلفة مختلفة اخذ فى بيان ذلك وهو يبتدى اولا بالاراء المشهورة ويقول ان

المقاييس منها صوادق ومنها كواذب ومبادى الصادقة صادقة ومبادى الكاذبة كاذبة

فاذا كان الامر على هذا فمعلوم ان مبادى العلوم المختلفة مختلفة وايضا فان مبادى العلوم

اما ان يكون خاصية او عامية والخاصية هى التى لا تتعدى الموضوع الذى هى خبرة والعامية

بمنزلة قولنا ان على كل شئ يصدق اما الايجاب واما السلب فليس يستعمل فى العلوم على

انتشارها لكن صاحب كل صناعة يجب بها من موضوعه الخاص وذلك ان الطبيب يقول

ان الامراض اما ان تشفى وتزال بالاشيا المضادة لها او لا تزال بذلك والطبيعى يزعم ان

الاستقسات اما ان يكون اربعة او لا يكون واذا كان الامر كانت المقدمات الخاصية

لا يتعدى الطبيعة والعامية تزال عن انتشارها وتخصص بالطبيعة التى هى فيها وكانت البرهان

لا ينتقل من طبيعة الى طبيعة فواجب ان يكون مبادى العلوم مختلفة وغير مستعملة بعضها

مكان بعض وقد يظهر ذلك من استقراء فان الوحدة وهى مبدأ العدد غير النقطة التى هى مبدأ

في الفرق بين العلم والظن

الخط وسائر ذوات الابعاد ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس فى الفرق بين العلم والعقل

والظن والمظنون وهو يفرق بينهما على وجهين من الامور ومن القياس عليها

والفرق من الامور يجرى على هذه الصفة الامور المعلومة هى كلية وضرورية والعلم بها

ضرورى وصادق دايما والامور المظنونة ممكنة والظن بها ليس بصادق دايما بل لكن

ما يظن الانسان ان الغيم يتبعه المطر وهذا لا يصلح ان يسمى علما والاصادقة اشيا ممكنة

ان يكون بخلاف ما هى عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هى عليه لان العلم لا يقع ولا يكون

الا فى الاشيا الضرورية ومن قبل القياس يجرى على هذه العلم هو طريق ومسلك توقف من

على الاشيا الخفية وقوفا متيقنا بتوسط اشياء ظاهرة هى خاصية وضرورية ومناسبة والظن هو

طريق ومسلك توقف على الاشيا الممكنة بتوسط اشيا هى ممكنة مشهورة الصدق لا ضرورية

ولما تبين ارسطوطاليس العلم والظن وفرق بينهما وكانت هاتان من قوى النفس شرع

يقابل بقوله لبر باقى قوى النفس ما يسبب فى اعصابك عن الكلام فيها فيقول ان الذى يحتاج البر

من قوى النفس بحسب ما نحن بسبيله هاتان القوتان اما العلم فانه القوة التى يعلم بها الشى

بالسبب الموجب فاما الظن فانه لما كان شبيها بطريق العلم لئلا نخدع بسببه عرفناه فاما العلم

والصناعة والفهم والحكمة فبعضها قوى تختص بالفلسفة النظرية وبعضها فى الفلسفة الخلقية

المقالة الثانية

فاما الذكا فهو المسارعة الى تناول الوسط وتصيده وربط الحدين الاكبر والاصغر احدهما

بالاخر وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام فى المقالة الاولى من هذا الكتاب ويأخذ فى الكلام

فى المقالة الثانية وغرضه فيها باسرها ان يعلمنا على الطريق التى يسلكها ليستخرج بها الحد لكل

واحد من الامور التى لها حد ومن قبل نعد سائر المطالب التى يقع البحث عليها

ويقول المطالب اربعة اثنان منها بسيطات واثنان مركبات اما البسيطات فبمنزلة قولنا

هل الانسان ولم هو حيوان والسبب الذى من اجله عدد المطالب فى اول هذه المقالة

هو انه لما كانت المطالب منها مركبة ومنها بسيطة وكان قد علمنا على الطريق التى يقف برها

على المطالب المركبة وهو طريقة البرهان اخذنا ان يعلمنا على الطريق التي يقف بها على الاشياء المفردة
وهو طريق استخراج الحد فابتدأ اولا بقسم سائر المطالب ليرينا انه قد نهج لنا طريق يقف بتوسطها
على سائرها ومعنى قولنا مطلوب بسيط ليس هو ان يكون طبيعة بسيطة لكن ان يكون شيئا
واحدا ومعنى قولنا مطلوب مركب هو ان يكون المطلوب مركبا من محمول وموضوع فيلتمس
العقل فيه هل المحمول موجود للموضوع او غير موجود له بتوسط السبب العلة والوسط
يحتاج ايضا ان يبحث من امره هل هو موجود وما هو لانا ان لم نقف على وجوده لم يكن ان
يبين بتوسطه وجود شيء لشيء وان لم نقف على ماهيته لم يعلم هل هو علة ام ليس بعلة فطلبا
ما هو ولم هو يفضيان الى مطلب واحد وذلك ان غرضهما كليهما ان ينظرا و يبحثا عن الاشياء
التي احدث منها ذات الشيء اما الحد فيقف بتوسطها على الطبيعة الشيء واما البرهان فيجعلها وسطا
يبين به وجود المحمول للموضوع بمنزلة قولنا حي ناطق مايت الذي هو حد الانسان اما الحد
فيقف من هذا على ان طبيعة الانسان واما البرهان فيبين به وبتوسطه ان الانسان حي
فيحصل من جميع ذلك ان المطالب اثنان انية الشيء وهو وهذا ان يتعلمها البرهان في المطالب
المركبة والحد في المطالب البسيطة ومن قبل ان يعلمنا ارسطوطاليس طريقة استخراج الحد يفيدنا
اولا ان طريقة استخراج الحد غير طريقة البرهان وهو يبين ان الحد غير البرهان بعدة بيانات
الاول منها يجري على هذه الصفة الحد يوقف منه على الاشياء التي احدث منها طبيعة الشيء
وهذه موجودة على طريق الايجاب وعلى طريق الكلي والقياس فمنه سالب ومنه جزئي في القياس
اذن والبرهان غير الحد وليس ينبغي ان يظن بان الضرب من الشكل الاول لانه ينتج الايجاب
الكلي من قبل ان الشيء الذي يعلم بالبرهان بهذا الضرب من القياس من جهة ما هو معلوم بالبرهان

غير ممكن

غير ممكن ان يعلم بالحد لان الاشياء الواحد بعينه من جهة واحدة بعينها معلوما بالبرهان والحد
فيكون معلوما بالبرهان وليس معلوما بالبرهان على انه قد يمكن ان يعلم ان الشيء بالبرهان
والحد لكن ليس على جهة واحدة فانا قد نعلم ان الانسان جسم بالبرهان وانه حي ناطق مايت بالحد
والبيان الثاني ويجري هذه الصورة بالاستقراء يظهر ان الحد غير البرهان وذلك انا اذا تصفحنا الامور
التي وقفنا على حدودها علمنا ان طريقة الحد غير طريقة البرهان وذلك ان الحد انما انبانا عن ذوات
الامور عن الاشياء التي احدثت منها طبايعها فاما البرهان فانما انبانا عن الاشياء الموجودة لها بتوسطها
هذه الامور الذاتية والبيان الثالث يجري على هذه الصفة مبادئ البرهان التي هي المقدمات
غير ذوات اوساط يتضح بالحد لا يبين بالبرهان اذ كان لا وسط لها والبيان الرابع صورته
هذه الصورة البرهان منه موجب ومنه سالب والحد ابدا على طريق الايجاب وههنا يقطع
ارسطوطاليس النظر في ان طريقة الحد غير طريقة الايجاب ويبدأ بتعليمنا الطريق التي بها يستخرج الحد
و اولا يبين ان الحد لا يخرج بطريقة البرهان على هذه الصفة البرهان بتوسط الحد فان رام
انسان ان يبين ان الحد للمحدود بالبرهان احتاج ان يعمل اولا ان الحد موجود للمحدود ويجعله وسطا
في بيان ذلك وهذا اشنع بمنزلة ما يلحق ان الحي الناطق المايت موجود للانسان بتوسط
الحي الناطق المايت وايضا الحد الاوسط بينه وبين المحدود والبرهان انما يتم بالوسط ومتى بعد
نبين انه ولا يبطل بقسمة القسمة ايضا يستخرج الحد ومن يرد على القايلين بان طريقة القسمة هي
طريقة القياس ويقول القياس توجهه نحو مطلوب بعينه بتوسط فاما القسمة فهي غير مجبر
المطلب من المطالب يقف العقل عليه على التحقيق اذا كان ما ينتج عنها و يحصل بتسلمها
انما يكون مقتضبا اقتضابا وذلك ان الامر فيها يجري على طريق السؤال وما يتحصل منها انما هو

فان الحد لا يخرج بطريق البرهان

فان الحد لا يخرج على طريق القسمة

بوضع العقل فرضا بمنزلة القول ان كل الانسان حيوان ام ليس بحيوان فاذا سلم انه حيوان يكون
حدا اقتضب اقتضابا لا بطريق القياس لكن من التسليم والاقرار ثم يقسم الحيوان الى المشاء
ويقتضب اقتضابا ان الانسان مشاء ويجمع الجنس والفصل فيحملهما على الانسان ويحكم بانها حد فيلزمون على
هذا الوجه مقتضبة غير مبينة بقياس فمن هذا يتضح ان القسمة ليست بقياس وهي وان كانت ليست
فان منفعتها في القياس ليست بالجملة وذلك انا ناخذ ما تعطيه القسمة من الفصول والانواع فنجعلها
اوساطا في المقاييس فهذا قدر الانتفاع بها في القياس والحد فقد يحصل بالقسمة سوى انه كثيرا ما
يقع في محصله القسمة غلط كثير من قبل اهمالنا فصولا وتجاوزنا عنها بمنزلة ما تعمد الى الجنس
فنقسمه الى ذي الرجلين والى ذي اربع ارجل فنكون قد اخللنا بالقسمة اما اولا فلانا فصلنا
بالمشاء والطائر وتركنا مراعاتنا قسمة المشاء الى ذي الرجلين والى ذي ارجل كثيرة ومتى اخل القاسم
بشيء في الوسط من جنس او فصل فربما يضطرب عليه تحديده بان يكون الفصل الذي به يتم تحديده
قد القاه لا انه اذا استوفى في القسمة بان هذا من جنس الشيء ويقسمه بالفصول من غير ان يخل عن شيء
في الوسط جرى في التحديد على الصواب سوى ان هذه الطريقة ليست الطريقة المثلى في استخراج
الحد لكثرة الاغلاط التي يعثر بها وسوف يعلمنا ارسطوطاليس ان الحد لا يوقف عليه الا ببرهان
ولا يقتصر احد لقائل يقول لعله يتبين بطريق غير هذين الطريقين وهو ان يضع رسم الحد في
قياس يتبين به الحد بمنزلة ان ياخذ لك مقدمة اخرى ينتج منها حد الشيء بمنزلة ما يقال ان الحد هو قول
وجيز يتبين عن ذات الشيء ومعناه وهذا القول الدال على هذا الشيء بهذه الصفة فهذا
هو حد لهذا وارسطوطاليس يتبين ان هذه ليست طريقة مستقيمة في استخراج الحدود
اذا كان يلزم بها اقتضاب المطلوب وذلك انك اذا اخذت في القياس ان هذا القول حد
على هذا الشيء



على هذا الشيء هذه الدلالة فقد اخذت انه حد له وكان رسم القياس والاستقراء لا يوجدان للقياس
والاستقراء كذلك رسم الحد لا يوجد عند استعمال الحد وارسطوطاليس يقول انه ولا بالقياس
الشرطي ايضا يمكن بيانه بمنزلة ما تبين الانسان حد ضده بان يقول ان كان ضد هذا الضد
كذا فحد ضده كذا اما اولا فيلزم في هذا اقتضاب المط وذلك ان غرضه تبيين الحد على الاطلاق
ما حد ان حدا موجود المحدود وحدا غير موجود وايضا فان الاشياء التي لا ضد لها لا يمكن تبيين
حدودها والاخر انه يحتاج الى استعمال برهان الدور وهو انه كما يبين هذا بهذا كذا يبين
هذا به فقد ظهر ان الحد لا يمكن بيانه بطريق القسمة ولا بالاستقراء ولا بطريق القسمة التي يجري
طريقها قياسيا ولا بالقياس الشرطي ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحد ولا هو من الاشياء التي
يظهر للحس فليت شعري باي طريقة يوقف عليه وسوف يعلمناها ارسطوطاليس ومن قبل
يورد معارضة عارض بها وحلها والمعارضة تجري على هذه الصفة كيف يقول ارسطوطاليس
ان الحد لا يبين بالبرهان ونحن اذا رمنا ان نبين امرا من الامور ننظر في ذلك ويلزمنا ان يكون
في ذلك الشيء موجودا من قبل ان ما ليس بموجود لا يمكن تحديده بمنزلة عنز ايل فانه ليس قولنا
فيه انه حيوان مركب من عنز وايل حدا لكنه شرح اسم وذلك ان الحد انما يكون لذات معينة
واذا كان الامر على هذا فانه يلزمنا ان نعلم في الذات التي نحدها انها موجودة وان الشيء
موجود انما يتبين بالبرهان فقد تبين الحد بالبرهان وارسطوطاليس يفرق بين الوقوف على
ذات الشيء وبين تبيين وجودها ويقول لو كان يتضمن الوقوف على حد الشيء البيان
على انه موجود للزم ان نعلم امرين مختلفين بعلم واحد وهذا محال ويظهر الفرق بينهما
من قبل العلوم البرهانية فانها يقتضب الحد اقتضابا وياخذه تسليما وتقليدا فاما ان الشيء

موجودا اعنى التاثيرات اللازمة لموضوعها فنبينه بيانا وايضا فان الحد لا يدل على ان الشي موجودا
وغير موجود وذلك ان دلالته انما هي على طبيعة الشي بمنزلة دلالة حي ناطق مايت على طبيعة
الانسان فاما ان الانسان موجود فان البرهان يتولى القيام به سوى ان للانسان ان يشكك وان يقول
اذا كان البيان على الحد لا يتضمن البيان على ان الشي موجود للمحدود ويلزم من هذا ان لا يكون
الحد مبينا عن ذات الشي لكن يكون دلالته دلالة الاسم وهذا ممتنع واما الثنا عشر لادلى
فهي كون الحد لما ليس بموجود والثاني كون الكلام باسره حدا لان كل كلام مفهوم هو بالقوة اسم فان
ما اعنى جعالوا اوا واستغفادا سوى ان البرهان لا يقوم على الاسماء لانها دلالة على هذا قولا
على الاقاويل الشارحة ايضا للاسماء لانها مساوية للاسماء ايضا بالقوة فان سلم ان الحد يجري مجرى
الاسم هو يتواطؤ او ما يتواطؤ لا يقوم عليه برهان فيلزم من ذلك ان الحد لا يقوم عليه برهان
وهيهنا ينقطع ارسطوطاليس الكلام فيما هو بسبيله وهو يتصفح ما مضى على طريق الايجاز ويبين
ان الحد لا يتبين بالبرهان ويستخرج من ضمن ما مضى له ان الحد يمكن استخراجه من البرهان
وانه يتبين بقياس مطلق اعنى جدلي ويقول مطلبا ما هو ولم واحد بعينه وذلك انهما
يلتمسان الاشيا التي منها انبتت ذات الشي والاسباب التي عنها كان وجوده والاسباب لا تخلو
ان يكون ذاتية او عرضية فان كانت ذاتية لم يمكن بتوسطها ان يقوم على الحد برهان
ولا حصلنا في اقتضاب المطلوب وان كانت عرضية امكن ان يتبين بتوسطها ان الحد للمحدود
بمنزلة قولنا الحي الناطق المايت على كل ضحاك والضحاك على كل انسان فالحي الناطق المايت على
كل انسان على انه حده وايضا لما كان مطلبا ما هو ولم هو على ما مضى في صدر الكتاب
هذه المقالة بعد مهما النظر في وجود الشي وتبينا ان الشي موجود لم يخلوا ان يكون

واما بسبب الموجب

اما ما بسبب الموجب لوجوده او بعرض لازم له فان كان بوسط هو عرض لم يمكن استخراج الحد منه
وان كان ذاتيا امكن ذلك من قبل ان الوسط هو حد الشي بمنزلة قولنا الانسان حي ناطق
مايت وكل حي ناطق مايت موجود فالانسان موجود فمن هذا البرهان يمكن استخراج حد
الانسان فاما ان بوسط عرضي بمنزلة قولنا الانسان ماش وكل ماش موجود فالانسان
اذن موجود لم يتمكن استخراج الحد من هذا القياس فقد اتضح على اي وجه يقوم على الحد
قياس وعلى اي وجه لا ومن اي المقاييس يستخرج الحد وهو من البرهاني ومن اي وجه لا
وهو من المنطقي وارسطوطاليس ياخذ من بعد ذلك في تعليمنا عن الطريق التي
يستخرج حد كل محدود ومن قبل يرسم الحد ويقسم الى المعاني التي ينقسم اليها ويقول ان الحد
هو قول مبني عن ذات الشي ومعناه اعني انه دال على الاشيا التي منها تقومت طبيعة
كل واحد من الامور وهو يقال على ضروب كثيرة الاول منها القول الشارح للاسم والثاني ست
عنه بمنزلة اعياضنا عن اسم الجوهر بانه لا في موضوع وعن الكلي بانه المحمول على موضوع
ويقال على الاشيا التي منها انبتت ذات الشي وعلى البرهان المنغير وضعه فان البرهان اذا غيرت
اوضاع حدوده ائتلف منه حد بمنزلة قولنا الانسان ناطق مايت والناطق المايت حيوان
فالانسان حيوان فان هذا البرهان اذا غيرت اوضاع حدوده بان يبتدى من الحيوان ويثنى
بالناطق المايت ائتلف لك منه حد للانسان ويقال على نتايج البراهين وذلك لان
البرهان قد ينتج حد المادة بتوسط حد الصورة بمنزلة قولنا الانسان ناطق وكل ناطق
جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ويقال على مبادي العلوم التي يفرضها اصحاب الصنايع
بمنزلة حد النقطة والوحدة وما جرى مجريهما وهيهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام

طريق استخراج الحدود كل محدود

فى هذا المعنى ولما ذكر ارسطو البرهان هو يثبت وجود الشئ وعلة الصنوهر كانت العلل
اربعة وكلها يصلح ان يجعل وسطا فى البراهين فهو ياخذ فى تعديدها ويزعم انها انبعة
هيولى وصورة وفاعل وغاية اما الهيولى فيجعل وسطا على هذا السبيل يبين ان الزاويتين
الزاوية التى فى نصف الدايرة قايمة بمساويها النصف قايمتين وهما الزاويتان التان
فوق القاعدة فان الزاوية التى فى نصف الدايرة مساوية لنصف قايمتين لانها مساوية
للزاويتين التين فوق القاعدة واذا كانت مساوية لنصفى قايمتين فهى قايمة
فالزاوية التى فى النصف الدايرة قايمة والوسط كالمادة لانه كالاجزاء التى ثبتت منها ذات
الشئ وذلك ان نصفى القايمتين اذا كان منها قايمة صار نصف القايمتين كالاجزاء لها
وبمنزلة ما تبين ان ابداننا يفسد لانها مركبة من اضداد واما السبب الصورى
كالحار والبارد والرطب واليابس فقد مضى منذ اول الكتاب الى الان فانى اعادة
ذكره فايدة واما السبب الفاعلى فبمنزلة ما يعطى العلة التى من اجلها صادمنا اهل انسيتس
الذين حاربوهم وهو كسبهم لسارديس المدينة وبمنزلة ما يعطى العلة التى من اجلها صار العالم
احق الاشياء كلها فنقول لان الله تعالى صنعه وخلقه ولم صار الكون سرمدا من قبل ان الحركة
السماوية دورية واما السبب الفاعلى فبمنزلة قولنا لم يتمشى زيد بعد العشاء فيجب لكيما يصح ولم البيت
موجود فنقول لكيما يحفظ الاثاث ولم احدث الله العالم فيقال لانه جواد وقد يتبين المطلوب
الواحد بسببين بمنزلة الضوء فى المصباح وذلك انه قد يتبين هذا المطلوب بعلة هيولانية
وقد يتبين بعلة غائية اما الهيولانية فللطافة اجزائه وبعودها فى مسام الدقائق
واما الغائية فلكيما لا نعثر ويبين ان السماء حركتها دورا لان جرمها لا خفيف ولا ثقيل وللثقيل

(فى طريق البرهان





بالله جل اسمه ويبين ان النار المقدم ينطفئ من قبل ان مادتها دقيقة ولان الطبيعة فعلتها
لينطفئ ويبين ان صوت الرعد اما من قبل المادة فلاجل انطفاء النار فى السحاب واما من قبل الغاية
فلنهدد بها اهل الجحيم ولما كان ارسطوطاليس يسمى الهيولى من الاضطرار لانها يتبع الصنوبر من الاضطرار
فهو يقسم الضروري الى الذى بالطبع ويحسب صورة الشئ والى الذى ما القسر والهيولى هى بالطبع
لانها يتبع الصورة على انها فيها تهيؤ لقبولها او محبة لها لانها مطيعة بها عودة لها لذلك
الصناعية صورة او سائرها كصورة اوسط المطالب الطبيعية ويمكن ان يكون المطلوب الواحد
وسطان فاما الاشياء التى تحدث بالاتفاق والبخت فلا برهان عليها ولا قياس والطبيعة
والصناعة كلاهما يبتديان ويقصدان غاية فاما البخت والاتفاق فيكونان بغير قصد بمنزلة
وجود الكنز واما الصدفة وعلة الاشياء الكاينة فى الزمان الماضى والتى هى موجودة والتى
يستانف مناسبة لها فانها موجودة مثلها فى الزمان بمنزلة علة الكسوف الماضى والكسوف
الموجود والكسوف المستانف والعلة والمعلول على ضربين وذلك ان العلة والمعلول
اما ان ينعكس بعضها على بعض او لا ينعكس لكن متى كان الاخر كان الاول وليس متى كان الاول
كان الاخر والقسم الثانى يتعلق بالامور الكاينة الطبيعية والصناعية وذلك انه متى كان زيد
لم يلزم وجود عمرو ابنه ومتى وجد عمرو لزم وجود زيد من الاضطرار ومتى كان الاساس
لم يلزم وجود البيت ومتى كان البيت لزم وجود الاس من الاضطرار وهذا سواء
كان ذلك متعلقا بالزمان الحاضر او الماضى او المستقبل وفى هذا الموضع مسئلة صنفها
هذه الصفة انه لم يكن وجود الاول يتبعه وجود الاخر لا محالة فالعلة فى ايصال الكون فنقول
انا تصال الكون انما صار من قبل اتصال الزمان ولا فالشئ الكاين بعضه عند القرا

من كونه وكان النقطة التي عندها يجري مجرى نهاية الخط فاما العلة والمعلول المنعكس بعضها
على بعض فانهما يكونان في الامور التي يجري دورا وذلك انه متى كان الغيم موجودا ثبت وجود الندى
ومتى كان الندى موجودا كان الغيم موجودا ومتى كان الصيف موجودا كان الخريف موجودا ومتى
كان الخريف موجودا كان الصيف قد تقدم وبالجملة فالامور الزمنية متى كان الاول منها
كان الثاني موجودا ومتى كان الثاني كان الاول فاما الاشيا الكاينة فليست بهذه الصفة وذلك
ان الثاني متى كان موجودا فان الاول يلزم من وجوده وجود الثاني ومن الان يبتدي ارسطوطاليس
ويعلمنا الوجه الذي به نتصيد كل محدود ولما كان الحد اما ان يكون لنوع اخير او لجنس متوسط
اذ كان الجنس العالي والشخص لا حد لهما فهو يبتدي اولا يعلمنا كيف يستخرج حد نوع الانواع
ومن قبل ذلك ينبغي لنا ان نعدد الشروط التي بها يتم تصيد الحد فنقول ان هذه الشروط هي
خمسة الاول منها ان يكون كل جزء من اجزاء الحد اعم من المحدود والثاني ان يكون جملتها مساوية له
والثالث ان يكون محمولة عليه من طريق ما هو والرابع ان يكون من ذاتية وكلية ومعنى
هذا ان يكون اولا للموضوع والخامس ان يكون تحت جنس لا خارجا عنه وحد نوع الانواع يتصيد
على هذا الوجه وذلك بان ينظر في سائر المحمولات التي تحمل على الشي ويتوقف فيها الشروط المتقدمة
فاوجد فيها تلك الشروط يوافقه حصل واحد واحد وجملته هي الحد مثل ذلك الثلثة فان هذه يلزمها
الاولا على ضربين وهو انه ليس مركبا من الاعداد ولا يعده عدد والعدد والفرد فالعدد يجري
مجرى الجنس وهو الثلثة وغيرها والفرد يشارك فيه الثلاثة والاول على ضربين وان كانت تشارك
به الثلاثة فانها ينفصل به باقي العدد وجملة هذه مساوية للثلاثة وذلك انه ان لم
هذا حد الثلاثة فليكن حدا الا انه ليس شي سواها فهو اذن حد لها فاما

استخراج

استخراج حد الاجناس المتوسطة فيجري على هذا الوجه وذلك بان يقسمها اولا الى انواعها وتبينا
الاشيا التي تشترك فيها انواعها مع الجنس الذي هو فيه فجملتها يكون حد الجنس المتوسط ان كانت
مساوية له بمنزلة ما يقسم الحيوان الى الناطق وغير الناطق ونجدهما جميعا تشتركان في انهما جسم ذو
نفس حساس متحرك بالارادة فنضيف الى ذلك الجوهر ومن الجملة يقوم حد الجنس المتوسط
ومن بعد ياخذ ارسطوطاليس في تفصيل طريقته في استخراج الحد على طريقة فلاطن وطريقته
هي طريقة التركيب وطريقة فلاطن هي طريقة القسمة ولا يفيدنا طريق استخراج الحد من القسمة
ويقول ان الحد يتم استخراجه من بان يعد الانسان الى جنس الشي والمحدود فيقسمه ثم يجمع
ثم بفصلين جوهريين ثم يقسم احدهما وهو الموجود للمحدود ويضيفه الى الجنس ويحصل من
الجميع جنسا قريبا ويفعل ثانيا هكذا حتى ينتهي في القسمة الى فصل الشي الخاص فنضيفه الى الجنس
القريب ويجتمع من الجميع حد حد المحدود وبعض هذه الطريقة من قبل ان الحد يلزم ان
يقسم اقساما او مما ينبغي ان نحذر في هذه الطريقة ان مقدم الاخص من الفصول على
الاعم كتقديم الناطق على الحيوان فانه اذا قدمت اضطرب الحد وسقط منه بانه يكون تامه
وههنا يثير ارسطوطاليس شكا على الحد ويحله والشك بهذه الصفة الحد مولف من جنس
وفصل والمحدود ينفصل بعزمه من جميع الموجودات وانما يعلم ان هذا فصله خاص
له فرده من جميع الموجودات اذا تصفحت الموجودات وعلمت فصولها كلها
والعلم بفصول كل واحد من الاشيا يكن على حدود العلم لكل واحد من الاشيا
فاذا علمت فصول الاشيا كلها ولم يكن هذا الفصل لواحد منها وعلم انه فصل
وارسطوطاليس يقول ليس ذلك من الاضطرار وذلك ان الذي يروم علم فصل

امر من الامور يتقوم به لا يلزم العلم بفصول سائر الامور وخاصة العرضية لان تلك لا يحدث
اخر ولا يختلف فيه الانواع في نفس الجوهر وكلامه في الفصول التي يتقوم ويحدث جوهرا اخر ولا يلزم
ايضا علم فصول اشخاص النوع اذ كانت لا تختلف في نوعها واذا كان الامر على هذا بطل القول
بان من اراد ان يعلم فصل امر واحد من الاضطرار يحتاج ان يعلم سائر الفصول وهذه موجبة
كلية واذا كانت كاذبة فنقيضها صادقة وهو انه ليس من الاضطرار ان يعلم سائر الفصول
ومن بعد هذا يعرفنا على اي وجه يعرف فصل امر ولا يحتاج الى علم سائر فصول الاشياء فهو
يقول انا اذا قصدنا الان ان نعلم فصل الانسان والمقوم له والقاسم لجنسه فينبغي ان يقسم الحيوان
على طريق القابل ونحصل الانسان في احد الفصلين بعد ان نعلم انه فيه ضرورة ونؤلفه من الجنس
والفصل الذي حصلناه فيه وينبغي بعد ذلك ان ننظر في الفصل المقابل ويكفينا ان نعلم انه ليس
هو فيه بمنزلة ما يحصل في الناطق وفي المائت من الاضطرار ونجمع منه وهو انه حي ناطق مائت ويكون
هذا مساويا له وينبغي ان ننظر في تلك المقالة عن فصولها اذ كنا قد ظفرنا بالشيء ونحن له نرتبط
التي ينبغي ان يراعى عندما نستخرج من القسمة احدها ان يكون الاشياء المأخوذة من القسمة محمولة على
المحدود من طريق ما هو والثاني ان يكون الفصول مرتبة على ما اصلها الاعم والاتم الاخص والثالث
ان يكون جملتها يوجب مساواتها للمحدود ومن بعد هذا يجيز ارسطوطاليس ان يكون ما يقصد
الى تحديده اسما مشتركا ويقول ان الحد ينبغي ان يكون لذات معينة وطبيعة واحدة وسبب
تنبيههم هو انه لما كان الحد انما يكون اسما مشتركا ويظن انه يدل على طبيعة واحدة وهو يدل على
طبايع كثيرة ما بينها هذه النسبة وهو يفيدنا القانون في اعتبار ذلك ويقول ينبغي ان يقصد
الى اشخاص تلك الطبيعة قطعة قطعة كان وجدنا ذلك المعنى واحدا فيها علمنا انها

طبيعة



طبيعة واحدة وان لم يكن الامر على هذا علمنا انه اسم مشترك [illegible] اذا كان الحد انما
يكون لذات معينة لا الاسم والحد يكون لطبيعة كلية لا شخصية اذ كان الشخص لا يقوم عليه
برهان على ما تقدم وارسطوطاليس بعد هذا يفيدنا للقسمة منفعة اخرى وللتحليل ايضا
ويقول انها تنفع في الاجابة بلم وذلك ان الانسان اذا كان يخبر بطريق القسمة والتحليل حال الموضوع
وفهم المحمول فوجد الشيء الذي هو وسط وعلة فاجاب عند السؤال بلم وذلك انه اذا سأل لم
الانسان حساس قسم الحساس الى الحيوان وجعل الحيوان وسطا فاجاب فيه بلم واذا سئل لم الانسان
ما يتحلل الانسان الى الاسطقسات الاربعة وقال لانه مركب من اضداد وعلى هذا القول لم صار الذي يكون
متفرج الجناح فيقال في جواب ذلك لانه طاير ولم الشبوط لا رية لها فيقال لانه سمكة فاذا كنا قد خبرنا
بطريق القسمة والتحليل توصلنا بهما الى الاقتدار على الاجابة بلم وموقية العلة ابدا والبراهين يكون واحدة
باعيانها متى كان الوسط فيه واحدا اما في الجنس واما في النوع واما في النسبة اما في الجنس فبمنزلة الانعكاس
الذي يكون سببا في حدوث الصدى وفي حدوث القوس فان الاول يحدث بانعكاس الهواء
والثاني بانعكاس البصر واما في النوع فبمنزلة انتقال الهواء كما يرى في الاطن فانه يجعل انتقال الهواء علة
في جذب المقناطيس والكهرباء والعلة والمعلول ينعكس بعضها على بعض بمنزلة قيام الارض
في الوسط في كسوف القمر وكسوف القمر على قيام الارض في الوسط وكل واحد منهما يبين من كل واحد
منهما سوى ان البرهان هو الذي يكون الوسط فيه العلة فاما الذي الوسط فيه المعلول فهو
قياس لا برهان والبرهان لا يمكن ان يكون فيه اكثر من وسط واحد لان الوسط فيه علة
وعلة الشيء واحدة وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في القياس والبرهان ويشرع في تعليمنا عن
مبادي البرهان وهي المقدمات عن ذوات الاوساط وكيف يحصلها العقل واي القوة

ويتنبطها وهل القوة المستنبطة لها هي في الانسان منذ اول امره ام يحدث فيه بعد وجوده فنقول
ان هذه المقدمات ليست حاصلة في العقل منذ اول وهلة فان العقل الانساني ابي فيه
صورة منذ اول امره بل يحدث فيه عند الترعرع الربط واقل فان العقل يحصل الترعرع وزوال
الكدورات قوة كقوة الاشيا ويحصل ما يحصل ويعقل ما يعقل والحس فقد يترك فيه الانسان باقي
الحيوانات والحيوان الذي يحس منه ما يثبت في تخيله ما يدركه الحس ومنه ما لا يثبت فيه والعقل الذي هو
لنوع الانسان حسب فعله يحصل الصور العامية وتحصيلها من الامور الطبيعية وانطباعها بها وهذا يتا
اعلى هذه السبيل اذا ادرك الحس الشخصيات اوصلها الى العقل وكررها عليه واذا انكررت عليه حللها
وحصل منها الصور العامية وفعل فيها فعله وهو ان يحصل لها معنى العموم ومن هذه يولف المقدمات
الاول فمن هذا يتبين ان مبادي البرهان لا يتبين بالبرهان وان المستنبط لها هو العقل وانها
ليست فيه متداولة وهلة لكنها تحصل عند الترعرع وزوال الكدورات وبفراغنا من ذلك
يكون قد اتينا على مطلبنا وفرغنا مما كنا وعدنا به من شرح الكتاب المعروف بالبرهان وبانقضائه انقضت الكتب المنطقية والحمد لله رب العالمين

سئل افلاطون عن العالم
فقال اسم العالم يدل على
الجزء ... العالم باليونانية القدر المتقن
... الا من متقن ثم سئل الواحد
... عن الطبيعة فالحدث لها واختلف الانبعاث
... الباهل من توهم انه يجوز
... انما هي على الذات لا توجد على الثبات واذا
... الا من هو على ترتيب منك يعيش
... ملتقطات اذا كان ساو لك ... كانت الا من هو
... وجوده ثابت ... عن ذاته
... فيما يعلم ... الا من هو
... كانت الا من
... وفيها الا ... حيث ملتقطا ملتقطات

كتاب ايساغوجي

# كتاب ايساغوجي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

افتتح المصنف كتابه بان قال لكل صناعة متاعا وللامتعة اسما يعرفها اهل تلك الصناعة وتجهلها
من سواهم ومن متاع صناعة المنطق اسما على امور مجهولة عند العامة فلا يستطيع العلم الا من عرفه
الامور التي يدلها تلك الاسما وعلاماتها ولا نستطيع بمعرفة الاسما حتى يفسر لها تاويلها مع التمييز
ولا نعلم ما يريد الا بها كما ان شيئا من الصناعات لا يستطيع الابتداء في التعليم باشيا اهل لا يستطيع
تلك الصناعة ادا اهل الجهالة بها كانت لهم هزوا ولعبا من تلك الاشيا اسمات بعلامات
معاودها القسمة والحد فالقسمة بها يكون تحصيل الاشيا كقول القائل حار فلان فيها من الحجر كذا
وكذا ومن البيت كذا وكذا فعلى هذا النحو يكون تحصيل الشي بالقسمة والحد جامع لما نعرفه التحصيل
وحاجز بينه وبين غيره ويحيط بها احاط عنه من ان يدخل فيه شي ليس منه او يخرج منه شي هو
منه حتى لا ... والحد التي بها كل امر ... والحد في صناعة الاول هو الكلام الجامع الوجيز
المحيط كقول القائل ... الانسان حي ناطق مايت وقد شغب الشاغبون في رسم الحد
فقد ادعيتم معرفة الامور بالحد ثم فرقتم الحد فنحن سائلوكم عن تفسير الحد ثم عن تفسير تفسيره ثم عن
تفسير تفسير التفسير فان علمتم ان هذا لا ينقضي وان ما لا ينقضي لا يدرك فاعلموا ان تفسير الحد الاول
قد بطل بما عجزتم عنه من قياده وهذا كقول الذين يجهلون العلم ويزعمون ان اشيا
من الاشيا ليس بمعلوم وقد بدوا قبل نقض حجتهم في الحد ونقضوا اسم في الحجة فقيل
ارايتم هذا الذي تحتجون به لا يعلمون وان كان معلوما فقد بطل جحودكم العلم اذ وقفتم
على امر معلوم ثم اجيبوا بما شغبوا به في رسم الحد من ذكر تفسير التفسير الى ما لا ينقضي فقيل انما
الحد اسم بني على احرف معلومة ثم هو بعد ذلك كلام صار لذلك الاسم تفسيرا فلم نرد

انا اغا فرنا الاسم ولم نفسر التفسير ونحن مقرون بان كل اسم محتاج الى التفسير الذي هو الحد لم نقل
كل تفسير محتاج الى تفسير ولو كنا قد قلنا ذلك لجاز لكم ان يكلفونا بالتفسير ثانيا وثالثا ورابعا
وخامسا ولكن للاشياء اصول اذا انتهى اليها استغنى ظهورها عن التفسير فهذا بيان النقض
على الذين ارادوا ان يبطلوا الحدود ليبطلوا بذلك علم الامور ثم من صفة الحدود ان الزيادة فيه
نقصان والنقصان منه زيادة وذلك انا اذا قلنا في حد الانسان انه حي ناطق ميت فلو زدنا
في هذا الحد فقلنا حي ناطق ميت كاتب لكنا قد نقصنا من الحد فلم يحط الا بالكتاب من الناس
ولو نقصنا من الحد فقلنا حي ميت لتعدى ذلك في الحد حتى يجاوز الناس الى البهايم والطير
وساير الحيوان بكلها حي ميت هذا في الاسمين الذين ذكرنا من الحد والقسمة وان جرى من
ذكرهما ما جرى فكانت هي الغاية التي في الاجراء اليها يحتاج الى هذين الاسمين وما سواهما
من الاسما المشتقة بها في صناعة المنطق فنحن حينئذ ان نقسم الحكمة ونحدها بحدها
فالحكمة قسمان قسم هو بصر القلب بفكره ويسمى العلم وقسم هو حركة القلب بقوته ويسمى العمل
ولكل واحد من هذين القسمين ثلثة اقسام فالعلم ثلثة علم يسمى علم الاجساد وهو
علم منافع الدنيا من الطب والصناعات والتجارات وكل ما يقع على جسد فاتم معلوم
واذا نسب هذا العلم قيل علم الاسفل وعلم يسمى علم الغيب وهو المعرفة بالغيب عن الابصار
وبصيرة العقول فاذا نسبت هذا العلم قيل العلم الاعلى وعلم يسمى علم الادب وهو علم الحساب
والهندسة والنجوم وتاليف اللحون واذا نسب هذا العلم قيل علم الاوسط وانما جعل
وسطا لانه ارتفع عن الاسفل ولم يبلغ الاعلى وانما سمي الادب لانه رياضة للقلوب وجلاؤ
وصفاؤ وبها بلغ ووصل الى العلم الاعلى وقد شبه ذلك بالسلالم والدرج وضرب

مثلا

مثلا فقيل قلما ما يستطيع رجل قد استقر على العلم الاسفل ان يسمو الى العلم الاعلى ولو فعل ذلك
نعت وبهرة وحيرة ولكن اذا تصعد الى الادب من الادنى الى العلم الاعلى كانت تلك رياضة
وترقيا منه في درجات ليست بالمنقطعة مما كان فيه اذا ارتفع عن منزلة البهايم التي هي
الاجساد الى منزلة الادب التي تلي منزلة البهايم اقرب بنفسه بهجران الحس بعض الاعراض
وشكل لم يخفه نهوض وكان كالرجل الذي طال حبسه في البيت المظلم فلما استخرج استقبل
الشمس فجأة حار بصره عن الضوء وضعف عن حمله ولكن ان اخرج الى اهون منه ظلمة ثم
من ذلك الى اضوا منه حتى يستعد بصره للضوء كان ذلك له قوة واستمرارا في اخر القسم
الاول من الحكمة التي هي العلم ثم القسم الثاني الذي هو العمل وهو التدبير والسياسة ثلثة اقسام
منها سياسة العامة كسياسة الامصار والكور ومنها سياسة الخاصة كسياسة الرجل اهل بيته
وسياسة خاصة الخاصة كسياسة الرجل على اخلاقه واعماله فان على الرجل سياسة خاصة
نفسه بان يتشبه بسياسة الملك القوي الحازم الذي يبني على عبيده سنن العدل فيامرهم بما فيه
من الصلاح وينهاهم عما فيه من الفساد ثم يثيب من اطاعه ويعاقب من عصاه فتشبه
بالرجل المحسن تدبير اهل بيته في تفقده معايشهم وتوكيلهم باعمالهم والمبالغة في امرهم
ونهيهم ثم الايثار بالكرامة من حفظ امره والشدة في الادب على من خالفه فياخذ بذلك
نفسه في جميع اخلاقها واهوائها وشهواتها ويبني عليها السنن في لزوم منافعها واجتناب
مضارها ثم يجعل لنفسه من نفسه ثوابا وعقابا في امكانها من الرضا اذا احسنت وتعنيفها
بالذم والندم اذا اساءت فتنتهي جميع امر السياسة عامها وخاصها الى الستة الموصوفة
واسمان اخران يعملان معا وهما الطبيعة والصنعة فالطبيعة بمنزلة الذهب والفضة

والصنعة بمنزلة الخاتم المصنوع منها وقد يكون للطينة الواحدة صنع كثيرة كالذهب الذي منه
الطوق والقرط والقلب والدينار وما نحو ذلك وقد يكون الصنعة الواحدة في الطينات المختلفة
كالآنية التي يصنع من قصاع الذهب والفضة والنحاس والزجاج والخشب والفخار وما سوى ذلك
فالاشيا من ذلك على اربع منازل من اجتماع في الطينة وتفرق في الصنعة واجتماع في الصنعة
وتفرق في الطينة واجتماع فيهما وتفرق فيهما جميعا واسمان آخران يعملان معا وهما الجنس والصورة
والجنس كل اسم يجمع اسماء مختلفة الصور كقول القايل الدواب فيجمع بذلك ما بين الفيل والنملة
على اختلاف صورهما والصورة كل اسم يقع على اسماء متباينة الاشخاص يجمعها صورة واحدة
كقول القايل الناس فيجمع بذلك فلانا وفلانا المتباينة اشخاصها وان جمعتها صورة الانسانية
ومن الاجناس ما يسمى جنس الاجناس ومن الصور ما يسمى صورة الصور ومنها ما يجمع ان يكون
جنسا وصورة فهو جنس لما هو اسفل منه وصورة لما هو فوقه كدرجات السلم التي منها درجة
ليس فوقها شي ومنها درجة ليس تحتها شي وسايرها يجمع ان يكون تحتا وفوقا تحتا لما فوقها
وفوقا لما تحته ومن النسبة في ذلك ان يقول القايل الوجود فاذا وضع الجود بمنزلة الجنس
لم يكن فوقه شيا ثم اذا نظر في قسمه وجده جسدا وروحا فاذا قسم الجسد وجد حيوانا ومواتا
واذا قسم الحيوان وجد انسانا وبهايم وهواما وحيتانا كثيرة واذا قسم الانسان وجد فلانا
وفلانا فاذا انتهت القسمة الى فلان لم ينقسم ولم ينقطع فلذلك سمي جنس الاجناس ما ليس فوقه
جنس وسمي الصورة ما ليس تحته صورة للاشخاص المتباينة التي يجمعها صورة واحدة ويسمى شخص الواحد الذي ليس بعام والمعقول

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الوجود جنس لا جنس فوقه ما ليس فوقه جنس | [illegible] من الوجود الذي هو جنس الاجناس ودونه الجسد | والروح وهما انهما [illegible] | [illegible] الذي هو صورة من الكل [illegible] هو فوقه جنس لما تحته | والحيوان والموات [illegible] | الذي ليس بعام [illegible] فلان غير مفضول والمفضول |



واسم هو على ثلثة منازل وهو الفرقان ومنه العام ومنه الخاص ومنه الاخص والفرقان العام فان
لا يفرق بين الشي وبين غيره ولكنه يفرق بين حالاته نفسه كالشباب والهرم والقيام والقعود
بين هذه الاشيا انفصلا وفرقانا ولكنها يجمع في شخص واحد ويفرق بين حالاته واما الفرقان
الخاص فانه يفرق بين الشي وبين غيره من اهل صورته كالفتى والفطن والبخيل والحريص
والطول والقصر فان هذا الفرقان الذي يفرق بين فلان وفلان وانما يفرق بين هذه
الصفة وبين التي قبلها ان هذه لا تزايل من كانت فيه وبه وتلك تزايل واما الفرقان
الاخص هو الذي بين الصورتين والجنسين كالحيوان والموات والناطق وغير الناطق وبهذا
الفرقان يفرق بين الناس والدواب وغيرها من الاجساد المتحركة وغير المتحركة

| | |
|---|---|
| العام يفرق بين حالات الشي وهو بمنزلة تغيره وزواله كالقيام والقعود والسمن والهزال | الفرقان |
| الخاص يفرق بين الصورة الواحدة وبين اشباهها ولا يزايل كالفطن والبخيل والجود | |
| الاخص يفرق بين الجنسين والصورتين كالمتكلم وغير المتكلم والمتحرك ومن لا يتحرك | |

واسم على اربع منازل وهو النسبة فمن الاسماء ما ينسب الى صورة واحدة لا يشاركها فيه غيرها
كالكتابة في الانسان ليس لا لذلك ولكن لا يعم اهل صورته ومنها ما ينسب الى صورة واحدة ويعمها
ولكنه موقت لا يكون الا في وقت كبياض الشعر في الانسان على الكبر فليس ذلك الا للناس
وهو يعمهم ولكن له وقت ولزمانا لا يكون الا فيه ومنها ما هو عام في كل حين ولكن الصورة المختلفة
مشتركة فيه كالقايمتين في الانسان فكل انسان ذو قايمتين وفي كل حين ذلك ولكن يشاركه
في هذه النسبة غيره ومنها ما يعم الصورة الواحدة ويلزمها في كل حين ولا يشاركها فيها غيرها
كالضحك في الانسان والصهيل في الخيل فهذه النسبة يعم الصورة ويخص بها من غير شرك ويلزمها

فى كل حين وهى افضل النسب منزلة وهى التى تجرى مجرى الحد ويعبر عنه فاما محنة الحد الحق بها فى

صحتها ان يكون منقلبا على نفسه ولذلك يفعل النسبة الخاصة فقد قيل فى حد الانسان هو

ناطق ميت فاذا امتحن الحد فى الانسان هو ناطق ميت امتحن بالانقلاب فقيل كل انسان

ناطق ميت لاستقام ولو كان فيه خطاء لم يوجد انقلابه مستقيما فانه لو قيل كل حى ناطق كاتب

انسان كان ذلك حقا ولو قلب ذلك فقيل كل انسان فيلسوف كان ذلك باطلا والنسبة

ينقلب كما ينقلب الحد الصحيح فيقال كل انسان ضحاك وكل ضحاك انسان وكل فرس صهال وكل

صهال فرس فاما نسبة النسب الثلث الاخر فانه لا يستقيم لشئ منها انقلاب فلو قيل كل انسان

كاتب او قيل كل ابيض اللحية انسان لم يستطع ان يقال كل انسان ابيض اللحية او كاتب

وان قيل كل انسان ذو رجلين لم تستطع ان يقال كل ذى رجلين انسان والنسبة الخامسة

ينقلب كما قد وصفنا وهذه النسبة الثانية التى تجرى مجرى الحد واسم هو على منزلتين

العرض العرض كل محمول على العين من الاعراض مفارق وغير مفارق فاما المفارق

فكالدبة المحبوب وصفرة الفزع وحمرة الخجل واما غير المفارق فكسواد الغراب وبياض الثلج

تم كتاب ايساغوجى ويتلوه كتاب قطوغورياس

| | | |
|---|---|---|
| [illegible] | | منها ما ينسب الى صورة واحدة ولا يشاركها فيها غيرها كالكاتب فى الانسان |
| | | ومنها ما يعم الصورة ولكن لا يكون فى كل حين كبياض الشعر على الكبر فى الانسان |
| | | ومنها ما هو عام فى كل حين غير انه مشارك فيه كالرجلين فى الانسان |
| | | ومنها ما هو عام فى كل حين غير مشارك فيه كالضحك فى الانسان |
| | [illegible] | منه ما يفارق كحمرة الخجل وصفرة الفزع |
| | | ومنه ما لا يفارق كبياض الثلج وسواد الغراب |



## كتاب قطوغورياس

بسم الله الرحمن الرحيم

قد قدمنا ما جرت العادة بتقديمها من كتاب ايساغوجى وهذا حين مرنا الى الاربعة الاول

منها كتاب قطوغورياس الذى كان اخر ما صار اليه فكرة ارسطوطاليس حين نظر فيما ينبغى

تقديمه قبل الغاية التى كانت اول تفكره ولذلك افتتح الكتاب بان قال اخر الفكر اول العمل

واخر العمل اول التفكر وقد فسر المفسرون هذه الكلمة فقالوا الا ترون الرجل الذى يريد البناء انما

اول تفكره ما يريد من الكن ثم يعلم ان ذلك الكن لا يكون الا بسقف وحيطان ثم يعلم ان

الحيطان لا يكون الا باساس ثم يعلم ان الاساس لا يكون الا بطين وحجارة فاذا فرغ من

التفكر وصار الى العمل كان اول ما يصنع بدء فيه الطين الذى كان اخر تفكره واذا فرغ من

عمله كان اخر ما يصير اليه الكن الذى كان اول تفكره ثم قال وجدنا اشياء لها اشخاص قوام من

سماء وارض وانسان ودابة وطائر وشجرة وماء وريح ونار واشياء سوى ذلك كثيرة

فالتمسنا لذلك اسما جامعا فوجدناه العين لان هذه الاسماء انما يخبر عن اعيان الاشياء

ولا يدل على صفاتها ثم قال ثم وجدنا بعد اعيان الاشياء الصفة بها كالواحد فى الاثنين

والعرض والطول وما اشبه ذلك فالتمسنا لذلك اسما جامعا وجدناه العدد وهو كل شئ

يقع عليه الكم ثم قال ثم وجدنا اشياء اخر لاصقة بالاعيان لم يدخل فى هذا الباب كالبياض

والسواد والمرارة وما اشبه فالتمسنا لذلك اسما جامعا فوجدناه الصفة وهو كل

شئ يقع عليه كيف ثم وجدنا اشياء اخر لم تدخل فى الاسماء التى قبلها كالاب فى الابن

والمملوك والنصف والضعف والعلو والسفل وما اشبه ذلك فالتمسنا لذلك اسما جامعا

فوجدناه المضاف لانه ليس فى ذلك شئ الا وهو مضاف الى غيره معلق به فلما كانت هذه الاسماء

الاربعة اركان تجرى فى الكلام وغيرها مشتق منها قال ثم وجدنا بعد هذه اشيا اخر تجرى
فى الكلام كقول القايل فى البيت وفى السوق فالتمسنا الف لك اسما جامعا فوجدناه المكان
وهو كل شى يقع عليه اين قال ثم وجدنا بعد ذلك اشياء اخرى تجرى فى الكلام كقول القايل
امس اليوم وغدا فالتمسنا الذلك اسما جامعا فوجدناه الوقت وهو كل شى يقع عليه متى
قال ثم وجدنا الشيا اخرى تجرى فى الكلام كقول القايل كاسى طاعم اهل فالتمسنا الذلك
اسما جامعا فوجدناه الجدة وهو كل شى يقع عليه ذو مال قال ثم وجدنا اشياء اخرى
تجرى فى الكلام كقول القايل قايم قاعد مضطجع فالتمسنا الذلك اسما جامعا فوجدناه
نصبة قال ثم وجدنا اشيا اخرى تجرى فى الكلام كقول القايل ياكل ويشرب ويجى ويذهب
فالتمسنا الذلك اسما جامعا فوجدناه الفعل قال ثم وجدنا اشيا اخرى تجرى فى الكلام كقول
القايل ماكول ومشروب فالتمسنا الذلك اسما جامعا فوجدناه المفعول قال فاحاطت هذه
الاسما العشرة بجميع الكلام فلن يستطيع ذاكر ان يذكر الا عين شى او عدده او صفته او اضافته
او مكانه او وقته او جدته او نصبته او فعله او ما يفعل به وقد بدا قبل تفسير هذه الاسما العشرة
وتحريرها بان جمع الامور فى اسمين احدهما العين والاخر العرض فالعين اسم كل جوهر
مسمى والعرض كل منعوت والمنعوت هو العين وهذه الضروب التسعة كلها نعت
وعرض يقع على الاسم الذى هو العين ثم يصير العرض والعين على اربع منازل من قبل
العام والخاص فالعام والخاص هما الكل والبعض فالعين العام كقول القايل الانس
والعين الخاص كقول القايل هذا الانسان والعرض العام كقول البياض والعرض
الخاص كقوله هذا البياض فالعين قسمان عام وخاص وقد تجرى عند العام
والخاص

والخاص فقالوا ان كان كل شى اسند الى غيره داخلا فى العرض فقد يرى من العين يسند الى
العام فكل جزء من اجزاء شى من الاعيان يسند الى كماله حقيق ان يسمى عرضا فيصير الامر الى ان يكون
الشى الواحد عينا وعرضا وهذا من الخلف فحل ارسطوطاليس هذه العقدة بان قال الجزء
من العين عين وليس بانه جزء من العين كان عينا ولكنه حقيق له الدخول فى باب العين انه
عين شى وان ذلك هو نصبه ونسبته فلما وقع عليه اسم الجزء ادخل ذلك فى باب المضاف
لان الجزء مضاف الى كاله ولم يكن دخوله فى باب المضاف مخرجا له من باب نفسه لامر يلزمه
عن اصله فليس مما كان به مضافا كان عينا وليس كل داخل مع شى من الاشيا فى باب
من هذه الابواب محكم عليه ان يدخل فى بابين اثنين الا متباينين مختلفين فان الشى
الواحد قد يدخل فى ابواب كثيرة ولكن على وجوه شتى فالرجل داخل فى باب العين
بانه عين رجل وداخل فى باب العدد بانه ستة اشيا او سبعة وداخل فى باب الصفة بانه
ابيض واسود وداخل فى باب المضاف بانه والد وولد وداخل فى باب المكان بانه
بفارس او الروم وداخل فى باب الوقت بانه فى زمان ملك فلان وداخل فى باب الجدة
لانه ذا اهل ومال وداخل فى باب النصبة بانه قايم او قاعد وداخل فى باب الفعل بانه اكل
وشارب وداخل فى باب المفعول بانه مضروب او مشتوم فالرجل واحد لكن الانحا
التى صرفته فى هذه الاسماء اشيا فكذلك الجزء من العين الذى يسند الى كماله الاصل العين
واسم الجزء يدخل فى باب المضاف والمنزع من قسمة العين واراد ان يجعله حدا
على شبه ما ذكرنا من القسمة والحد فوجد كل شى انما يلقى حدوده من قبل الجنس
والفرقات المتفردات له ولم يجد العين يسبقه شى فلم يكن الى تحديده سبيل القسمة

الكلام في العدد

النسبة التي وضعت بازائها تجري مجرى الحد فقال النسبة الثابتة العامة للعين انحاء الاختلاف
فهو يجمع الصالح والمحمود والمذموم وهو القابل لكل عام والموصوف لكل صفة العين قسمان عام
مرسل خاص مشار اليه محولات الاختلاف انحاء كل اختلاف القابل لكل عمل الموصوف بصفة وكل
ولما فرغ من باب العين اخذ في تحرير باب العدد فقال العدد منه المنظوم ومنه المقطوع فالمنظوم ما كان
بعضه ملصقاً ببعض مثل الخط والبسيط والجسد والوقت والمكان والمقطوع ما كان متبايناً
بعضه عن بعض مثل الحساب والكلام فهذه سبعة اقسام العدد ولا بد من تحرير اسمائها لتعرف بذلك
حقيقة جليتها اما الحساب فهو ما لا ينكر احد انه من باب العدد كالواحد والاثنين والعشرة
والعشرين واما الكلام فانه اذا صار الى عدد الحروف فقصر او طال دخل في باب العدد واما الخط والبسيط
والجسد فان كل شيء من الاشياء يقع انما هو على احد ثلثة وجوه اما طول لا عرض معه فانما يسمى
الخط واما طول وعرض فيسمى البسيط واما طول وعرض وغلظ فيسمى الجسد فان ذرع حول الحائط
ان ذرع الطول فانما ذرع الخط منه وان ذرع العرض والطول ولم ير الغلظ فانما ذرع
البسيط ولا علم له بالحائط وان ذرع الطول والعرض والغلظ احاط بجثة الحائط واحصاها
فان الجسد ذات ثلث جهات والبسيط ذو جهتين والخط ذو جهة واحدة واصل الجسد البسيط
واصل البسيط الخط فانه اذا اجتمع الى البسيط اخر ثم اخذ مع الطول والعرض غلظاً فكانت جثة وكذلك
دخل في باب العدد لوقوع الذرع عليه فاما اصل الخط فمن النقطة لانه اذا اجتمع النقطة الى النقطة
صار خطاً قال ولعل شكاً يدخل على اقوام من قبل انهم يرون الجثة عيناً فيقولون كيف يسمى عدداً
وهو عين قال وانما سمينا الجثة الجهات الثلث الذي هو الطول والعرض والغلظ فاما
ذو الجسد الذي هو ذو طول وعرض وغلظ فهو العين واما الوقت والمكان فقد كان
فيهما اختلاف



فيهما اختلاف كثير من قال انا يلون الامكان واحتجوا على ذلك بحجج فقالوا ان كان لكل شيء مكان
وكان المكان شيئاً معلوماً ثابتاً فلا بد له اذا دخل في الاشياء من ان يكون له مكان كما ان لكل شيء
مكان فاذن للمكان مكان ولمكان المكان مكان وهذا ما لا ينقضي فقالوا ففي هذا بيان
من انه لا مكان فاجابهم ارسطوطاليس بما اثبت به المكان وابان عنه ما هو فقال ان الاجسام
منها الاجوف ومنها الاصم فاما الاصم منها فله حد وبساط واحد من ظاهره يلي ما يليه واما الاجوف
فله حدان وبساطان احدهما باطنه والاخر من ظاهره كالجرة التي اذا ملئت ماء كان لها بسيطان
حد يلي الماء ومن ظاهرها حد يلي الهواء فكان مكان الماء الحد الباطن من الجرة التي يلي الحد الظاهر
من الماء قال فحري اسم المكان انه هو البسيط الباطن من المحيط الذي يلي البساط الظاهر من المحاط به
وانما دخل المكان في باب العدد من قبل امتداده مع الحس في العظم والصغر والطول والعرض
في الوقت فقالوا لا وقت واقاموا على ذلك البرهان فقالوا انما يكون
الوقت ما قد مضى فلم يبق منه شيء واما منتظر فلم يات منه شيء فان كان قوام كل شيء
باجزائه فما قوام ما قد ذهب بعضه ولم يات بعضه فاجابهم مجيبون فقالوا الوقت
الحركة كان حركة الشمس من المشرق الى المغرب وقت اليوم والليلة وانكر ارسطوطاليس ذلك وقال
بل الوقت غير الحركة فقد يكون في الوقت الواحد في الساعة الواحدة حركات كثيرة من الشمس
والقمر والنجوم والدواب وقد يكون الحركة الطويلة في الساعة القصيرة وليس بالساعات والمواقيت
تغير الحركات ولكن مقاييس بعضها من بعض فاذا اجري الفرس في وقت اليوم عشرة فراسخ قيل
ابطأ واذا اجري الثور اقل من ذلك قيل اسرع فليس الوقت الحركة ولكنه عدد الحركة ومقدارها
وحري اسم الوقت ما بين ابتداء الحركات الى انتهائها ولكن الطول والقصر دخل في باب العدد

| وكذلك الطول والعرض داخل في باب العنى | حلية العنى | مثل لا مثل |
|---|---|---|

ولما فرغ من قسمة باب العنى يذكر ما بين
خاف دخول الشبهة من قبلهما واجب
ان يخرجهما وان ينبه الناس اليهما بالصواب
قبل ان ينبهوا اليها بالخطاء فلما وعلى

| | | |
|---|---|---|
| [illegible] | ومنه المنفصل | الحساب |
| | | والكلام |
| | | الخط |
| | ومنه المتصل | البسيط |
| | | الجثة |
| | | الوقت |
| | | المكان |

على ما يبين دون اليها اما بالحاجة او بالانف قال قد وصفنا الكثرة والقلة والطول والقصر من باب
العنى فلعل قايلا يقول قد يقع الطول والقصر على العمل فيقال عمل طويل وعمل قصير وقد يقع القلة
والكثرة على الالوان فيقال كثرة البياض والسواد قال فلا يلتبس عليك الامر ولا تظن ان
العمل والالوان من باب العنى فان كثرة البياض والسواد لا يعني بهما البياض والسواد
ولكن يعني به الجثة التي فيها البياض والسواد فيها وان طول العمل وقصره لا يعني به الا الوقت
الذي يكون به العمل والجثة والوقت من باب العنى والالوان من باب الصفة والعمل من باب
المضاف فانه يقال عمل العامل وعامل العمل فاذا قال القايل كم البياض فانه لم يسئل عن البياض
ولكنه سال عن الجسد الذي به البياض كم هو ولو انه سال عن نفس البياض لما زاد على
ان يقول كيف شدة البياض فيقع كيف مكان كم ثم انه بعد قسمة باب العنى تحديده
فلم يجد له حدا لانه ليس فوقه جنس ولا فرقات يوصف بهما الحد ففزع الى النعت التي يجري
الحد فقال النعت العامة الثابتة لجميع العنى ان يقال مثل ولا مثل فانه ليس من ابواب العنى الا
هو يقع عليه المثل كحساب مثل حساب وخط مثل خط وبسيط مثل بسيط وجثة مثل جثة
وكلام مثل كلام ومكان مثل مكان ووقت مثل وقت لا يقع هذا على سائر الاشيا

(بيان تقسيم العنى)



ولما فرغ من قسمة باب العنى وتحرير حليته اخذ في باب المضاف فقال قسمة المضاف ان فيه المتفق
الاسماء ومنه المختلف الاسماء واما المتفق فكالاخ والصديق والصاحب والعشير والشريك
والجار والشبيه وما اشبه ذلك فان الرجل اخ اخيه وصديق صديقه وشبيه شبيهه واما
المختلف الاسماء كالعلو والسفل والاصل والفرع والوالد والولد والراعي والرعية والمالك
والمملوك والنصف والضعف والمحيط والمحاط والعالم والعلم قال ولا يختلطن عليكم
ما بين اعيان الاموال اضافتها ولا يقولن قايل قد ينسب الدواب الى الناس فيقال فرس
فلان وحمار فلان فصارت الخيل والحمير من باب المضاف فليست من الاعيان ويقال يد فلان
ورجل فلان فصارت الايدي والارجل من المضاف فليست من الاعيان ولكن ليعلموا ان الفرس
والحمار ليسا باصولهما اضيفا الى فلان ولكنهما اضيفا اليه بانهما مالان له وليس فيهما من الفروسية والحمارية
شيء ويقال يد فلان ورجل فلان ولا يعني انها للاعضاء بل الاصول والفروع فان الاصول والفروع
مضاف بعضها الى بعض وكذلك يقال ابو فلان فلا يقع الاضافة على الانسانية والوالدية لا الولدية
فقد كان انسانا قبل ان يكون له ولد ولكنهما يتناسبان بالانسانية التي بينهما وكل واحد منهما
من باب الاعيان في الاصل ومن باب المضاف في النسب قد انتهى حد المضاف فلم يبك على ذلك
واكتفى بالحلية فقال ان يسبق علم المضاف بعضه بعضا فلا يعرف الوالد حتى يعرف الولد ولا
اليمين حتى يعرف الشمال ولا النصف حتى يعرف الضعف واذا بطل احد الاسمين بطل الآخر

| | | |
|---|---|---|
| [illegible] | منه المتفق الاسماء كالشبيه وغير الشبيه والاخ والاخ والشريك والشريك | |
| | حلية المضاف | ان لا يسبق بعضه بعضا |
| | ومنه المختلف الاسماء كالعلو والسفل والوالد والولد والاصل والفرع | |

(الكلام في المضاف)

(بيان ترسيم المضاف)

ولما فرغ من باب المضاف اخذ في تحديد الصفة فقال الصفة ذات ضروب شتى فمنها ما يكون
في الاشيا المفعولة الفاعلة كالمذاقات والالوان والاعراض والاصوات والملامس فانه ليس من هذه
الاشيا شيء الا هو مفعول بان يلقى حسا يشعر به وفاعل بانه يشعر الانسان ومنها ضروب يسميها الفيلسوف
الوثاقة والضعف اما الوثاقة فكالرجل يكون ماهرا بالكتابة فذلك منه وثيق لا يكاد يتغير واما
فالصبي الذي علم من الكتاب شيئا يسيرا فذلك منه الضعيف سريع الذهاب فراك المواظبة عليه
والتعهد له ومنها ضروب يسميها القوة والعجز اما القوة فكالرجل يكون معتدل الاخلاط ذكي الفطنة
فيقال هو قوي على اقتناء الادب واما العجز فان يكون مخالفا لهذه الصفة فيوصف بالعجز عن ذلك
ومنها ضروب يسميها الصيغ كالمثلث والمربع والمدور وما سوى ذلك من الصيغ واما الصور فكصور
الحيوان والتماثيل الموصوفة بالحسن والقبح وبعض هذا من بعض غريب من عادة الفيلسوفيين ان
يجعلوا الصورة للحيوان والصيغة لما سوى الحيوان والصيغة عندهم اعم من الصورة لان كل صورة
صيغة ولم يجعل ذكر الاستواء والنتوء واللين والخشونة فذكر ان هذه الاشيا مدخلة
في باب الصفة عند العامة وانها ليست من باب الصفة ولكنها من باب النصبة فانما
الاستواء ان يكون اجزاء الشيء مستوية الوضع والنتوء ان يكون وضعها مختلفا متباينا وكذلك
اللين والخشونة وذكر انه قد يوجد من ضروب الصفة اكثر مما سمى لانه اراد بما ذكر من ذلك ان
يحرك المتعلمين لتحريك الفطن في البحث عن الامور وذكر ما لهم الاستراحة الى ما قد سبق لهم الائمة والاكتفاء
به والاعفاء لعقولهم بذلك من الفكرة والنظر ولما فرغ من ضروب الصفة اخذ في تحليلها فذكر
ان جلها يسمى بالاسماء المشتقة كالابيض من البياض والحلو من الحلاوة والحسن من الحسن وما اشبه ذلك
من الاسما وانما قال جلها ولم يقل كلها لانه علم ان في ضروب الصفة ما لا يدخل في هذا الباب كما ذكر

من صنع المربع

فيما يقول الكيف

من صنع المربع والمثلث والمدور وما اشبه ذلك التي ليست مشتقة من شيء وذكر ان في
جل ضروب الصفة التضاد وذلك كالبياض والسواد والحلاوة والمرارة وما اشبه ذلك
وانما منعه من ان يعمها كلها بالتضاد انه كره ان يجعل اختلاف المربع والمثلث كتضاد الحلاوة
والمرارة وما اشبههما من الاشيا المتضادة المترافعة وذكر ان في حال ضروب الصفة الزيادة
والنقصان وذلك كقول القائل حلو واحلى منه وابيض واشد بياضا منه وحسن واحسن منه
وانما كره ان يعمها بهذه الحلية لان منها ما لا يدخل في هذا الباب كما ذكرنا من ضروب
الصيغ المربع والمثلث والمدور وما اشبه ذلك فانه لا يقال مربع واشد تربيعا منه ومدور
واشد تدويرا منه ومثلث واشد تثليثا منه فان المثلث ان زادت جوانبها على ثلاثة اخرجها
ذلك من اسم المثلث وصارت مربعة او مخمسة او غير ذلك وكذلك ما سواها من الصيغ
قال في الحلية الجامعة العامة لجميع باب الصفة انه يقال شبيه وغير شبيه كانه يقال هذا اللون
شبيه بهذا اللون او غير شبيه وهذا الطعم شبيه بهذا الطعم او غير شبيه وهذا المربع شبيه
بهذا المربع او غير شبيه بها وكذلك من ضروب الصفة ولما ذكر الشبيه وغير الشبيه
يذكر ما سلف من قوله في ان الشبيه من باب المضاف مخالفة ان يدخل في ذلك
لبسا فقال لا يغرنا ان نرى كثيرا من الامور المضافة داخلة في باب الصفة فان الامر قد يمكن
ان يكون الاشياء داخلة في باب الصفة بصفاتها وداخلة في باب المضاف بنسبتها
وقد ذكرنا قبل هذا الموضع ان الشيء الواحد يدخل في ابواب شتى على وجوه مختلفة
كسوقراطيس الذي هو داخل في حد الانسان بانسانيته وداخل في حد الفيلسوفين
بفلسفته وداخل في الصالحين بصلاحه    ولما

في بيان الاسم الجامع لانواع الكيف

| | |
|---|---|
| [illegible] | منها المفعول والفاعل كالالوان والمذاقات |
| | ومنها الوثاقة والضعف كالعلم الوثيق وغير الوثيق |
| | ومنها القوة والعجز كالصحة والسقم |
| | ومنها الصنعة والصورة كالمربع والمثلث والحسن والقبيح |

ولما فرغ من تحرير هذه الاصول الاربعة التي هي الاين ومتى والجدة والنصبة والفاعل والمفعول اكتفاء بما ذكرنا منها في صدر الكتاب ولانها مع مضمونه في هذه الاربعة التي بجمع اثنتين من هذه الستة وهما اين ومتى لان اين ومتى عبارتان عن المكان والوقت من باب العدد والصفة تضم اثنتين اخريين وهما الجدة والنصبة والجدة كقولك القائل غني والنصبة كقولك قائم فانا نقول كيف فلان اغني ام فقير قائم او قاعد وكيف من باب الصفة والمضاف يضم الاثنين الباقيين وهما الفاعل والمفعول فان الفاعل يفعل المفعول والمفعول يفعله الفاعل وهذا من باب المضاف ثم حد الاسماء الاربعة التي هي الاختلاف والقدم والتوافق والحركة وكان الذي بدا به الاختلاف فقال الاختلاف ضرب من المضاف كما يجاء في اليمين الشمال والعلو السفل وضرب منه في التضاد كما يجاء في الخير والشر والصحة السقم وضرب في الوجود والعدم كما يجاء في الحضور الغيبة وضرب منه في الكلام كالاختلاف نعم ولا وكل هذه يجمعها اسم الاختلاف ثم يفرق بينها الفرقات اللازمة لكل ضرب منه على حدته فالمضاف يفارق المضاد لان ليس شيء من المضاد ينسب الى ضده والمضاف ينسب بعضه الى بعض فقال مالك المملوك المالك واب الابن وابن الاب وعلو السفل وسفل العلو ولا يقال الحق الباطل ولا الباطل الحق

ولا الشر الخير ولا الخير الشر ثم المضاف اذا بطل احد الاسمين بطل الآخر واذا ثبت احد الاسمين لم يكن من ثبات الآخر بد فان لم يكن اب لم يكن ابن واذا كان اب كان ابن والمضاد ليس كذلك فقد يثبت الخير بغير الشر والحق بغير الباطل والمضاف يفارق الوجود والعدم بان المضاف يقع على اشخاص متباينة كالاب والابن والمالك والمملوك والوجود والعدم فقد يجتمعان في شخص واحد كما يجتمع حضور المرء وغيبته في العين الواحدة ولم نر الحكماء سموا ذلك من اخطائه ليكون لما يكون لمثله فيه موضع ذلك ووقته فلا يقال الحمار عديم القرن لانه ليس لمثله ولا يقال للجدي حين يوضع ام انه لم يات وقت نبات قرنه ولا يقال الجرو الكلب اعمى حتى يكون وقت بصره ولا يقال للصبي المولود ادرد حتى ياتي وقت نبات اسنانه ولا يقال البطن الراحة اقرع لانه ليس من مواضع الشعر والمضاد يفارق الوجود والعدم بتباين الاشخاص المتضادة واجتماع الوجود والعدم في الشخص الواحد ثم اضر كل واحد من المضادين مصاحبه بعد الوجود والعدم من ان يقر احدهما بالآخر لان الوجود لا يعقب على العدم فيفسده والعدم لا يحضر لفيفسد غيره ثم فارقت هذه الضروب الثلثة من الاختلاف الضرب الرابع الذي يكون في الكلام كنعم ولا لان ولم يكن فان تلك الضروب يقع على الاشخاص وهذا الضرب يقع على الكلام فان قال قائل فان الكلام يقع على الاشخاص اذا قيل قدم فلان او لم يقدم فلان فنظر الناس الى شخص فلان حين يقدم كنظرهم الى ذلك حين يقال قدم فلان فانا نرى ان القول قد يقع على ما لا يقع عليه النظر كقول القائل طار فلان فقد اوقع القول على طيرانه وليس النظر بواقع على الطيران ثم ذكر القدم فقال القدم على اربعة اوجه في المواقيت كقول القائل فلان اقدم من فلان

| | | |
|---|---|---|
| الاختلاف | اما في [illegible] | فضرب منه في المضاد كالحق والباطل |
| | | وضرب منه في المضاف كالاب والابن |
| | | وضرب منه في الوجود والعدم كالحضور والغيبة |
| | اما في الكلام | اثبات كنعم |
| | | وابطال كلا |

بيان في معنى التقدم والتاخر

ووجه في الاصول كما يتقدم الواحد قبل الاثنين ووجه في الشرف والمنزلة كما يقال فلان هو
السيد المقدم ووجه فيما بين النسبة والمنسوب كما يبدا بالفرس قبل الصهيل وبالانسان
قبل الضحك قال والتوافي على وجهين وجه في الاستوا كقول القايل توافي الاجناد لخلاص
الحر والبرد واليبس والبلة ووجه في المواقيت كقول القايل ساعة يلتقي الشعران بظلم العين
قال والحركة على ستة اوجه فوجهان في اعيان الاشيا وهما النشو والبلى فان النشو ان يكون
الشي صغيرا فينشو شيا كبيرا كما ينشو الانسان من النطفة والشجرة من الحبة والبلى ان يبلى الشي
العظيم حتى يعود صغيرا كما يبلى جسد الانسان فيصير ترابا ووجهان في الحساب وهما في الزيادة
والنقصان في الطول والعرض والوزن ووجهان في الصفة وهما في التحول والتنقل فالتحول
كاستحالة الشي المغير حاله كما يبيض الاسود ويسود الابيض والتنقل تنقل الاشيا في المواضع
على وجهين اما في الاستدارة واما في الاستقامة والمستدير على وجهين اما ان يكون ثابتا
في مكانه ويكون اجزاوه التي تنتقل ويخلف بعضها مكان بعض كما يستدير الرحى الجالة واما
ان يزول بجماعته كما يستدير العجلة والمستقيم على ستة انحا اما في ارتفاع كالنار واما في انحباب
كالما واما في تقديم كالمشي واما في تاخير كالنكوص واما يمينا واما شمالا كالحركة اليهما

| | | |
|---|---|---|
| ثم ذكر المتشابهات | | صنفان في اعيان الاشيا وهما النشو والبلى |
| والمتواطيات والمتفقات | اربعة | وصنفان في الحساب وهما الزيادة والنقصان |
| والمترادفات والمتزايلات من الاسما ووصف | | وصنفان في الصفة كالتحول والتنقل |

كل شي منها الصفة لما ذكرنا انه عارف من وقوع الغلط في الكلام من قبلها فقال اما المتشابهات

فان يكون

فان يكون الاسم الواحد يقع على اشيا مختلفة الاعيان والحدود كاسم الكلب تقع على كلب الارض
وكلب الما والكلب المنقوش والكلب المكتوب والكلب الذي يدعا الكلب والرجل الذي يسمى به واما
المتواطيات فانها يكون اشيا يتواطى على تواطي التسمية صفات حدودها كاسم الحيواة يقع على
الانسان والدابة وغير ذلك مع ذلك من حدودهما واسمايهما قال اما المشتقات كانها اسما
مشتقة من الاخرى وليست بها كما يشتق الحداد من الحديد والتاجر من التجر قال واما المترادفات
فان يكون الشي الواحد يرادف عليه اسما مختلفة كالرجل الذي يسمى باسما شتى وكالتمرة الواحدة
التي تدعى بغير اسم قال واما المتزايلات فانها اشيا يكون متزايلة الاسما والحدود كالجزو والفرق والحق
والباطل وما اشبه ذلك فقد اتممنا كتاب قاطيغورياس وابتدانا بكتاب باريرمانياس

كتاب باري ارمينياس

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب باريرمانياس كان الذي افتتح ارسطوطاليس من كتاب باريرمانياس انما الامور على اربعة
اوجه اما ثابتة باعيانها واما ثابتة في هموم القلب واما في الكلام واما في الكتاب فاثنان
من هذه الاسما الاربعة متفقان واثنان مختلفان فالمتفقان الاعيان والهموم فانها التي
بفارس بغير السما بالروم والارض بغير الارض ولا ما سوى ذلك من اعيان الاشيا وكذلك
الهموم فليس المعروف عند الروم انه فرس يظنون بفارس حمارا ولا الذي يعرفه هولا قمرا
يظنون عند الاخرين شمسا والمختلفان الكلام والكتاب فان كلام فارس مخالف لكلام
الروم وكذلك كتابهم مخالف لكتابهم والكتاب يبين عن الكلام والكلام يبين عن الهموم
والهموم يبين عن الاعيان ومن الهموم ما لا يبين عن صدق ولا كذب وكذلك الكلام
لا يكون صدقا ولا كذبا وقد ذلك لو ان رجلا صور في قلبه فلانا مفردا وشيا مفردا لم يكن في ذلك

صدق ولا كذب حتى يقرن احدهما بالاخر فيمثل في قلبه ان فلانا يمشي فيلزمه عند ذلك
الصدق او الكذب وكذلك ما جرى على اللسان وهو من هذا النحو فلو ان فلانا قال
فلان ثم سكت او قال كاتب ثم سكت لما قوله في قوله ما يلزمه صدقا ولا كذبا فان قرن
احدهما بالاخر فقال فلان كاتب كان لا محالة اما صادقا او كاذبا واقسام الكلام ثمانية
وهي الاسماء والحروف والجوامع والقوارن والابدال واللحوق واللواحق والغايات اما الاسم
فكقول القايل فلان واما الحروف فكقوله يمشي واما الجوامع فكقوله اذا كان كذا او كان كذا
كذا وكذا فان هذا الكلام يجمع بعضه الى بعض واما القوارن فكقوله الذي لفلان والافلان
فان هذه حروف تقرن الاشياء بالاشيا او يضيفها واما الابدال فكقوله انا وانت وهو وما اشبه
ذلك فان هذه حروف وضعت مواضع الاسماء فصارت ابدالا لها واما اللحوق فكقوله
اني لعمري اي لقد فعلت كذا وكذا قد ما فعلت كذا او كذا فان هذه الحروف انما يستعان بها
في نحو الكلام فاما في المعنا فليس لها موضع وذلك ان القايل لو قال قد فعلت كذا وكذا
او كان كذا وكذا كان ذلك كافيا واما اللواحق فان القايل اذا قال فلان الكاتب في الدار
كان قوله الكاتب حلية لا صفة لفلان فاشباه هذا من الكلام يسمى اللواحق واما الغايات
فانه اذا قال فلان الكاتب في الدار كان قوله في الدار هو الغاية التي يصير اليها جميع كلامه
واياها اراد ان يثبت فاشباه هذا من الكلام يسمى الغايات قال ونحن نحد اسما تبين
ما الاسم وما الحرف وما الفعل وما الموجب وما السالب وما الكلام قال فحد الاسم انما هو الصوت
المخبر الموضوع غير الموقت الذي لا يبين الجزء منه عن شيء كقول القايل فلو ان منكما قطع اسم حار
وقال م ثم قال ار لما كان في واحد من هذين الجزئين ما يبين عن شيء قال ولعل

شاغبا

شاغبا يشغب علينا بعض الاسماء المؤلفة التي تبين اجزاؤها عن الاشيا كقول القايل عبد الله
فان هذا الاسم لو قطع فقيل عبد ثم قال الله لكان كل واحد من جزئيه مبينا عن شيء فليعلم
من عرض هذا انه لهذا ان جزئي هذا الاسم وان كان كل واحد منهما مبينا عن شيء فليس في
واحد منهما بيان عن انه جزء من الاسم الذي ابدى قال انا وصفنا الصوت في حدنا الاسم موضع الجنس
ووضعنا معه قولنا المخبر موضع الفرقان الذي يفرق بين الصوت المخبر وغير المخبر فان من الاصوات اصواتا
لا تخبر عن شيء ثم لما علمنا ان من هذه الاصوات اصواتا مخبرة ليست باسماء كنباح الكلب المخبر عن
الفزع ورغاء الدابة المخبر عن المواقت زدنا في الحد فقال الموضوع ليفرق بين الاسم وبين ما ذكرنا
من هذه الاصوات التي ليست باسم وان كانت مخبرة لموضوعه ثم قال ثم لما علمنا ان من الاصوات اصواتا
مخبرة موضوعة تبين عن المواقيت كقول القايل قد امسينا وهو عشية وما اشبه ذلك زدنا
في الحد فقلنا غير المواقت ليفرق بينه وبين اشباه هذه الاصوات ثم لما علمنا ان من الاصوات اصواتا
مخبرة موضوعة غير موقتة يبين اجزاؤها عن الاشيا كقول القايل في هذا الانسان يمشي على ما بت كل
واحد من هذه الاجزاء يبين عن شيء فرقنا بين الاسم وبين اشباه هذا من الكلام فزدنا في الحد فقلنا
لا يبين الجزء منه عن شيء فلما فرغ من تحديد الاسم قال وان قال قايل هذا الانسان وهذا الحمار فليست
هذه باسما صحيحة فانه اذا قال هذا الانسان لم يستطع السامع ان يقف وهمه على شيء يعلم انه هو الانسان
قال فليس ما اشبه هذا من الاسماء غير المحدودة قال فان قال قايل الذي لفلان فليس هذا باسم
ولكنه من القوارن التي ذكرنا وفصل بين هذا وبين الاسم ان الاسم اذا قرن الحرف اثبت اما صادقا
واما كاذبا وان قال الذي لفلان يمشي لم يبن هذا القول عن صدق ولا كذب ان لم يتم بان يقول
عبد فلان او فرس فلان قال وهو بعد شبيه بالاسم انه يكون صوتا مخبرا موضوعا غير موقت

ولا يخبر جزؤه عن شيء ولما فرغ من تحديد الاسم وذكر ما اراد ان يذكر مع ذلك اخذ في تحديد الحرف
فقال الحرف هو الصوت المجز الموضوع الموقت الذي لا يبين الجزء منه عن شيء ولا يكون الا محمولا على غيره مستدل
اليه كقول القايل صحيح فان الصحة اسم والصحيح حرف وخلاف ما بينهما ان الاسم لا يبين عن وقت
والحرف يبين عنه اما عن مفقود واما عن ماضيه واما عن منتظرة وان الحرف لا يكون الا مسندا اليه
واجبا كقوله القايل حي او عرضا كقوله كاتب ولما فرغ من تحديد الحرف قال في الحروف غير المحدودة كما قال
في الاسما غير المحدودة قال فان قال قايل لا صحيح او قال لا كاتب فليست هذه الحروف صحيحة ولكنها سموها
الحروف غير المحدودة فانه اذا قال القايل فلان لا صحيح لم يستطع السامع ان يوقع وهمه على شيء يعلم انه
اياه عناه قال وربما وقع الحرف موقع كلمة الفصل وذلك ان رجلا لو قال لصاحبه كيف فلان
فاجابه المسول فقال صالح لكان قوله صالحا واقعا موقع قول القايل فلان صلح قال وانما علة ذلك
ان المسول يكتفي في تبيين المسول عنه فيسمى السايل بقرنه بالحرف من عنده فيكون كالحرف المقرون
بالاسم في اخباره عما اراد الاخبار عنه ولو انه ابتدا الكلام وقال الصلح ثم سكت لما كان في ذلك من
ابانة عن شيء ولما فرغ من تحديد الاسم والحرف اخذ في تحديد الكلام فانه اذا اجتمعت الاسما
يثبت باجتماعها الكلام فانه الكلام التام والكلام هو الصوت المجز الموضوع الموقت قد يكون الجز منه
منبئا عن الشيء كقول القايل فلان صحيح لان كل واحد من هذين الجزئين منبئا عن شيء اي انه الكلام
التام ولكنه ابانة جزء الكلام وانما يكون كلاهما اما موجبا او سالبا ان يكون مولفا كما وصفنا ثم حد
الفصل فقال الفصل هو الكلام المثبت الشيء او المبطل له على اختلاف المواقيت الثلثة من الماضية
والمقيم والمنتظر قال والموجب هو كلام الفصل الذي يوجب الشيء للشيء كقول القايل فلان كاتب
والسالب هو الفصل الذي يسلب الشيء كقول القايل فلان غير كاتب قال ولما كان الكلام جائزا باثبات

الثابت



الثابت او ابطال الباطل او بابطال الثابت او باثبات الباطل لم يكن بد من ان يكون الصدق لو يثبت احدهما
اثبات الثابت والاخر ابطال الثابت قال فاذا وضع ووضع ولا واحد كقول القايل كل انسان
حي ليس احد من الناس بحي سمينا هذا الاختلاف العام لان كلا جانبيه عام احدهما عام موجب
والاخر عام سالب واذا وضع بعض ووضع نلقاه لكل كقول القايل بعض الناس حي ليس كل انسان
بحي سمينا هذا الاختلاف الخاص لان كلا جانبيه خاص احدهما خاص موجب والاخر خاص سالب
واذا وضع كل ووضع نلقاه بعض كقول القايل كل انسان حي بعض الناس حي سمينا هذا الاختلاف
المتداخل بالايجاب لان احد جانبيه عام موجب والاخر خاص موجب والخاص الموجب داخل في العام
الموجب واذا وضع ولا واحد ووضع نلقاه لا كل كقول القايل ليس احد من الناس بحي ليس كل
الناس بحي سمينا هذا الاختلاف بالسلب لان احد جانبيه عام سالب والاخر خاص سالب والخاص
السالب داخل في العام السالب واذا وضع كل ووضع نلقاه لا كقول القايل كل الناس حي ليس كل
الناس بحي سمينا هذا الاختلاف المتناقض لان احد جانبيه نعم والاخر لا واذا وضع بعض ووضع
نلقاه لا واحد كقول القايل بعض الناس حي ليس احد من الناس بحي سمينا هذا الاختلاف ايضا متناقضا
لانه نظير الاخر في اقسام جانبيه لنعم ولا قال فهذه ستة ضروب من الاختلاف عام وخاص
ومتداخل بالايجاب ومتداخل بالسلب ومتناقض وضرب اخر من الاختلاف اختلاف
المخصوص كقول القايل فلان كاتب وفلان غير كاتب وسنصور ذلك اشكالا

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاختلاف العام | كل الناس حي | ليس احد من الناس حي | الاختلاف الخاص | بعض الناس حي | ليس كل الناس حي | |
| الاختلاف المتناقض | بعض الناس حي | ليس احد من الناس حي | الاختلاف المهمل | الانسان حي | الانسان غير حي | |
| الاختلاف المخصوص | فلان حي | فلان غير حي | الاختلاف المتداخل بالايجاب | كل الناس حي | بعض الناس حي | |
| الاختلاف المتداخل بالسلب | | | ليس احد من الناس حي | | ليس كل الناس حي | |

قال ونحن جديرا ان نبين الذي الجأنا الحاجة الى التمييز بين ضروب اختلاف الكلام قال الذي الجأنا
الحاجة الى التمييز بين ضروب اختلاف الكلام انه انما يوقع على حقائق الامور بحصرها والاحاطة بها من
كل جانب فانه كان الجبل الذي يحتاج الى حصره ان غاب عن الذراع طرفاه او احدهما
لم يكن للذراع الى احصائه وحصره سبيل فكذلك الامور اذا لم يحط بها من جميع جهاتها لم بحسب
حقيقة معرفتها وانما يحيط بالامور ويفرق بين بعضها وبين بعض الاختلاف في الامور او
في الكلام فاما الاختلاف الذي يكون في الامور بغيرها كان محيطا وربما لم يكن وذلك انه لو قال
قايل كل حساب زوج او فرد كان هذا اختلافا محيطا بجميع الحساب ولو قال كل لون اسود او
ابيض او قال كل انسان مالك او مملوك كان هذا الاختلاف كاذبا غير محيط فاما الاختلاف
الذي يكون في الكلام فيحيط على حال فارق في الصدق والكذب فان قال القايل فلان كاتب وقال اخر فلان
فلان غير كاتب لم يكن بد من ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وليس كلما يكون في الكلام
من ضروب يكون الفرقان من الصدق والكذب في الاختلاف الذي احد جانبيه صادق والاخر
كاذب على كل حال واما الاختلاف الذي يتفق ويثبت جانباه جميعا على الصدق والكذب
فانه لا يفصل صدقا من كذب الا من جها اختلف القولان والحد الموضوع والمحمول والوقت واحد
فلا يتناقضان واذا لم يكن الامر الذي توجه قبله القولان واحدا وذلك ان قايلا لو قال
العسل نافع للمريض وقال الاخر العسل غير نافع للمريض فلم يعين لونا واحدا من المرض لكان الامر
ممكنا من ان يكونا صادقين جميعا فانه نافع لاصحاب مرض البلغم غير نافع لاصحاب مرض المرة
الحمر قال ثم قلنا بل امغالطة متشابه الاسماء بانه لو قال قايل كان الاسكندر ملكا ثم قال اخر لم يكن
الاسكندر ملكا لكان الامر ممكنا من ان يكونا صادقين جميعا اذا كان احدهما يعني الاسكندر
الملك



الملك بن فيلفوس المقدوني وكان الاخر يعني اسكندر اخر خالفا صفته لصفته وقال انما اضطررنا
الى هذا التطويل والاحتياط لمشاغبة السوفسطائيين ومغالطتهم وتعنتهم ثم اخذ في الاخبار عن الكلام
المولف من اسم وحرف كقول القايل النار حارة وعن علة ما يكون من القضايا في هذا الضرب من الكلام
وما المهمل وكيف يكون الاختلاف المتناقض وكيف يوضع الابطال للاثبات في الكلام الذي يولف
من اسم وحرف فكان الذي يبتدئ به الاخبار عن الكلام المحصور ان من الكلام ما ابان عن الكل او عن
البعض وذلك كقول القايل كل انسان حي وقوله بعض الانسان حي قال والمهمل ما لم يبين عن كل ولا
عن بعض كقول القايل الانسان كاتب فانه ليس هذا القول بسور يحصره ويعرف به صدق او كذبه
لانه لا يكون كذبا ان خص به بعض الناس ولا صدقا ان عم به فهذا النحو من الكلام هو المهمل وقد طال
تنازع تلاميذ ارسطوطاليس في ان الخاص اقرب الى العام ونحن مقتصرون على الجوامع من حجج كلا الفريقين
احتج اصحاب افلاطون فيما ادعوا من ان المهمل في العام اقرب منه الى الخاص بان زعموا ان قوة المهمل السالب
من الكلام كقوة المحصور السالب العام واحتجوا في ذلك بقول مايرموس لا يكون البتة الا مع الاذى مكان
ان يقول لا يكون شيء من البتة الا مع الاذى وقال امودوس الفيلسوف لا عجز في الملك اذا طال مكان لا عجز
في شيء من الملك اذا طال قالوا وقال ارسطوطاليس في نفسه لا تكون الحركات الا مع الشهوات للاشهار
ولا يكون الاجناس الا خمسة او جبر مكان ان يقول لا شيء من الحركات الا مع اتيان الاشيا ولا يكون
شيء من الاجناس الا خمسة او جبر قالوا ففي هذا ابيان من ان في قوة الكلام المحصور السالب العام
قالوا وذلك بين انه عام غير خاص فاجابهم اصحاب ارسطوطاليس فقالوا ان كان مايرموس
حين قال لا يكون البيوت الا مع الاذى عني بعض البيوت دون بعض وان كان عني ما راى
وما لم ير فكيف قضى على ما لم ير ولم يشهد له عليه شاهد قالوا وكذلك القول في قول

اوجزموس لاجزء في الملتا اذا طال قالوا فاما ارسطوطاليس حيث قال لا يكون الحركات الا مع اعيان الاشيا
ولا يكون الاجناس الا على خمسة اوجه فانما قال ذلك في الامر الممتنع والقضية السالبة العامة والسالبة
الخاصة في الامر الممتنع صادقتان جميعا وذلك لو ان رجلان قال احدهما ليس احد من الناس بحمار وقال
آخر ليس فلان بحمار لكانا صادقين جميعا فاما اذا كان الكلام في الامر الذي قد يكون وقد لا يكون فان
قوة الكلام بين قوة الخاص لا العام وقد اثبت ارسطوطاليس الحجة في ان المهمل الى الخاص اقرب منه
الى العام فقال قد تستطيع القايل ان يقول الانسان كاتب والانسان غير كاتب فيكون صادقا في
كلا قوليه اذا كان يعني رجلين كاتبا وغير كاتب قال وكان قوله الانسان كاتب الانسان غير كاتب
نظير قوله كل انسان كاتب ليس احد من الناس بكاتب فانه اذا كانت القضيتان المهملتان
صادقتين جميعا فكذلك ينبغي كما بين الاخريين ان يكونا صادقتين مثلهما او كانتا نظيرتهما
فيكون كل انسان كاتبا وكل انسان غير كاتب قال فان كان هذا ممتنعا فليعلم ان قوة المهمل قوة
الخاص لا العام ولما فرغ من هذه الخصوصية اخذ في احصا عدة ما يكون من القضايا في هذين النحوين
من الكلام المولف من اسم وحرف فقال الكلام على ثلثة اوجه محصور كقول القايل كل انسان
كاتب ومهمل كقوله الانسان كاتب ومخصوص كقوله فلان كاتب والمحصور على اربعة اوجه
عام موجب كقول القايل كل انسان كاتب وعام سالب كقول القايل ليس احد من الناس من الناس
بكاتب وخاص موجب كقوله بعض الناس كاتب وخاص سالب كقوله ليس كل الناس بكاتب
والمهمل على وجهين موجب كقول القايل الانسان كاتب وسالب كقوله الانسان غير كاتب والمخصوص
على وجهين موجب كقوله فلان كاتب وسالب كقوله فلان غير كاتب قال ولا فصل بين التسمية
وبين الاشارة كقوله هذا الانسان فجميع عدة القضايا في الكلام المولف من اسم وحرف ثمان
اربع محصورة



اربع محصورة واثنتان مهملتان واثنتان مخصوصتان قال ثم من الاسما الغير محدودة كما وصفنا
من قول القايل لا انسان قال فلذلك يتضعف عدة القضايا فيكون ستة عشر ثمان
من الاسما المحدودة وثمان من الاسماء الغير المحدودة وسنصور ذلك ان شا الله تعالى

الثمان التي في الاسماء المحدودة | الثمان التي في الاسماء الغير المحدودة
كل انسان كاتب ليس احد من الناس بكاتب كل لا انسان كاتب ليس ولا انسان بكاتب بعض الناس كاتب
بعض الناس كاتب ليس احد بكاتب بعض لا انسان كاتب ليس كل لا انسان بكاتب الانسان كاتب
الانسان غير كاتب اللاانسان كاتب اللاانسان غير كاتب فلان كاتب فلان غير كاتب
هذا اللاانسان كاتب هذا اللاانسان غير كاتب ولما فرغ من احصاء عدد القضايا التي
في الكلام المولف من اسم وحرف اخذ في اختصار عدد ضروب الاختلاف في الكلام والفصل
من ضروبه بين ما لا يزال متناقضتان وما قد يكون غير متناقض فقال بما كان من امور عام
وخاص العام كالانس والخاص كالانسان الواحد لم يكن الكلام الفصل الموجب منه والثابت
من ان يكون منه ما يقع على العام ومنه على الخاص قال واسوار الكلام الذي يفرق بين العام
الذي هو الكل وبين الخاص الذي هو البعض اربعة منها كل كقول القايل كل انسان حي ومنها
بعض كقوله بعض الناس حي ومنها ولا واحد كقوله ليس احد من الناس بحي ومنها لا كل كقوله
ليس كل الناس بحي قال فاثنتان من هذه الاسوار الاربعة عامان واثنتان منها خاصات اما
العامان فكل ولا واحد احدهما عام موجب والاخر عام سالب واما الخاصات فبعض
ولا كل احدهما خاص موجب والاخر خاص سالب قال وانما يتناقض القولان من
من الاثبات والابطال اذا اعني بالامر الواحد الشيء الواحد في وقت واحد تلقا شيء واحد

بلا مغالطة لتشابه الاسماء وفي ذلك ان لكل كلمة فصل حدين احدهما الاسم والاخر الحرف الذي يجعل على
الاسم كقول القايل فلان حي ومن عبارة الفيلسوفات ان يسموا الاسم الحد الموضوع والحرف الحد المحمول
قال وانما يكون متناقضين للاثبات والابطال اذا وقعا على الامر الواحد الشي الواحد هو ان يكون
الحد الموضوع والحد المحمول واحد وفي ذلك ان قايلا لو قال فلان حي وقال الاخر فلان غير كاتب لم يكن
هذان القولان وان كان احدهما اثباتا والاخر ابطالا متناقضين لان الحد المحمول ليس بواحد
وفي ذلك ان احدهما اثبت لفلان الحيوة والاخر ابطل عنه الكتابة ثم قال لو قال قايل الانسان ناطق
وقال الاخر الحمار غير ناطق لكان احد هذين القولين اثباتا والاخر ابطالا ولكنهما لما لم يكن الحد الموضوع
واحدا لم يكونا متناقضين ولكن احدهما اوجب النطق للانسان والاخر سلب عن الحمار النطق
قال ثم قلنا في وقت واحد لانه ربما اختلف الوقتان والحد الموضوع والمحمول منهما واحدا
ولم يكونا متناقضين اذا لم يعين لهما وقتا واحدا وفي ذلك لو ان قايلا قال قد كان فلان
في البيت وقال الاخر لم يكن فلان في البيت لكان الامر ممكنا من ان يكونا صادقين جميعا
اذا لم يعينا وقتا واحدا فانه قد يجوز ان يكون فلان كان في البيت امس ولم يكن هو اول
من امس قال فالاختلاف العام والاختلاف الخاص والاختلاف المتداخل بالايجاب والاختلاف المتداخل
بالسلب فان لكل احد جانبيه صادقا والاخر كاذبا وربما صدقا جميعا او كذبا جميعا والاختلاف
المتناقض لا يكون الا مقتسما جانباه للصدق والكذب على كل حال واذ ذلك الحاجة اليه في
صنعة المنطق عندما يحتاج اليه من التفرقة بين الامور والاقامة لها على حدودها
ثم ابان على ما قال في ضروب الاختلاف من تفرق بعضها من الصدق او على الكذب فقال الامور ثلثة
واجب كقول القايل النار حارة وممتنع كقولنا النار باردة وممكن كقولك الانسان كاتب قال

فاما في الامر

فاما في الامر الواجب من الجانب الموجب من الاختلاف العام والاختلاف الخاص صادق والجانب السالب منهما كاذب
جميعا وكلا جانبي الاختلاف المتداخل بالايجاب صادق وكلا جانبي الاختلاف المتداخل بالسلب كاذب واحد الجانبين
من الاختلاف المتناقض صادق والاخر كاذب الصادق الموجب الكاذب السالب والموجب من جانبي الاختلاف
المهمل والاختلاف المخصوص صادق والسالب كاذب وسنصور ان شاء الله تعالى في الامر الواجب كلها
صادق والسالب كاذب الاختلاف العام كل انسان حي ليس احد من الناس حي الاختلاف الخاص بعض
الناس حي ليس كل الناس حي الاختلاف المتداخل بالايجاب كل الناس حي بعض الناس حي الاختلاف المتداخل
بالسلب ليس احد من الناس حي ليس كل الناس حيا الاختلاف العام بالايجاب والسلب كل الناس حي ليس كل الناس
حي الاختلاف المتناقض الخاص بعض الناس حي ليس شيء من الناس حي الاختلاف المهمل الانسان حي الانسان غير حي
الاختلاف المخصوص فلان حي فلان غير حي الاختلاف العام كل النار حارة ليس شيء من النيران حارة الجانب الموجب صادق
والسالب كاذب الاختلاف الخاص بعض النيران حارة ليس كل النيران حارة الجانب الموجب صادق والسالب كاذب
الاختلاف المتداخل بالايجاب كل النار حارة بعض النيران حارة كلا الجانبين صادق والاختلاف المتداخل بالسلب
ليس شيء من النيران حار ليس كل النيران حار كلا الجانبين كاذب الاختلاف السالب المتناقض العام كل النار
حارة ليس كل النيران حارة الجانب الموجب صادق والجانب السالب كاذب الاختلاف المتناقض الخاص
بعض النيران حارة ليس شيء من النيران حار الجانب الموجب صادق والسالب كاذب الاختلاف المهمل النار حارة
النار غير حارة الجانب الموجب صادق والسالب كاذب الاختلاف المخصوص هذه النار حارة هذه النار غير حارة
الجانب الموجب صادق والسالب كاذب واما في الامر الممكن فكلا جانبي العام كاذب وكلا جانبي الاختلاف الخاص
صادق والجانب العام من الاختلاف المتداخل بالسلب كاذب الجانب منهما جميعا صادق واحد
الجانبين من كل ضرب الاختلاف المتناقض صادق والاخر كاذب وكلا جانبي الاختلاف المهمل

قد يكون صادقا واحد جانبي الاختلاف في المخصوص صادق والاخر كاذب في الامر الممكن العام كاذب في الخاص صادق
الاختلاف العام كل الناس كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب كلا الجانبين كاذب الاختلاف في الخاص بعض
الناس كاتب ليس كل الناس بكاتب كلا الجانبين صادق والاختلاف في المتداخل بالايجاب كل الناس كاتب
بعض الناس كاتب الجانب العام كاذب في الخاص صادق والاختلاف المتناقض العام كل الناس كاتب
ليس كل الناس بكاتب الجانب العام كاذب في الجانب الخاص صادق الاختلاف المتناقض الخاص بعض الناس
كاتب ليس ولا احد من الناس بكاتب الجانب العام كاذب في الجانب الخاص صادق الاختلاف في المهمل الانسان كاتب الانسان
غير كاتب كلا الجانبين قد يكون صادقا الاختلاف المخصوص فلان غير كاتب احد الجانبين صادق والاخر
كاذب قال واما في الامر الممتنع فالجانب الموجب من الاختلاف العام والاختلاف الخاص كاذب في الجانب الاخر
السالب منهما جميعا صادق وكلا جانبي الاختلاف المتداخل بالايجاب كاذب وكلا جانبي الاختلاف المتداخل
بالسلب صادق واحد الجانبين من كل واحد من الاختلاف المتناقض صادق والاخر كاذب الصادق منهما السالب
والكاذب الموجب والجانب الموجب من الاختلاف المهمل والاختلاف المخصوص كاذب في الجانب السالب منهما
جميعا صادق في الامر الممتنع الموجب كاذب والسالب صادق الاختلاف العام كل النار باردة ليس شيء
من النار ببارد الجانب السالب صادق والموجب كاذب الاختلاف الخاص بعض النار باردة ليس كل
النار ببارد الجانب السالب صادق والموجب كاذب الاختلاف المتداخل بالايجاب كل النار باردة
بعض النار باردة كلا الجانبين كاذب الاختلاف المتداخل بالسلب ليس شيء من النار ببارد كلا الجانبين
صادق الاختلاف المتناقض العام كل النار باردة ليس كل النار ببارد الجانب الموجب كاذب والسالب
صادق والاختلاف المتناقض الخاص بعض النار باردة ليس شيء من النار ببارد الجانب الموجب كاذب
والجانب السالب صادق الاختلاف المهمل النار باردة النار غير باردة الجانب الموجب كاذب والجانب السالب صادق

الاختلاف

الاختلاف في المناقض المخصوص هذه النار باردة هذه النار غير باردة الجانب الموجب كاذب والجانب السالب
صادق قد ابانت هذه الصور الثلث ان احد جانبي الاختلاف المتناقض صادق في ضروب
الكلام الثلثة وصفناها من الثلث التي هي الواجب والممكن والممتنع وما سوى المتناقض من ضروب
الاختلاف فقد يتفق جانباه على الصدق وعلى الكذب غير ان الاختلاف المخصوص كانه قد اشبه المتناقض
وانقسام جانبيه الصدق والكذب في جميع هذه الصور وانما ذلك في الوقت المغتنم والماضي فاما
الوقت المنتظر فربما لم يكن واحد من جانبيه اولى بالصدق من الاخر وذلك ان قايلا لو قال فلان
يكون كاتبا فلان يكون غير كاتب لم يكن واحد من هذين القولين اولى بالصدق من الاخر فان
الامر ممكن من ان يكون فلان كاتبا ومن ان لا يكون كاتبا وقد شغب في هذا شاغبون فقالوا ان ليس
لجانبي الاختلاف المخصوص من ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا على كل حال فان فلانا كاين كاتبا
او غير كاين كاتبا ووصلوا بهذا القول المخوف منه شرا اختلف فقالوا ليس من الامور ممكن كما يصفون
ولكنها كلها اما واجبة واما ممتنعة فان خبر لو اخبرنا بالامس عن رجل قدم اليوم انه يقدم اليوم لكان
صادقا ولو اخبرنا انه لا يقدم كان كاذبا فان صدقا من الخبر ان يخبر عما هو كاين بانه كاين
والامر الذي هو كاين واجب الذي ليس بكاين ممتنع قالوا وكل امر اما واجبا او ممتنعا الا انه اما كان بينا
او غير كاين ولا موضع للممكن الذي يذكرونه لا الخبر ولا العبر ولا للعقل وقد صرح عليهم ارسطوطاليس
ما نقضوه بالكلام واثبت ان من الامور ممكنا وواجبا وممتنعا وانها ليست كما ذكر الجهال من انها
كلها اما واجبة واما ممتنعة ونحن بادون قبل كلام ارسطوطاليس الذي رد به هذا بامر
ما عرض في القول نذكره من هذه الضروب الثلثة من الممكن الذي هو الخبر والعبر والعقل
اما الخبر فكما يرجى من المطر عند استواء السحاب مجازا من الشتا واما العبر فكطمع الراعي في التسبيح

من سفلة الناس في اصابة الملك والشرف واما المعتدل فكحال المراة الحاملة للاذكار فانها
قوى من حولها للاناث ولهذا سمي هذا الضرب من الممكن معتدلا ونحن منصرفون الى ذكر
ما اورده ارسطاطاليس قول الذين قالوا الامر واجب او ممتنع كان ما اوجبه قولهم ان قالت الامور لو كانت
اما واجبة او ممتنعة كما ذكرتم لكانت الفكرة فضلا وفي ذلك ان مفكر الو فكرها الذي ينبغي له العمل به ان
يقدم فلان لم يجز له هذه الفكرة لان تقدم فلان قد يكون وقد لا يكون ولو كان قد وجد
واجبا سرا واجبا كانت فكرة المفكر في ذلك حمقا وفضلا كما ان فضلا من ان المفكر ان يفكر في
الشمس ام لا تشرق او في الثلج ابيض ام لا ابيض لان الامور الواجبة لا يمكنها الا من ان يكون وان لا يكون
والامر الغير الواجب قد يكون وقد لا يكون كالشجرة التي قد يمكن الامر من ان يحرقها من النار ومن
ان يقطع بالفؤوس ومن الابصار شيء من ذلك حتى تفنيها البلى والفارغ من القول يسمى ان يظن
ظان انه اذا قال قد يمكن الامر من الشجرة من ان يقطع ومن ان لا يقطع وانه انما اجزم من جانبي
المتناقض كقول القائل يكون ولا يكون قد يكونان صادقين جميعا فقال انه لم نصف المتناقض
بان جانبيه كلاهما صادقان قال ولكن الامور كما ذكرنا منها الواجب ومنها الممتنع ومنها الممكن
قال فاذا وقع التناقض في الواجب او الممتنع عرفنا اي جانبيه الصادق وايهما الكاذب فانه لو قال قايل
لو قال النار حارة وقال الاخر النار غير حارة او قال قايل النار باردة وقال الاخر النار غير باردة لعلمنا ايهما
الصادق وايهما الكاذب واذا وقع التناقض في الامر الممكن لم يجد اي الجانبين اولى بالصدق وان كنا
قد علمنا ان احدهما صادق والاخر كاذب وانهما لم يتفقا على الصدق وعلى الكذب ابدا وذلك
لو ان قايلا قال فلان قادم وقال فلان غير قادم لعلمنا انه لا بد من ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا ولم ندر ايهما الصادق وايهما الكاذب وانما اراد بكل هذا القول ان يثبت

ان الاختلاف

ان الاختلاف الفارق بين الصدق والكذب على كل حال انما هو الاختلاف المتناقض واما ما سواه من ضروب
الاختلاف فربما اتفق جانباه على الصدق او على الكذب ثم ذكر سوى الكلام الذين هما كل وبعض
اين موضعهما من الكلام فذكر انه ينبغي لهما ان يقرنا بالحد الموضوع الذي الاسم فيقال كل الناس
حي ولا يقال عن هذا الحد الموضوع فانهما ان ذيلا عنه فقرنا بالحد المحمول الذي هو الحرف فقيل
الناس كل حي صار الكلام مهملا غير محصور لان السور الحاصر الذي هو كل عن موضعه مع ما هو
داخل فيه من الاصالة والكذب ولا يغلطن قول القايل الناس كلهم احيا فان قوله كل الناس
كذا وكذا او قال الناس كلهم كذا وكذا قول واحد منهما سور حاصر لجماعة الناس قال ولعل قايلا
يقول قد يوجد السور يقرن بالحد المحمول فيكون الكلام جايزا مستقيما كقول القايل الانسان حي واحد
فان الواحد في هذا الموضع بمنزلة بعض وهو منحاز عن الانسان الذي هو الحد الموضوع مفرد
بالحي الذي هو الحد المحمول والكلام جايز مستقيم قال فلنعلم من عرض هذا الراي ان القايل اذا قال
الانسان حي واحد فليس قوله واحد في هذا الموضع سور الكلام يفرق بين الكل والبعض ولكنه
عن عدة المحمول الذي هو الحد فانه اخبر ان الانسان حي واحد ولو اراد ان يجعل الواحد موضع السور
لما كان وجه الكلام الا ان يقول انسان واحد حي لانه كان في الكلام الواحد الشيء الواحد سوران
وذلك ان القايل ان شاء قال الانسان واحد حي احد فانه لم يكن احد هذين الواحد سورا
حاصرا للانسان الواحد دون جماعة الناس والواحد الاخر مخبر عن عدة الحد المحمول الذي
هو الحي فهما اذن سوران لشيء واحد في كلام واحد وذلك ما لا يكون قال وقول القايل
كان اثنانا فهو حي بمنزلة قوله كل انسان حي والفارغ من الاخبار عن مواضع حروف الرد
والابطال كقول القايل فلان غير كاتب فقال اذا كان في الكلام سور فليقرن حرف الابطال

كقول القائل فلان غير كاتب فقال اذا كان في الكلام سور فليقرن حرف الابطال بالسور واذا لم يكن
سورا فكان الكلام مؤلفا من اسم وحرفين فالحرف الثاني هو الغاية فيه فليقرن به حرف الابطال
وكان ما الباب بعد ذلك ان قال الامر ليس يجد بكلمة كلمة الا ظهرت فيه قوة الوجوب او الامكان
الا على احد وجوه ثلثة اما ان يضع اسما ويخبر عنه بخبر كقول القائل فلان كاتب هذا هو الكلام
الذي يسميه مؤلفا من اسم وحرف واما ان يضع اسما ويحليه بحلية ثم يخبر عنه بخبر كقول القائل
فلان الطويل كاتب واما ان يضع الاسم ويحليه بحلية ثم يخبر عنه بخبر ثم يصف الامر الذي اخبر عنه
كقول القائل فلان الطويل كاتب جيد فان هذا قد جمع مع اخباره عن فلان الطويل بالكتابة
ووصف كتابته فاخبر بانه جيد وهذا الضرب من الكلام هو الذي يسميه الفيلسوف الواصف لوصفه
الامر الذي يخبر به عن الشيء قال واذا قال القائل كل انسان كاتب فاراد من يريد ان يرد هذا القول
فليقرن حرف الرد الى السور الذي هو كل فليقل ليس كل الناس كاتب فان ادخل الحرف الابطال في
هذا الموضع لم يتناقض القولان وصار كبعض ما وصفنا من ضروب الاختلاف التي ربما اتفقت
جوانبها على الصدق او على الكذب لانه ان كان رده على الذي يقول كل انسان كاتب ان يقول
كل الناس غير كاتب كان القولان جميعا كاذبين ولو قال كل لا انسان كاتب لم يكن هذه الكلمة
سالبة لما اوجبت الاخرى لكنها قضية موجبة من اسم غير محدود وحرف كما قد وصفنا قبل هذا
الموضع قال واذا كان الكلام مؤلفا من اسم وحرف ولم يكن له سور كقول القائل فلان كاتب
فليقرن حرف الابطال بالحرف المحمول الذي هو الحرف فليقل فلان غير كاتب فان اراد ان يبطل عن هذا القول
فيقول غير فلان كاتب لم يكن احد هذين القولين نقيضا للاخر فقد يكون الكتاب لفلان
ولغير فلان وقد يقال في اللسان العربي ليس فلان بكاتب فيكون حرف الابطال الذي

هو ليس

هو ليس مقدما قبل الاسم وليس في ذلك اختلاف الا انا ليس الا السنة في التقديم والتأخير
واما الثاني فواضح وذلك ان قول القائل ليس فلان بكاتب هو قوله فلان ليس بكاتب قال
واذا كان الكلام مؤلفا من اسم وحرفين فليقرن حرف الابطال بالحرف الثاني الذي هو الغاية وقد كنا
وصفنا الغايات في الكلام ما هي ولسنا نذكره ان نريد هذا القول بانه باعادة وصفها في
هذا الموضع وقد ذكرنا الكلام المؤلف من اسم وحرفين كقول القائل فلان الطويل كاتب فانما
غاية كلامه التي اليها اجرى واثباتها اراد قوله كاتب والدليل على ذلك انه لو كان انما اراد اثبات كتابته
صار قول الطويل من اللواحق التي ذكرنا انها تلحق بالاسما وصار قوله كاتب هو الغاية التي لاثباتها
اجري الكلام فعند الغاية ذكر ارسطاطاليس انه ينبغي وضع حرف الابطال في الكلام المؤلف من اسم
وحرفين وذلك انه يقول قائل فلان الطويل كاتب فاذا اراد مريد رد هذا قال فلان
الطويل غير كاتب ولم يقل غير فلان الطويل كاتب او فلان غير الطويل كاتب فانه ليس احد هذين
القولين تناقض القول الاول فقد يجتمع الكتابة لفلان الطويل ولفلان غير الطويل ثم احصى
احصا حد ما يكون القضايا في هذا الكلام المؤلف من اسما وحروف فقال كانت القضايا في هذا
الكلام المؤلف من اسم وحرف ستة عشر ثمان منها في الاسما المحدودة وثمان في الاسما غير المحدودة كما
وصفنا وصورنا فقال وهي تكون في هذا النحو من الكلام من اسم وحرفين اثنين وثلثين ثمان منها
من الاسما المحدودة والحروف وثمان من الاسما غير المحدودة والحروف المحدودة وثمان من الاسما
المحدودة والحروف غير المحدودة وثمان من الاسما والحروف غير المحدودة فذلك اثنان وثلثون
قال ولعل قائلا يقول لم لم يذكر في الكلام المؤلف من اسم وحرف الحروف غير المحدودة
وما يزيد في عدة القضايا بالمكانها كما ذكر ذلك في الكلام المؤلف من اسم وحرفين قال

فلنعلم ذلك ان لكل قضية غاية لابد لها من ان يكون محدودة والا لم يكن كلاما فاما ما كان الكلام
مؤلفا من اسم كقول القائل فلان كاتب فان قوله كاتب هو الحرف هو الغاية التي لا شبا نهايتها اجرى
الكلام فلابد للحروف التي يكون في الكلام المولف من اسم وحرف من ان يكون محدودة لانها هم
الغايات ولذلك لم يذكر الحروف فيما اجرى من ذكر الكلام من المولف من اسم وحرف فاذا
كان الكلام مؤلفا من اسم وحرفين كقول القائل فلان الطويل كاتب فان قوله الطويل هو احد
الحرفين وهو الصق بالاسم وقوله كاتب هو الغاية فالغاية الحرف الاول الذي هو من اللواحق الذي
ذكرنا فقد يكون محدودا وغير محدود واما الحرف الثاني الذي هو الغاية فلابد من ان يكون محدودا فاما في الكلام
المولف من اسم وحرفين حرف قد يكون محدودا وغير محدود وكانت في ذلك ما قد ذكرنا من الزيادة في
القضايا وسنصف القضايا الاثنين والثلثين التي تكون في هذا النحو من الكلام من اسم وحرفين الثمانيات
التي من الاسما والحروف المحدودة كل انسان طويل كاتب ليس احد من الانسان الطويل بكاتب بعض
الانسان طويل كاتب ليس كل انسان طويل كاتب الانسان الطويل كاتب الانسان غير الطويل كاتب
فلان الطويل كاتب فلان الطويل غير كاتب الثمانية التي من الاسماء غير المحدودة والحروف المحدودة
كل لا انسان الطويل كاتب ليس احد من اللاانسان الطويل بكاتب بعض اللاانسان الطويل
كاتب ليس كل لاانسان طويل كاتب اللاانسان الطويل كاتب اللاانسان الطويل غير كاتب
هذا اللاانسان الطويل كاتب هذا اللاانسان الطويل غير كاتب الثمانية التي من الاسما المحدودة
والحروف غير المحدودة كل انسان لا طويل كاتب ليس احد من الانسان اللاطويل بكاتب بعض الانسان
اللاطويل كاتب ليس كل الانسان اللاطويل بكاتب الانسان اللاطويل كاتب الانسان اللاطويل
غير كاتب هذا الانسان اللاطويل كاتب هذا الانسان اللاطويل غير كاتب الثمانية التي من الاسما

والحروف



والحروف غير المحدودة كل لاانسان لاطويل كاتب ليس احد من اللاانسان اللاطويل بكاتب بعض
اللاانسان اللاطويل كاتب ليس كل اللاانسان اللاطويل بكاتب اللاانسان اللاطويل كاتب اللاانسان
اللاطويل غير كاتب هذا اللاانسان اللاطويل كاتب هذا اللاانسان اللاطويل غير كاتب قال ونحن
نريد ان نعلم كيف اقسام هذه القضايا الصدق والكذب فالوجه الذي نعلم به ذلك انا نعلم
ان كل ما كان موجودا فلابد من ان يكون بالاكثر او بالتساوي واما قريبا في كلا الامرين من البر
والفجور كالرجل الذي يخلط عملا صالحا واخر سيئا واما قابلا للامرين جميعا كالصبي المولود واما غير
مسمى بواحد من الامرين كالحجر فاذا كانت القضية الموجبة صادقة في وجه واحد كانت السالبة صادقة
في اربعة اوجه واذا صدقت الموجبة في خمسة اوجه كذبت السالبة في ثلثة اوجه واذا صدقت الموجبة
في ثلثة اوجه صدقت السالبة في وجهين او واحد قال ودل على هذا المثال بعريانه في جميع الكلام وكذ
ان القضايا الموجبة والسالبة قد يكون التقديم والتاخير في اسمائها وحروفها وقوة الكلام واحدة
كقول القائل فلان حي وحي فلان قال ولكنا نحذر بالاحتراس عند اشباه هذا النحو من الكلام فانه
ربما دخل فيه الغلط وذلك ان قائلا لو اجرى في قوله فلان حي وحي فلان على ان يقول الحي فلان
كان ذلك غلطا فان الحي فلان وغير فلان ثم ذكر ما يدخل في الكلام من الغلط بتشابه الاسما فقال
ان كان اسم واحد يقع على اشيا شتى فان المسمى بذلك الاسم لم يسم شيئا واحدا ولكنه قد يسمى اشيا
شتى بعدد ما يقع عليه ذلك الاسم قال فالمثل في ذلك اسم الكلب الذي يقع على كلب الاهل وكلب الماء
والكلب المصور والكلب الذي يسمى الكلب ولو سئل رجل احي الكلب لم يستطع ان يجيب بنعم او بلا
حتى يبين السائل عما عنى فاما ان كان عنى كلب الاهل فهو حي وان كان عنى كلب المصور فليس
بحي قال ونحن نريد ان نعلم ان المسئلة مسئلتان احدهما التي يسمى مسئلة الحجر والاخرى

واما فاما ٢ اكثرها معدوما ٣

هي التي يسمى مسئلة التفويض فاما مسئلة الحجر فهي التي يكون جوابها جزءا منها وذلك ان يقول السائل
كان كذا وكذا ولم يكن فيكون جواب المسؤول ان يقول للسائل قد كان او لم يكن فاي ذلك ما قال
فهو جزء من مسئلة السائل وانما يسمى هذا الضرب من السائل مسئلة الحجر لان السائل يقتضب ابدا او يكون
كانه يوجب ان لابد من بعضها ويحجر على المسؤول ان يتجاوزها الى غيرها فاما مسئلة التفويض
فالمسئلة التي لا يكون في جوابها شيء منها وذلك ان يقول السائل كيف فلان فيجيبه المسؤول بان يقول
كذا وكذا فانه لا يكون في جوابه شيء من مسئلة السائل قال واذا كان صاحب الحجر مصححا المسئلة في مقتضب
ما يقتضب سهل بذلك الجواب على المسؤول وذلك ان يقول السائل الكاتب فلان ام غير كاتب
الا ان كذا وكذا او لم يكن فيجيبه المسؤول بنعم او بلا قال وان لم يصحح السائل مسئلته لم يستطع المسؤول
ان يعجل بالجواب دون الاستثبات وذلك ان يقول السائل احمر الدواب ام غير حمر فلا
يستطيع المسؤول ان يجيب بنعم ولا بلا حتى يستثبت فيقول اي الدواب يعني فانه ان كان يعني
ذوات القرون فليس كلها حمر قال وربما بلغ صاحب مسئلة الحجر في سوء الوضع لمسئلته ما لا يستطيع
المسؤول ان يجيبه باثبات شيء مما نصب في مسئلته وذلك انه لو سئل عن رجل اليس كاتب ولا
فارس فقال الكاتب ام فارس لم يكن جوابه الا ان يقول ليس بكاتب ولا فارس قال فانما صحيح مسئلة
الحجر ان يقول السائل اذا سئل عن الشيء كذا وكذا هو ام ليس كذلك فلا يكون من احد الامرين بد فيختار
المسؤول ايهما بدا له فيجيب به قال وقد علمنا انه لا يحتاج الى كل هذا التشديد والتضييق اذا كان
المتكلم سهلا صحيحا قال ولكنه قد يكون من المتكلمين المتعنت المغالط المشاغب فلا بد من الاحتراس
والتحرز ممن كان كذلك ثم اخذ في التمييز بين الكلام الذي يستقيم ان يتكلم به مجموعا ومفرقا والذي
يستقيم الكلام مفرقا ولا يستقيم مجموعا والذي يتكلم به مجموعا ولا يتكلم به مفرقا قال فلو قال



قايل الانسان حي او قال الانسان ناطق او قال الانسان ذو رجلين كانت كل كلمة من هؤلاء الكلمات
جايزة مستقيمة يوحد بها ولو قال الانسان حي ناطق ذو رجلين فجمع ذلك في كلمة واحدة
لكان ذلك جايزا مستقيما قال فهذا ما يتكلم به مفرقا ومجموعا قال واما ما يتكلم به مفرقا ولا يستقيم
الكلام به مجموعا فكسيمون الاسكاف الذي كان رمى العلي في صناعته وقد كان بلغ من
الصلاح ما ان سوقراطيس الفيلسوف كان يكثر ان يجلس اليه ويحادثه فلو قال قايل كان سيمون
اسكافا ثم قال كان سيمون صالحا كان كل واحد من هذين القولين صحيحا جايزا ولو
جمعهما فقال كان سيمون اسكافا صالحا لم يكن ذلك صحيحا لانه كان اسكافا رديا قال فليس سوا
قول القايل كان سيمون اسكافا وصالحا وقوله اسكافا صالحا كلمتان وقوله اسكافا صالحا كلمة
واحدة قال ولو اراد المتكلم ان يجمع في كلامه كل ما يجوز الكلام به مفرقا لاجتمع في كلامه الكذب والهذر
قال اما الكذب فكما قد بينا واما الهذر فان القايل ان شاء قال فلان ابيض او شاء قال
فلان انسان ابيض فان هو جمع هذين القولين فقال فلان الابيض انسان ابيض كان
هذا من الكلام هذرا اذا فضول ثم ان شاء القايل قال فلان انسان وان شاء قال فلان
حي وان شاء قال فلان ذو رجلين فاذا اراد ان يجمع هذا كله في كلمة واحدة فيقول فلان
انسان حي ذو رجلين كان في ذلك الحشو من القول والهذر فانه كان مكتفيا بقوله فلان
انسان من ان يخبر انه حي وانه ذو رجلين لانه ليس من الناس من ليس حيا ذا رجلين قال
واما الكلام الذي يستقيم مجموعا ولا يستقيم مفرقا فكالرجل الذي يكون حكيما في صناعته
جاهلا بما سوى ذلك فان قال قايل فلان حكيم ملاح كان ذلك جايزا ولو قال فلان
ملاح وحكيم كان ذلك كاذبا وانما يكون الكلام من ان يتكلم به مجموعا والمجموع من ان يتكلم به مفرقا

فاذا كانت الاشيا التي يوصف بها الاسم لازمة غير عارضة فان الانسان لو وصف بانه حي ناطق
ميت كان ذلك مما هو لازم له ولو انه وصف بانه ابيض كاتب فارس كان ذلك عرضا غير لازم
لكل الناس ولذلك لا يجوز ان يقال الانسان ابيض كاتب فارس وان كان من الناس من هو
كذلك قال واذا وصفت الاسم بالامور اللازمة فليبين الكلام على تقديم العام وتاخير الخاص
فليقل حي ناطق فان انت قدم الخاص قبل العام فقيل ناطق حي لم يكن ذلك حسنا لان ذكر الحيوة
بعد النطق فضل لا يخطر على بال احد ان كان ناطقا غير حي وقد يكون الحي غير ناطق فلذلك حسن
ان يقال حي ثم يبان عنه فيقال ناطق قال ثم قد حكمنا ان من الصفات التي وصفت بها
الاشيا ما يكون ثابتا ومنها ما يكون متناقضا ومنها ما يكون غير مفصح به فاما المفصح
بتناقضه فكقول القايل الخفاش كالطير وليس كالطير والخصي رجل وغير رجل واما المتناقض الذي
هو غير المفصح بتناقضه فكقول القايل الانسان اخرس فاذا كان حد الانسان انه حي ناطق ميت
فكان هذا يصفه بالاخرس قال فانما الناطق اخرس وهذا قول متناقض قال فلو ان المتناقض
المفصح بتناقضه الذي يتكلم به مجموعا يتكلم به مفرقا لم يكن ذلك جايزا ولا مستقيما وذلك انه
لا يجوز ان يقال الخصي رجل وغير رجل كان هذا جايزا او كان الخفاش كذلك لا يجوز ان يقال
هو كالطير فان جمع ذلك فقيل الخفاش كالطير وليس كالطير جاز ذلك وحسن ثم اخذ في
الاخبار عن الكلام الذي ذكر ان الفيلسوفين ديموس الواصف وهو كقول القايل
فلان الفيلسوف كاتب مجيد وكان الذي بدا به الاحصا بعدة القضايا التي تكون في الضرب
من الكلام فذكر ان لهذا الضرب من الكلام اربعة اجزا هي الاسما كقول القايل فلان
ذ الخبر كقوله فيلسوف والخبر كقوله كاتب وصفة الخبر كقوله مجيد قال فقوله مجيد هو الغاية
وقد بينا



وقد بينا انه لا بد للغاية في كل ضرب من ضروب الكلام ان يكون صحيحة معدودة واما ساير اجزا
الكلام فقد يكون محدودا وغير محدود على نحو ما وصفنا من الاسما والحروف الغير المحدودة
قال ففي هذا الضرب من الكلام ثمان قضايا من الكلام الذي يجمع مع صحة الغاية وتحديدها ان يكون
اجزا الثلثة التي قبل الغاية محدودة ايضا وذلك كقول القايل فلان الفيلسوف كاتب مجيد وثمان
من الكلام الذي يكون الاول والثاني من اجزايه محدودين والثالث غير محدود وذلك كقول القايل
فلان الفيلسوف لا كاتب مجيد وثمان من الكلام الذي يكون الاول من اجزايه غير محدود والثالث
والثاني محدودين وذلك كقول القايل فلان الفيلسوف كاتب مجيد وثمان من الكلام الذي
يكون الاول والثالث من اجزايه محدودين والثاني غير محدود وذلك كقول القايل فلان
اللافيلسوف كاتب مجيد وثمان من الكلام الذي يكون الاول والثاني من اجزايه غير محدودين
والثالث محدودا وذلك كقول القايل لا فلان اللافيلسوف كاتب مجيد وثمان من الكلام
الذي يكون الاول والثالث من اجزايه غير محدودين والثاني محدودا وذلك كقول القايل لا فلان
الفيلسوف لا كاتب مجيد وثمان من الكلام الذي يكون الاول من اجزايه محدودا والثاني والثالث غير
محدودين كقول القايل فلان اللافيلسوف لا كاتب مجيد فذلك اربع وستون قضية قال
فجميع القضايا التي تكون في ضروب الكلام الثلثة التي وصفنا مائة واثنتي عشر قضية منها اربع
وستون في هذا الضرب من الكلام الواصف واثنتان وثلثون في الكلام المولف من اسم
وحرفين وست عشرة في الكلام المولف من اسم وحرف قال ومما لا بد لنا منه بعد احصا
عدة القضايا في هذه الضروب الثلثة من الكلام ان يعلم ان الكلام يجي على مواقيت ثلثة
من معتم وماضي ومنتظر اما المعتم فكقول القايل فلان فيلسوف واما الماضي فكقوله

كان فلان فيلسوفا واما المنتظر فكقول فلان كان فيلسوفا فلا بد لنا قد احصينا من عدد القضايا
من ان نثلث بتثليث هذه المواقيت الثلثة فيكون ثلثمائة وستا وثلثين قال ثم نعلم ان وجوه
الكلام ثلثة واجب كقول القايل النار حارة وممكن كقول القايل فلان كاتب وممتنع كقول
القايل النار غير حارة فيتثلث عدد القضايا بالقاء هذه الوجوه الثلثة من الكلام فيكون الفا
وثمانية ثم نعلم ان هذه القضايا الثلثة التي عددناها من الواجب والممكن والممتنع مما يعرف من الفكرة
فانه لو قال قايل النار حارة والثلج اسود وفلان كاتب لم يكن في ظاهر الكلام ابانة عن وجوب الواجب
وامكان الممكن وامتناع الممتنع مما ذكره ولم يعرف السامع ما عرف من ذلك الا بفكر قبله
وقد يكون من الكلام ما يظهر فيه للسامع هذه القوى الثلث التي وصفنا وذلك ان يقول القايل
ممكن ان يكون فلان كاتب وواجب ان يكون النار حارة وممتنع ان يكون الثلج اسود ومما يظهر
في الكلام من هذه القوى الثلث مما يكون منها في اصول الامور اختلاف شديد لان المتكلم قد يستطيع
ان يجعل في الظاهر من كلامه قوة الوجوب وقوة الامر في اصله قوة الامكان وذلك ان قايلا لو يقول
واجب ان يكون فلان كاتبا فكاتب فلان في اصول الامور من باب الممكن لانه انسان والكتاب
مما يكون في الانسان وقد لا يكون وقد صار في ظاهر الكلام من الواجب كقوله واجب ان يكون
فلان كاتبا وقد لا يكون الامر في اصله من باب الواجب الظاهر في الكلام قوة الامتناع وذلك
ان يقول ممتنع ان يكون النار حارة فحرارة النار من باب الواجب الظاهر في الكلام قوة الامتناع
وقد يكون الامر في اصله من باب الممتنع والظاهر في الكلام قوة الواجب وذلك ان يقول القايل
واجب ان يكون النار باردة فبرودة الامر في اصول الامر من باب الممتنع والظاهر في الكلام قوة الوجوب
قال فلا بد لهذه القضايا من ان يتثلث هذه القوى الظاهرة في الكلام كما يتثلث تلك الثلث

التي يكون

التي يكون في اصول الامر فيكون ثلاثة آلاف واربعا وعشرين فذلك عدد جميع ما يكون من القضايا
في جميع ضروب الكلام على جميع الوجوه ولما فرغ من احصاء عدد القضايا التي يكون في جميع ضروب
الكلام اخبر عن حروف الرد والابطال كيف ينبغي لها ان يوضع في الكلام الذي يظهر فيه هذه
القوى الثلث من الوجوب والامكان والامتناع فقال وجدنا ضروب الكلام الثلثة التي قد
ابنا على صفتها منها من المؤلف من اسم وحرفين والواصف انها مواضع حروف الرد والابطال
ان يقرن بالغايات التي اليها يساق الكلام وسنبين ذلك اما الكلام المؤلف من اسم وحرف
فكقول القايل فلان فيلسوف واذا قال فلان فيلسوف كان قوله فيلسوفا هو الغاية التي اثباتها
اراد فانه لو كان انما اراد اثبات وجود فلان لما زاد على ان يقول فلان موجود وانما اراد
اثبات فلسفته فقال فلان فيلسوف فاذا اراد من يريد ان يرد هذا القول قال فلان غير فيلسوف
فقد يكون الفلسفة لفلان ولغير فلان واما الكلام المؤلف من اسم وحرفين كقول القايل
فلان الطويل فيلسوف فاذا قال فلان الطويل فيلسوف فليس الطويل اراد ان يثبت فانه لو قال
انما قصد لاثبات الطويل له لما زاد على ان يقول فلان طويل ولكنه انما اراد ان يثبت له الفلسفة
وكان قوله الطويل الاسم حلية لا صفة له وصار قوله فيلسوفا هو الغاية التي لاثباتها اجري الكلام
واذا اراد مريد رد هذا الكلام قال فلان الطويل غير فيلسوف فقرن حرف الابطال بالغاية التي اراد
المثبت اثباتها كما صنع في الكلام المؤلف من اسم وحرف ولم يقل فلان غير الطويل فيلسوف
او غير فلان الطويل فيلسوف فقد يكون الفلسفة لفلان الطويل ولغير فلان ولفلان غير
الطويل واما الكلام الواصف فكقول القايل فلان كاتب مجيد فانه اذا قال فلان
كاتب فليس الذي اراد اثباته بكتابة فلان فانه اذا كان انما اراد اثبات الكتابة له

لقال فلان كاتب ولكنه انما اراد اثبات جودة كتابته فصار قوله مجيدا هو الغاية فاذا
اراد ربه رد هذا القول قال فلان كاتب غير مجيد فقرن حرف الابطال بالغاية التي
اراد المثبت اثباتها قال وقد فرغنا من الابانة عما ذكرنا من هذا فيما تقدم من قولنا
قال ولكنها لم نكره اعادته في هذا الموضع ليوضح بذلك عما اردنا ذكره من ان حرف الابطال
كما ان مواضعها في ضروب الكلام التي وصفنا ان يقرن بالغايات كذلك يكون مواضعها
في الكلام الظاهر فيه قوة الوجوب او الامكان او الامتناع عند الغاية قالوا اذا ظهرت في
الكلام اجزاء هذه القوى كانت هي الغاية وكان موضع حرف الابطال ان يقرن بها وذلك
انه اذا قال قايل ممكن ان يكون فلان فيلسوفا فليس الذي اراد اثبات الفلسفة ولكنه انما اراد
اثبات امكان الامر ان يكون فيلسوفا ولو كان انما اراد ان يثبت له الفلسفة لقال فلان فيلسوف
ولكن اراد ان يخبر ان ذلك ممكن فصار قوله ممكن هو الغاية فاذا اراد ربه هذا القول
كان رده ان يقول غير ممكن ان يكون فلان فيلسوفا فيقرن حرف الرد والابطال بالغاية فقال
ممكن ان يكون فلان غير فيلسوف فليس هذان القولان عندنا نقيضين بان الامر قد يمكن من ان
يكون فلان فيلسوفا ومن ان لا يكون فلو قال ممكن ان يكون غير فيلسوف لكان هذا القول ايضا غير ناقض
لما اراد نقضه فقد يكون الفلسفة لفلان ولغير فلان فقال وكذلك موضع في كل كلام يظهر فيه
شيء من هذه القوى الثلث التي وصفنا فنقيض ممكن غير ممكن ونقيض ممتنع غير ممتنع قال
واذا ظهرت هذه القوى الثلث في الكلام تولدت اثنى عشر قضية من بين موجبة وسالبة
لكل واحدة منهن اربع وهي ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقيضاهما غير ممكن ان
يكون وغير ممكن ان لا يكون وواجب ان يكون وواجب ان لا يكون ونقيضاهما غير واجب

ان يكون



غير واجب ان يكون غير واجب ان لا يكون وممتنع ان لا يكون وغير ممتنع ان يكون ونقيضاهما
غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون ثم قسم هذه القضايا الاثنى عشرة بالتصوير في دايرة فجعل
نصف الدايرة ست قضايا متشاهدة والنصف الاخر لنقايض تلك الست فبدا فوضع في صدر
الدايرة المنصف من النصف المشاهد ممكنا ان يكون واسفل منه غير ممتنع ان يكون و
غير واجب ان لا يكون وضع فوق ممكن ان يكون واجب ان يكون وفوق واجب ان يكون
ممتنع ان لا يكون وفوق ممتنع ان لا يكون غير ممكن ان يكون فاذا بدا الناظر بالموضع الذي
وضع فيه غير ممكن ان لا يكون ثم هبط لم يزل في قضايا متشاهدة حتى ينتهي الى الست التي
في احد النصفين وذلك ان الامر الذي ليس يمكن الا ان يكون ممتنع ان لا يكون والممتنع ان لا
يكون واجب ان يكون والواجب ان يكون ممكن ان يكون والممكن ان يكون غير ممتنع ان يكون وغير الممتنع
ان يكون غير واجب ان لا يكون ثم يحاذى كل واحد من هولاء الست نقيضها وسنبين عنهن اتم
وقد شغب شاغبون عند نظم ارسطاطاليس ما نظم
من هذه القضايا فقالوا كيف يزعم ان قول




القايل واجب ان لا يكون ملايم لقول من
يقول ممكن ان يكون والامر الواجب لا يمكن
والممكن قد يكون وقد لا يكون فقد كان
ارسطاطاليس عليهم ان قال ان كان قول القايل واجب
ان يكون غير ملايم لقول من يقول ممكن ان يكون فان ممكنا وغير ممكن نقيضان فاذا كان
كل شيء من الكلام ملايما لاحدهما لم يكن بد من ان يكون ملايما للاخر فان كان قول القايل

واجب ان يكون ملازما القول من قال غير ممكن ان يكون وكان الامر غير الممكن غير الواجب فلا الامر الواجب غير
الواجب فهذا هو الكذب البين فانما دخل عليكم الخطا من قبل انكم ظننتم ان قول القايل ممكن
ان يكون لا يقع الا على ما قد يكون وقد لا يكون وليس كما ظننتم فان القايل قد يكون ممكن للامر
الذي هو قد يكون وقد لا يكون ولقول للامر الذي هو واجب لا محة وذلك انه ان قال ممكن ان يكون
فلان كاتبا فذلك مما قد يكون وقد لا يكون وان قال ممكن ان يكون النار حارة فذلك من
الواجب وقد امكنه القول من انه وقع عليه الامكان قالوا انما الفصل بين الممكن والواجب ان
الممكن اعم من الواجب لذلك وصفنا في صدر الدايرة فكل واجب ممكن وليس كل ممكن بواجب
ثم اخر عن الايجاب كقول القايل فلان بين القولين اولى عندنا قضية الابطال كقول القايل فلان
غير قوام الايجاب المخالف كقولنا فلان فاجر فاثبت ان الابطال اولى بنا قضية الايجاب المخالف وكان مما
اثبت به وذلك انه قال قد علمنا ان لكل قضية نقيضة فان جعلنا الايجاب المخالف وكان
مما اثبت به وذلك انه قال قد علمنا ان لكل قضية نقيضة فان جعلنا الايجاب المخالف نقيض
للقضية الواجبة الموجبة وجدنا للقضية الواحدة نقايض شتى وذلك انه يقول القايل فلان
نايم فيقال بخلاف فلان ياكل فلان يشرب فلان يعمل في اشباه ذلك من القضايا التي كلها
يبطل النوم واذا كان جميع هذه القضايا نقايض لقول القايل فلان نايم كان قول القايل فلان
نايم نقيض لجميع هذه القضايا فيكون للقضية الواحدة نقايض شتى والقضية الواحدة
نقيض لقضايا شتى وانما الوجه المستقيم في تناقض الكلام ان يفرد كل قضية بنقيضها فليلقى
نعم بلا ولا بنعم ثم تشبث بحجة اخرى فقال انه صدقا من القايل ان يقول للشي الحلو هو حلو
صدق فيما اوجبه لما هو فيه وقوله غير صادق فيما نفى عنه مما ليس فيه ولذلك يكون

كذبا منه

كذبا منه ان يقول للحلو هو غير حلو فيكون كذبا ايضا هو مر غير انه قوله هو غير حلو كذب فيما نفى عنه
مما هو فيه وقوله هو مر كذب فيما اوجبه مما ليس فيه والكذب فيما هو فيه نقيض للصدق فيما هو فيه
وذلك انه يقول قايل هو حلو ويقول اخر هو غير حلو والكذب فيما ليس فيه نقيض للصدق
فيما ليس فيه وذلك انه يقول قايل هو غير مر ويقول اخر هو مر ثم تشبث بحجة اخرى فقال انه زعمنا
ان الايجاب المخالف هو نقيض للايجاب فيجب من القضايا ما لا نقيض له فانه ليس لكل شي يوجد
خلاف كما يوجد خلاف الحسن القبح وخلاف البر الفجور وذلك انه لو قال قايل فلان موجود لم
يستطع الراد ان يوجب على فلان شيئا فيكون وجوده وذلك ان الوجود لا ضد له وان شيئا
من الصفات الاثباتية فليس يواجد الرد عليه قوله الا ان يقول فلان غير موجود صادقا وكاذبا
وذلك شاهد على ان الابطال اولى عندنا قضية الايجاب من الايجاب المخالف ثم رفع بحجة اخرى
فقال ما الذي يرد به الراد قول القايل من الاشياء ما ليس بحلو من الاشياء وما هو مر فليس هذا
براد لقوله من الاشياء ما ليس بحلو لان الامر ممكن من ان يكونا صادقين فيكون من الاشياء ما ليس
بحلو ويكون منها ما هو مر ام يقول من الاشياء ما ليس مرا فهذا ايضا غير راد لقوله لانه ليس
الممكن من ان يكون من الاشياء ما ليس حلو ويكون منها ما ليس مر ام يقول من الاشياء ما هو حلو
فليس هذا براد لقوله فقد يكون من الاشياء ما ليس حلوا ويكون منها ما هو حلو فليس واجدا
لقوله نقيضا الا ان يقول ليس من الاشياء ما ليس حلوا ثم احتج بحجة اخرى فقال ان من الدليل
على ان الابطال هو نقيض الايجاب انه لما بدا بالابطال لم يكن له نقيض الا الايجاب في ذلك
قايلا لو قال فلان غير كاتب لما وجد رادا عليه لقوله نقيضا الا ان يقول فلان كاتب ثم
تشبث بحجة اخرى فقال انه اذا قال القايل فلان حسن وقال الراد عليه فلان قبيح فليس

السامع بعالم ان قولهما قد مضى دون ان يستغنى بالفكرة فيعلم بين الحق والقبيح ضدان وان النفي
والواجب لا يجتمع ان يكون حسنا قبيحا فيدل ذلك على تناقض قولهما واذا قال القايل فلان عزيز
فلان حسن لم يحتج السامع في معرفة تناقض قولهما الا الى ما يكون من السمع قال فكل هذا دليل على ان
الابطال اولى بمناقضة الايجاب المخالف والله اعلم تم الكتاب الثالث قد تممنا كتاب فريارمنياس
وصدنا حين صرنا الى كتاب انولوطيقا وقد اخبرنا فيما تقدم من قولنا انه هو الكتاب الذي انتهى فيه
ارسطاطاليس الى غاية القياس وما امتحانه السبيل الذي سلك طلاب العلم فيما يحتاجون اليه من الا
بظاهر العلوم على خفيها وبينا كيف لا يستغنى في ذلك بضروب الكلام الاربعة التي هي الامر و
السؤال والمسئلة والخبر الا بالخبر الذي فيه الفصل والقضايا وكيف يسمي القضايا مقدمات لما يلزم من
الحجة التي فيه يعتد بها في كل امر طلب علمه وكيف قسم القضايا بالقسمين الذين وصفنا من
الاثبات والابطال وكيف يسمي المثبت موجبا بايجابه الشي للشي كقول القايل فلان كاتب
وسمى المنطلب سالبا بسلبه الشي عن الشي كقول القايل فلان غير كاتب وسمى القضية من الاسم
وما يحمل على الاسم الحد الموضوع والحد المحمول وكيف لا يكتفى على الاسناد الا على الامر الحق
بالقضية الواحدة دون ان يقترن قضيتان وكيف لا يكون للقضيتين اقتران الا على احد
ضروب ثلثة اما ان يوجب شيا لشي اخر كقول القايل النفس لكل حي والحي لكل انسان
واما يوجب شي واحد لشيين اثنين كقول القايل النفس لكل انسان والنفس لكل حمار
واما ان يوجب شيان لشي واحد كقول القايل النفس لكل انسان والضحك لكل انسان
وكيف حين القضيتين المقترنتين على اي هذه الوجوه الثلثة ما كان قرينه وسمى الحد الذي
يشترك فيه القضيتان المقترنتان الواسطة وسمى الحدين الذين ينفرد كل واحد من القضيتين بواحد



منها الحاشيتين فلما كملنا الجزم فادى هذا الكتاب من الحاجة الى الحفظ معنا ما يجري فيهما من هذه
الاسما منه على ذكره ثم كتاب قرنا ما بعد ما ابتدا كتاب انولوطيقا الجزء الثالث من كتاب
المنطق لارسطوطاليس بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب انولوطيقا

كتاب البرهان

افتتح ارسطاطاليس كتاب انولوطيقا بان قال قد انتهينا الى القول في البيانات كيف تبنت
وكيف يستخرج البيان وما المقدمات وما الحدود وما الصنايع ايها المنقوص ثم كان الذي
بدا بتحديد المقدمات التي هي القضايا فقال المقدمة هي الكلمة ان يوجب الشي للشي او يسلبه اياه
وقد يكون ذلك عاما او خاصا او مهملا او مخصوصا والعام ان يكون الشي في كل الشي ولا يكون
في شي منه كقول القايل كل انسان حي وقول ليس احد من الناس بحي والخاص ان يوجب الشي
لبعض الشي وابطاله عن بعض كقوله بعض الناس حي وقوله ليس كل الناس بحي او قوله بعض الناس
غير حي والمهمل ان يوجب الشي للشي او يسلبه اياه بغير ابانة عن كل ولا بعض وذلك قول القايل
الانسان حي الانسان غير حي والمخصوص كقوله فلان او كقوله هذا الانسان موجبا اليه شي
او مبطلا له عنه قال والمقدمات مقدمتان مقدمة يقين او مقدمة متابعة فاما مقدمة
اليقين فهي التي تكون من الامر المدرك بالحواس المتفقة عليه العامة غير المحتاج الى شهادة الشهود وذلك
كقول القايل كل انسان حي وكقوله كل نار حارة مع ما اشبه ذلك من الكلام واما مقدمة المتابعة
فان يقول الرجل لصاحبه كيف كذا وكذا فيقول له هو كذا وكذا او يبتديه بذلك عن غير مسئلة
فيجعله جزء مقدمة ويبين صفته على ذلك فيقول ان كان كذا وكذا لكذا وكذا لكذا وكذا
وكذا وكذا وكذا او فصل بين مقدمة اليقين ومقدمة المتابعة لان مقدمة المتابعة ربما
صحت وربما لم تصح فان مقدمة اليقين صحيحة على كل حال ولما فرغ من القول في المقدمات

اخرعن الحد وقال الحد هو اقسام المقدمات التي يقسم اليها قد لك لان الاسم الموضوع وما يحمل عليه

وبالعدل سمي اقسام المقدمات الحدود وذلك ان كل ارض حوا شي هي حدودها الى لا يغادر منها

شي ولا يتجاوزها متجاوز لا صار على غير تلك الارض فذلك المقدمة التي هي القضية لها حاشيتان

هما حداها احدهما الاسم والاخر ما يحمل على الاسم فليس قبل الحد الاول ولا بعد الحد الثاني منها شي

ولا يتخطاهما الاصار الى غيرها فاما قوله ان الحد هو اقسام المقدمات التي يقسم اليها فانما قال

ذلك لان المقدمات انما يؤلف من الاسما وما يحمل عليها وانما ينقسم الشي الى ما منه مؤلف

فلما فرغ من صفة الحد اخذ في تحديد الصنايع فقال الصنايع الصحيحة صنفان مكتفية فخنا جة

قال فالصنعة المكتفية ان يقدم المتكلم اشيا بينها فيظهر من نتيجتها غيرها يكون اما

صحيحا لا يحتاج في تبيينه الى الزيادة في الشهود التي قدمت له ولا الى غريب شي منها والصنعة

المحتاجة ان يكون الشي الذي يظهر من بين الاشيا المقدمة محتاجا في تبيينه الى ان يزاد

في الاشيا التي قدمت لشي او اشيا حتى يتبين صحته واما قوله ان الصنعة ان يقدم

اشيا يظهر من بينها شي فانما قال يقدم اشيا ولم يقل شي لما قد ذكرنا من بعد القضية

الواحدة من ان يخرج عنها اكثر من نفسها وانما اراد ان يفرق بين الصنعة الصحيحة الصادقة وبين المنكر

الكاذب من صنايع الكاذبين الصحيحين انفسهم بالاعجاب الذين لا يقدمون في الصنعة الا

مقدمة واحدة كقول فلان منزين فهو فاجر فلان يغيب بالليل فهو مغوور فلان الفقير

فلان الغني ليسلفه وانما يفعلون ذلك طلبا لتشبيه الباطل على الضعفا وفرارا

من تقديم المقدمات بالعوام العظام لما يكرهون من ظهور كذبهم فانهم لو قالوا

فلان منزين وكل منزين فاجر اذا ظهر كذبهم من قرب ولذلك لو قال فلان

يغيب بالليل



يغيب بالليل وكل غايب بالليل مغوور قالوا الى فلان الفقير فلان الغني وكل فقير انما يأتي غنيا مشير

ليسلفه فلان فقلان ليستسلف فلانا لكان كل ذلك من قولهم منكشفا لكن من ظاهر الاكتفا

فقد يبين غير الفاجر ويغيب بالليل غير المغوور وياتي الفقير الغني لغير طلب السلف واما قوله مقدمات

من بينها شي غيرها فانما اراد ان يفرق بذلك بين الصنعة النافعة التي يفيد صاحبها علما

والصنعة غير النافعة التي سمتها الفيلسوفيون دايلوس وهي التي يكون نتيجتها بعض ما تقدم

ذكرها كقول القايل اذا كان النهار فالشمس طالعة واذا كانت الشمس طالعة فهو النهار نتيجتها بين

المقدمتين اذ اذا كان النهار فهو النهار وانما تقدم المقدمات ليستدل بها على غيرها

فاذا كانت لا تدل الا على انفسها فليس صاحبها بمستفيد علما واما قوله ان الصنعة المكتفية

ان يقدم اشيا يظهر من بينها شي يكون تاما صحيحا فلا يحتاج في تبيينه الا الزيادة في الشهود التي

قدمت له والصنعة الصحيحة غير الكاملة يكون نتيجتها صحيحة ولا يستغني في اظهار صحتها

عن الزيادة في الاشيا التي قدمت لها وتلك الزيادة على وجهين احدهما قلب المقدمات

والاخر دفع الكلام الى الاحالة والامتناع وسنا في بيان ذلك في موضعه ونحن حين اوان تعلم

ان النتيجة الصحيحة المستقيمة لا يكون الا ان يكون الحد الموضوع والحد المحمول من مقدمتيها

معتدلين او يكون الحد المحمول والحد الموضوع فكقول القايل كل انسان ضحاك وكل ضحاك انسان

واما المقدمة التي يكون الحد المحمول منها اعم من الحد الموضوع فكقول القايل كل انسان حي

فان الحي اعم من الانسان لان كل انسان حي وليس كل حي انسانا واما اذا كان الحد الموضوع

اعم من المحمول فلا يكون النتيجة نافعة قال ربما اراد المتكلم ان يبين بالنتيجة الخاص

عن الشي الخاص ومن ذلك ان يقول اما اذا كان فلان وفلان الذين كانوا يغيبون

بالليل قد ظهر منهم الفجر فقد ادى الكل بغيبة ظاهر لبن هذا بيان وكثير نسبة قال ودعا الى ابانة المتكلم
بالامر الخاص على الامر العام ومن ذلك ان يقول القايل كل حامة ذات قرنين فلا اسنان لها في
مقدم فيها قال فهذا مما الناس مستوون في العلم بحرارة النار ورطوبة الماء وساير ما اشبه
ذلك من الامور الواضحة البينة قال فاذا سال البينة على ما قاله جا بالشاة والبقرة والظبي والابل وساير
ذوات القرون المشهودة خواص لم يكن لقوله على ذلك بدفع قال ونحن نسمون هذا الضرب
الملتقط لانه علم يلتقط من اشيا صغار خواص حتى يصير كالعلم قال فاليوم كما ذكرنا من الامور الجسام الظاهرة
التي اذا ذكرها الذاكر لم ينكرها احد ولم يسال عليها بينة وقد شغب شاغبون عند ما ذكر ارسطاطاليس
من ان البيان لا يكون الا بالصنايع فقالوا ان كل شي لا يعرف الا بصنعة فلا للصنعة بعينها من
صنعة يعرف بها فالشي من اجزى حد ذلك ما لا يتقضى ولا يدرك ما لا يتقضى وكان مما رد به ارسطاطاليس
هذا الذي ذكره وانه كان ينبغي لاصول العلم ان تقال لانه كان الدخان اذا نظر اليه استدل به على النار
ولم يحتج الدخان الى ان يستدل عليه بغيره فكذلك الامور اصول ظاهرة يستدل بها على ما خفي منها
ولا يحتاج الى الاستدلال على تلك الاصول بغير انفسها قال واما الصنعة الاستدلال بالظاهر على ما غمض
وكان فيما جرى من كتاب ارسطاطاليس في وصف المقدمة والصنعة ان ذكر انه لا فضل في معاني الكلام
من ايجاب الشي في كل الشي وايجابه لكل شي ومن ذلك كقول القايل البياض في كل ثلج وقوله كل ثلج ابيض
فكلا القولين اوجب البياض لكل ثلج ولما فرغ من القول في تحديد المقدمة والصنعة اخذ في
الاخبار عن القضايا التي هي المقدمات كيف ينقلب فيها ايها يصح لها الانقلاب الخاص وايها التي
لا يصح لها انقلاب عام ولا خاص قال ولا بد للقضية من ان يكون موجبة او سالبة عامة او خاصة
او مهملة ظاهرة فيها قوة الوجوب او الامكان او الامتناع او غير ظاهرة ذلك فيها ان قال فاما اذا

لم يظهر



لم يظهر هذه القوى الثلث في الكلام فان القضية السالبة العامة ينقلب سالبة عامة وذلك
انه ان لم يكن احد من الناس برا فليس احد من الابرار بانسان والقضية الموجبة العامة ينقلب
موجبة خاصة وذلك انه اذا كان كل الناس برا فبعض الابرار انسان والقضية الموجبة الخاصة ينقلب
موجبة خاصة ايضا وذلك انه اذا كان بعض الناس برا فبعض الابرار انسان والقضية السالبة الخاصة
لا يصح لها الانقلاب فان القايل ان استطاع ان يقول ليس كل حي انسان فلن يستطيع ان يقول
ليس كل انسان بحي واذا ظهرت في الكلام قوة الوجوب فالقضية السالبة العامة ينقلب سالبة عامة
ايضا فانه وان كان غير واجب ان يكون احد من الناس برا فهو غير واجب ان يكون احد
من الابرار انسانا والقضية الموجبة العامة والموجبة الخاصة ينقلبان موجبتين ايضا فانه
ان كان واجبا ان يكون كل انسان برا فهو واجب ان يكون بعض الابرار انسانا وكذلك
ان كان واجبا ان يكون بعض الناس برا فهو واجب ان يكون بعض الابرار انسانا والقضية الخاصة
لا يصح لها انقلاب فان القايل ان استطاع ان يقول غير ممكن ان يصير احد من الشيوخ شابا فلن
يستطيع ان يقول غير ممكن ان يصير احد من الشباب شيخا واكتفى في ذكر الكلام الذي يظهر فيه قوة
الامتناع بان اخبر فان قول القايل ممتنع ان يكون مثل قوله غير ممكن ان يكون وقوله غير ممتنع
ان يكون مثل قوله ممكن ان يكون قال فاما المهمل فلا يصح بموجبة ولا سالبة الانقلاب
فان القايل ان استطاع ان يقول لا انسان حي فلن يستطيع ان يقول الحي انسان فان الحي قد
يكون انسانا وغير انسان وان استطاع ان يقول لا انسان غير كاتب لوجود الاميين من الناس
فلن يستطيع ان يقول الكاتب غير انسان وقد وضع مردفا من حروف العجم مواضع
الاسما التي يجري عليها الكلام وجعلها ابدالا لها ومحا   اخرعته من انقلاب القضايا

الثلث وتصحيح انقلابها من السالبة العامة والموجبة الخاصة فقال ان القضية السالبة العامة ينقلب
سالبة عامة فانه لا يكون شيء من الالفات باء فانه ليس شيء من الباءات الفا والقضية الموجبة
العامة ينقلب موجبة خاصة فانه ان يكن كل الالف باء فبعض الباءات الفا والقضية الموجبة
الخاصة ينقلب ايضا موجبة خاصة فانه ان يكون بعض الالفات باء فبعض الباءات الف وقد
علمنا ان الذي اتينا عليه قبل ذكر هذه الحروف من نحو ما ذكر من انقلاب القضايا قد كان
كافيا ولكنه يكره ان يستغني بهذه الحروف وبعضها ابدلا للاشيا فيما يجري في كلام من ذكر المقدمات
والصنايع فيما بقي من كتابه فكرهنا ان يهجم عليها الناظر في هذه الكتب قبل ان يقدم معرفة ذكرها
ما يعرف به حالها والموضع الذي وضعت فيه لما فرغ من اخبار عن انقلاب المقدمات اخذ في احصا
عدة الصنايع وبين صحيحها من منكرها والتفريق بين الصحيح البين الصحة وبين الصحيح الغير البين
الصحة والابانة عن صحة ما لم يكن منها ما بين الصحة بقلب المقدمات وبدفع الكلام الى الاحالة
والامتناع فذكر ان ضروب القراين التي منها يكون الصنايع ثلثة كما قد بينا في صدر الكتاب احدها
الضرب الذي يكون حاشية الاولى محمولة على الواسطة والواسطة محمولة على حاشية الاخرى
وذلك ان يوجب شيئا لشيء ثم يوجب ذلك الشيء لشيء اخر كقول القايل النفس لكل ذي
حيوة والحيوة لكل انسان وهذا هو الضرب الذي ما كان فيه من صنعة صحيحة كان بين الصحة
كاملا مكتفيا وقد ابناه عنه بالتصوير | النفس لكل ذي حيوة | الحيوة لكل انسان | والضرب الثاني
الذي يكون واسطة محمولة على حاشيتيه كلتيهما وذلك ان يوجب شيئا لشيئين بل كقول القا
الحيوة لكل انسان والحيوة لكل حمار الحيوة مشترك في حد محمول فيهما جميعا وذلك الحد هو الحيوة
| الحيوة لكل انسان | الحيوة لكل حمار | والضرب الثالث الذي يكون حاشيتاه كلتاهما
محمولتين

محمولتين على واسطة وذلك ان يوجب شيئان لشيء كقول القايل الحيوة لكل انسان والضحك
لكل انسان مشتركين في حد موضوع فيهما جميعا وذلك الحد هو الانسان الحيوة لكل حمار الحيوة لكل
انسان مشتركين في حد محمول فيهما جميعا وذلك الحد هو الحيوة الحيوة لكل انسان قال وما كان
في الضرب الثاني والثالث من صحيح الصنايع كان غير كامل ولا بين الصحة حتى يبان صحته بان يقلب مقدمة
حتى يصير الحاشية الضرب الاول الكامل او بدفع الكلام الى الاحالة والامتناع على ما سياتي علمه
وذكر ان في كل واحد من هذه الضروب الثلثة ستة عشر قرينة من بين صحيحة النتيجة ومنكرها
على اختلاف المقدمات الموجبة والسالبة والعامة والخاصة وذلك ثمان واربعون
وانما كانت القراين في كل ضرب من هذه الضروب الثلثة ست عشرة لان القرينة قضيتان
مقترنتان كما وصفنا ولا يكون القضيتان المقترنتان الا على احد ستة عشر وجها اما
ان يكون الاولى سالبة عامة والثانية سالبة عامة واما ان يكون الاولى موجبة عامة
والثانية سالبة خاصة واما ان يكون الاولى سالبة خاصة والثانية موجبة عامة
واما ان يكون الاولى سالبة عامة والثانية سالبة خاصة واما ان يكون الاولى موجبة
خاصة والثانية سالبة خاصة واما ان يكونا جميعا موجبتين خاصتين واما ان يكونا
جميعا سالبتين خاصتين فذلك ستة عشر لا يستطيع ان يكون اقل من ذلك ولا اكثر
ثم احصى عدة صحاح صنايع فذكر انها اربعة عشر اربع في الضرب الاول واربع في الضرب
الثاني وستة في الضرب الثالث ثم اخذ في احصائها في كل واحدة من هذه الضروب الثلثة
من الصنايع والابانة عن صحة الصحيح وانكسار المنكر منها وكان الذي بدا به الضرب الاول
فقال الصنيعة الاولى من الضرب الاول اذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والواسطة

في كل الحاشية الاخرى صحت النتيجة وكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وذلك
ان يقال ا لا في كل ب و ب في كل ج فيكون النتيجة غير المدفوعة ان يكون ا في كل ج ونظير ذلك من الامور
ان يقال ان النفس لكل حي والحيوة لكل انسان وان نكس فقيل لكل انسان حي وكل حي ذو نفس
كان ذلك ايضا موجبا لان يكون كل انسان ذو نفس على كلا الوجهين سواء الثانية واذا كانت
الحاشية الاولى لا في شيء من الواسطة وكانت الواسطة في كل الحاشية الاخرة صحت النتيجة وكان
واجبا ان يكون الحاشية الاولى لا في شيء من الحاشية الاخرة وذلك ان يقال ا لا في شيء من ب و ب
في كل ج فيكون واجبا ان يكون ا لا في شيء من ج ونظير ذلك من الامور ان يقال الحمارية لا في
واحد من الانس والانسية في كل الضحاك فيكون النتيجة الواجبة ان الحمارية لا في شيء من الضحاكين
الثالثة واذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والواسطة في بعض الحاشية الاخرة صحت النتيجة
وكانت واجبة ان يكون الحاشية الاولى في بعض الحاشية الاخرة كقول القائل الضحك في كل انسان
والانسية في بعض الحيوان فيكون النتيجة التي لا بد منها ان يكون الضحك الذي هو الحاشية الاخرة
الرابعة واذا كانت الحاشية الاولى لا في شيء من الواسطة والواسطة في بعض الحاشية الاخرة
صحت النتيجة فكان واجبا ان يكون الحاشية لا في كل الحاشية الاخرة كقول القائل الاسدية لا في
شيء من الحمر والحمارية في الدواب فيكون النتيجة الواجبة ان يكون الاسدية التي هي الحاشية الاولى لا في كل
الدواب التي هي الحاشية الاخرة الخامسة واذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والواسطة
لا في شيء من الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في الحاشية الاخرة
وربما لم يكن فيها كقول القائل الحيوة في كل انسان والانسية لا في كل شيء من الحمر فيوجد الحيوة
التي هي الحاشية الاولى في كل الحمر التي هي الحاشية الاخرة فيقول الضحك في كل الانسان والانسية

لا في شيء

لا في شيء من الحمر فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة السادسة
واذا كانت الحاشية الاولى لا في الواسطة والواسطة لا في الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما
كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القائل الضحك لا في شيء من الحمر
والحمارية لا في واحد من الانس فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذي هو الحاشية الاخرة
ويقال الضحك لا في الحمارية والحمارية لا في شيء من الاسد فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى
لا في شيء من الاسد التي هي الحاشية الاخرة السابعة اذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة والواسطة
في كل الحاشية الاخرة لم يجب لها نتيجة وذلك انه ربما كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن
في شيء منها كقول القائل المنطق في بعض الحيوان والحيوة في كل الانسان فيوجد المنطق الذي هو الحاشية
الاولى في كل الانس الذي هو الحاشية الاخرة ويقول المنطق في بعض الحيوان والحيوة في كل الحمر فيوجد
المنطق الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة الثامنة واذا كانت الحاشية
الاولى في بعض الواسطة والواسطة لا في شيء من الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية
الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القائل السواد في بعض الناطقين
والمنطق لا في شيء من الثلج فيوجد السواد الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الثلج الذي هو الحاشية
الاخرة التاسعة واذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والواسطة لا في كل الحاشية الاخرة
لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها
كقول القائل الحيوة في كل حمار والحمارية لا في شيء من الدواب فيوجد الحيوة التي هي الحاشية
في كل الدواب التي هي الحاشية الاخرة ويقول الصهيل في كل فرس والفرسية لا في كل الحمر فيوجد
الصهيل الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة العاشرة واذا كانت

الحاشية الاولى لا في شيء من الواسطة والواسطة لا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما
كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق لا في شيء من الحجارة
والحجرية لا في كل انسان فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل انسان الذي هو الحاشية الاخرة
ونقول المنطق لا في شيء من الحجارة والحجرية لا في كل الحجر فيوجد النطق الذي هو الحاشية الاولى في شيء من الحجر
التي هي الحاشية الاخرة الحادية عشر واذا كانت الحاشية الاولى لا في كل الواسطة والواسطة في كل الحاشية
الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل
المنطق لا في كل الحيوان والحيوة في كل الانسان فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين
هم الحاشية الاخرة ونقول الكتابة لا في كل الحيوان والحيوة في كل الحجر فيوجد الكتاب الذي هو الحاشية الاولى
لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة الثانية عشر واذا كانت الحاشية الاولى لا في كل الواسطة والواسطة
لا في شيء من الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن
في شيء منها كقول القايل السواد لا في كل الانس والانسية لا في شيء من الغربان ونقول السواد لا في كل الانسية
والانسية لا في شيء من الثلج الحيوة في كل حمار والحمارية لا في كل الدواب فيوجد الحيوة التي هي الحاشية الاولى
في كل الدواب التي هي الحاشية الاخرة ونقول الصهيل في كل فرس والفرسية لا في كل الحجر فيوجد الصهيل الذي
هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة الثالثة عشر فاذا كانت الحاشية الاولى
في بعض الواسطة والواسطة في بعض الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما كانت الحاشية
الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق في بعض الابيضين
والبياض لا في كل الانسان فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى لكل الانسان الذي هو الحاشية
الاخرة ونقول المنطق في بعض الابيضين والبياض في بعض الحجر فيوجد المنطق الذي هو الحاشية

الاولى

الاولى لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة الرابعة عشر فاذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة
والواسطة لا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق في بعض الابيضين والبياض لا في كل ناس فيوجد المنطق
الذي هو الحاشية الاولى في كل انسان الذين هم الحاشية الاخرة ونقول المنطق في بعض الابيضين
والبياض لا في كل الحجر فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة
الخامسة عشر واذا كانت الحاشية الاولى لا في كل الواسطة والواسطة في بعض الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة
وذلك لانه ربما كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل
المنطق لا في ابيض والبياض في بعض الانس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس
الذين هم الحاشية الاخرة ونقول المنطق لا في كل ابيض والبياض لا في كل حجر فيوجد المنطق الذي
هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة السادسة عشر واذا كانت الحاشية
الاولى في كل الواسطة والواسطة لا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك انه ربما كانت الحاشية
الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق لا في كل ابيض والبياض
لا في كل الانس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم الحاشية الاخرة
ونقول المنطق لا في كل ابيض والبياض لا في كل الحجر فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في شيء
من الحجر الذي هو الحاشية الاخرة ولما اتى على هذه الصنايع الست العشرة التي هي في ضروب الاول
فوجدنا صحايحها التي يكون لها النتايج الواجبة اربعا واحدة ذات نتيجة موجبة عامة وواحدة
ذات نتيجة سالبة عامة وواحدة ذات نتيجة موجبة خاصة وواحدة ذات نتيجة سالبة
خاصة ووجدنا الاثنى عشر الاخرى صنايع كاذبة منكرة ليس شيء منها نتيجة واجبة وذكرنا القضايا

المهملة التي لا تبين عن كل ولا عن بعض فالقرائن القضيتين المهملتين لا يكون لهما نتيجة واجبة قال
وان كانت احدى القضيتين مهملة والاخرى عامة موجبة او عامة سالبة وربما كانت نتيجة
واجبة مهملة وسنبين كيف ذلك اما القضيتان المهملتان فلا يكونان الا على اربعة اوجه
اما ان يكونا موجبتين جميعا واما ان يكونا سالبتين واما ان يكون الاولى سالبة والاخرى
واما ان يكون الاولى موجبة والاخرى سالبة واى ذلك ما كان فليس له نتيجة واجبة كقول
القايل النفس في الحي والحيوة في الانسان فيوجد النفس التي هي الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم
الحاشية الاخرى ونقول المنطق في الحي والحيوة في الحمير فيوجد المنطق الذي هو الحاشية لا في شيء
من الحمير التي هي الحاشية الاخرى وهذا اذا كانت المقدمتان موجبتين جميعا ونقول الطيران
في الانس والانسية لا في الحمام فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى في كل الحمام الذي هو الحاشية
الاخرى ونقول الطيران لا في الحمير والحمارية لا في الانسان فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى
لا في شيء من الانس الذين هم الحاشية الاخرة وهذا اذا كانت المقدمتان سالبتين جميعا
ونقول في الانس والانسية لا في الحمير فيوجد الحيوة التي هي الحاشية الاولى في كل الحمير التي هي الحاشية الاخرى
ونقول المنطق في الانس والانسية لا في الحمير فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمير التي هي الحاشية
الاخرى وهذا اذا كانت المقدمة الاولى موجبة والثالثة سالبة ونقول الضحك لا في الحيوة والحيوة
في الانس فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول
الضحك لا في الاحيا والحيوة لا في الحمير فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمير التي
هي الحاشية الاخرى وهذا اذا كانت المقدمة الاولى سالبة والثانية موجبة وفي هذا
بيان من ان المقدمتين المهملتين لا يكون لهما نتيجة واجبة على حال فاذا كانت احدى المقدمتين
مهملة والاخرى

مهملة والاخرى مخصوصة عامة موجبة ونقول الطيران لا في احد من الكتاب والكتاب في الانس فيكون
التي الواجبة المهملة ان يكون الحيوة في الانس وهذا اذا كانت احدى المقدمتين مهملة والاخرى
عامة موجبة ونقول الطيران لا في احد من الكتاب والكتاب في الانس فيكون النتيجة الواجبة المهملة
ان يكون الطيران لا في الانس وهذا اذا كانت احدى المقدمتين مهملة والاخرى عامة وسالبة
ولما فرغ من ذكر المقدمات المهملة اخذ في الضرب الثاني من الصنايع التي يكون واسطته
محمولة على كلتي حاشيتيه فقال الاولى اذا كانت الواسطة في كل الحاشية الاولى وفي كل الحاشية
الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرى وربما لم يكن في
شيء منها كقول القايل النفس في كل الحي والنفس في كل ضاحك موجب فيوجد الحيوة التي هي الحاشية
الاولى في كل الضحاكين الذين هم الحاشية الاخرة ونقول النفس في كل طاير والنفس في انسان
فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى لا في واحد من الانس الذين هم الحاشية الاخرة الثانية
واذا كانت الواسطة في كل الحاشية الاولى ولا في شيء من الحاشية الاخرة صحت النتيجة فكان
واجبا ان يكون الحاشية الاولى لا في شيء من الحاشية الاخرة كقول القايل المنطق في كل انسان
والمنطق لا في شيء من الحمير فيكون النتيجة التي لا بد منها ان يكون الانسية التي هي الحاشية
الاولى لا في شيء من الحمير التي هي الحاشية الاخرى فان سئلنا البينة على ذلك
قلنا قد اتينا عليه ان القضية السالبة العامة تنقلب سالبة عامة فان كان المنطق لا في
شيء من الحمير والحمارية لا في شيء من الناطقين والمنطق في كل انسان كما قد وصفنا في المقدمة
الاولى فيوجد النتيجة غير للدفع ان يكون الحمارية لا في احد من الناس كانت الانسية لا في
شيء من الحمير فيكون هذه الصنيعة نظيرة الثانية من الصنايع الصحيحة التي من الضرب الاول

الثالثة واذا كانت الواسطة لا في شيء من الحاشية الاولى وفي كل الحاشية الاخرة كقول القايل المنطق
لا في شيء من الحمير والمنطق في كل انسان فيكون النتيجة غير المدفوع ان يكون الحمارية لا في احد من الناس
فان سألنا البينة على ذلك اتينا عليه بقلب المقدمات فقلنا ان كان المنطق لا في شيء من الحمار
فالحمارية لا في احد من الناطقين ثم جعلنا ذلك اس كلامنا فقلنا الحمارية لا في احد من الناطقين
والمنطق في كل انسان كما قد وصفنا في المقدمة الثانية ويكون النتيجة الواجبة ان يكون الحمارية لا في
احد من الناس فيكون هذه الصنيعة ايضا نظيرة للثانية من الصنايع الصحيحة التي في الضرب الاول
الرابعة واذا كانت الواسطة لا في شيء من الحاشية الاولى وفي بعض الحاشية الاخرى صحت النتيجة وكان
وكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة كقول القايل الحلاوة لا في شيء من الحنظل
والحلاوة في بعض الثمار فيكون النتيجة الواجبة ان يكون من الحنظلة التي هي الحاشية الاولى في كل الثمار التي
هي الحاشية الاخرة فان سألنا البينة على ذلك اثبتناه بقلب المقدمات فقلنا ان كانت الحلاوة
لا في شيء من الحنظلة كما قد وصفنا في المقدمة الاولى فالحنظلة لا في شيء من الحلاوة ثم جعلنا ذلك
اصل كلامنا فقلنا الحنظلة لا في شيء من الحلاوة والحلاوة في بعض الثمار كما قد وصفنا في المقدمة
الثانية فيكون النتيجة غير المدفوع عن ان يكون الحنظلة لا في كل الثمار ويكون هذه الصنيعة نظيرة
الرابعة من الصنايع الصحيحة التي في الضرب الاول الخامسة واذا كانت الواسطة في كل الحاشية الاخرة
صحت النتيجة فكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة كقول القايل الحلاوة
في كل العسل والحلاوة لا في كل الرمان فيكون النتيجة الواجبة ان يكون العسلية التي هي الحاشية
الاولى لا في كل الرمان الذي هو الحاشية الاخرة فان سألنا البينة على ذلك اثبتنا ذلك
بوضع الكلام الى الاحالة والامتناع فقلنا قد اثبتنا في كتاب قريارمانيوس لابي الحابني اختلاف

المتناقض

المتناقض من ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فاذا كان قول القايل لا كل كاذبا فقول
كل صادقا واذا كان قول بعض كاذبا فقول ولا واحد صادقا فان كان قولنا العسلية لا
في كل الرمان كاذبا فيكون صادقا ان يكون العسلية في كل الرمان فان كانت الحلاوة
في كل العسل كما قد وضع في المقدمة الاولى ثم كانت العسلية في كل الرمان فالحلاوة في كل الرمان
وقد وضع في المقدمة الثانية خلاف ذلك فقيل الحلاوة لا في كل الرمان ومن الممتنع ان
يكون الحلاوة في كل الرمان ولا في كل الرمان فاذا انكر الكلام المميز على ان العسلية في كل الرمان
ثبت ان يكون العسلية لا في كل الرمان لما قد اثبتنا من انقسام جانبي المتناقض الصدق والكذب
في كل وجوه انحاء الكلام فيكون هذه الصنيعة ايضا نظيرة للرابعة من الصنايع الصحيحة التي في
الضرب الاول السادسة واذا كانت الواسطة لا في شيء من الحاشية الاولى ولا في شيء من الحاشية
الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء
كقول القايل الطيران لا في واحد من الناطقين والطيران لا في احد من الناس فيوجد المنطق
الذي هو الحاشية الاولى في كل الناس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول الطيران لا في واحد
من الناطقين والطيران لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة السابعة واذا كانت الواسطة
في الحاشية الاولى وفي كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت
في الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق في كل حي والمنطق في كل انسان
فيوجد الحيوة التي هي الحاشية الاولى في كل الناس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول البياض
في كل طاير والبياض في كل ثلج فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى في شيء من الثلج
الذي هو الحاشية الاخرة الثامنة واذا كانت الواسطة لا في شيء من الحاشية الاولى

ولا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في بعض الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شيء كقول القايل الطيران لا في شيء من الحمير والطيران لا في كل الحيوان فيوجد الحاشية
التي هي الحاشية الاولى في بعض الحيوان التي هي الحاشية الاخرة ويقول الكتابة لا في شيء من الحمير والكتابة
لا في كل الناس فيوجد الحمارية التي هي الحاشية الاولى في احد من الناس الذين هم الحاشية الاخرة غير ان
المنتج من امر هذه الصنيعة ان الحاشية الاولى منها لا يكون في كل الحاشية الاخرة وذلك
ان القايل اذا قال ا لا في شيء من ب وا لا في كل ج لم يستطع ان يقول على كل حال ب في كل ج فانه
ان كان ا في شيء من ب كما قد وضع في المقدمة الاولى ثم كانت ب في كل الجيمات فالالف في شيء
الجيمات وقد وضع في المقدمة الثانية ان ا لا في شيء من الجيمات واذا جاز ان يقال ا لا في كل ج
فربما جاز ان يكون ا في بعض ج ومن الممتنع ان يكون ا في بعض ج ولا في شيء من ج التاسعة
واذا كانت الواسطة في كل الحاشية الاولى وفي بعض الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها
كقول القايل المنطق في كل ضحاك والمنطق في بعض الحيوان فيوجد الضحاك الذي هو الحاشية
الاولى في بعض الحيوان الذين هم الحاشية الاخرة ونقول البياض في كل الثلج والبياض في بعض
الحمام فيوجد الثلج هي الحاشية الاولى لا في شيء من الحمام الذين هم الحاشية الاخرة وامر هذه الصنيعة
في بعدها من امر حاشيتها الاولى في كل الحاشية الاخرة كامر في الصنيعة التي قبلها وذلك
ان القايل اذا قال ا في كل ب وا في بعض ج لم يستطع ان يجعل ب في كل ج فانه ان كانت ا
في كل الباء كما قد وضع في المقدمة الاولى ثم كانت ب في كل ج وا في كل ج وقد وضع في المقدمة
الثانية ان ا في بعض ج واذا جاز ان يقال ا في بعض ج فربما جاز ان يقال في كل ج ومن
الممتنع ان يكون في كل ج ولا في كل ج العاشرة واذا كانت الواسطة لا في كل الحاشية

الاولى

الاولى ولا في شيء من الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الصفرة لا في كل الطير والصفرة لا في شيء من الغربان فيوجد الطيران الذي
هو الحاشية الاولى في كل الغربان التي هي الحاشية الاخرة ونقول الكتابة لا في كل انسان والكتابة
لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة الحادي عشر واذا كانت الواسطة في بعض الحاشية الاولى وفي
كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن
في شيء منها كقول القايل السواد في بعض الحيوان والسواد في بعض الغربان فيوجد الحيوان التي هي
الحاشية الاولى في كل الغربان ويوجد الانسية التي هي الحاشية الاولى لا في شيء من الغربان التي هي الحاشية
الاخرة الثاني عشر واذا كانت الواسطة في بعض الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاخرة
ربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الصفرة في بعض الطير والصفرة لا في شيء من الغربان فيوجد الطيران
الذي هو الحاشية الاولى في كل الغربان التي هي الحاشية الاخرة ونقول الصفرة في بعض الطير والصفرة
لا في شيء من الثلج فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الثلج الذي هو الحاشية الاخرة
الثالث عشر واذا كانت الواسطة في بعض الحاشية الاولى ولا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة
وذلك انه ربما كانت الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل
السواد في بعض الناطقين والسواد في كل الناس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في
كل الناس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول السواد في بعض الناطقين والسواد في كل الحجارة
فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحجارة التي هي الحاشية الاخرة الرابع عشر
واذا كانت الواسطة في بعض الحاشية الاولى وبعض الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك
ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل البياض

في بعض الناطقين والبياض في بعض الناس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الناس الذين
هم الحاشية الاخرة ونقول البياض في بعض الناطقين والبياض في بعض الحجارة فيوجد المنطق الذي
هو الحاشية الاولى في شي من الحجارة التي هي الحاشية الاخرة الخامسة عشر واذا كانت الواسطة لا في
كل الحاشية الاولى وفي بعض الحاشية الاخرة لم يجب النتيجة وذلك لان ربما كانت الحاشية الاولى
في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شي منها كقول القايل البياض لا في كل الناطقين والبياض
في بعض الناس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الناس الذين هم الحاشية الاخرة
ونقول البياض لا في كل الناطقين والبياض في بعض الحجارة فيوجد المنطق الذي هو الحاشية
الاولى لا في شي من الحجارة التي هي الحاشية الاخرة السادسة عشر واذا كانت الواسطة في كل الحاشية
الاولى ولا في كل الحاشية الاخرة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شي منها كقول القايل البياض لا في كل الناطقين والبياض لا في كل الحجارة فيوجد
المنطق الذي هو الحاشية الاولى لا في شي من الحجارة التي هي الحاشية الاخرة تم الصنايع الست العشرة
ولما فرغ من هذه الصنايع الست العشرة التي في الضرب الثاني قال فقد اتينا على الصنايع الست العشرة
فوجدنا اثني عشر منها كاذبة منكرة ليس شي منها بنتيجة واجبة ووجدنا الصنايع منها التي يكون
منها النتايج الواجبة اربعا ولم نجد صحة صحايحها يوضح الا بقلب المقدمات او دفع الكلام الى الا
الامتناع كما قد كنا اخبرنا عنها قبل ان ينتهي اليها واخذ في ذكر الصنايع التي يكون حاشيتاه
محمولين على واسطة فقال الاولى اذا كانت الحاشية الاولى والاخرة جميعا في كل الواسطة
صحت النتيجة فكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في بعض الحاشية الاخرة كقول القايل
الالف في كل ج وب في كل ج فيكون النتيجة التي لا مدفع لها ان يكون ا التي هي الحاشية

الاولى

الاولى في بعض ب التي هي الحاشية الاخرة ونظير ذلك من الامور ان يقال المنطق في كل انسان
والحيوة في كل انسان فيكون النتيجة الواجبة ان يكون الذي هو الحاشية الاولى في بعض ذي الحيوة
التي هي الحاشية الاخرة فان سلنا اثبات ذلك اثبتناه بكلا الامرين الذين ذكرنا من قبل المقدمات
ودفع الكلام الى الامتناع اما بقلب المقدمات فانا قد بينا ان المقدمة العامة الموجبة ينقلب خاصة
موجبة فان كان المنطق في كل انسان كما وضع في المقدمة الاولى كان الانسية في بعض الناطقين
فاذا كانت الحيوة في كل انسان كما قد وضع في المقدمة الثانية ثم كانت الانسية في بعض الناطقين كان
المنطق في بعض الاحياء لان المقدمة الموجبة الخاصة تنقلب موجبة خاصة واما بدفع الكلام الى الا
متناع فانه ان كان كذبا قولنا المنطق في بعض الاحيا فيكون صدقا ان يقال المنطق لا في واحد
من الاحيا فانه اذا كذب احد جانبي المتناقضين لم يكن بد من تصديق الجانب الاخر فاذا كان المنطق
لا في احد من الاحيا وكانت الحيوة في كل انسان كما وضع في المقدمة الاولى كان المنطق في كل الناس ولا
في احد من الناس فاذا انكر الكلام المبني على ان المنطق لا في واحد من الاحيا ثبت ان يكون المنطق في
بعض الاحيا الثانية واذا كانت الحاشية الاولى في شي من الواسطة والحاشية الاخرة في كل الواسطة
صحت النتيجة فكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة في قول القايل الالف لا في شي
من ج والباء في كل ج فيكون النتيجة الواجبة ان يكون ا التي هي الحاشية الاولى في كل ب التي هي الحاشية
الاخرة ونظير ذلك من الامور ان يقال الطيران لا في كل احد من الناس والحيوة في كل الناس فيكون
والحيوة في كل الناس فيكون النتيجة التي لابد منها ان يكون الطيران الذي هو الحاشية الاولى في كل
ذوي الحيوة التي هي الحاشية الاخرة والبينة على ذلك من انقلاب المقدمات انه ان كانت الحيوة في كل
الانس كما قد وضع في المقدمة الثانية كان الانسية في بعض الحكما فاذا كان الطيران لا في واحد

من الناس كما قد وضع فى المقدمة الاولى ثم كانت الانسية فى بعض الاحيا واما برفع الكلام الى الامتنا ع
فاذا كان كذبا قولنا الطيران لا فى كل الاحيا فسيكون صدقا ان يقول الطيران فى كل الاحيا فان
الطيران فى كل الاحيا فان كان الطيران فى كل الاحيا ثم كانت الحيوة فى كل الناس كما قد وضع فى المقدمة
والطيران فى كل الناس وقد وضع فى المقدمة الاولى ان الطيران لا فى احد من الناس ومن الممتنع ان يكون
الطيران فى كل الناس و لا فى واحد من الناس فاذا انكر الكلام المبرهن على ان الطيران فى كل الاحيا ثبت انه يكون
لا فى كل الاحيا الثالثة واذا كانت الحاشية الاولى فى كل الواسطة والحاشية الاخرى فى بعض الواسطة صحت
النتيجة وكان واجبا ان يكون الحاشية الاخرى كقول القايل الحيوة فى كل انسان والسواد فى بعض الناس
فيكون النتيجة الواجبة ان يكون الحيوة التى هى الحاشية الاولى فى بعض ذى السواد الذى هو الحاشية
الاخرى والبينة على ذلك من انقلاب المقدمات انه ان كان السواد فى بعض الناس كما وضع فى المقدمة
الثانية فالانسية فى بعض الاسودين فاذا كانت الحيوة فى كل الناس كما وضع فى المقدمة الاولى
ثم كانت الانسية فى بعض الاسودين كانت النتيجة التى لابد منها ان يكون الحيوة فى بعض الاسودين
واما برفع الكلام الى الامتناع فانه ان كان كذبا قولنا الحيوة فى بعض الاسودين فسيكون
صدقا ان يقول الحيوة لا فى شىء من الاسودين فان كانت الحيوة لا فى شىء من الاسودين وكان
السواد فى بعض الناس كما قد وضع فى المقدمة الثانية فالحيوة لا فى كل الناس وقد وضع
فى المقدمة الاولى ان الحيوة فى كل انسان وهما لا سبيل اليه ان يكون الحيوة فى كل الناس و لا
فى شىء من الناس فاذا انكر الكلام المبنى على ان الحيوة لا فى شىء من الاسودين ثبت ان يكون
الحيوة فى بعض الاسودين الرابعة واذا كانت الحاشية الاولى لا فى شىء من الواسطة والحاشية
الاخرى فى بعض الواسطة صحت النتيجة وكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى فى كل الحاشية الاخرى كقول



القايل الضحك لا فى شىء من الطير والسواد فى بعض الطير فيكون النتيجة التى لا مدفع لها ان يكون الضحك الذى
هو الحاشية الاولى فى كل ذى السواد الذى هو الحاشية الاخرى والبينة على ذلك من انقلاب المقدمات
انه ان كان السواد فى بعض الطير كما قد وضع فى المقدمة الثانية والطيران فى بعض الاسودين واذا كان الضحك
لا فى شىء من الطير كما قد وضع فى المقدمة الثانية فالطيران فى بعض الاسودين فاذا كان الضحك لا فى شىء من الطير
كما قد وضع فى المقدمة الاولى ثم كان الطيران فى بعض الاسودين كانت النتيجة التى لابد منها ان يكون الضحك
لا فى كل الاسودين واما برفع الكلام الى الامتناع فانه ان كان كذبا قولنا الضحك لا فى كل الاسودين فيكون صدقا
ان نقول الضحك فى كل الاسودين فاذا كان الضحك فى كل الاسودين وكان السواد فى بعض الطير فاذا انكر
الكلام المبرهن على ان الضحك فى كل الاسودين ثبت ان يكون الضحك فى كل الاسودين الخامسة
واذا كانت الحاشية الاولى فى بعض الواسطة والحاشية الاخرى فى كل الواسطة صحت النتيجة وكان واجبا
ان يكون الحاشية الاولى فى بعض الحاشية الاخرى كقول القايل الكتابة فى بعض الناس والنطق فى كل الناس
فيكون النتيجة التى لابد منها ان يكون الكتاب الذى هو الحاشية الاولى فى بعض ذى النطق الذى هو الحاشية
الاخرى والبينة على ذلك من انقلاب المقدمات انه ان كان الكتاب فى بعض الناس كما قد وضع فى المقدمة
الاولى فالانسية فى بعض الكتاب فاذا كان النطق فى كل الناس كما قد وضع فى المقدمة الثانية ثم كانت الانسية
فى بعض الكتاب فالنطق فى بعض الناطقين واما برفع الكلام الى الامتناع فانه ان كان كذبا قولنا
الكتاب فى بعض الناطقين فسيكون صدقا ان يقول الكتاب لا فى احد من الناطقين فاذا كان الكتاب
لا فى احد من الناطقين وكان النطق فى كل الناس كما قد وضع فى المقدمة الثانية والكتاب لا فى
واحد من الناس وقد وضع فى المقدمة الاولى ان الكتاب فى بعض الناس ومن الممتنع ان يكون
الكتاب فى بعض الناس و لا فى احد من الناس فاذا انكر الكلام المبين على ان الكتاب لا فى احد من الناطقين

ثبت ان يكون الكتاب في بعض الناطقين السادسة واذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة
والحاشية الاخرة في كل الواسطة صحت النتيجة وكان واجبا ان يكون الحاشية الاولى في كل الحاشية الاخرة
كقول القايل الكتاب لا في كل الناس فيكون النتيجة التي لا مدفع لها ان يكون الكتاب الذي هو الحاشية الاولى
لا في كل ذوي المنطق الذين هم الحاشية الاخرى ولنا على صحة هذه الصنيعة من انقلاب المقدمات
شاهد ولكنا نبين عن صحتها بوضع الكلام الامتناع فنقول انه كان كذبا قولنا الكتاب لا في
كل الناطقين فسيكون صدقا ان يقول الكتاب في كل الناطقين فان كان الكتاب في كل الناطقين
وكان المنطق في كل الناس وقد وضع في المقدمة الاولى ان الكتاب لا في كل الناس ومن الممتنع ان يكون
الكتاب في كل الناس ولا في واحد من الناس فاذا انكر الكلام المبين على ان الكتاب في كل الناطقين ثبت
ان يكون لا في كل الناطقين السابعة واذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والحاشية الاخرة
لا في كل الواسطة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما كانت
في بعضها كقول القايل المنطق في كل الناس والكتاب لا في كل الناس فيوجد المنطق الذي هو الحاشية
الاولى في كل ذوي الكتاب الذي هو الحاشية الاخرة ونقول المنطق في كل الناس والسواد لا في كل الناس
فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في بعض السواد الذين هم الحاشية الاخرة غير ان الصحيح في امر
هذه الصنيعة ان الحاشية الاولى لا يكون الا في شيء من الحاشية الاخرة فانه اذا قال آ في كل ج
وب لا في كل ج لم يستطع على كل حال ان يقال آ لا في شيء من ب لانه ان كان آ لا في شيء من ب
فب لا في شيء من آ ثم كانت آ في كل ج كما قد وضع في المقدمة الاولى كانت ب لا في شيء من ج
وقد وضع في احدى المقدمتين ان الباء لا في كل ج اذا جاز ان يقال ب لا في كل ج فربما
جاز ان يقال ب في بعض ج وعلى هذا السبيل اليا ان يكون ب في بعض ج الثامنة واذا كانت

الحاشية

الحاشية الاولى لا في شيء من الواسطة والحاشية الاخرة لا في بعض الواسطة لم يجب نتيجة وذلك
ان الحاشية الاولى ربما كانت في بعض الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الطيران
لا في كل احد من الناس والسواد لا في كل الناس فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى في بعض ذوي
السواد الذي هو الحاشية الاخرة ونقول الطيران لا في كل واحد من الناس والكتاب لا في كل الناس
فيوجد الطيران الذي هو الحاشية الاولى في واحد من ذوي الكتاب الذي هو الحاشية الاخرة غير ان
الصحيح من امر هذه الصنيعة ان الحاشية الاولى منها لا يكون في كل الحاشية الاخرة على كل حال
وذلك انه اذا قال آ لا في شيء من ج وب في كل ج لم يستطع ان يقال آ في كل ب فانه اذا كانت آ في
كل ب ثم كانت الباء في كل ج كما قد وضع في المقدمة الثانية فربما كانت آ في كل ج بل كقول القايل
الحيوة في كل الحمير والحمارية لا في كل الدواب فيوجد الحيوة التي هي الحاشية الاولى في كل الدواب التي هي الحاشية
الاخرة وقد وضع في المقدمة الاولى ان آ لا في شيء من ج وعلى هذا السبيل اليا ان يكون آ لا في شيء من ج
التاسعة واذا كانت الحاشية الاولى في كل الواسطة والحاشية الاخرة لا في شيء من الواسطة لم يجب نتيجة
وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الحيوة
في كل انسان والحمارية لا في كل احد من الناس فيوجد الحيوة التي هي الحاشية الاولى في كل الحمير التي هي
الحاشية الاخرة ونقول الضحك في كل الناس والحمارية لا في احد من الناس فيوجد الضحك الذي
هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمير التي هي الحاشية الاخرة العاشرة واذا كانت الحاشية الاولى والاخرة
جميعا لا في شيء من الواسطة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق لا في كل من الحجارة والانسية لا في شيء من الحجارة فيوجد
المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول الضحك لا في شيء من الحجارة

والحمر لا في شيء من الحجارة فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحجر التي هي الحاشية الاخرة
الحادية عشر واذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة والحاشية الاخرة لا في شيء من الواسطة لم يجب نتيجة
وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل السواد
في بعض الحمر والغرابية لا في شيء من الحمير فيوجد السواد الذي هو الحاشية الاولى في كل الغربان الذي
هو الحاشية الاخرة ونقول الكتابة في بعض الناس والحمارية لا في احد من الناس فيوجد الكتابة الذي
هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة الثانية عشر واذا كانت الحاشية الاولى
في كل الواسطة والحاشية الاخرة لا في شيء من الواسطة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت
في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل السواد في كل الحمر فيوجد السواد الذي هو الحاشية
الاخرة ونقول الكتابة لا في كل الناس والحمارية لا في كل احد من الناس فيوجد الكتابة الذي هو الحاشية
الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة الثالثة عشر واذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة
والحاشية الاخرة في بعض الواسطة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية
الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق في بعض الحيوان والانسية في بعض الحيوان فيوجد
المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذي هو الحاشية الاخرة ونقول الضحك في بعض الحيوان
فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة الرابعة عشر واذا كانت
الحاشية الاولى في كل الواسطة والحاشية الاخرة في بعض الواسطة لم يجب نتيجة وذلك لان الحاشية
الاولى ربما كانت في الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الضحك لا في كل الحيوان والانسية
في بعض الحيوان فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول
الضحك لا في كل الحيوان والحارية في بعض الحيوان فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى

لا في شيء

لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة الخامسة عشر واذا كانت الحاشية الاولى في بعض الواسطة
والحاشية الاخرة لا في كل الواسطة لم يجب نتيجة وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة
وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل الضحك في بعض الحيوان والانسية لا في كل الحيوان فيوجد
الضحك الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين هم الحاشية الاخرة ونقول الضحك في بعض الحيوان
والحمارية لا في كل الحيوان فيوجد الضحك الذي هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة
السادسة عشر واذا كانت الحاشية الاولى لا في كل الواسطة والحاشية الاخرة في كل الواسطة لم يجب نتيجة
وذلك ان الحاشية الاولى ربما كانت في كل الحاشية الاخرة وربما لم يكن في شيء منها كقول القايل المنطق
لا في كل الحيوان والانسية لا في كل الحيوان فيوجد المنطق الذي هو الحاشية الاولى في كل الانس الذين
هم الحاشية الاخرة ونقول المنطق لا في كل الحيوان والحمارية في كل الحيوان فيوجد المنطق الذي
هو الحاشية الاولى لا في شيء من الحمر التي هي الحاشية الاخرة ولما اتى على الصنايع الست العشرة التي
في الضرب الثالث قال قد اتينا على الصنايع الثمان والاربعين التي في الضروب القرائن الثلث
فوجدنا صحاحها اربع عشرة اربع منها في الضرب الاول واربع منها في الضرب الثاني وست في الضرب الثالث
ووجدنا ما فيها من الصنايع منكرة ليس لشيء منها نتيجة واجبة قال والبنية العامة لهذه
الضروب الثلثة من الصنايع انه لا يخرج النتيجة الصحيحة من مقدمتين مهملتين ولا يخرج النتيجة
الصحيحة الموجبة من قرينة يكون مقدمتاها سالبتين او احديهما ولا يخرج النتيجة الصحيحة المحصورة
من قرينة يكون مقدمتاه مهملتين او احدهما والبنية الخاصة للضرب الاول انه يكون فيه
النتيجة الصحيحة العامة الموجبة والعامة السالبة والخاصة الموجبة والخاصة السالبة ولا يجتمع ذلك
في احد الضربين الاخرين وانه كامل لا يحتاج في استبانة صحة نتايجه الى تحويل شيء من مقدماته

والنسبة الخاصة للضرب الثاني انه لا يخرج منه نتيجة صحيحة من قرينة يكون مقدماها شبيهتين
واشتباههما ان يكونا جميعا موجبتين عامتين او سالبتين عامتين او موجبتين خاصتين
وانه لا يكون فيه نتيجة موجبة ولكن صحائح نتائجه خواص كلها والنسبة الخاصة للضرب الثالث انه يكون
نتيجة صحيحة عامة ولكن صحائح نتائجه خواص كلهن وابين من صحائح نتائج الضرب الثالث شيء يستعين في اظهار صحته عن الامرين
الذين ذكرنا من قلب المقدمات او دفع الكلام الى الامتناع وعن احدهما حتى تصير الى شكل الضرب الاول وبيان ذلك
مما قد بينا عليه تم كتاب انولوطيقا وقد تمنا كتاب انولوطيقا وليس بعد من هذا الكتاب الا كتاب المنطق
ولم يمنعنا من استقرائه الا انا قد قدمنا في صدر الكتاب مما وانيا كافيا عن النفس وسنعيد ان شاء الله تعالى
تمت كتاب كتب المنطق الثلثة من ترجمة محمد بن عبد الله المقفع وقد ترجمها بعد محمد ابو نوح الكاتب
النصراني ثم ترجمها بعد ابي نوح سلم الحراني صاحب بيت الحكمة ليحيى بن خالد البرمكي وترجم الكتب الاربعة كلها
قبل هؤلاء المترجمين الذين سميناهم هلك الملكاني النصراني قد فرغت من نسخه ضحوة يوم الاحد من اواخر
ربيع الاول ۱۰۲۴ وانا العبد الضعيف محمد قلي ابن محمد علي التبريزي غفر الله ولوالديه ولسائر الطلبة من اهل التحصيل

امين اللهم امين

فنون المنطق على ما قرره تسعة ايساغوجي ومعناه المدخل وفيه المباحث الكليات الخمس ۱
قاطيغورياس اعني المقولات العشرة ۲ باريرمينياس فهي مباحث الالفاظ ۳ انولوطيقا الاولى ۴
وهو القياس انولوطيقا الثاني ۵ وهو مبحث البرهان والحد طوبيقا ۶ وهو الجدل ريطوريقا ۷
وهو الخطابة بيطوريقا ۸ وهو صناعة الشعر سوفسطيقا ۹ وهو المغالطة ذكر في شرح القسطاس
يجوز ان يجيء الكليات الخمس في شيء واحد باعتبارات مختلفة كالحساس فانه نوع من المدرك وجنس للسامع والبصر
وفصل للحيوان وخاصة للنامي وعرض عام للناطق على العلة تحرك الاشيا فبكونها وليس من ساكن

۲۱۸